هيئة علماء المسلمين

في العراق

النشأة – المشروع – المسيرة

تأليف

الدكتور : عبد الكريم العلوجي



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اســم الكتاب : هيئة علماء المسلمين في العراق
النشأة – المشروع – المسيرة

المـــــؤلف : د. عبد الكريم العلوجي

رقــم الإيداع : ٢١٢٧٤ / ٢٠١٠

الترقيم الدولى :

الطبعة الأولى ٢٠١٠



القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤
Tokoboko_5@yahoo.com

إهداء

من الحفيد إلى الجد

رسالة جهادية مستمرة حتى النصر

أو الشهادة لمستقبل أمة

مشرقة تستمد منكم

العزم.. والتوفيق..

ولنجاهد معًا لعراق جديد

د. عبد الكريم العلوجي



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾. [البقرة]

صدق الله العظيم

تقديم

فرضت هيئة علماء المسلمين نفسها على المشهد السياسي العراقي فرغم حداثتها وغلبة الأهداف الدينية على تأسيسها وتشكيلها إلا أنها في غضون الشهور الأولى من الاحتلال. كانت هي الأعلى صوتًا وتأثيرًا على الأحداث فالهيئة تحولت إلى الرقم الصعب في المعادلة العراقية. فالشارع العراقي والعربي والإسلامي يترقب تحركاتها ومواقفها وينتظرون قراراتها في كل القضايا والمقاومة يرونها الأقرب إليهم.

أما الاحتلال وحكومته التي جاءت معه حيث يعتبرونها السبب الرئيسي في المناخ الملبد بضغط المقاومة العراقية التي لا تهدأ حيث برزت الهيئة موضع اهتمام على كل من يريد الاطلاع على صورة العراق الجديد. ويتوقف كثيرًا عند مواقفها التي تخلو من مساومات ومناورات هذه هي أحد أسباب تأسيس الهيئة منذ الأيام الأولى للاحتلال حيث تشكلت مرجعية دينية ووعاء ينضوي تحته علماء الدين العراقيون بعيدًا عن التطرف والطائفية والمذهبية.

وأكدت مجريات الأحداث بأنها مؤهلة للعب دور سياسي يحظى بتأييد كافة طوائف الشعب العراقي.

وهذا ما زاد من ثقلها السياسي في الشارع العراقي، وقربها من المقاومة التي يتعاطف معها أبناء العراق من الشمال للجنوب. ومن الغرب للشرق...

وبما أن الاتجاه العام في الهيئة نتيجة طبيعة من خلال أعضائها الذين يتميز أغلبيتهم بالانتماء إلى نخبة رجال الدين والأكاديميين والعلميين. وفي مقدمتهم الدكتور حارث الضاري أمين عام الهيئة الحاصل على الدكتوراه في الحديث من الأزهر الشريف. وهو يتميز في مواقفه المبدئية ورفضه لقواعد اللعب السياسي في ظل الاحتلال، ويتعامل ويتعاون مع من هو أقرب إلى المواجهة بالجهاد. يؤيده في هذا الأمر مساعدوه من أعضاء الهيئة من العلماء من العرب والأكراد والتركمان من ذوي الثقافة الدينية التي كانت سببًا في توجهاتهم المبدئية وعدم قبول المساومة في كل القضايا. وتأكد موقف الهيئة منذ البداية عندما رفضت المشاركة بما يسمى العملية السياسية في ظل الاحتلال. ودعت منذ وقت مبكر إلى مشروع عراقي وطني يقوم على مطالب وشروط محددة، من أهمها:

أ- تحديد موعد واضح وقاطع للخروج من العراق (جدولة الانسحاب).

ب- عدم إجراء أي انتخابات في ظل الاحتلال.

وعندما رفضت إدارة الاحتلال وحكومته الهزيلة. رفضت الهيئة التفاوض معها، وقاطعت الانتخابات وتشكيل الحكومة ورفضت المشاركة في وضع الدستور.

وهذا ما جعلها تكتسب شعبية واسعة على مستوى الشارع العراقي والعربي والإسلامي، رغم عمليات التهميش والتنكيل التي مورست ضد الهيئة.

وبسبب مواقف الهيئة الواضحة من المقاومة؛ كان الاحتلال وحكومته يوجهان إليها الاتهامات الباطلة ويدعيان أنها ترعى الإرهاب بالرغم من أن الهيئة كان لها موقفها الصريح والمعلن من عمليات الخطف والعنف الطائفي وقتل الأبرياء على الهوية وتهجير المواطنين. كما ترفض الهيئة بشكل قاطع وصف المقاومة بالإرهاب. وتعدها مقاومة مشروعة طالما أنها ضد المحتل. كما تعتبر قوات المحتل قوات غازية

وليست قوات محررة كما يدعي أزلام الاحتلال. وكانت الهيئة تثني على عمل المقاومة في كل مناسبة، ومن هنا خول عدد من فصائل المقاومة العراقية الشيخ حارث الضاري بتمثيلها والتحدث باسمها.

وكان للهيئة مواقفها الحازمة والجادة من بعض القضايا في فترة مبكرة من عمر الاحتلال وحكومته، وأولها مشروع تقسيم العراق بما يسمى بالفيدرالية حيث حذرت من خطورة هذا المشروع الذي يراد به للعراق أن يكون مقسمًا ضعيفًا يسهل على المتربصين به إضعافه وتشتيته إلى دويلات متناحرة. وكان للهيئة من هذا المشروع موقفٌ حاسم أثر تأثيرًا مباشرًا في فشله.

كما أصدرت الهيئة فتوى شرعية تحرم فيها موافقة ما يسمي مجلس النواب على قانون النفط والغاز حيث أن هذا القانون يعرض ثروة العراق للنهب والسرقة. فضلا عن فتواها فيما يخص (اتفاقية الإذعان) مع قوات الاحتلال.

كما حذرت الهيئة من التدخلات الإقليمية الساعية إلى طمس الهوية العربية للعراق.

هذه هي الأسباب التي جعلت من هيئة علماء المسلمين مصدرًا مقلقاً للاحتلال وحكومته.

وهكذا ظلت هيئة علماء المسلمين تتجه نحو الموقف السديد لغرض إنهاء لاحتلال وتحرير العراق كما حدث في ثورة العشرين.. وهكذا تقود ثورة جديدة من أجل استمرار مقارعة الاحتلال حتى النصر أو الشهادة.

د. عبد الكريم العلوجي



هيئة علماء المسلمين
في العراق

الفصل الأول

التعريف والنشأة والمشروع

قال الله عز وجل:

﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ ۚ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ ﴾[آل عمران].

هيئة علماء المسلمين

■ تعريف هيئة علماء المسلمين:

الهيئة في اللغة الصورة والشكل والحال، وهيأ الأمر تهيئة؛ فهو مهيأ. والهيئة: صورة الشيء وشكله وحالته وفي الاصطلاح: اقتضى التعبير عن صورة الأمة وشكلها وحالتها بالعلم الشرعي وضروراته العملية: أن يسمى جمع العلماء القائمين والقاصدين التعبير عن إحساس الأمة وشعورها بالهيئة. فهيئة علماء المسلمين في العراق، هي جمع من العلماء الذين اجتمعوا لمعالجة ما حصل بدءًا في العراق بعد الغزوة الأمريكية البريطانية على بلاد المسلمين.

وبعد الدراسة والتشاور والبحث توصل العلماء إلى تعريف الهيئة وتعيين مفهومها بأنها: الكيان الذي يضم مجموعة من العلماء المتخصصين بالشريعة يحملون مجموعة من المفاهيم والمقاييس والقناعات الإسلامية يعاونهم في ذلك المسلمون من أهل الاختصاص في العلوم الأخرى، ويؤازرهم عامة المسلمين في النشاط العلمي. فالهيئة إذن كيان علمي نشأ بنشوء فكرة جمع الكلمة ورص الصف بين المسلمين، استجابة لطلب الشارع بالعمل صفاً واحداً، والتعاون على إنجاز الأعمال، واتخذ أعضاؤه طريقة التشاور لمعالجة النوازل وقضايا الأمة المصيرية معالجة علمية، تقود الأمة إلى الرشد، وخير العمل[1].

هذا هو واقع الهيئة من حيث الكيان الوجودي، أما من حيث وجودها العملي الميداني، فإن الهيئة بالنسبة للأمة الإسلامية كالعقل والقلب واللسان بالنسبة

(١) نظام الرأي و الفتوى والسياسة الشرعية لهيئة علماء المسلمين: شرح المادة (١): ص ٧.

للجسد، أو هكذا يجب أن تكون، فالهيئة يجب أن تكون قلب الأمة النابض بالشعور الصادق، وحسها المرهف الغيور، وفكرها المستقيم على الهدي النبوي، ولسانها المعبر عن الحقائق بإيمان.

■ سبب نشوء فكرة الهيئة:

حين دخل المحتل العراق، دمر كل شيء طالته يده وعدته وسلاحه، وحين أصبح الشعب تحت عجلة القوى الحاقدة المعاصرة بشكل مباشر؛ وُجد الفراغ السياسي بسبب الفجوة الكبيرة بين قوى الاحتلال والأمة في بلدنا العراق.

فما كان من أهل الغيرة من أبناء هذا البلد، إلا أن وجدوا أنفسهم أمام التحدي الكبير، وأمام المسؤولية لا محالة، فاجتمعوا حسب مناطقهم من مدن العراق، وشكّلوا من أنفسهم جماعات تدافع عن الأعراض والدماء والأموال أمام الهجمات المنظمة للنهب تنظيماً يشرف عليه أناس يستهدفون تخريب هيكلية الدولة ومؤسساتها، لجأوا إلى أنفسهم وعلمائهم للمشاورة في المطلوب الشرعي الذي يجب أن يُعمل في ميادين المسؤولية الملقاة على عاتقهم.

« ولما كان الواعون مدركين لهذه النتيجة وقد سبق التفكير فيها من قبل الأحداث، فإنه قد جاء أوان الجد، فشمروا إلى التلاقي والتفاهم للوصول إلى نتائج منظّمة يُعمل بها على السبيل الجامع والتفكير الجماعي الصحيح، فاجتمع علماء بغداد وأطرافها، والموصل والبصرة وما بينهما من مدن ليتوصلوا إلى تأسيس هيئة جامعة تتولى الأمور وتنظر في مصير الأمة وما آل إليه الحال، فتأسست هيئة علماء المسلمين في العراق بمقرها العام الذي تفرع إلى أطراف الجسد العراقي ليشيع فيه همة المؤمن المتفائل من جديد، ويتبنى نظاماً ينظر في الوضع الراهن في العراق، ويحاول التعامل معه وتغييره حسب النسق المخصوص بنظام الهيئة، فتحاول الهيئة

الارتقاء للأفضل و النهضة إلى المطلوب الشرعي الكبير»[1].

■ الشكل الإداري لهيئة علماء المسلمين:

يتكون الشكل الإداري لهيئة علماء المسلمين في العراق على النحو الآتي:

١- الأمانة العامة.

٢- مجلس الشورى.

٣- الأعضاء العاملون.

٤- المؤازرون والمناصرون.

يتم انتخاب الأمانة العامة لهيئة علماء المسلمين في العراق كل سنتين حيث تضم ثلاثة عشر عضواً يرأسهم الأمين العام ومعه نائب ومساعدان للشؤون العلمية والشؤون العامة (الإدارية).

أما مجلس الشورى فإنه يضم خمسين عضواً (في حده الأدنى) من علماء الشريعة والدعاة المعروفين ومسؤولي فروع الهيئة في مدن العراق، تجمعهم العقيدة الإسلامية ورابطتها المعتمدة للعلوم الشرعية الجامعة ليعملوا بعد التشاور والتفاهم على تقرير المسائل والأوليات في مجال الفكر والعلم والعمل.

أما الأعضاء العاملون فإنهم يضمون اختصاصات علمية مختلفة المجالات لتخصصية في العلوم الشرعية والآداب والعلوم التجريبية غيرها من لتخصصات الثقافية والعلمية، وتعمل الهيئة على تفعيل هذه الطاقات لخدمة قضايا لأمة بإذن الله.

أما المؤازرون والمناصرون فإنهم جميع المسلمين المؤيدين لتنشيط فاعلية الوعي

(١) نظام الرأي و الفتوى والسياسة الشرعية لهيئة علماء المسلمين: شرح المادة (١): ص ٥.

والإدراك في الأمة والعمل في الأنشطة المختلفة لخدمة القضايا المصيرية التي تتبناها الهيئة من خلال الإشراف على كثير من شؤون الأمة في حال غياب السلطان الشرعي[١].

■ عمل هيئة علماء المسلمين في العراق:

تعمل هيئة علماء المسلمين في العراق في مجالين كبيرين: الأول: الاهتمام بالقضايا الراهنة التي يعيشها البلد تحت وطأة الاحتلال وثقله، والتعاون مع الأطراف المعنية التي يمكن التعاون معها لمعالجتها بما يتناسب والحال الحاضر. والثاني: الاهتمام بالبناء الداخلي للمسلمين ليستعيدوا النشاط الحيوي في المجتمع على أساس الفهم الصحيح والقويم لدينهم (الإسلام) ولما يوصلهم إلى الرفعة الإسلامية والعزة والكرامة التي أرادها الله لهم وللإنسانية جمعاء.

واستجابة للضرورة وطلب الجمهور، تفرع عن الهيئة في بداية تأسيسها أكثر من عشرين فرعاً رئيساً في مدن العراق الرئيسة ولكل فرع مكتب تعمل على خدمة الناس في المجال الذي تتبناه الهيئة كما أنها تساعد في المجالات الأخرى.

وفي الوقت الذي تتعاون فيه هيئة علماء المسلمين مع أنشطة وفاعليات العراقيين بمختلف أطيافهم لإعادة بناء العراق كما يجب؛ فإنها تنشط أيضاً لتقديم المشروع الأمثل ومحاولة الإقناع به، وكذلك هي تعمل على رسم السياسة الإسلامية الشرعية، وتحاول أن توجه الجهود إلى المسار الصحيح حسب معطيات العلوم الشرعية وعقيدة الأمة الإسلامية، وهي تقصد بهذا النشاط ملء الفراغ السياسي بإدارة مستقلة تمكن مؤسسات الشعب العراقي من أخذ دورها الريادي في تقليل

(١) هيئة علماء المسلمين في العراق - التعريف والمفهوم قسم الثقافة و لإعلام، مطبعة أنوار دجلة، بغداد،١٤٢٥هـ-٢٠٠٤ م: ٦-٧.

الأضرار الناجمة عن الاحتلال، ومنع استمرار تسلطه على المسلمين وصولاً إلى إنهائه تماماً إن شاء الله.

وتقدر الهيئة ضيق الوقت وتسارع الأحداث وكثرة الوقائع وتزاحم الأعمال فتنظر في أسباب الأعمال الناجحة والسبل إلى معالجتها، فالهيئة وهي تعالج الموقف الراهن لا تنسى بناءها الداخلي ومشروعها الحضاري فتعمل جاهدة للأخذ بأسباب النهضة واستئناف الحياة الإسلامية[1].

■ المنطلقات الشرعية لتأسيس هيئة علماء المسلمين:

ورد في الإصدار الثاني للهيئة (هيئة علماء المسلمين في العراق _ التعريف والمفهوم) حول منطلق تأسيسها الشرعي: نظر العلماء من الناحية الشرعية إلى وجوب تأسيس هيئة علمية تقوم بأعمال تعيد الهمة إلى الأمة وتنشّط الكامن فيها إلى إقامة الدين وإنفاذ الكتاب الكريم والسنة المطهرة والتمكن من ذلك، واستدلوا على وجوب هذا العمل الجماعي بقوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ قال الإمام لقرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ ﴾ ، «معناه أن الآمرين يجب أن يكونوا علماء وليس كل الناس علماء» أي لينهض للأمر المراد جماعة من أهل العلم يناصرهم الناس ويؤازرونهم على ذلك، وقال الإمام البيضاوي: «لأن الأمر المعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفاية، ولأنه لا يصلح له كل أحد؛ إذ لمتصدي له شروط لا يشترك فيها جميع الأمة كالعلم بالأحكام ومراتب لاحتساب وكيفية إقامتها والتمكن من القيام بها خاطب الجميع وطلب فعل

---

[1]) هيئة علماء المسلمين في العراق _ التعريف والمفهوم: ٧-٨.

بعضهم ليدل على أنه واجب على الكل حتى لو تركوه أثموا جميعاً».

والأمة: الجماعة من الناس الذين يعيشون على طريقة واحدة في الاعتقادات والمعاملات، قال الراغب في المفردات« قوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ ﴾ أي جماعة يتخيرون العلم والعمل الصالح، يكونون أسوة لغيرهم). وقال الكفوي في الكليات: (ومن هنا قيل: لو لم يبق من المجتهدين إلا واحد يكون قوله إجماعًا؛ لأنه عند الانفراد يصدق عليه أنه أمة). لأنه جامع للخصال المحمودة في عبادة الله، فيجب على الناس مؤازرته ومناصرته ما استطاعوا لذلك سبيلا.

وعلى هذا الأصل بنى العلماء رأيهم وهبوا مسترشدين بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم لأداء الواجب والعمل به، ولأن يكونوا من الطائفة المنصورة إن شاء الله، فعزموا أمرهم ودعوا إخوانهم من أهل العلم والفضل على ما يسع الحال، للتفكير في الحال والنظر في أسباب جمع الكلمة ورص الصف، وللعمل على توحيد الجهود بكلمة العلم. كيف لا يفعلون وهو المطلوب منهم شرعًا؟! إذ العلماء ورثة الأنبياء... فهبوا للعمل مع مراعاة الأناة والحكمة والحلم – حسب اجتهادهم – لتحقيق المطلوب وإنجاز الأعمال بإذن الله.

وقد انسجم جهد العلماء مع مشاعر الأمة وندائها طلبًا لأجوبة العلماء وبيان موقفهم من قضايا الحدث الكبير وما يجري في الأمة من تسلط الكافرين على المسلمين، فكانت الاستجابة إلى النداء والاجتماع لتقرير المسائل ثم دراسة إمكانية الحلول وإيجاد المعالجات وسبل أدائها وطرائق تنفيذها، مسترشدين بهدي السابقين من العلماء الأكارم، الذين ساروا على منهج سلف الأمة عازمين على أداء الواجب الملقى عليهم بإذن الله آخذين في حسابهم ما هو معلوم من الدين بالضرورة من أن المنكر واجب تغييره على من قدر عليه كل بحسب طاقته واستفراغ وسعه في ذلك.

فتشكلت الهيئة ودعت المسلمين إلى إنكار المنكر والتعاون على البر والتقوى بالرأي السديد والفتوى الصحيحة بإذن الله.. ومع أن هذا الأمر الذي تقرر في اجتماع العلماء وتكوين الهيئة أمر قديم؛ فإنه جدد العهد لما أُمضيّ أمرُه من قبل حيث قال الإمام الجويني رحمه الله: «وقد قال العلماء: إذا خلى الزمان عن السلطان فحق على قطان كل بلدة وسكان كل قرية أن يقدموا من ذوي الأحلام والنهى والعقول والحجى من يلتزمون امتثال إشارته وأوامره وينهون عن نواهيه وزواجره»، وقال: «فإذا شغر الزمان وخلى عن سلطان ذي نجدة واستقلال وكفاية ودراية، فالأمور موكولة إلى العلماء، وحق على الخلائق على اختلاف طبقاتهم أن يرجعوا إلى علمائهم ويصدروا في جميع قضايا الولايات عن رأيهم، فإذا فعلوا فقد هدوا إلى سواء السبيل وصار علماء البلاد ولاة العباد».

وعلى هذه الأصول الجامعة من الأدلة والأحكام الشرعية وتقرير العلماء الذين بحثوا هذه المسألة، عزم علماء المسلمين في العراق على إنشاء هيئة ذات شخصية معنوية جامعة للرأي والفتوى، وتبني مصالح الأمة وكشف خطط الأعداء، وهي تعمل على ترشيد أمر المسلمين في سلوك الطريق المستقيم لنهضتهم في العصر الحاضر، وتعمل هذه الهيئة أيضاً على بيان الرأي والفتوى للمسلمين في العراق في مختلف القضايا والأمور باستقلال تام بعيداً عن السلطات المتغلبة والمغتصبة لحقوق الأمة في سلطانها وأمانها. قال الله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ .

■ أهداف هيئة علماء المسلمين في العراق:

ينص النظام الداخلي للهيئة على أن أهدافها تتمثل في:

١- تمثيل المرجعية الشرعية للمسلمين في العراق في مختلف جوانب الحياة.

٢- العمل على إنهاء الاحتلال بكل الوسائل المشروعة، وتوعية الناس بعدم

الاستسلام للواقع المر الذي تعيشه الأمة، والوقوف بحزم أمام أي قوة تريد سلخ العراق من هويته التاريخية وحضارته الإسلامية والحرص على وحدته واستقلال أراضيه كونه جزءًا من بلاد المسلمين لا يتجزأ.

٣- تثبيت العقيدة الإسلامية في النفوس، ونشر حقائق الدين وفضائله ليسود التشريع الإسلامي جوانب الحياة كافة.

٤- ترسيخ قواعد الأخوة والتضامن بين المسلمين والعمل على إزالة الفرقة والخلاف فيما بينهم ورص صفوفهم وجمع شملهم وترشيد أمرهم في سلوك الطريق النهضوي بحسب مقتضيات العصر الحاضر وضرورته الواقعية.

٥- إشاعة روح التفاهم والتسامح بين أبناء الشعب العراقي وانتماءاتهم الدينية والعرقية وإزالة الفوارق المذهبية ونبذ كل ما يفرق وحدتهم.

٦- نشر العلم الشرعي والثقافة الإسلامية والنهوض بمستواها بشتى الوسائل الممكنة.

٧- المساهمة في إحياء تراث الأمة الإسلامية بكل الوسائل الممكنة.

٨- الاهتمام بالمرأة من حيث التوعية الإسلامية والتثقيف العام ومنحها الفرصة للإسهام في خدمة المجتمع بالطريقة التي تناسب طبيعتها.

٩- الاهتمام بحقوق الإنسان والدفاع عنها وفق ما أقرته الشريعة الإسلامية وتناولته الشرائع الوضعية مما يتوافق مع مقاصد الشريعة والحرص على إظهار الموقف الإسلامي الصريح للمواطنين غير المسلمين في العراق إذ تنظر الهيئة إلى هؤلاء حسب حقوقهم التاريخية ما داموا على عهدهم بالأمان والموادعة مع المسلمين كما كان آباؤهم من قبل، وتعمل الهيئة على حفظ حقوقهم ورفع المظالم عنهم.

■ الطريقة وآلية التنفيذ:

ترى الهيئة كما يقول إصدارها الثاني (هيئة علماء المسلمين في العراق _ التعريف والمفهوم) أن مهامها تنقسم على قسمين: قسم يعمل على متابعة الأحداث ومواكبة مجريات الأمور المفروضة على المسلمين وسائر مواطني بلدنا (العراق) على مستوى السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وهذا الجهد ظاهر للعيان يدركه الناس بالوسائط الإعلامية والإخبارية ويشرف عليه قسم من علماء الهيئة ومنتسبيها.

وقسم يشرف عليه فريق عمل لبناء مشروع الهيئة في النهضة الحضارية والتغيير السياسي وتحديد المفاهيم الأساسية لرسم السياسة الإسلامية على أصول الثوابت والقواعد الحكمية التي تفرضها العقيدة الإسلامية أو رسم الخطوط العريضة للسياسة الشرعية التي يفرضها الواقع غير الطبيعي في بلاد المسلمين حال تسلط الكافرين عليهم.

وتطلب النظر تحديد منظومة العمل في المسائل الآتية:

أولاً: تركيز المفاهيم الإسلامية في الأمة وأعضاء الهيئة ومنتسبيها بشكل خاص، بالانتظام بالنظم المعرفية الآتية:

١- نظام الرأي والفتوى السياسية الشرعية لتحديد معالم الرؤية التي تصنع عقل أبناء الأمة الإسلامية على عين الله عز وجل بما جاء في كتاب الله وسنة رسوله سيدنا محمد ﷺ.

٢- نظام التعليم ودراسة العلوم الشرعية والثقافية الإسلامية بقصد صناعة الشخصية الإسلامية بوصفها إنسان الحل، والنهضة، والمسؤولية.

٣- نظام الثقافة وصناعة الخطاب الفكري والسياسي بما يحدث التأثير الفاعل

في الجماهير أفرادًا ومؤسسات.

٤- نظام الإصلاح والعلاقات الاجتماعية، بما يرفع تراكمات الخلاف والاختلاف، ويحدث الألفة والمحبة بطريقة الإيمان.

ثانيًا : تركيز المفاهيم السياسية اللائقة بالرجل المؤمل، رجل المسؤولية من أبناء الأمة ومنتسبي الهيئة على وجه خاص، وذلك بتقرير أصول معرفية للفكر السياسي وكما يأتي:

١- نظام معرفي في صناعة المواقف مع الأحزاب والمنظمات غير الإسلامية، المحلية والدولية.

٢- نظام دخول المجتمع لإعادة سلطان الأمة إلى ذاتها، وصناعة أمانها من نفسها وتوحيد كلمتها وصفها.

ولقد أنجزت الهيئة في هذا السياق: (نظام الرأي والفتوى والسياسة الشرعية)، وهي في طور معالجة المسائل الأخرى بحثيًا وعرضها على الجمهور ليتعرف على المشروع المرجعي الشرعي لهيئة علماء المسلمين في العراق. وأصدرت أيضاً: (منهج الإصلاح والتغيير، مشروع هيئة علماء المسلمين لبناء الحياة المثلى)، فضلا عن عشرين إصدارٍ آخر تتعلق بالمحاور السابقة الذكر وغيرها[1]. كما أن هناك مشروعات عمل

---

(١) من إصدارات هيئة علماء المسلمين الصادرة حتى الآن:

١- بيانات هيئة علماء المسمين في العراق _ جزءان .

٢- مضامين بيانات هيئة علماء المسلمين في العراق.

٣- رسالة مفتوحة من هيئة علماء المسلمين إلى المجاهدين في العراق.

٤- رسالة مفتوحة من هيئة علماء المسلمين إلى العشائر العراقية.

٥- الرسائل المفتوحة لهيئة علماء المسلمين.

٦- كتابات عن الهيئة. =

ومبادرات أخرى تلت ذلك، ومبادرات أخرى ترسم الهيئة خطوطها الفكرية وثوابتها الفقهية، وآليتها العملية التطبيقية.

■ تفاصيل نشأة الهيئة تاريخيا:

يقول التعريف المختصر الصادر عن هيئة علماء المسلمين في العراق بعد الاحتلال بشهرين (٥/ ٢٠٠٣)[(١)]: هيئة علماء المسلمين في العراق كيان جديد قديم في الوقت نفسه، فهي جديدة من حيث التأسيس والظهور العلني تحت هذا الاسم وقديمة من حيث المكونات؛ فعمادها علماء الشرع وطلبته في العراق ممن يغلِّبون هم الدين على هموم الدنيا ويعملون لغد دينهم لا لغدهم.

وكانت هذه النخبة تأتلف إلى بعضها وتتعاون فيما بينها في الأيام العصيبة التي كان يمر بها العراق على مدى عقود عدة، ولكن لم تتح لها الفرصة للظهور العلني على شكل مؤسسي.

= ٧- مآخذ خطيرة على مسودة الدستور المقترح.
٨- كلمة الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق في مؤتمر الوفاق الوطني في القاهرة.
٩- كتاب تنميتنا الإسلامية.. أصول التنمية البشرية الإسلامية.
١٠- رواية (شهادة).
١١- وقفات مع الحجاج.
١٢- السراب.. حصاد العملية السياسية في العراق، الجزء الأول.
١٣- احتلال أم القرى، كتاب توثيقي لأحداث احتلال مقر الهيئة.
١٤- موقف هيئة علماء المسلمين من اتفاقية الإذعان، وثائق جهود الهيئة في التصدي للاتفاقية.
١٥- البصائر.. قصة جريدة وتأريخ تجربة.
١٦- الدورات القرآنية في العراق بين الواقع والطموح.
١٧- نشاطات هيئة علماء المسلمين في العراق (٢٠٠٧-٢٠٠٨).
١٨- السراب .. حصاد العملية السياسية، الجزء الثاني.

(١) موقع ويكيبيديا على شبكة الإنترنيت.

وشاء الله تعالى أن يولد هذا الكيان في أصعب لحظة يمر بها تاريخ العراق المعاصر، وهي لحظة السقوط المأساوي لبغداد على يد الغزو (الأنغلوساكسوني) واحتلال العراق في فاتحة القرن الميلادي الحادي والعشرين.

وكما امتازت النشأة لاقترانها بهذا التاريخ المؤلم كذلك كانت طريقة التأسيس متميزة هي الأخرى؛ فقد قطع المحتل أوصال بغداد وحرم أهلها من رحلتهم اليومية الأثيرة بين (كرخها) و(رصافتها)، فأوى أهل الكرخ إلى علمائهم وانصرف أهل الرصافة إلى شيوخهم فنشأ تجمعان في وقت واحد تقريباً هما (هيئة علماء الشريعة) في جانب الكرخ على يد بعض علماء الشرع وطلبته[1]، و(جمعية علماء المسلمين) في جانب الرصافة على يد ثلة من طلبة العلم ومشايخ المساجد[2].

ثم في أول فرصة تسنح لعبور (شط بغداد) اجتمع الفريقان في أعظمية (الإمام الأعظم) أبي حنيفة النعمان بن ثابت ليوحدوا الجهود ويغلبوا إرادة الخير على كل الإرادات الأخرى ويعلو من نازع الوحدة على نوازع الفرقة والاختلاف، فرفع أهل الرصافة من اسمهم وصف (الجمعية) ورفع أهل الكرخ من اسمهم وصف (الشريعة) ليخلص الطرفان إلى (هيئة علماء المسلمين في العراق) كأول مؤسسة إسلامية تعلن بعد الاحتلال.

ثم تكامل هذا العقد بانضمام بعض أهل العلم الآخرين في العراق[3] أو العائدين

---

(١) هم الشيخ إبراهيم منير المدرس والدكتور محسن عبد الحميد والشيخ عدنان العاني والدكتور زياد العاني والشيخ الدكتور عبد السلام الكبيسي والشيخ الدكتور مكي الكبيسي والشيخ الدكتور عبد الجليل الفهداوي.

(٢) هم الشيخ عبد الستار عبد الجبار والشيخ مؤيد الأعظمي والشيخ الدكتور فهمي القزاز.

(٣) مثل الشيخ الدكتور محمد بشار الفيضي.

من الخارج[1]، وتعزز بمشايخ علماء (الرابطة العراقية) في الخارج[2]، الذين لبوا داعي الخير وقرروا العودة للوطن فانضموا إليهم على البُعد، ثم نفذوا وعودهم سريعاً فحطوا رحالهم في بغداد لينضموا إلى الركب، ثم أخذ الركب يتسع بالعائدين قبل ذلك وبعده واحداً تلو الآخر ليشدوا من أزر الهيئة ويقووا عزمها[3].

وشكل الأعضاء الخمسة عشر الأوائل في الهيئة مجلساً تأسيسياً لها أخذ على عاتقه حل بعض المشاكل الآنية الناشئة عن الاحتلال ووضع نظام داخلي أولي للهيئة لتسيير أعمالها، وشكلت وفق هذا النظام لجان عديدة تهتم بالجوانب السياسية والثقافية والإعلامية والاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى مجلس للإفتاء الشرعي.

وبعد حين توسعت الهيئة ودخل فيها أعضاء كثر وصل عددهم الآن قرابة (٣٠٠٠) عضو عامل يعملون وفق هيكلية تتكون من الآتي:

- أمانة عامة للهيئة من ثلاثة عشر عضواً، يرأسها أمين عام ومعه نائب ومساعدان للشؤون العلمية والعامة.
- مجلس شورى مكون من (٥٠) عضواً.
- جمعية عامة تضم كل الأعضاء العاملين.
- أعضاء مؤازرين يتجاوز عددهم عدة آلاف.

وتسعى الهيئة إلى تحقيق أهداف كثيرة من أهمها:

- العمل على تحرير العراق من الاحتلال بكل الوسائل المشروعة والممكنة

(١) هو الشيخ الدكتور أحمد الكبيسي.

(٢) هم الشيخ أحمد حسن الطه والشيخ الدكتور حارث الضاري والشيخ الدكتور محمد عياش الكبيسي.

(٣) أمثال الشيخ الدكتور محمد محروس المدرس والدكتور عبد القهار العاني.

والوقوف أمام كل قوة تريد سلخ بلدنا من هويته التاريخية والحضارية.

- إشاعة روح الأخوة والتفاهم والتسامح بين أبناء الشعب العراقي بمختلف انتماءاتهم الدينية والعرقية والمذهبية.

- الاهتمام بالدعوة الإسلامية ورفع مستوى العلوم الشرعية بشتى الوسائل والسبل الممكنة.

وللهيئة نشاط كبير على الصعيد السياسي منه: إسهامها في المؤتمر التأسيسي العراقي الوطني الذي يضم القوى الرافضة للاحتلال.

وللهيئة (١٨) فرعاً رئيساً في محافظات القطر وأقضيته ونواحيه، وتصدر عنها جريدة (البصائر) الأسبوعية، التي تطبع (١٣) ألف نسخة وهي لسان حال الهيئة. إضافة إلى جريدة المنبر الصادرة عن فرع الهيئة في بغداد-الرصافة، ونشرة المنابر عن فرع الهيئة في الفلوجة، وعدد من النشرات المحلية: ورقية وجدارية. وتواكب الهيئة الأحداث من خلال بياناتها العامة التي بلغ عددها حتى ساعة إعداد هذا التقرير (٣٤) بياناً[1].

---

(١) صدر البيان رقم (٣٤) بتاريخ ١/ ٥/ ٢٠٠٤.

العلماء في خدمة المجتمع زمن الاحتلال[1]

■ هيئة علماء المسلمين في العراق نموذجا:

إن المحن في حياة الأمم هي أوقات الاختبار والامتحان التي تظهر فيها المعاني الحقيقية لأبناء هذه الأمم بغض النظر عن انتماءاتهم المختلفة ونشاطاتهم الإنسانية المتنوعة وانشغالاتهم الحياتية الكثيرة، والعلماء ونعني بهم هنا - وفق العرف الشائع على ألسنة أبناء هذا العصر - كل من تلبس بالعلم واشتغل به عالما متقنا كان أو طالب علم؛ ليسوا بدعا عن هؤلاء، بل منطق الأمور وقبل ذلك مبادئ الشرع ومقاصده توجب عليهم أن يكونوا في طليعة هؤلاء.

من هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يبحث فيما يمكن أن يقوم به العلماء لخدمة مجتمعاتهم في الأوقات التي تمتحن فيها زمن الاحتلال، وبالتحديد في تجربة هيئة علماء المسلمين في العراق - في الذكرى السادسة لتأسيسها - في جهودها لمناهضة الاحتلال الأمريكي البريطاني طوال السنوات الست الماضية من عمر الاحتلال في العراق، وأثرها في المجتمع العراقي في مختلف الجوانب التي اهتمت بها وعنيت بالاشتغال فيها.

ويمكن لنا أن نسلط الأضواء على هذه التجربة من خلال محورين اثنين، هما: أهداف الهيئة وجهودها في هذا المجال المهم، وكما يأتي:

■ أهداف الهيئة:

نشأت هيئة علماء المسلمين في وقت مبكر جدا بعد احتلال في العراق، بل تكاد

---

(١) نشرت هذه الدراسة التي كتبها مسؤول الإعلام في الهيئة في مجلة حضارة الفصلية الصادرة عن مركز الأمة للدراسات والتطوير، العدد الثاني، ٢٠٠٩.

تكون أسرع المؤسسات غير الرسمية نشوءًا؛ فقد أعلن عن تشكلها بعد الاحتلال بأيام فقط وبالتحديد في ١٤/ ٤/ ٢٠٠٣، وكانت نشأتها بناء على حاجة واقعية ماسة لبروز إطار شرعي يهتم بما يهتم به العلماء في هذه الظروف من سياسة للناس وتوجيه لهم ووعظ وإرشاد ودلالة على الخير ورفع للهمم والمعنويات، فضلا عن مهام أخرى لا تدخل في الظروف الطبيعية في إطار الخدمات التي يمكن أن يقوم بها العلماء في العادة.

وبين الإصدار الأول للهيئة وهو (نظام الرأي والفتوى والسياسة الشرعية لهيئة علماء المسلمين في العراق) المراد بهذا قائلا: «لقد عزم علماء المسلمين في العراق على إنشاء هيئة ذات شخصية معنوية جامعة للرأي والفتوى والسياسة.. على أن تعمل الهيئة على تبني مصالح الأمة وكشف خطط الأعداء»[1]. وتكفل الإصدار الثاني للهيئة (هيئة علماء المسلمين في العراق؛ التعريف والمفهوم) ببيان أن عمل الهيئة في العراق يدور في إطار مجالين كبيرين هما:

الأول: الاهتمام بالقضايا الراهنة التي يعيشها البلد تحت وطأة الاحتلال وثقله، والتعاون مع الأطراف المعنية التي يمكن التعاون معها لمعالجتها بما يتناسب والحال الحاضر.

والثاني: الاهتمام بالبناء الداخلي للمسلمين ليستعيدوا النشاط الحيوي في المجتمع على أساس الإيمان بالله واليوم الآخر..[2].

وقد قام أعضاء الهيئة بناءً على ما تقدم بجهود كبيرة توزعت على الأعمال الإغاثية وأعمال حماية المؤسسات والمرافق الخدمية وحراستها وحفظ المال العام، فضلا عن

(١) نظام الرأي والفتوى والسياسة الشرعية لهيئة علماء المسلمين في العراق؛ قسم الثقافة والإعلام، مطبعة أنوار دجلة، بغداد، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

(٢) هيئة علماء المسلمين في العراق - التعريف والمفهوم؛ قسم الثقافة والإعلام، مطبعة أنوار دجلة، بغداد، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

مسك زمام الشؤون الدينية وإعادة لملمة أمور الأوقاف والإشراف على المساجد وحل المشاكل الناشئة فيها وإدارتها وتوجيهها لخدمة المجتمع.. وقامت الهيئة بكل ما تقدم في أيامها الأولى بداهة وبسرعة وبتعاون كبير من أفراد المجتمع الذين تفاعلوا بشكل كبير مع هذه الجهود.

وحرص المجلس التأسيسي للهيئة عند أول فرصة استطاع فيها وضع الخطوط العامة لنظامه الداخلي، على أن يضع في أهداف الهيئة هذه المهام ويزيد عليها ما هو متوقع أن تقوم به الهيئة لاحقا.. فجاء نظامها الداخلي دالا على انتباهها مبكرا إلى المهمة الكبيرة المناطة بها في ظل هذه الظروف الاستثنائية وحجم المسؤولية الملقاة على عاتق الثلة من العلماء وطلبة العلم الذين سارعوا إلى القيام بالواجب العيني عليهم، وأقاموا الهيئة على أساس خدمة الدين والمجتمع مستلهمين تجارب إسلامية سابقة في هذا المضمار، لعل من أبرزها تجربة جمعية العلماء المسلمين في الجزائر في النصف الأول من القرن الميلادي الماضي.

ويظهر هذا الاهتمام في الأهداف التي وضعتها الهيئة لنفسها في نظامها الداخلي الذي نصت المادة الخامسة منه على جملة من الأهداف المهمة منها:

- تثبيت العقيدة الإسلامية في النفوس، ونشر حقائق الدين الإسلامي وفضائله.

- ترسيخ قواعد الأخوة والتضامن بين المسلمين والعمل على إزالة الفرقة والخلاف فيما بينهم وإشاعة روح التفاهم والتسامح بين أبناء الشعب العراقي بمختلف انتماءاتهم الدينية والعرقية وإزالة الفوارق المذهبية ونبذ كل ما يفرق وحدة المسلمين.

- المساهمة في إحياء تراث الأمة الإسلامية بكل الوسائل الممكنة داخل العراق

وخارجه.

- الاهتمام بالمرأة من حيث التوعية الإسلامية والتثقيف العام ومنحها الفرص الكاملة لتقوم بدور فعّال في بناء المجتمع الإسلامي وفق ضوابط الشريعة الإسلامية السمحة.

- الاهتمام بحقوق الإنسان داخل العراق وخارجه والدفاع عنها وفق ما أقرته الشريعة الإسلامية وتناولته النظم الوضعية مما لا يتعارض مع مقاصد الشريعة[١].

وقدمت الهيئة لهذه الأهداف بمقدمة تناولت فيها الشاغل الأساسي لها في ذلك الحين وهو الاحتلال كونه (واجب وقت) ونصت فيها على «العمل على تحرير العراق بكل الوسائل الممكنة التي أتاحتها لنا الشرائع السماوية والنظم الوضعية، وتوعية الناس بعدم الاستسلام للواقع المر الذي تعيشه الأمة والوقوف بحزم أمام أي قوة تريد سلخ العراق من هويته التاريخية والحضارية والحرص على وحدته واستقلال أراضيه كونه جزءاً من أمته العربية ووطنه الإسلامي الكبير»[٢].

ويدل هذا على أن الهيئة لم تحصر أهدافها في الإطار الديني المحض وإنما وسعت من نطاق عملها استجابة لظروف المرحلة الاستثنائية التي ولدت فيها؛ ولذا رأينا بروز اهتمامات حقيقية للهيئة في مجالات عدة، وتنوعت هذه الاهتمامات بين الجوانب السياسية البحتة كما تقدم ذكره، والجوانب الوطنية العامة كما يظهر في البند الثالث الذي ركز على مبدأ الوحدة بين أبناء المجتمع بمختلف أطيافه، والجوانب العلمية والاجتماعية وحقوق الإنسان، كما يظهر من باقي بنود هذه المادة.

كما أبقت الهيئة الباب مفتوحا لكل هدف سام آخر يقره الشرع ويعتمده، وهو

(١) المادة رقم (٥) من النظام الداخلي للهيئة .

(٢) المصدر نفسه .

الأمر الذي فتح الباب واسعا لنشاطات أوسع وجهود أكبر سلكتها الهيئة فيما بعد في مختلف الجوانب الحياتية. ويحدد الدكتور محمد بشار الفيضي الأهداف المتقدمة في ثلاثة مهام أساسية عملت الهيئة على النشاط فيها في بداية انطلاقها، وهي:

المهمة الأولى: « معالجة الخلل الكبير الذي طال منظومة المساجد في البلد بسبب انهيار المؤسسات التي كانت تعمل على إدارتها، فاضطرت الهيئة لملء الفراغ الطارئ، وقامت بممارسة دور وزارة الأوقاف المنهارة، في إدارة المساجد، وقدمت بهذا الصدد خدمات جليلة».

المهمة الثانية: «العمل على تهدئة الأوضاع الداخلية بين مكونات الشعب العراقي، والحيلولة دون وقوع فتنة طائفية أو عرقية أو دينية. فقد بدا للهيئة أن الاحتلال يحمل معه أجندة إيقاد حرب أهلية، تغرق البلاد في بحر من الدماء، وتجعل جنوده بمأمن من مقاومة الشعب وجهاده في سبيل الاستقلال.... فسارعوا - أي أعضاء الهيئة - إلى إجراءات احترازية عديدة كان منها: القيام بزيارات منظمة لمرجعيات دينية ورجال سياسة ووجهاء ورؤساء عشائر من كل الأطياف الدينية والمذهبية، لغرض التوعية بهذا الشأن، واستطاعت - بفضل الله- أن تتبادل معهم مواثيق وفتاوى والتزامات، تؤكد حرمة دم المسلم، وتحذر من الانزلاق في فتن يعد لها العدو بمهارة، فضلا عن التوعية المنظمة لجماهير شعبنا بهذا الخصوص.

المهمة الثالثة: «كان من الواضح أن الإدارة الأمريكية لديها مشروع كبير في المنطقة يستهدف الهوية الإسلامية لها، فضلا عن اقتصادها وعوامل نهضتها، وكان احتلال العراق هو البداية.... لذلك نشطت الهيئة للعمل وبالوسائل المتاحة لها على كشف النوايا الحقيقية للاحتلال، وتعبئة الشعب ضده.... وقد ازدادت الثقة في أطروحات الهيئة، حول النوايا الحقيقية للأمريكيين، حين كشفت أعمالها؛ عن فضائح أبي غريب،

والقتل العشوائي، والاعتداء على المصاحف والمساجد، وغير ذلك»[1].

وقد رصد باحثون ومتابعون للشأن العراقي هذه الاهتمامات رصدا دقيقا وكتبوا عنها.. فهذا مصطفى كامل في دراسته المبكرة عن الهيئة يجمل أهدافها - بعد لقائه بعدد من أعضائها - في أربعة جوانب، هي: « تقوية تلاحم العراقيين في ظل حملات التقسيم والشرذمة المقصودة، ومواجهة الاحتلال ومقاومته بالطرق السلمية وفضحه من خلال توعية العراقيين بمرا'ميه ومقاصده، أما الجانب الثالث الذي اختطته الهيئة، فهو الجانب الديني المتعلق بقضايا الفقه الإسلامي باعتبارها نواة لمرجعية دينية... ولم ينس القائمون على الهيئة، الجانب الاجتماعي الذي يتحتم عليهم القيام به في ظل غياب مؤسسات الدولة بما يتضمن من توجيه ونصح وإرشاد ومساعدة »[2].

ويحدد أكرم المشهداني الأهداف نفسها بعبارة أخرى قائلا: « تداعى علماء الدين العراقيون إلى: تأسيس (هيئة علماء المسلمين في العراق) لتكون مرجعية دينية ووعاء ينضوي تحته علماء الدين، بعيداً عن النعرات الطائفية والمذهبية، ومحاولة صادقة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ووقف تداعي الأوضاع الداخلية، وكان في مقدمة أهداف الهيئة الدفاع عن حقوق الشعب العراقي بكل طوائفه، وحفل نشاط الهيئة في حماية المساجد وتعميرها، وتنسيق جهود خطباء المساجد من أجل شحذ الهمم الوطنية في مواجهة خطر الاحتلال، إضافة للقيام بالعديد من المهام الضبطية والاجتماعية والإنسانية »[3].

---

(١) انظر: مقدمة كتاب بيانات هيئة علماء المسلمين في العراق؛ حصاد أربع سنوات من الاحتلال الأمريكي للعراق:٧-٨.

(٢) حقيقة جديدة في المشهد العراقي، كتابات عن الهيئة: ٥.

(٣) الدور السياسي المأمول لهيئة علماء المسلمين؛ ضمن كتاب (كتابات عن الهيئة) ١٢، ط١، ١٤٢٨-٢٠٠٧.

■ جهود الهيئة ونشاطاتها:

بعد النص على الأهداف سعت الهيئة حثيثا إلى تطبيق تحقيق ما يمكنها منها وتطبيقها على أرض الواقع من خلال مقرها العام وفروعها التي فتحت في المحافظات والأقضية والمكاتب الملحقة بها. وبدأت بمزاولة نشاطاتها ذات الأبعاد المختلفة وحسب الإمكانات المتوفرة لها، وقطعت شوطا بعيدا في ذلك على الرغم من الضغوطات السياسية والأمنية في حينها. ويمكن في هذا المجال الإشارة إلى نماذج من هذه الجهود في عدة جوانب، وهي:

١. الجانب الخدمي العام:

قامت الهيئة في الأيام الأولى لتأسيسها بحماية المؤسسات الخدمية وتسليمها للجهات المعنية بعد استقرار الأحوال الأمنية، ومن هذه المؤسسات: محطات الماء والمجاري والكهرباء، ومخازن المواد الغذائية، ومخازن الأدوية، ومخازن الوقود، وغيرها من الدوائر الخدمية. كما قامت الهيئة باستقبال المسروقات والمنهوبات وحفظها في المساجد وإعادتها إلى أصحابها، بعد التعرف عليها. وتوفير المساعدات لإغاثية السريعة لبعض المناطق والأحياء.

واعتنت الهيئة كثيرا في هذه المرحلة بتوفير الخدمات الطبية الضرورية للمواطنين؛ تعويضا عن فقدان هذه الخدمات بعد انهيار جهاز الخدمات الصحية، حيث ساهمت الهيئة في محاولات إعادة تأهيل خدمات بعض مؤسسات وزارة الصحة،كما افتتحت عشرات المراكز والعيادات الطبية الخيرية في المساجد وغيرها. وقد قدمت هذه المراكز والعيادات الخدمات الطبية والعلاجية للكثير من المدن والأحياء. ولا زال قسم من هذه المراكز يؤدي عمله إلى الآن من خلال القسم الصحي والإغاثي لهيئة الذي يشرف على عدد من المراكز الصحية ويوفر الخدمات الأساسية

والمستلزمات الطبية والأدوية لعدد من المستشفيات والمراكز الصحية العامة والخاصة في بغداد وبعض المحافظات الأخرى. كما عُني هذا القسم بتسيير عدد كبير من الحملات الإغاثية، إلى المدن المنكوبة في العراق، ويقوم إلى الآن بالإشراف على عدد من الجمعيات الخيرية المرتبطة بالهيئة بالتعاون مع القسم الاجتماعي وقسم متابعة الفروع.

٢. الجانب الفكري والتوجيهي :

أ- توجهت الهيئة في أيامها الأولى للأئمة والخطباء وطلبة العلم الشرعي في رسالتين مهمتين تدعو فيهما إلى تجاوز كل الخلافات الفكرية والاجتهادية الفقهية والتسامي عليها وإرجاء كثير من الآراء الفقهية الجزئية المختلف فيها إلى ما بعد مرحلة الاحتلال، والدعوة إلى التعاون جميعا لإنهائه وتقديم ما هو أهم وهو مساعدة الناس والأخذ بأيديهم لتجاوز المحنة التي حلت بالعراق. وجاءت هذه التوجيهات في فترة زمنية مبكرة من عمر الاحتلال لترسم للأئمة والخطباء والموجهين سبل العمل الجهادي التي ينبغي عليهم سلوكها وطرق التعبير عن رفضهم الصادق للاحتلال.

ولا زالت الهيئة إلى الآن تواصل هذه الجهود في المحافظات والأقضية والنواحي التي تنتشر فيها فروعها، بالقدر استطاعتها وحسب الفرص المتاحة لها على الرغم التضييق الأمني الكبير عليها؛ وذلك بواسطة أعضائها العاملين في لجان الفروع، والمساجد التي ينشطون فيها والمدارس الدينية التي تُشرف الهيئة عليها إشرافًا كاملاً أو جزئيًّا، وهي بحدود أربعينَ مدرسةٍ في أنحاء العراق.

ب- صاحب ما تقدم جهد إعلامي واكب هذه النشاطات وأسندها ووفر فضاء حرا للتعبير عما يكتنف النفوس ويعتمل في الصدور بعد الهجمة الإعلامية الكبيرة

المواكبة للاحتلال العسكري والمعد لها بإتقان. وقد قدمت الوسائل الإعلامية التي وفرتها الهيئة (صحيفة البصائر والموقع الألكتروني الرسمي: الهيئة – نت، باللغات الثلاث: العربية والإنكليزية والتركية، وإذاعة أم القرى) فضلاً عن المؤتمرات الصحفية والندوات الإعلامية والمشاركات المكثفة في وسائل الإعلام؛ الغطاء المعنوي لهذه الجهود التي كانت تصب جميعا في صالح الهدف الرئيس وهو مواجهة محنة الاحتلال والتصدي لها ورفع الهمم وتغذية عوامل الصمود والثبات في نفوس الشعب العراقي وبث ثقافة المقاومة والدفاع عن مشروعها.

وتتبع الهيئة الآن فضلا عما تقدم ذكره عدة مؤسسات دعوية إعلاميَّة وثقافية أخرى وهي: مركز أم القرى للدراسات القرآنية، ومركز التوجيه والإرشاد السوي، ومركز الأمَّة للدراسات والتطوير التابع لِقسم الإعلام، ومجلة حضارة الفصليَّة، التي تصدر عن المركز ومؤسسة البصائر للطِّباعة والنَّشر والتوزيع، ووحدة الأرشفة والتوثيق. وتعزز هذا كله خمسة مكاتب للهيئة خارج العراق، في دِمَشق، وعمان، والقاهرة، وصنعاء، ومكتب إعلامي في تركيا. ويجري العمل الآن في السياق الثقافي والإعلامي على إنشاء مشاريع ومؤسسات أخرى سيعلن عنها قريبا.

جـ- دعمت الهيئة جهودها في المجال الفكري والتوجيهي في وقت مبكر من عمر الاحتلال عندما أعلنت عن ميثاق الشرف الوطني في ٢٧/ جمادى الأولى/ ١٤٢٥هـ- ١٥/ تموز/ ٢٠٠٤م، الذي كان بمثابة المنهج الفكري العام لطريقة تعامل الهيئة مع القضايا المصيرية للعراق في زمن الاحتلال. حيث أكدت الهيئة في هذا الميثاق على «أن مصلحة العراق وشعبه لا يعرفها ولا يقدرها إلا العراقيون أنفسهم، ولا يخرجه من الدوامة المأساوية في كل المجالات التي وضع فيها منذ أكثر

من عام إلا أهله، إن هم أرادوا ذلك، وأخلصوا لله ولوطنهم وتركوا الاعتماد على الغير مهما كان الغير قريباً أم بعيداً، فهو لا يتحرك إلا وفق مصالحه ومخططاته على حساب مصالح الشعب العراقي وتطلعاته»[1].

ودعت الهيئة فيه «أبناء الشعب العراقي الكريم بمختلف أطيافهم وتوجهاتهم وانتماءاتهم إلى نبذ الخلافات والعمل معاً تغليباً لمصلحة العراق التي هي مصلحة الجميع والتلاقي على ميثاق شرف يقوم... الولاء لله أولا ثم للعراق ثانيا، وتقديم مصلحته على كل المصالح الشخصية والسياسية والمذهبية والعرقية وغيرها.. ورفض الاحتلال بشتى صوره كل حسب استطاعته وبالطريقة التي يراها مناسبة ومؤدية لهذا الواجب الديني والوطني.. والعمل الجاد لإنهاء الاحتلال بأسرع وقت ممكن وبكل الوسائل المشروعة الممكنة، لأن الاحتلال يمثل المشكلة التي لا يمكن للعراق الخروج من الكارثة التي هو فيها اليوم بدون زواله نهائياً».

كما دعتهم إلى «الإقلاع عن كل ما يولد الحساسيات ويثير الخلافات ويؤجج الفتن من أقوال وأفعال وسلوكيات شخصية أو إعلامية أو غيرها.. والعمل الجاد على جمع الكلمة ووحدة الصف وتوحيد الهدف للجميع في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ بلدنا وشعبنا لقطع الطريق على من يريدون الشر بالعراق وأهله تحقيقاً لمآربهم الخاصة.. والحرص على وحدة العراق أرضاً وشعباً وعدم التفريط بها تحت أي ظرف من الظروف، أو عذر من الأعذار»[2].

وبينت الهيئة رأيها أيضا في موضوع المصالحة الوطنية قائلة: «إن المصالحة الوطنية الصادقة هي التي يتم فيها جدياً القضاء على النزاعات والخلافات وكل المظاهر

(١) نص الميثاق.

(٢) نص الميثاق.

المزعجة الغريبة على شعبنا والمهددة لاستقراره ووحدته، كالاختطاف والقتل والتصفيات الوظيفية ومحاولات الاستيلاء على الأموال العامة والخاصة ودور العبادة وغير ذلك من الأعمال الشاذة»[١].

ودعت في ختام الميثاق إلى «إيجاد مرجعية أو لجنة متابعة عليا، لتفصيل مواد هذا الميثاق من كل الفئات الفاعلة وذات التأثير الحقيقي في الشارع العراقي للنظر في الأحداث والقضايا المستجدة التي تحتاج إلى حل أو رأي مشترك فيها، وبواقع ممثل واحد على الأقل من كل جهة»[٢].

ويتوقف طلعت رميح عند هذه النقطة في أثناء حديثه عن مراحل تطور النشاط الفكري والسياسي للهيئة قائلا: « لكنَّ الهيئة من بعد تحولت إلى تجمع إسلامي أعلى من إطار المرجعية الفكرية، وأعلى من فكرة الحزب السياسي الناشط، على صعيد العمل السياسي والجماهيرية، كما تحول موقفها المؤيد لفكرة وحق المقاومة إلى نشاط فاعل وكبير. والمهم هنا هو أنَّ الهيئة في حد ذاتها، ومع تحولها إلى حالة متكاملة من النشاط، مثلت تطوراً في الفهم والتعاطي مع القضايا السياسية، بنفس القدر الذي أظهرت فيه عدم قدرة التيارات السابق وجودها قبل الاحتلال، على امتلاك القدرة والرؤية الصحيحة في التعامل مع تحدى الاحتلال، كما هي طرحت بوجودها قضايا عامة هامة على صعيد حالة التجدد في الاستجابة العقدية والفكرية والسياسية، لتحدى دخول قوات الاحتلال إلى البلاد الإسلامية، ونمط استجابة القوى السياسية لها..»[٣].

(١) المصدر نفسه

(٢) المصدر نفسه.

(٣) هيئة علماء المسلمين بين المرجعية والقيادة، كتابات عن الهيئة: ٥٥.

د- أصدرت الهيئة منهجها للإصلاح والتغيير الذي أسمته (مشروع الحياة المثلى) ونشرته على موقعها الإلكتروني الرسمي (الهيئة نت) ثم طبع لاحقا طبعتين. وقد تناول هذا المنهج بالتفصيل رؤية الهيئة في الإصلاح والتغيير السياسي وسبل إنهاض الأمة ودعم عوامل مقاومتها في مجالات: السياسة المثلى لإصلاح الأوضاع العامة وتغييرها، والسياسة المثلى لإيجاد الحركات السياسية الصحيحة، والنظام السياسي للدولة (السياسة المثلى لإصلاح أوضاع السلطة والحكم)، والنظام الاجتماعي (السياسة المثلى لبناء إنسان الأمة والعناية بالمرأة، والنظام الاقتصادي (السياسة المثلى لبناء اقتصاد قوي)، ونظام التعليم (السياسة المثلى لبناء الشخصية المعنوية للفرد والجماعة)، والسياسة المثلى لمكافحة الرذيلة والجريمة، والسياسة المثلى لحفظ الأمن، السياسة المثلى لإدارة الشؤون الداخلية والخارجية، والسياسة المثلى لوضع الدستور، وحقوق الإنسان[1].

ويشير طلعت رميح أيضا إلى انتباه الهيئة لهذه المهمة التي أنيطت بها وسعيها إلى التفاعل معها ومواكبة تطوراتها، وكيف أنها «أصبحت تدرك طبيعة دورها الاستراتيجي في خوض معركة تحرير وبناء العراق، من خلال ما يلاحظ من تطويرها لأوضاعها الداخلية التنظيمية، بما انعكس في توسع ظهور العديد من قياداتها على المستوى السياسي والإعلامي، ومن خلال ما يلاحظه المتابع من تعميق وتوسيع الهيئة لإنتاجها الفكري وعلى صعيد الدراسات السياسية والإستراتيجية، ومن خلال توسيع مشاركتها في النشاط السياسي والفكري والجماهيري والإعلامي على مستوى الهيئات الشعبية العربية الإسلامية، وهو ما ظهر من خلال مشاركة قيادات الهيئة وعدد من القيادات في المؤتمرات التي تضم النخب الفكرية

(١) انظر منهج الإصلاح والتغيير، مؤسسة البصائر للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٢٩ – ٢٠٠٨.

والسياسية»[1].

٣- جانب النشاط السياسي:

انخرطت الهيئة في نشاطات كثيرة منذ الأيام الأولى للاحتلال: ابتدأتها بالمظاهرات الاستنكارية والبيانات المنددة بالاحتلال وأتبعتها بالتظاهرات المعبرة عن ذلك ثم بالتجمعات الجماهيرية الكبرى، وكان أبرز شواهد عمل تلك المرحلة هي التظاهرات أمام مقر قوات الاحتلال في مدينة الأعظمية ببغداد وأمام مقر قوات الاحتلال في ساحة الفردوس في مركز المدينة للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، ووقف حملات المداهمات التي كانت تشنها قوات الاحتلال بلا هوادة.

وتكللت هذه الجهود بالتجمع الكبير الذي أقامته الهيئة في مقرها العام بجامع أم القرى بتاريخ ١٨/ ٧/ ٢٠٠٣ وحضره الآلاف من المواطنين من عدة محافظات في صلاة جمعة جامعة، للإعلان عن رفضها الواضح والصريح لأولى ثمرات العملية السياسية في ظل الاحتلال وهو مجلس الحكم الانتقالي الذي شكله الحاكم الأمريكي الأول بعد الاحتلال (جي كارنر)، وتم التعبير عن هذا الموقف في بيان الهيئة الأول وكلمات عدد من أعضاء الهيئة أمام الجماهير المحتشدة. وكان تجمعا ضخما اهتمت به وسائل الإعلام اهتماما كبيرا ونقلته بعض الفضائيات نقلا مباشرا، وأصبح مثالا يحتذى لتجمعات أخرى كبيرة بين حين وآخر وعندما تحزب الحاجة إليها.

واتسع نطاق عمل الهيئة بعد هذه المرحلة اتساعا كبيرا؛ حيث عملت بقوة على تأييد مشروع المقاومة المشتد في حينها، ودعمه سياسيا وإعلاميا، كما عملت على ملء الفراغ السياسي في الساحة الوطنية المناهضة للاحتلال، ونشطت في هذا المجال كثيراً.. ومن أبرز معالم هذه المرحلة، ما يأتي.

(١) هيئة علماء المسلمين بين المرجعية والقيادة، كتابات عن الهيئة: ٦٠.

المشاركة في وقت مبكر في الجهود الرامية إلى تشكيل جبهة وطنية عريضة لمناهضة الاحتلال؛ انطلاقا من قراءة مبكرة بضرورة انخراط جميع العراقيين في هذا السبيل، وأسهمت الهيئة بفعالية طيلة عدة أشهر في الاجتماعات التمهيدية للإعداد للمؤتمر التأسيسي العراقي الوطني المناهض للاحتلال، الذي أعلن عنه في (٤/ ٥/ ٢٠٠٤) ليكون إطارا جامعا لتنسيق جهود القوى الوطنية المناهضة للاحتلال.

وعمل أعضاء الهيئة بجد في إطار فعاليات المؤتمر المختلفة، واحتضن المقر العام للهيئة عددا من اللقاءات التنسيقية والاجتماعات المهمة للمؤتمر. ومن أبرز هذه اللقاءات الاجتماعات التشاورية الثلاثة عام (٢٠٠٤) المتعلقة بالموقف من الانتخابات العامة وتكللت هذه الاجتماعات بقرار المقاطعة الذي وقعت عليه أكثر من خمسين جهة دينية وسياسية ونقابية وعشائرية وشبابية وغيرها.

عقد مؤتمر موسع للقوى الوطنية المناهضة للاحتلال بالتعاون مع المؤتمر التأسيسي وبعض القوى السياسية الأخرى المناهضة للاحتلال، للتباحث في شأن مشروع المصالحة الوطنية، والانتهاء إلى إصدار بيان أم القرى في (١٥/ ٢/ ٢٠٠٥) بعد نقاش مستفيض في المؤتمر أولا ومن ثم في لجنة الصياغة المكلفة بإعداد البيان الذي مثل الموقف الرسمي لهذه القوى من مشروع المصالحة المطروح من الحكومة في وقتها، وضم هذا البيان سبعة أسس للمصالحة إذا أريد لها أن تكون مصالحة حقيقية، وعلى رأس هذه الأسس إنهاء الاحتلال[1].

وقد أظهرت الهيئة منذ تأسيسها اهتماما بالغا بموضوع المصالحة الوطنية، وسبق لها أن بينت موقفها من هذه المصالحة في مناسبات عدة؛ وتقوم رؤية الهيئة في هذا السياق

(١) انظر: موقع هيئة علماء المسلمين الرسمي؛ الهيئة- نت، حقل وثائق الهيئة.

على طرح مشروع حل كامل للقضية العراقية وليس حلا ترقيعيا مقتصرا على موضوع المصالحة كما تروج أجهزة الحكومة، والتفرقة بين مفهومي المصالحة الوطنية (كمصطلح سياسي) درج على ألسنة أصحاب العملية السياسية الحالية، ومفهوم (المصالحة الوطنية الحقيقية)؛ وتعود هذه التفرقة إلى الأبعاد غير الصحيحة التي تضمنها المفهوم الأول بعد انفلات الأمور وغلبة الأبعاد الطائفية على الحراك السياسي في ظل الاحتلال، وضرورة المحافظة على وطنية النسيج الاجتماعي الواحد للشعب العراقي.

ويركز عبد الإله بلقزيز على هذا الجانب من نشاطات الهيئة الذي يراه الأكثر أهمية من وجهة نظره، وهو توفير الإطار المرجعي للبعد الوطني في العراق الذي يعبر عنه هو بالنصاب التمثيلي للفكرة الوطنية قائلا: « توفر «هيئة علماء المسلمين» نصاباً تمثيلياً للفكرة الوطنية في العراق اليوم، وهي نهضت بهذا الدور منذ سنوات: عقب الاحتلال الأمريكي البريطاني لبلاد الرافدين، أي منذ انهارت المرجعية الكيانية الجامعة للعراقيين (الدولة) فامتنع تمثيل سياسي وطني أصيل، وانطلق سيل الولاءات الصغرى الجارف منفلتاً من عقال الاجتماع الوطني الواحد كي يغرق البلد وأهله في قعر لا قرار له من الانشقاقات الدموية »[1].

ويقارن بلقزيز بين تجربتي جمعية علماء المسلمين في الجزائر والهيئة على هذا الصعيد قائلا: « كان أمامَ كلتا المؤسستين.. : أداء الواجب نفسه، تجنيد الفكرة الدينية لخدمة المشروع الوطني، والرد على الاحتلال وسياساته الاغتصابية، والتقسيمية، بتنمية موارد الشخصية الوطنية وحفظها من التبديد وتجميع القوى وتكتيل الإرادات من أجل استعادة الوطن من براثن الاحتلال »[2].

(1) هيئة علماء المسلمين، ضمن كتاب (كتابات عن الهيئة): ٤٤.
(2) المصدر نفسه: ٤٦.

الموقف من الدستور: تلخص موقف الهيئة من موضوع الدستور في وثيقة أصدرها القسم السياسي في الهيئة في أثناء النقاش المحتدم عن الدستور وحملت هذه الوثيقة عنوان (الدستور وما ينبغي أن يكون عليه) وخلصت هذه الوثيقة - بعد استعراض أهمية الدساتير، وما ينبغي لنجاح كتابتها من مستلزمات، وما ينبغي أن يراعى أثناء صياغتها، وما هي المستلزمات الضرورية لوضع الدستور المناسب- إلى عدم المشاركة في أي نشاط حكومي متعلق به، دعيت الهيئة لذلك أم لم تدع؛ التزاماً بثوابتها الشرعية والوطنية المتمثلة في عدم مشاركتها في أي عملية سياسية في ظل الاحتلال؛ وذلك للحيلولة دون إضفاء الشرعية على أية عملية سياسية قد تجمل صورة الاحتلال البشعة أو تسهم في بقائه في العراق، أو تكون غطاء لما يترتب عليها من أخطاء دينية أو سياسية أو وطنية في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ العراق[1]. وأصدرت الهيئة بهذا الشأن عدة بيانات ومواقف.

ولم تكتف الهيئة بذلك بل عقدت ندوتين في مقرها العام في جامع أم القرى؛ لبيان مخاطر هذا الدستور ودعت قوى سياسية وجهات قانونية لمناقشة الموضوع من كل جوانبه ومختلف أبعاده، وتمت إحداهما بالتنسيق مع نقابة المحامين العراقيين بتاريخ (١٩/ ٥/ ٢٠٠٥)، تحت عنوان (الملامح العامة للدستور العراقي). وحضرها جمع كبير من ممثلي القوى المناهضة للاحتلال والسياسيين والقانونيين ورجال الإعلام.

ثم أتبعت الهيئة ذلك باجتماع موسع للقوى السياسية لمناقشة الموقف من عملية الاستفتاء على مسودة الدستور، وتمخض الاجتماع الذي عقد في (أم القرى) عن موقف موحد ومنسق لمواجهة هذا الأمر بمقاطعة العملية حسب رأي الهيئة وكثير

(١) انظر: الدستور وما ينبغي أن يكون عليه؛ القسم السياسي في هيئة علماء المسلمين.

من القوى المناهضة للاحتلال، والتصويت بـ (لا) لمن أراد المشاركة، وصدر بيان مشهور في وقتها بهذا الشأن.

وأخيرا خاطبت الهيئة الشعب العراقي مباشرة برسالة مفتوحة بتاريخ (٨/ ٩/ ٢٠٠٥) وصارحته بكثير من الأمور المتعلقة بهذا الموضوع.. قالت فيها بوضوح: «إذا كنا من قبل قد أطلقنا على قانون إدارة الدولة المؤقت (قانون المؤامرة) فثقوا أن المسودة الحالية هي أسوأ وثيقة يشهدها عالمنا الإسلامي، ويصح فيها الوصف: أنها (دستور المؤامرة الكبرى) لأنها تمهد لتقسيم البلاد وتبديد ثرواته وتحويل العراق إلى بلد ضعيف تأكله الانقسامات تماما كما فعلوا من قبل مع لبنان الشقيق الذي ما زال يعاني من هذه المؤامرة»[1].

المشاركة في الجهود الرامية للتعريف بالقضية العراقية وكشف ما خفي من مشاريع الاحتلال في العراق، وقطع الطريق على المحاولات الساعية لتغييب الصوت العراقي المناهض للاحتلال والمقاوم له. ومن هنا كانت المشاركة في كثير من المؤتمرات الخارجية ومنها: المؤتمر القومي الإسلامي في دوراته جميعا بعد الاحتلال والمؤتمر القومي العربي ومؤتمرات الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين والمؤتمرات الدورية لجامعة الأزهر والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة، ومؤتمرات ولقاءات مؤسسة القدس والحملة العالمية لمقاومة العدوان.

كما أسهمت وفود وشخصيات من الهيئة في مؤتمرات بحثية وإعلامية وندوات ولقاءات ومهرجانات أخرى كثيرة، وشاركت في جولات تعريفية في دول كثيرة شملت عدة دول عربية ومسلمة فضلا عن دول آسيوية ودول في أوروبا الشرقية

---

(١) رسالة مفتوحة من هيئة علماء المسلمين إلى الشعب العراقي بمناسبة الدستور، رسائل الهيئة المفتوحة: ١٣، ١٤٢٨ط، ١-٢٠٠٧.

والغربية.. جرت فيها زيارة مدن نحو: لندن وروما وميلانو ومدريد وموسكو وبوخارست وطوكيو وجكارتا.

وحضرت الهيئة مؤتمري الوفاق الوطني في القاهرة عام (٢٠٠٥) واجتماع اللجنة التحضيرية له بعد أشهر في القاهرة أيضا (٢٠٠٦) ولقاء العلماء في مكة. وعلى الرغم من القناعة التامة للهيئة والقوى المناهضة للاحتلال الأخرى المشاركة معها في هذين المؤتمرين واللقاء، بعدم جدواها من الناحية العملية لأسباب عديدة لعل من أبرزها هيمنة إرادة المحتل الأمريكي وعدم رغبة الأطراف الحاكمة في بغداد بحل حقيقي ينهي الاحتلال في العراق؛ إلا أن المشاركة كانت تسعى أصلا لإيصال القضية العراقية إلى منتديات لم تصلها من قبل وعرضها من على المنابر المتوفرة ما أمكن ؛ سعيا لكسر الحصار القاتل عليها.

وإذا أخذنا مؤتمر (الوفاق الوطني) في القاهرة عام (٢٠٠٥) كمثال على الجهود التي بذلتها الهيئة في هذا السياق؛ فإن المتابع والمهتم بالقضية العراقية سيلحظ بشكل واضح أن هذا المؤتمر كان فرصة مهمة للانتقال إلى مرحلة أخرى مهمة من مراحل العمل السياسي ضد الاحتلال ومشروعه، وهي محاولة إيصال رؤية القوى المناهضة للاحتلال والمقاومة إلى 'لمحيط الدولي بأي وسيلة ممكنة؛ حيث حضرت الهيئة والقوى المناهضة للاحتلال في إطار المؤتمر التأسيسي بعد الاتفاق مع أمين جامعة الدول العربية عمرو موسى أثناء زيارته لبغداد؛ على أسس معينة للموافقة على المشاركة في المؤتمر وحضور أعماله، وأعلنت تلك الأسس في مؤتمر صحفي في اليوم نفسه لزيارة عمرو موسى لمقر الهيئة في جامع أم القرى.. وأهم هذه الأسس هي: أن يكون توصيف هذا اللقاء على أنه لقاء بين قوى مناهضة للاحتلال والجهات المشاركة في العملية السياسية، وأن لا يعد هذا المؤتمر جزءًا من العملية السياسية بأي

حال من الأحوال.

وهذا ما حصل حيث كان المؤتمر فرصة مناسبة لبيان وجهة نظر القوى المناهضة للاحتلال والتعبير عن رأي المقاومة العراقية، التي سعى إلى أن يكون لها حضور فعلي في هذا المؤتمر، أو حضور سابق له في الجامعة العربية على الأقل، وحيث لم يحصل الأمر فقد قامت القوى المناهضة للاحتلال بواجبها في إيصال وجهة نظر المقاومة كما هي.

رؤية هيئة علماء المسلمين[1] للخروج من الأزمة الحالية في العراق

■ بداية الفكرة:

أزمة العراق هي «أزمة احتلال» وهو بدوره سببُ كل المشاكل والأزمات اللاحقة والخلل الكبير في العديد من الميادين، وأعاد تركيب بلد كامل بمؤسساته وهويته وثرواته وقبل ذلك دينه، وهذا الاحتلال وجدت قوى مؤثرة أخرى لمواجهته.

■ اختصار الفكرة:

القضية باختصار هي أزمة احتلال وقوى تحاول أن تدفع هذا الاحتلال لتخليص العراق منه ومن آثاره السيئة، وهذه القضية يجب أن نؤكدها كثيراً؛ لأنه للأسف بمرور الزمن وكثرة الحوادث والتفاصيل واقتران الحالة العراقية بحالات أخرى، تشتعل هنا وهناك، وتلتهب، ثم تنطفئ؛ فتسرق الأضواء والانتباه عن القضية العراقية ويغرق الكثير من الناس في التفاصيل وينصرف الإعلاميون والباحثون والمهتمون بالشأن العراقي إلى متابعة هذه التفاصيل والحديث عنها، والإغراق فيها، حتى بدأنا نرى أن هناك توجهاً جديداً -للأسف- ينتشر في أوساط عديدة ومفاده: أنَّ القضية في العراق ليست قضية احتلال.. وعندما ينبه هؤلاء إلى حقيقة القضية!! يقولون: نعم الاحتلال كان سبباً، ولكن توجد مشاكل أخرى.

---

(١) ألقيت هذه المحاضرة من قبل مسؤول الإعلام في الهيئة على قاعة مركز الدراسات في جريدة الشرق القطرية بتاريخ (٤/٦/٢٠٠٨).

ونحن نقول هذا حقٌّ، ولكن نتساءل فقط: متى وجدت هذه المشاكل ؟ هذه المشاكل هي نتائج لسبب واضح معروف وهو الاحتلال، والمنطق يفرض علينا أن نعالج السبب وأن نقطع دابر المرض، ثم بعد ذلك نتوجه إلى الأمراض الصغيرة والحالات المستعصية، ومنها:

أولاً: هناك احتلال في العراق، وقد ولّد هذا الاحتلال مشاكل سياسية، وأمنية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وفكرية، إضافة إلى المشاكل الإنسانية، كل هذه الأبعاد تشكل الحالة الإنسانية السيئة في العراق، إذن يجب أن نضع الحالة في هذا الإطار وهذا التوصيف.

ثانياً: الاحتلال في العراق خلق مشاكل عديدة، وحاول من خلال هذه المشاكل أن يستوطن في العراق، نعم هو احتلال زائل مهما طال الزمن، ولكنه بوقوعه في هذا المأزق الكبير الذي وقع فيه، فإنه أوقع العراقيين معه فيه أيضاً، وهو يحاول أن يخلق المشاكل مرة بعد أخرى؛ ليطيل من أمد بقائه الذي هو أقرب ما يكون إلى الاحتلال الاستيطاني.

وبالنسبة لنا كعراقيين في الداخل نعلم تماماً أن هناك مشاكل كثيرة عند الإدارة الأمريكية، لكن قد تكون هناك مشكلة خافية على الكثير من إخواننا خارج العراق، ومن واجبنا أن ننقل هذه الحالة، وهي: أنّ المحتل ما زال إلى الآن لا يعي ماذا يفعل في العراق!! تبدر بعض التصريحات هنا وهناك سواء أكانت من الإدارة السياسية أو الإدارة العسكرية الأمريكية بين الحين والآخر، ثم بعد فترة يظهر أحد المتحدثين، أو أحد الوزراء، أو أحد المسئولين ويعيد النظر في تلك المواقف، ويقول: أخطأنا في كذا وكذا، ولكنه لا يطلق هذه التصريحات إلا عندما يكون خارج الدائرة التي تصنع القرار في الإدارة الأمريكية. ونحن نمر الآن بعام حاسم وهو عام الانتخابات

الأمريكية والتطورات التي حصلت فجر هذا اليوم إعلان فوز أوباما_ تؤذن بتطورات كبيرة جداً في هذا المجال، إذن هذه النقاط التي يجب أن نؤشر عليها من البداية، حتى ندخل في بيان الحالة الراهنة في العراق.

■ أبعاد الوضع العراقي:

الوضع في العراق له أبعاد كثيرة. الوضع السياسي ، والوضع الأمني، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي.. وقبل ذلك كله الوضع العسكري.. والحالة الراهنة في العراق فيها شيء من الغرابة، ويمكن أن نعبّر عنها بأنها حالة سيلان دائم، وهناك أحداث كثيرة، ومتداخلة، ومتضاربة، ومتناقضة في كثير من الأحيان، والتفاصيل كثيرة بحيث يصعب حصرها، والمتابع للشأن العراقي - حتى لو كان من أهل البلد - يحتاج إلى تحديث المعلومات، إن لم نقل يومياً، فأسبوعياً، أو شهرياً، والسر في ذلك: هو محاولة بعضهم خلط الأوراق، والأوراق هي فعلاً مختلطة.

نحن لا نعتب كثيراً على من لا يحسن قراءة المشهد العراقي بتفصيله؛ لأنَّ قراءته فعلاً صعبة، ولكن إذا رجعنا إلى النقاط الأساسية التي بدأنا الحديث منها، سنعي بسهولة أنه يمكن قراءة هذا المشهد، على الرغم من كثرة هذه التفاصيل.

(١) الواقع السياسي:

الواقع الراهن في العراق من الناحية السياسية، يقول: إنّ هناك حكومة، وهذه الحكومة بكل المقاييس التي يمكن أن تقاس بها: «حكومة ضعيفة»، وقد تعرضت لحالات عديدة من التهاوي وأوشكت في العام الماضي على السقوط، واعترتها حالات عديدة من الضعف والمشاكل، وآخرها ما حصل في البصرة، وما حصل في الموصل، ولكنها ما زالت تستمد عوامل البقاء من خلال انشغال المحتل بمشاكله

الداخلية والانتخابات، فضلا عن أنَّ الرئيس الأمريكي الحالي يريد أن يعطي انطباعاً - قبل أن يخرج من البيت الأبيض - أنه قد حقق أشياءً كثيرة في العراق، ومن أهمها: المحافظة على الحكومة (المنتخبة) في ظل الاحتلال، التي تدعي أنها قامت بكل ما هو مطلوب منها، وهو موضوع المصالحة الوطنية، وهذا لم يحدث، والأمريكان يعلمون دون غيرهم أن هذا لن يحدث.

ولكن بقاء رئيس الوزراء الحالي في الصورة بهذا الوضع الضعيف، على الرغم من عدم اكتمال قواعد اللعبة السياسية وخروج جزء مهم من العملية السياسية، وهو الجزء الذي أضفى المشروعية على مشروع العملية السياسية، وجريان مفاوضات حتى الآن بين الطرفين [الحكومة وقائمة التوافق]، كل هذا لا يؤثر على الصورة التي تقول إنَّ الحكومة باقية إلى نهاية هذا العام.

إنَّ العملية السياسية ضعيفة، وغير مكتملة، ويتحدث الكثير من الداخلين فيها -الذين جربوها وخرجوا منها- أنها تستقي عوامل انهيارها من كونها قامت على أسس واهية.. أسس المحاصصة العرقية والطائفية. كما أن هناك صراعاً كبيراً وقوياً بين الأطراف السياسية؛ لأسباب عديدة، من أهمها انتخابات مجالس المحافظات القادمة بعد أشهر هذا إن تمت لأنَّ هناك مشاكل كثيرة، تعترض طريق هذه الانتخابات، وهناك حالات حراك سياسي كبير، وهناك كتل تُعلن، وانشقاقات تحصل، وتحالفات جديدة، خصوم الأمس أصدقاء اليوم، وأصدقاء الأمس أعداء اليوم، وكل الأسس تجري للتحضير للانتخابات القادمة، التي هي في الأساس انتخابات محلية لا ترقى إلى أهمية انتخابات مجلس النواب، ولكن على أرض الواقع قد تكون بأهمية انتخابات مجلس النواب؛ لأنّ هذه الانتخابات ستفرز سلطات ذاتية للمحافظات، وهذه الذاتية ستتيح لها الفيدرالية المنصوص عليها في مسودة

الدستور، وهذا ما يفسر عملية الاهتمام الكبير في الداخل بهذه الانتخابات.

ولكن هناك أسئلة: ماذا ستحقق هذه الانتخابات، وإلى ماذا ستؤدي؟ هذه الانتخابات تؤدي عامة في أي بلد في العالم إلى منفعة المواطن، ولكن هذه الانتخابات غير منتظر منها توفير خدمات؛ لأنّ الواقع السياسي لا يزال يفتقد عوامل الثبات؛ بسبب عوامل مهمة احتفت بها؛ وذلك لعدم وجود إرادة أمريكية للتغيير.

كان الرئيس الأمريكي يتحدث قبل فترة عن نجاحات سياسية كبيرة، ونجاحات أمنية، ويعلن عن أرقام كثيرة.. وآخر الأرقام التي أعلن عنها عدد القتلى من الجنود الأمريكان، حيث كان العدد في شهر مايو أقل الأعداد (١٩) جندياً فقط. وقد اُستخدم هذا الرقم استخداماً كبيراً في ظل الموسم الانتخابي كدليل على نجاح المخطط الأمريكي في العراق.. ونحن على ثقة تامة من معطيات الساحة وغيرها أن هذا الرقم غير صحيح، ولكن أعطي في هذا الشهر بالذات؛ لأنه شهر فاصل في عملية التنافس على الانتخابات الأمريكية، أو في بلورة المرشحين؛ فقد كان هناك حديث عن تصاعد الخسائر، وصدر عن جمعية قدامى المحاربين الأمريكية تقرير عن وجود (٧٥) ألف قتيل أمريكي في حربي أفغانستان والعراق، وما إلى ذلك.. وهذا كله يستدعي محاولة تخفيف الصدمة على الشعب الأمريكي، باعتماد هذا الرقم الذي يدل على أن هناك محاولة للإيهام بأن الوضع الأمني قد استتب، وهذا يتماشى تماما مع انطباع بقاء العملية السياسية وسريانها، ويصب في مصلحة الرئيس الأمريكي.

معيار التقييم

■ الوضع الأمني:

المعيار الذي على أساسه يتم تقييم الحالة الأمنية ويقال وفقا لها: إن الوضع

الأمني جيد؛ هو معيار (عدد الجثث مجهولة الهوية) وقد اعتادت وسائل الإعلام على الاعتماد على هذا المعيار، ولكنه معيار غير دقيق؛ لأن الجثث المجهولة قليلة مقارنة بالجثث المعلومة الناتجة عن عمليات الاغتيالات، والتصفيات واستهداف الجهات المناهضة للاحتلال، ولا يعلن عن ذلك؛ حيث إن الكثيرين قتلوا عن طريق الإنزال الجوي لقوات الاحتلال ثم التصفية الجسدية. ثم بعد ذلك تتم مناقشة موضوع هل الذي قتل هو المطلوب أم لا؟ وغالب هذه المداهمات وعمليات القتل تتم بالتعاون مع الجواسيس (المخبرون السريون).

إذن كل هذا لا يعلن عنه.. ومعدل القتلى مازال في تصاعد.. ولكن الذي يؤخذ بالنظر ويهتم به هو موضوع الجثث مجهولة الهوية فقط.!! وفي هذا الشأن نتساءل هل التناقص في عدد الجثث المجهولة هو بسبب نجاح الخطة الأمنية؟ نعم الخطة الأمنية نجحت في عدد من المناطق. ونجاحها هذا يعود لأسباب، منها:

أن بغداد أصبحت معسكراً كبيراً، فقوات الحكومة تكاد تملأ الشوارع، وقوات الاحتلال اختفت من المشهد، وخرجت من المدينة، ولكنها ما زالت تسند هذه القوات. كما ان نقاط التفتيش قد انتشرت انتشارا كبيرا بحيث تسلم النقطة إلى الأخرى وعلى مدى النظر؛ ومن هنا كان من البديهي أن يقلّ العمل المقاوم بسبب هذه المعوقات. هذه قضية..

ومنها أيضا: أن هناك صراعات بين أجنحة الحكم، وهذه الأجنحة السياسية لها أجنحة مسلحة، وشغل هذا الصراع هذه الأطراف أيضاً عن القيام ببعض الأعمال التي كانت تقوم بها في فترات سابقة وأقصد بها أعمالها الأمنية ذات الطبيعة الإرهابية ضد المواطنين. كما إنّ غلق بعض المناطق في بغداد أسهم في هذا الموضوع.. كل هذا أعطى الانطباع بأن أعمال العنف قد قلّت، ولكن واقع الحال مختلف!!.

وفي إطار الحديث عن الوضع السياسي والوضع الأمني ننسى ملفات كثيرة وخطيرة جداً، فالناس تبحث عن الأمن من أجل تأمين مواقعها، ولكن ضريبة هذا الأمن كبيرة جداً، وهي الرضا والخنوع والخضوع للاحتلال.. كما أن هناك قضية مهمة أخرى وهي الخدمات؛ فأين هي الخدمات التي تنتج عن حالة الاستقرار الأمني؟!.

(٢) الوضع الإنساني:

إذا انتقلنا من الملف الأمني إلى الإنساني بكل أبعاده الإنسانية والاجتماعية نجد أنّ هناك مأساة كبرى في العراق ووضع مأساوي، ويبادر الناس دائما إلى مساعدة الدول التي تعاني من كوارث، سواءً الأعاصير أو غيرها من الكوارث.. ولكن في العراق هناك (مأساة مستمرة) والأرقام التي تذكرها وكالات الأنباء المستقلة وتنقلها عنها وسائل الإعلام الأخرى؛ تدل دلالة واضحة على أنّ الوضع في العراق كارثة إنسانية، بكل ما لهذه الكلمة من معنى، والكل مقصّر في هذا المجال، ولكن الحكومة تتبجح وتقول: إني امسك بزمام الأمور، وإني فرضت الأمن في العراق ـ مع أن قوات الاحتلال هي التي تمسك الوضع في العراق فيا ترى أين هي الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطن باعتبارها مسؤولة.

عندما يطالب الإنسان العراقي بالخدمات يقال له: الظروف، وعندما يُسأل المسئولون في زياراتهم إلى الخارج عن الأوضاع يقولون: الأوضاع السياسية والأمنية مستقرة، وعندما يسألون عن الوضع الخدمي يقولون: هناك مشاكل!! وحول الحلول يقولون: الحل في الاستثمار عبر استقدام - مثلا - مليون مصري للعمل في العراق، وهناك أربعة ملايين عراقي مهجر في الداخل والخارج، لا أحد يسأل عنهم، وهذه نكتة!. وعندما يواجه المسئولون بأرقام وحقائق من جهات تتابع الساحة قائلة: لا

توجد أي بنية تحتية.. يقول هؤلاء المسئولون: إن السبب هو الوضع الأمني!!.

هناك مناطق ساخنة حسب الاصطلاح الأمريكي، والمنطقة الساخنة لا تعني أنه فيها قتل للعراقيين، أو معارك داخلية، ولكن معناها: أن فيها قتلى من الجنود الأمريكان، وهذا يعني أنه لا يمكن توفير الخدمات فيها.. وهذه حجة انطلت على الكثيرين، وحرمت مناطق كثيرة في العراق من الخدمات، وخاصة الخدمات الصحية.

والمناطق الأخرى غير الساخنة أيضاً لا توجد فيها خدمات، والمخارج تضيق يوماً بعد يوم.. وهذا كله نتيجة طبيعية للاستبداد السياسي القائم على أسس طائفية وعرقية.. والحكومة منشغلة بتثبيت نفسها وتصفية مشاكلها مع الجهات الأخرى.

(٣) الوضع الثقافي:

عندما نتحدث عن الواقع العراقي نتحدث عن الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والأمنية، وقد يُنتبه إلى الجوانب الإنسانية عندما تهز إحدى المنظمات هذا الصمت بتقرير عن عدد الأيتام والأرامل _ مثلا _؛ ولكن في المدة الأخيرة لوحظت أشياء خطيرة انتشرت في الساحة؛ بسبب انشغال الجميع بالوضع السياسي، وهي: محاولة سلخ الشعب العراقي عن هويته، وهذا السلخ قد شُرِّع له في الدستور، والكل يعلم الفقرة التي نصت على ذلك.

ولم تقدر قوات الاحتلال في الأيام الأولى على المساس بمعتقدات العراقي مسلماً كان أم غير مسلم، ولكن تقوم الآن سلطات الاحتلال بأسلوب آخر؛ حيث بدأنا نلحظ في المرحلة الأخيرة بعض النشاطات المثيرة والمريبة.. ولعلكم رأيتم كيف أن الحكومة الأمريكية تعاقب جندياً لأنه قام بالتبشير في العراق.. وهي ليست حالة فردية، ولو كانت كذلك ما اهتموا بإظهارها ولكنهم يريدون أن يذروا الرماد في العيون، كما فعلوا بالمصحف الكريم قبل مدة. ونشير هنا إلى أن حالة التبشير منتشرة

وقد أصدرنا في الهيئة بياناً قبل أسبوع، بشأن قيام وحدة عسكرية أمريكية كاملة بتوزيع منظم لمنشورات تنصيرية.

حيث قامت هذه الوحدة من قوات الاحتلال قبل أيام بجمع المواطنين في منطقة من مناطق جنوب بغداد المعروفة (المدائن): لتوزيع الإغاثات عليهم. وعند اجتماع الناس قامت هذه الوحدة بتوزيع المساعدات، كما وزعت عليهم معها رزما من الكتب، اكتشف الجميع أنها كتب تنصيرية . وقد أحضرتُ معي مثالاً منها وهي مكتوبة بإنجليزية بسيطة، ومطبوعة طباعة أنيقة. وتتحدث عن قضايا كثيرة تدعو إلى التنصير، وتقوم بهذا الأمر الكنائس الإنجيلية المدعومة من قوات الاحتلال.. ووزعت هذه المنشورات على الأطفال والعائلات. وقد حدثت حالة نفور عند المواطنين من هذا الحدث، وقام بعضهم بجمع هذه الكتب وتسليمها لأحد ممثلينا في المنطقة. كما قامت بعض إدارات المدارس بجمعها من الطلاب.

وهذه ليست المرة الأولى فقبل ستة أشهر أيضاً وزعت كتيبات من هذا القبيل فضلا عن أجزاء من الإنجيل مترجمة إلى اللغة العربية مع هدايا وعليها رسوم على الطلبة في عدد من المدارس. وهذا النشاط في سعة وتزايد.. وحسب ما نرى فإن هذا الأمر لن يؤثر في عقائد أهل العراق، ولكنه يوضح مدى الاستخفاف بالمواطن العراقي، ومعتقداته، ومقدساته، ضمن الحملة العالمية التي تستهدف المصحف ومعتقدات المسلمين والإساءة إلى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم.

ثم لابد أخيرا من بيان أن الاعتذار الصادر عن الإدارة الأمريكية بشأن انتهاك حرمة المصحف الشريف في العراق من إحدى وحدات القوات المحتلة؛ كان اعتذاراً من شخص ولشخص واحد [رئيس الحكومة الحالية] ولم يُعتذر إلى الشعب العراقي ولا للأمة المسلمة، وكأنّ المصحف هو مصحف نور المالكي فحسب!!.

رؤية الهيئة للخروج من الأزمة

رؤية هيئة علماء المسلمين للخروج من الأزمة في العراق ليست بجديدة، وقد أعلنت منذ مدة طويلة.. وجميع المتابعين على دراية بها، وهي تقوم على عدة أسس:

أولاً: المشكلة في العراق هي مشكلة احتلال، وكل المشاكل التي حدثت بعد ذلك لن تحل إلا بمعالجة أصل المشكلة. هذه المسلَّمة الأولى للهيئة التي تشترك فيها معها القوى المناهضة للاحتلال.. وهي مشكلة سياسية، وليست طائفية، فهناك مشاكل طائفية أفرزتها المشكلة السياسية، واستخدمتها القوى السياسية الحاكمة للتغطية على مشاريعها السياسية.

وقد تحدث البيان الأول للهيئة الذي صدر بتاريخ ١٦/ ٧/ ٢٠٠٣، أي بعد ثلاثة أشهر من عمر الاحتلال؛ عن مجلس الحكم، وبيّن أنه مرفوض من ناحيتين:

أولاً: لأنه قام في ظل احتلال.

ثانياً: لأنه قام على أسس طائفية وعرقية، وكيف أن هذه الأسس ستؤذن بتقسيم العراق في المستقبل. وقد رفضت في حينها الجهات السياسية المتحكمة في أمر العراق هذا البيان قائلة: إن القضية هي قضية حقوق، وإن هناك أناساً من الشعب العراقي قد ظلموا لمذهبهم ولعرقهم؛ ولاعتقادهم الديني.. لذلك لابد أن توضع الأمور في نصابها.

وقالت الهيئة آنذاك: نعم هذا صحيح، ولا يمكن لأحد أن ينكره، ولكن يمكن أن يوضع هذا أيضاً في نصابه الصحيح؛ فتعاد كل الحقوق لكل من ظلم، ولكن ليس على أساس تأسيس عملية سياسية في ظل احتلال، وعلى أسس طائفية

وعرقية؛ لأنها ستضرب العملية السياسية في الصميم، وهذا ما توصلت إليه كل الأطياف الآن، مما يؤكد أن رؤية الهيئة كانت صائبة منذ البداية.

وبعد مجلس الحكم بدأ الحديث عن الانتخابات، وهنا تقول الهيئة في بيانها رقم (١٤) الصادر في كانون الثاني ٢٠٠٤: إن أي انتخابات في ظل الاحتلال لن تحقق النتائج المرجوة. وفي حينها حدث حراك سياسي كبير في الأمم المتحدة في كيفية التصرف مع القضية العراقية، وانتُدب وقتها ممثل الأمين العام للأمم المتحدة السيد الأخضر الإبراهيمي لهذه المهمة وزار العراق، والتقى بكل الأطراف، واطّلع على كل وجهات النظر. ومن الأطراف التي التقى بها (هيئة علماء المسلمين) في مقرها العام بجامع أم القرى بتاريخ (١٢/ ٤/ ٢٠٠٤). وأعددنا له مؤتمراً صحفياً حاشداً، استمع فيه إلى آراء عينات من الشعب العراقي، كما استمع إلى عدة آراء أخرى. وبعد المؤتمر الصحفي التقى بعدد من أعضاء الهيئة، وبعض القوى السياسية الموجودة في الساحة، وجرى الحديث عن سبل الحل، وقدمت له الهيئة (الوثيقة الأولى) لحل شامل وكامل في العراق.. وكانت كثير من فقرات هذا المشروع حاضرة في تقرير السيد الإبراهيمي الذي قدمه إلى مجلس الأمن، وصدر على أساسه القرار الذي دعا إلى تشكيل (جمعية وطنية) ومن ثم تشكيل حكومة.

■ مضامين الوثيقة:

أشارت الوثيقة إلى حلول رآها بعضهم آنذاك صعبة، على الرغم من أنّ الظروف كانت مناسبة لها؛ لأنه لم تكن هناك إلا حكومة واحدة، هي حكومة مجلس الحكم، وكان هناك تدخل كبير للأمم المتحدة، وبالتالي كانت هناك إمكانية لعمل شيء في العراق. وكانت الوثيقة تدعو إلى خروج القوى المحتلة وفق جدول زمني، ومن ثم إشراف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على الوضع، وإرسال قوات دولية لتحل

محل قوى الاحتلال التي ستنسحب بانتدريج؛ وذلك للحيلولة دون حدوث فراغ أمني، ومن ثم تشكيل حكومة من المهنيين، تقوم بتسيير أمور البلاد والإعداد إلى انتخابات بإشراف الأمم المتحدة؛ للوصول إلى مجلس نواب متوازن يقوم بإعداد مسودة للدستور العراقي، ومن ثم انتخاب حكومة لسنتين أو ثلاث، وبعد ذلك تجري الأمور السياسية العادية.

هذه الوثيقة ضمن خطوطها العامة السيد الإبراهيمي في تقريره، وعندما أعلنها اتُهم بتهم كثيرة جداً، وأعلنت الهيئة أنها لن تعلن عما قدمته للإبراهيمي، حتى لا تسبب له حرجاً. ولم نعلن عن تفاصيل الخطة إلا بعد أشهر على صفحات جريدة البصائر.

بعد ذلك سافر الأخضر الإبراهيمي ثم عاد، وفي تلك المدة اتصل بالمؤتمر التأسيسي العراقي الوطني المناهض للاحتلال، وهو الإطار الوطني الذي قامت القوى الوطنية بتأسيسه في يوم (٨/ ٥/ ٢٠٠٤) وكانت الهيئة جزءًا فاعلاً فيه، وكذلك تيار المدرسة الخالصية، والتيار القومي العربي، وقوى أخرى عديدة.

وبالفعل تشكل وفد من القوى المشكلة للمؤتمر المناهض للاحتلال وذهب إلى الأخضر الإبراهيمي في مقر إقامته، وكان الوفد يتكون من خمسة أشخاص وكنت أنا ممثلاً للهيئة في حينها، فتكلمنا مع الإبراهيمي بلسان الشيخ جواد الخالصي والأستاذ صبحي عبد الحميد وأخوة آخرين، قالوا له بعبارة واضحة: نحن قوى مناهضة للاحتلال، ولكننا لا نكفر أحداً، ولا نخوّن أحداً، ولا نتهم أحداً، ولكننا نقول: إنّ الحل في العراق لابد أن يكون شاملاً بخروج قوات الاحتلال، على أساس الجدولة، وقلنا له: إن إعادة بناء الجيش العراقي على أسس وطنية بعيدة عن قضايا الطائفية والعنصرية هو أحد آليات هذا الحل.. فقال الإبراهيمي: اطرحوا

عليّ أسماء، وطرح عليه الأخوة أسماء لقيادات عراقية وسياسية وعسكرية، من كل الأطياف لتولي هذه الأمور في إطار الخطة العامة. فقال: مقترحات وجيهة؛ سأدرسها وأعدكم بتحقيق قسم منها، وخرجنا من عنده، وبالكاد وصلنا إلى منازلنا وإذا بحكومة السيد علاوي تُعلن على خلاف ما كان متفقاً عليه بين الأمم المتحدة والأمريكان.

حيث كان المقترح هو انتخاب جمعية وطنية، وتختار هذه الجمعية حكومة. وبعد أيام اتصل أحد أفراد الوفد وأقولها لأول مرة لأنه ينبغي أن تذكر الأمور بحقائقها وقال له: ما الذي حدث يا أخ الأخضر؟ ألم نقدم لكم رؤية، ونحن قوى مناهضة ومقاومة للاحتلال؟ فقال: الأمريكان خرجوا من الباب، ودخلوا من الشباك. وهكذا بدأت الحكومة الثانية في ظل الاحتلال، وحدثت مأساة الفلوجة، ثم جاءت الحكومة الثالثة، وجرى فيها تصعيد الطائفية في العراق.. وبعد كل ذلك يعود الجميع إلى خيار الجدولة الذي رفضوه أولاً. ولا يقتصر الحديث عن هذا الخيار الآن على القوى المناهضة، أو القوى الداخلة في العملية السياسية، وإنما طرح أيضاً في مجلس النواب الأمريكي، وبدأ الكلام عنه في الشارع الأمريكي، وبدأنا نسمع عنه من ألسنة بعض الصحافيين والمتابعين.

الجدولة أضحت الآن مصطلحا يستخدم في إطار بحث حل مشاكل أخرى، كجدولة حل الأزمة اللبنانية وحل القضية كذا، وهكذا.. وبذا انتقل مصطلح الجدولة من كون ثقافة سياسية عراقية، ليصبح ثقافة شائعة.. وهذه أيضاً رؤية قدمتها الهيئة منذ وقت مبكر.

ومع ذلك لم تيأس الهيئة فقمنا في منتصف (٢٠٠٤) وبالتواصل مع بعض القوى الوطنية داخلياً وخارجياً ببحث إصدار ميثاق شرف وطني ينظم الحالة بين

العراقيين، بعد أن يئسوا من السياسيين، وقد صدر ميثاق الشرف الوطني في وقتها في (١٥/ يوليو/ ٢٠٠٤).. وحرصنا فيه على أن يكون الخطاب إلى الشعب العراقي؛ حرصاً على وحدته وللمحافظة على نسيجه الاجتماعي.

وفي نهاية (٢٠٠٤) شكّل لقاء تجمع القوى الوطنية الذي انعقد في مقر الهيئة في وقتها وفداً ذهب إلى القاهرة، والتقى بالسيد عمرو موسى، وقدم له مشروع الهيئة، مع رؤية القوى المناهضة للاحتلال.. وهو إعادة عرض لمشروع الهيئة بإطار آخر، وفيه جانب قانوني، وخطة تفصيلية بتواريخ ولجان لعملية الجدولة وإنهاء الاحتلال. وقبل ذلك حضر الوفد المؤتمر القومي الإسلامي في لبنان، وطرحنا فيه هذا الخيار.

ثم جرى الحديث بعد ذلك عن المصالحة واجتمعت القوى المناهضة للاحتلال برعاية الهيئة في مقرها العام (أم القرى) في (١٥/ شباط/ ٢٠٠٥م). وبينت هذه القوى أن أسس المصالحة الوطنية الحقيقية يجب أن تقوم على: توحيد الموقف من الاحتلال أولاً، وأنه لا ينبغي الحديث في العراق عن مصالحة وطنية دون توضيح الموقف من الاحتلال، وكيف نعدّها مصالحة، وبعضهم يعد الاحتلال تحريراً، والآخر يعده احتلالاً.

وهذا البيان وقعت عليه قوى كثيرة من مختلف الأطياف العراقية، وكان أبرز هذه الأطراف هي: التيار الصدري، والتيار الخالصي، والتيار القومي، فضلا عن هيئة علماء المسلمين، وجهات أخرى..

إذن كنا مع المصالحة الحقيقية التي لا تقوم إلا بعد تحديد الموقف من الاحتلال، بغضّ النظر عن طريقة المقاومة التي تستخدمها كل جهة. ثم عندما طرح موضوع مؤتمر شرم الشيخ للمصالحة ووجهت دعوات إلى جهات كثيرة؛ وضحنا موقفنا

أيضاً من الأمر وفق ما تقدم.

ثم انتقلنا إلى مرحلة أخرى، وهي محاولة إيصال هذه الرؤية والطرح للآخرين بأية وسيلة، فحصل مؤتمر الوفاق في نهاية (٢٠٠٥) بالقاهرة، وحضرت الهيئة والقوى المناهضة للاحتلال في إطار المؤتمر التأسيسي، بعد الاتفاق مع الجامعة العربية على أسس معينة للحضور، أهمها: أن هذا اللقاء بين قوى مناهضة للاحتلال، وجهات مُعينة للاحتلال، برعية عربية وأممية، ولا يمكن أن تعد جزءً من العملية السياسية، وأن يكون اللقاء تحت قبة الجامعة العربية. وكانت هذه فرصة مناسبة لعرض وجهة نظر القوى المناهضة للاحتلال والتعبير عن رأي المقاومة العراقية.

وكانت الجامعة العربية في وقتها على استعداد تام لاستقبال وفد من المقاومة العراقية؛ لبيان وجهة نظره، إن لم يكن في المؤتمر فقبل المؤتمر. أو قريباً منه، ولكن حالت قضايا فنية دون ذلك.

وفي المؤتمر كانت هناك كلمة لأمين عام الهيئة، أوضح فيها الأسس التي ينبغي أن تُحل على ضوئها الأزمة في العراق، وأعاد التركيز على خطة الجدولة، التي قدمت للأمم المتحدة في عام (٢٠٠٤). كما أكد على نقاط أخرى، ومنها موضوع المصالحة من وجهة نظر القوى المناهضة للاحتلال، وحقيقة المشكلة في العراق.

واتفقنا في نهاية الاجتماع، بعد جلستين من المفاوضات مع القوى الأخرى على موضوع الجدولة، وإعادة النظر في كثير من المواضيع، ولكن قبل أن يجف حبر هذه التوصيات، نُقضت في العراق من قِبل الحكومة في وقتها، ولم يطبق أي حرف منها.. ومع ذلك تم التحضير للقاء اللجنة التحضيرية في عام (٢٠٠٦) التي كانت تبحث إمكانية عقد المؤتمر. وكان هناك توجه من القوى المناهضة للاحتلال بعدم المشاركة؛

لأنه لم تنفذ توصيات المؤتمر السابق.. واجتمع المؤتمر التأسيسي في وقتها، واتخذ قراراً بحضور ممثلين عن المؤتمر؛ لبيان هذه الحقيقية، وإثبات الواقع لكل الذين كانوا يرعون المؤتمر، وهم: الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة. وحصل اللقاء الذي كان لقاءً مختصراً ولم تسلط عليه الأضواء، وأهمل تماماً؛ لأنه تم التوصل فيه إلى تأكيد موضوع جدولة الانسحاب وإعادة النظر في الدستور كاملا.. وتحقق هذا بعد جهد وتنسيق بين القوى المناهضة للاحتلال، ولم ينفذ أي شيء كما كان متوقعاً.

■ **رؤيتنا واقعية وشاملة:**

رؤية الهيئة تقوم على طرح مشروع حل كامل للقضية العراقية، وليس حلا ترقيعياً، والكثير مما طالبت به الهيئة أصبح واقعاً، ولكن لا ينسب إلى الهيئة.

تقوم الحكومة الآن بإنشاء مجالس تسميها (مجالس الإسناد) وتشترط أن يكون أفرادها مناصفة بين (السنة) و (الشيعة)؛ تحت مبرر حفظ الأمن في المناطق، ولمواجهة قوى أخرى تسميها ميليشيات، وعلى أساس الدفاع عن المناطق.. إذن أين هي المصالحة إذا كانت كل منطقة يحميها أبناؤها من المذهب المعين؟! وأين هي وحدة الشعب العراقي؟.

كما تتحجج الحكومة الآن بقضية الفراغ الأمني، وأوجدت لنفسها ذريعة لبقاء قوات الاحتلال، وهي النفوذ الإيراني الكبير في العراق.. حيث يقولون: خروج أمريكا سيفسح المجال أمام إيران للسيطرة على العراق، ومن ثمَّ على المنطقة. وحقيقة هذه هي مشكلة أمريكا التي أخطأت في غزو العراق، كما أخطأت في تقدير مدى استفادة إيران من هذا الخطأ..

كما يقول آخرون: إنّ إيران أصبحت قوية بعد غزو العراق، وأنها هي العدو

الأول. قاصدين من هذا إلى بيان عدم واقعية المطالبة بخروج قوات الاحتلال.

وهذه مغالطة فالطرح القائل بخروج الأمريكان من العراق، وهو طرح القوى المناهضة للاحتلال؛ ليس بهذا التبسيط المخل!! فكلنا نتمنى حصول هذا وخروج قوات الاحتلال من العراق فوراً؛ ولكن القضية تحتاج إلى إيضاح، فخروج القوات المحتلة الذي تدعو إليه هذه القوى هو الخروج المتدرج، وهذا لن يُحدث فراغاً، ولن يفسح المجال أمام تزايد الخطر الإيراني.

ثم من قال أن دول المنطقة ستسمح لإيران بالدخول إلى العراق بقوى مسلحة؟! المعادلة الدولية والمحلية لا تقبل ذلك.. إنه هي محاولة من الأمريكان لزرع الشبه.. وقد أتاح هذا الأمر لبعضهم فرصة المفاضلة بين الأعداء وترتيبهم بالنسبة للعراق، فهناك من يقول: إن إيران هي العدو الأول وحتى العاشر، وأمريكا عنده تأتي في المرتبة الحادية عشرة. وهنا ينبغي البيان أنه لا يمكن لأحد أن يقلل من النفوذ الإيراني في العراق، وحقيقة أن استفادة إيران من الاحتلال أكثر من استفادة أمريكا، كما أن المخاطر اليومية التي يتعرض لها العراقي بسبب أذرع إيران في العراق أمر معلوم ومشهور.. ولكن لابد من التأكيد بأن الاحتلال هو السبب، و أن النفوذ الإيراني هو نتيجة له.

ونحن نواجه الآن بناءً على ما تقدم من شبه محاولة للالتفاف على القضية العراقية ووصفها بأنها مشاكل داخلية بين العراقيين. وأكاد أسمع بهذا في كل زياراتي للخارج، وكأنّ المشاكل في العراق بدأت طائفية، ثم جاء الاحتلال بعد ذلك!!. وحالات الاختلاف هذه موجودة في كل العالم، ولكن لا يوجد احتلال في المناطق الأخرى، والقوات الأمريكية تكاد تكون منعدمة الآن في الشارع العراقي، إلا في الطرق الخارجية، والمعسكرات، ومن يقوم بالأعمال نيابة عنها هي شركات

المرتزقة، التي يرتدي أفرادها زي الجنود الأمريكان، فضلاً عن القوى الساندة للاحتلال، التي تطلق عليها أسماء متعددة نحو: (ثوار) و (مكاتب إسناد) و (صحوات) وما إلى ذلك.

هناك دراسة أمريكية صدرت في (٢٠٠٥) ونشرت في مجلة (شؤون خارجية) الأمريكية تقول: إنَّ حالة الممانعة في العراق كبيرة جداً، ولا ينبغي أن نضربها في نواتها، ويجب أن نضغط على الأطراف، حتى يتم تفريقها وتشتيتها وفقاً لنظرية (فرِّق تسد) وهذا ما حدث.

■ رؤيتنا جماعية:

إنّ رؤية هيئة علماء المسلمين للحل في العراق هي ليست رؤية فردية، وإنما هي رؤية القوى الوطنية المناهضة للاحتلال. نواجه صعوبات ناشئة من خصوصية الوضع العراقي، هناك مقاومة متفردة، ولا تجد ظهيراً يسندها، لذلك المشاكل التي نعانيها هي مشاكل موضوعية، ولكن عدم التقليل من هذه الرؤية.

ختاماً:

طرحنا رؤيتنا هذه على جهات كثيرة، من دول عربية فاعلة، ودول إقليمية، وجهات خارجية كثيرة، والكل يقول: إن هذا هو الحل المثالي ولكن لا تسمح به ظروف وقواعد اللعبة السياسية، والمتغيرات الدولية أيضاً، فالعيب ليس في الخطة، ولكن في عدم وجود إرادة حقيقية لتفعيلها؛ لأنَّ الإرادة الغالبة هي الأمريكية، وهي غائبة بسبب الانتخابات.





الفصل الثاني

خيارات الهيئة لإعادة بناء الدولة العراقية ومشروعها السياسي والإعلامي تجاه الاحتلال



الخيارات المتاحة من وجهة نظر علماء المسلمين لإعادة بناء الدولة في العراق وحدود التوافق والاختلاف بينها وبين وجهات النظر الأخرى[1].

■ مدخل:

الحديث عن الخيارات المتاحة لإعادة بناء الدولة في العراق من وجهة نظر علماء المسلمين في العراق المحتل ينسحب بصورة طبيعية على خيارات هيئة علماء المسلمين كمؤسسة شرعية ذات رأي سياسي في ما حصل في العراق بعد ٩/ ٤/ ٢٠٠٣م؛ إذ تبنت الهيئة خيار العمل السياسي ضد الاحتلال نتيجة خلو الساحة العراقية في الفترة المبكرة من عمر الاحتلال في العراق من القوى السياسية المناهضة للاحتلال، ومارست الهيئة خلال السنتين الماضيتين أنواعاً عديدة من النشاط المصاحب لمواقفها السياسية المعلنة ابتداءً من ١٨/ ٧/ ٢٠٠٣م في تجمع أم القرى الأول الذي كان معداً لإعلان موقف الرفض الواضح والصريح لمؤسسة مجلس الحكم التي عدها بيان الهيئة الأول عاملا على تقسيم الشعب طائفياً وعرقياً وسببا في تأجيج الروح الطائفية التي تضر بالوحدة الوطنية؛ وغير خاف تأثير هذا العامل السلبي على بناء الدولة.

وقد سلط هذا الرفض الصريح الأضواء على الهيئة التي وجدت نفسها في إطار عمل سياسي محموم على كل الصعد قادها إلى أوساط الجامعة العربية في القاهرة وبعض دول الجوار والإقليم. وهكذا جرت عجلة العمل السياسي المناهضة للاحتلال وتوالت الخيارات الإستراتيجية والمرحلية للهيئة في إدارة صراعها

---

[1] ورقة عمل قدمها مسؤول الإعلام في هيئة علماء المسلمين لندوة (العراق وآفاق المستقبل في ظل المتغيرات الحالية) التي نظمها المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية بالقاهرة، ٤/ ٢٠٠٥. ونشرت بعد مدة على صفحات جريدة القدس العربي.

السياسي مع المحتل والقوى المتعاونة معه.

وقد تبنت الهيئة خلال مدة السنتين الماضيتين خيارات مرحلية عديدة تلتقي جميعاً عند خيارها الاستراتيجي وهو زوال الاحتلال بأسرع وقت ممكن من منطلق أن العامل الذي عمل على هدم بنيان الدولة في العراق هو الاحتلال فإذا ما زال المانع عاد الممنوع.

ويمكن تلخيص مراحل تكون هذه الخيارات والمواقف السياسية التي وقفتها الهيئة طيلة السنتين الماضيتين في أربع مراحل رئيسة، وهي:

■ المرحلة الأولى:

مرحلة الموقف من الانتخابات التي سعى الاحتلال حثيثا إلى إقامتها في العراق مطلع عام ٢٠٠٤ ثم تراجع عنها؛ فقد أعلنت الهيئة في بيانها رقم ١٤ الصادر في شهر شباط/ ٢٠٠٤ «أنها لا تعول كثيراً على الانتخابات ولا على غيرها من المشاريع المطروحة لنقل السلطة ما دام الاحتلال موجوداً و ما دام الشعب مسلوب الإرادة». وركزت الهيئة في بيانها هذا على إيضاح مخاطر إجراء الانتخابات في ظل الظروف السياسية والأمنية المضطربة في تلك المرحلة الزمنية، ولم تغفل وهي تعلن ذلك أن تؤكد على أنها ليست ضد مبدأ الانتخابات «إذا توافرت لها الظروف والشروط الموضوعية لضمان نجاحها ونزاهتها وتمثيلها العادل لكل فئات الشعب ومكوناته». وقرنت الهيئة هذا الموقف بالتحرك السياسي على الساحة الداخلية من خلال الحوار مع قوى دينية وسياسية عديدة اتفقت معها على هذا الرأي وشكل هذا الاتفاق فيما بعد أساسا للتوافق على مشروع المؤتمر التأسيسي الوطني العراقي الذي أعلن منتصف العام الماضي بعد لقاءات ومشاورات واجتماعات منتظمة استمرت شهورا عدة.

وعززت الهيئة موقفها باستقبال الأخضر الإبراهيمي مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة وتسليمه مذكرة متكاملة عن رأيها في موضوع إجراء الانتخابات في حينها مشفوعة بخطة بديلة لإنهاء المشاكل في العراق تقوم على أساس النقاط الآتية:

١- إنشاء حكومة عراقية مؤقتة من جهات لم تشارك في مجلس الحكم السابق.

٢- السماح لأعضاء مجلس الحكم المنحل بالعمل السياسي استعداداً للانتخابات.

٣- سحب الميليشيات المسلحة من سيطرة الأحزاب.

٤- دعوة هذه الحكومة المؤقتة إلى السيطرة على الأمن الداخلي بالاستعانة بقوات دولية وأجهزة الشرطة الموجودة، وتطوير الأجهزة الأمنية بمعزل عن إشراف قوات الاحتلال.

٥- تخفيض أعداد قوات الاحتلال وإبعادها إلى خارج نطاق المدن.

٦- مراقبة الحدود العراقية بواسطة قوات دولية للحيلولة دون تسرب القادمين بصورة غير شرعية.

■ **المرحلة الثانية:**

وهي المرحلة التالية لإعلان تأسيس (المؤتمر التأسيسي الوطني العراقي) في ٨/ ٥/ ٢٠٠٤ الذي شكل فرصة مهمة للقوى الوطنية الرافضة للاحتلال لإعلان خياراتها الوطنية في مقابل خيارات الاحتلال والقوى الداخلة في مؤسساته.

وكان للهيئة أثر فاعل في صياغة هذه الخيارات التي عبر عنها ميثاق التفاهم والعمل الوطني الذي أقره المؤتمر وتضمن أربعة عشر ثابتاً وطنياً؛ يتعلق عدد منها بموضوع إعادة بناء الدولة العراقية، وهي:

أ- الالتزام المطلق بوحدة العراق أرضاً وشعباً وسيادة، ورفض أية محاولات

لتقسيمه على أساس عرقي أو مذهبي.

ب- رفض القوانين الصادرة في ظل الاحتلال، وعدم جواز التصرف بموارد العراق الطبيعية والمادية والبشرية إلا من خلال سلطة وطنية منتخبة.

ج- تأكيد روح الولاء للوطن وتعزيزها وتحريم الولاء لغيره أياً كان.

د- العمل على إعادة دور القوات المسلحة الوطنية وحل الميليشيات القائمة.

هـ- العمل على إقامة دولة القانون الذي يسمو على الجميع، والتي تأخذ على عاتقها مهمات البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

■ المرحلة الثالثة:

وهي مرحلة تفعيل خيار مقاطعة الانتخابات على أبواب اجتياح مدينة الفلوجة كما جاء في بيان اجتماع علماء العراق الطارئ المعلن في ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٤ الذي رفضوا فيه استخدام الانتخابات ذريعة لاجتياح المدن ودعوا أبناء الشعب العراقي كافة... إلى مقاطعة الانتخابات المقبلة وعدّ نتائجها باطلة إذا ما «تمّ اجتياح مدينة الفلوجة أو استمر قصف الطائرات والمدفعية لها أو طال ذلك مدناً عراقية أخرى». وقد شارك في هذا الاجتماع أكثر من (١٥٠) عالما توصلوا إلى صياغة بيان من عدة نقاط ثم أوكلوا مهمة متابعة تنفيذه إلى لجنة متابعة فوضت هي بدورها علماء الهيئة اتخاذ قرار المقاطعة إذا ما تحققت الاحتمالات الواردة في البيان، وهذا ما حصل عند اجتياح المدينة في ٨/ ١١/ ٢٠٠٤.

وتزامن مع هذا جهد آخر تمثل في اللقاءات التشاورية التي أجرتها القوى السياسية المنضوية في المؤتمر التأسيسي وقوى أخرى حول تطورات الوضع السياسي وقد تحقق اثنان منها بعد الهجوم على المدينة فيما سبقه لقاء آخر، وأسفرت هذه

اللقاءات عن قرار المقاطعة الذي وقعته أكثر من (٥٦) قوة سياسية ودينية وتجمعات مهنية وشعبية إضافة إلى أكثر من (١٠٦) شخصية عراقية في الخارج معروفة بنشاطها السياسي الوطني البارز. وأعلن هذا البيان رفض الانتخابات لقيامها على أساس قانون إدارة الدولة المؤقت لما له من « مخاطر جسيمة تمس مستقبل العراق وسيادته ووحدة أرضه »، ونبه البيان على « فشل مؤسسات الدولة في تسيير أعمالها ».

وتكامل هذا النشاط بتشكيل وفد باسم هذه القوى تحت اسم (وفد القوى الوطنية المناهضة للاحتلال) وقام هذا الوفد بإعداد مشروع وطني بديل للاحتلال والتعريف به في جولة شملت سوريا ولبنان ومصر والأردن وسلم إلى الجامعة العربية في لقاء خاص مع أمينها العام في ٨/ ١٢/ ٢٠٠٤، وتضمن هذا المشروع بديلا معقولا للعملية السياسية الجارية في العراق وتصورا عاما لإعادة بناء الدولة العراقية من خلال عدة بنود تتلخص في الآتي:

١- إقامة صيغة جبهوية وطنية موسعة تضم جميع الأحزاب والقوى السياسية على أساس الثوابت الوطنية العراقية وفي مقدمها إنهاء الاحتلال وحماية الوحدة العراقية وسيادة ووحدة أراضي العراق وبناء عراق مستقل موحد تسوده مبادئ العدالة والمساواة والديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة وضمان الحقوق الدينية والثقافية والمدنية والسياسية للعراقيين كافة دون تمييز، ونبذ جميع أشكال التعصب العرقي والطائفي والديني

٢- تنبثق عن هذه الصيغة الجبهوية الوطنية لجنة موسعة تقوم بالمهمات الآتية:

أولاً: وضع خطة تفصيلية وبتوقيتات محددة لانسحاب جميع القوات المحتلة من العراق واستعادة سيادته واستقلاله بشكل كامل وناجز، ووفق ضمانات دولية.

ثانياً: تشكيل حكومة مؤقتة من المختصين (التكنوقراط) على أساس الوطنية والكفاءة والاستعداد لخدمة العراق، وتخضع هذه الحكومة المؤقتة لرقابة اللجنة الموسّعة.

ثالثاً: تشكيل لجنة دستورية لإعداد دستور مؤقت يعرض على الصيغة الجبهوية الوطنية لإقراره.

رابعاً: تحديد إطار زمني مناسب لإجراء إحصاء للسكان ثم انتخابات عامة لاختيار حكومة ومجلس تشريعي مؤقتين تكون من مهماتهما إعداد الدستور الدائم واستفتاء الشعب عليه، وتنتهي مهمة الحكومة والمجلس التشريعي حال انتخاب السلطات التنفيذية والتشريعية بموجب الدستور الدائم.

خامساً: الإعلان عن أن الإجراءات والقرارات والترتيبات والقوانين التي أصدرتها قوات الاحتلال أو أمرت بإصدارها من قبل المؤسسات العراقية المنشأة في ظل الاحتلال إنما هي قرارات وإجراءات غير شرعية تنتهي بزوال الاحتلال. وتقوم الجبهة الوطنية والحكومة المؤقتة بإصدار القوانين والتشريعات لتسيير الدولة خلال المرحلة الانتقالية ولحين قيام المؤسسات السياسية والدستورية الوطنية العراقية المنتخبة بالتنسيق مع اللجنة الموسعة.

■ المرحلة الرابعة:

وهي المرحلة التي تلت الانتخابات التي أجريت في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٥ وشهدت نجاحا واضحا للقوى المناهضة للاحتلال في إثبات حجمها الحقيقي وبيان قوتها وعزمها على تحقيق ما التزمت به في بيان ١٧/ ١١/ ٢٠٠٤. فبعد بدء الكتل السياسية الفائزة بالانتخابات محاولة استثمار فوزها غير المكتمل من خلال الدعوة إلى المصالحة الوطنية ومشاركة القوى المقاطعة في صياغة الدستور قامت مجموعة من

هذه القوى بعقد لقاءين تشاوريين أسفرا عن عقد لقاء ثالث موسع تم فيه الإعلان عن موقفها من هذه الدعوات الذي جاء على شكل نقاط سبع حددت فيه هذه القوى أسس تعاملها مع هذين الموضوعين وتناولت فيها الأمور اللازمة في نظرها لحل المشاكل القائمة، وأكدت فيها ثوابتها المعلنة سابقا وعلى رأسها جدولة انسحاب قوات الاحتلال والاعتراف بالمقاومة وأضافت إليها أموراً أخرى لها مساس بملامح إعادة الدولة في العراق على أسس صحيحة منها:

١. بيان عدم السماح للإدارة الناشئة عن الانتخابات إبرام أي اتفاقية أو معاهدة من شأنها المساس بسيادة العراق ووحدته أرضاً وشعباً واقتصاداً والحفاظ على ثرواته.

٢. اعتماد الديمقراطية والانتخاب كخيار وحيد لتداول السلطة سلمياً والعمل على تهيئة الأجواء والقوانين التي من شأنها إجراء العملية السياسية في أجواء نزيهة وشفافة.

حدود التوافق والاختلاف بين وجهة نظر هيئة علماء المسلمين والخيارات الأخرى:

هذه هي الخيارات والبدائل المطروحة من هيئة علماء المسلمين الممثلة لوجهة نظر علماء الدين، سواء طرحتها منفردة أو مجتمعة مع غيرها، ويلاحظ أنها تتمثل في عدة خيارات يكمل بعضها بعضا ولا يمكن الفصل بينها أبداً لمن يتصدى لبيان رأيه في هكذا موضوع مهم. وتنطلق هذه الخيارات من نقطة واحدة وهي إنهاء الاحتلال باعتباره العامل الأصيل الذي ولد كل العوامل الأخرى التي أسهمت في هدم الدولة العراقية وإشاعة حالة التلاشي المتسارع لمؤسساتها. والخيارات المطروحة كما مر معنا في العرض المتقدم تقوم على الآتي:

١- التأكيد على خيار الوحدة الوطنية كعامل أساسي في بناء الدولة وضابط رئيسي لعقدها من الانفراط.

٢- إجراء العملية السياسية على أسس صحيحة بعيدا عن تدخل المحتل؛ الأمر الذي يضمن نزاهتها وحياديتها وبالتالي إسهامها الفاعل في إعادة تشكيل مؤسسات الدولة العراقية وصولا إلى إعادة بنائها الكامل.

٣- إعادة بناء المؤسسات الأمنية القادرة على حفظ الأمن وتيسير سبل العمل في المجالات الأخرى؛ من منطلقين:

الأول: هو غلبة الملف الأمني عل كل الملفات الأخرى وتأثيره المباشر على مجمل عملية إعادة البناء.

الثاني: الخلل الواضح في بناء هذه الأجهزة الذي تم في ظل الاحتلال وتحت بصره، وهو خلل أسهم ولا زال يسهم في تعطيل تنفيذ الخيارات الأساسية المطروحة لإعادة بناء الدولة.

هذه هي الخيارات العامة التي نعتقد أنها تلتقي تماما بإطارها العام هذا مع الخيارات الأخرى المطروحة في الساحة العراقية بغض النظر عن وصف القوى الطارحة لها ومنطلقاتها الفكرية وتوجهاتها السياسية؛ إذ إن التقارب بين ما تطرحه الهيئة هنا وما تطرحه القوى الأخرى وبالأخص القوى الداخلة في العملية السياسية لا يكاد يختلف في الشكل العام فحدود التوافق كثيرة، ولكن المشكلة الأساسية في مدى صدقية هذا الطرح وجديته من الأطراف الأخرى؛ لأن هذه الخيارات تصطدم بقضية الموقف من الاحتلال الذي هو موقف مختلف بين الطرفين ولم تفلح التخريجات السياسية والتأويلات الفكرية ولن تفلح في إقناع أحد بخلاف ما هو معلوم من حال العراق المحتل بالضرورة.

ويتعزز هذا الاختلاف عند التطبيق العملي لهذه الخيارات على أرض الواقع؛ فقد أعطتنا تجارب الحكومة المؤقتة ومن قبلها المؤتمر الوطني والحكومة المشكلة من مجلس الحكم أدلة كثيرة جداً على خرق هذه المبادئ المعلنة، والسعي بوعي أو بدون وعي إلى هدم كل الأسس اللازمة لإعادة بناء دولة عراقية يطمح إليها الجميع، فتمّ التغاضي عن ضرورات سلامة العملية السياسية ونزاهتها في مقابل توافقات سياسية أبعد ما تكون عن مراعاة تأثيرها الخطر على بنيان الدولة، وهذا ما حصل مع بناء الأجهزة الأمنية أيضاً، وأسفر الأمران عن الإخلال الفادح بالمبدأ الأساسي في الخيار الأول وهو العمل على تعزيز الوحدة الوطنية.

وهكذا يظهر للعيان اختلاف الرؤى للخيارات المعلنة بين القوى السياسية العاملة في الساحة العراقية وخيارات القوى المناهضة للاحتلال ومنها وجهة نظر علماء الدين الإسلامي كما عبرت عنها هيئة علماء المسلمين.

الدور السياسي المؤمل [1] لهيئة العلماء المسلمين

يُعَدّ غزو العراق، وانهيار النظام السابق، وما حصل من انفلات أمني وشيوع الفوضى والنهب والسلب، وأعمال التصفيات الجسدية التي قامت بها قوى منها من تسللت عبر الحدود المستباحة، ومنها قوى داخلية؛ فضلاً عن حالة السلوك الجمعي التي اتسمت بها تصرفات الغوغاء من العامة في ظل غياب السلطة الأمنية مما ولّد الخشية من ترسيخ وتنامي الفوضى الأمنية نتيجة تقصير متعمد من قوة الاحتلال.

لذلك فقد تداعى علماء الدين من خلال المساجد ليأخذوا دورهم (المغيَّب سابقاً) في الشارع العراقي من أجل ضبط الأمن في الأحياء السكنية، وحماية المساجد، وكان لذلك الدور الأثر الكبير والمهم في احتواء الفوضى الأمنية، وحراسة الأحياء، من خلال تجنيد الشباب المتطوعين بمختلف المناطق في تنظيم الدوريات المسلحة والحراسات الليلية لحماية الدور والشوارع والأزقة والمتاجر، واسترجاع الأموال المسروقة التي نهبت من دوائر الدولة، مما عزز من الموقع الاعتباري المؤثر لعلماء الدين كقوة ضبط اجتماعي فاعلة ومؤثرة في المجتمع، وما زال العراقيون يتذكرون جيداً كيف نجحت تلك الجهود العفوية في ضبط الأمن والاستقرار في الأحياء والمدن، بالرغم من غياب الشرطة والسلطة نهائياً، وحظيت مبادرة علماء الدين بتقدير ورضا عموم العراقيين، ورشحتهم كبديل أمين ومقتدر للسلطات المحلية الغائبة.

(١) للدكتور أكرم المشهداني. نشر في مجلة البيان.

وحين بدأت الأحزاب الوافدة مع دبابات الغزاة المحتلين تمارس دوراً مشبوهاً في محاولة إدارة الشأن الداخلي تحت شعارات ولافتات طائفية وعرقية ومذهبية، مما ينذر بتعميق التفرقة في البلاد وشرذمة العراق، وتفتيت الوحدة الوطنية؛ فقد تداعى علماء الدين العراقيون إلى: تأسيس (هيئة علماء المسلمين في العراق)،لتكون مرجعية دينية ووعاء ينضوي تحته علماء الدين، بعيداً عن النعرات الطائفية والمذهبية، ومحاولة صادقة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ووقف تداعي الأوضاع الداخلية، وكان في مقدمة أهداف الهيئة الدفاع عن حقوق الشعب العراقي بكل طوائفه، وكانت للهيئة وما زالت علاقات تنسيقية مع بعض رموز الشيعة، كتيار (الخالصي) المشهور بوطنيته، وأعداد أخرى من علماء الشيعة، وبذلك أكدت الهيئة على الوحدة في مواجهة الاحتلال، وحفل نشاط الهيئة في حماية المساجد وتعميرها، وتنسيق جهود خطباء المساجد من أجل شحذ الهمم الوطنية في مواجهة خطر الاحتلال، إضافة للقيام بالعديد من المهام الضبطية والاجتماعية والإنسانية.

ورغم أن الهيئة لم تُسَمِّ نفسها هيئة علماء السنة، بل أسمت نفسها (هيئة علماء المسلمين) إلا أنها استطاعت أن تفرض نفسها بجدارة واقتدار كمرجعية عليا للسنة في العراق، في موازاة المرجعيات الشيعية دون تناحر أو تنافس، ومارست الهيئة أدواراً ثقافية وسياسية واجتماعية وإنسانية في مختلف محافظات العراق.

لم تنجرف الهيئة إلى تكتيكات المرحلة السياسية التي تذرعت بها قوى وأحزاب ذات عناوين إسلامية أخرى تحت حجة أن المشاركة في المجلس هي (فرصة للدفاع عن الشعب العراقي المسلم، والقرب من مصادر القرار)... لكن تسلسل الأحداث الدامية في العراق أكد خطأ هذا المنهج؛ فالمجلس كان (صناعة أميركية) وليس له إلا أن يكون (أداة) لتنفيذ وترويج المخطط الأميركي؛ فقد سقط المجلس في أول

امتحان له حين قرر في يوم تأسيسه ١٢/ ٧/ ٢٠٠٣م اعتبار يوم التاسع من نيسان، يوم احتلال بغداد، (عيداً وطنياً للعراق).

ولم ينفع اعتراض ممثل الحزب الإسلامي في منع المجلس من اتخاذ هذا القرار المشبوه. ثم جاءت أحداث ملحمة الفلوجة تتويجاً لتصاعد المقاومة العراقية، ووجدنا كيف أن أطرافاً كثيرة في مجلس الحكم مارست أدواراً مشبوهة، وكان أغلبها (متأمركاً أكثر من الأمريكان!)، وفي الوقت نفسه كانت أحداث الفلوجة امتحاناً عسيراً لمصداقية الحزب الإسلامي العراقي ذي الماضي العريق، واليد النظيفة، وحين رفض أهل الفلوجة أن تمارس أي جهة من (مجلس الحكم) مهما كانت دور الوساطة بين المجاهدين وبين قوات الاحتلال، كانت (هيئة علماء المسلمين) هي المظلة الأمينة والمقبولة والمرحب بها وموضع الثقة من أهل الفلوجة ومجاهديها، ولا يمكن مطلقاً إنكار الدور الذي مارسته قيادة الحزب الإسلامي العراقي مع هيئة العلماء في التوصل لاتفاق المدنة ووقف النار بين المجاهدين وقوات الاحتلال، والذي كان يشكل انتصاراً سياسياً للمقاومة في إجبارها القوة المتغطرسة الأميركية للإذعان وقبول التفاوض مع المقاومة الجهادية. ولكن ما يجب أن لا يغيب عن البال أن الواقع يؤكد أن أهل الفلوجة المقاومين قبلوا مشاركة ممثلي الحزب الإسلامي كحزب عراقي عريق، وليس باعتباره طرفاً يمثل مجلس الحكم الانتقالي المنحل.

ثم جاءت عملية التدخل والمناشدة الإنسانية لإطلاق سراح الرهائن الأجانب الذين كانوا أسرى لدى جهات عديدة من المقاومة العراقية، كانت فرصة لإبراز دور ومكانة هيئة علماء المسلمين، وكلمتها المحترمة والمسموعة لدى المجاهدين الذين قبلوا طواعية نداء الهيئة بإطلاق سراح المرتهنين، بل سلموهم إلى مقر الهيئة؛

بحيث أن أطرافاً من دول المخطوفين بدأت ترسل مبعوثين على مستويات عالية إلى العراق التماساً لتدخل هيئة العلماء في إطلاق سراح المحتجزين، وفعلاً تمكنت الهيئة من إطلاق سراح عدد كبير منهم، مما عزز من مصداقية الهيئة واحترامها، وكونها الصوت الأقرب والأوثق والأصدق لدى المقاومة العراقية المجاهدة، وفي الوقت ذاته رشحها لممارسة دور سياسي، إضافة للدور الإنساني الاجتماعي.

وبالرغم من أن هيئة علماء المسلمين وعبر المتحدثين باسمها ترفض أن تدعي دوراً سياسياً في منهاجها، إلا أن واقع الحال ومجريات الأحداث أكدت أن الهيئة مرشحة بكفاءة لممارسة دور سياسي محترم مقبول، وموضع الثقة والاعتبار من عموم الشارع العراقي، وبخاصة أهل السنة، والمعتدلين من الشيعة، وكذلك أنها تصلح ممثلاً ومعبراً عن المقاومة العراقية ليس بالضرورة ممثلاً مباشراً، ولكن من خلال موقعها الاعتباري ومنزلتها في نفوس المقاومين، وثقتهم بها؛ لأن الهيئة لم تتلطخ أياديها بمصافحة المحتلين الغزاة أو الخنوع لإرادتهم، أو ولوج لعبة التكتيكات السياسية المستنكرة التي مارستها أطراف أخرى.

ويمكن اعتبار الخطوات التالية التي مارستها الهيئة دليلاً على قدرتها للعب الدور السياسي في المرحلة الحالية والقادمة للأسباب التالية:

١- أن الهيئة لم تهادن الاحتلال، ولم تدخل في لعبة التكتيكات السياسية، وثبتت على مواقفها الوطنية المعارضة للاحتلال وسمته بالاحتلال ولم تسمه (تحريراً) كما يحلو لأطراف أخرى تسميته، وهذا ما أدى لتعزيز موقع الهيئة وهيبتها في نفوس العراقيين وقبولها مرجعاً لدى أطراف المقاومة العراقية بكل مشاربها وتوجهاتها.

٢- إن الهيئة وقفت موقفاً واضحاً في رفض مجلس الحكم الانتقالي، واعتبرته

صراحة (صنيعة أميركية) ويهدف لتسويغ الاحتلال، وترويج السياسة الأميركية، ورغم أن الهيئة كانت وما زالت على علاقة طيبة بالحزب الإسلامي العراقي، والحزب الإسلامي الكردستاني، إلا أنها عبرت بصراحة عن عدم رضاها عن دخول الحزبين في مجلس الحكم المعين أميركياً، بالرغم من تقدير الهيئة للماضي النظيف للحزبين، وثقتها بنظافة سمعة ممثلي الحزبين في مجلس الحكم.

٣- الهيئة وقفت بشدة ووضوح ضد موضوع إجراء (انتخابات فورية) في العراق، في ظل الاحتلال، وسطوة الميليشيات المسلحة التابعة للأحزاب الأخرى، وفي ظل الأوضاع الأمنية المضطربة، مما يعني عدم توفير أبسط متطلب من متطلبات الحياد والنزاهة والمصداقية في هذه الانتخابات. والهيئة ترفض قطعاً اتهامات بعضهم الموجهة لأهل السنة أن رفضهم الانتخابات الفورية إنما هو خوف من (التهميش)، وترى أن قادم الأيام والانتخابات الحرة النزيهة ـ إن كانت نزيهة فعلاً – سوف تكشف الأكاذيب.

٤- لم تختلط على الهيئة استراتيجيات التوجه المصلحي ولا تكتيكات المرحلة، وكان تأكيدها الواضح على المقاومة حقاً مشروعاً وواجباً على العراقيين جميعاً لا ينتظر الفتوى، وشاركت الهيئة في العمل السياسي رفداً للجهود الأخرى، ودرءاً لمفاسد الانعزال عن ساحةٍ أراد الاحتلال من أول يوم تهميش القطاع الذي تمثله هذه الهيئة، والشريحة الأعظم من الشعب العراقي التي تمثلها.

٥- لم تنجرّ الهيئة إلى اللعبة الطائفية التي ابتدعها (بول برايمر) من خلال نظام المحاصصة الطائفية المشبوهة، ورغم أن اهيئة تعلم علم اليقين أن وصف (السنة) بالأقلية وصف ظالم وغير صحيح، كونهم لا تقل نسبتهم عن ٦٠٪ من سكان العراق، إلا أن الهيئة بقيت تعتبر الحديث عن (أغلبية) و (أقلية) بين (مسلمي

العراق) إنما هي لعبة يريد من ورائها المحتلون تأجيج الخلافات والانقسامات بين صفوف الشعب العراقي، وكان الشيخ حارث الضاري ـ حفظه الله ـ في أكثر من تصريح صحفي قد اعتبر الحديث عن غالبية شيعية بالعراق أنها «دعاية ادعوها.. وسكتنا عن مجاراتها لأسباب وطنية»، وقوله: «بدلاً من الحديث عن أغلبية شيعية أو سنية ينبغي علينا الحديث عن أغلبية إسلامية ساحقة في العراق حيث المسلمون يشكلون ٩٧٪ من سكان العراق» وفي هذا تأكيد واضح للوحدة الوطنية والحفاظ على عروبة وإسلامية العراق.

٦- الموقف الصريح للهيئة من المقاومة، وقد رفضت مطلقاً أن تسمي أعمال المقاومة بالإرهاب، ورفضت تشويه المقاومة كونها مقاومة غير عراقية، بل أصرت على أنها مقاومة عراقية وطنية مجاهدة، وأثبتت الأيام مصداقية موقف الهيئة. كما أن المتحدثين باسم الهيئة كانوا يسمون المقاومين بأنهم (أبناؤنا المقاومون)، ورفضوا أن يسموا عملية التفاوض بشأن الفلوجة بأنها (وساطة) وقالوا : (نحن لا نتوسط بين أهلنا وبين المحتل).

٧- الهيئة لم تمارس أي ضجة إعلامية، والتزمت الهدوء والصمت فترة طويلة، ومارست العمل الهادئ المنظم، وبقيت صوتاً واحداً، لم يشذ عنه منشق، أو معارض، وكل الناطقين والمتحدثين عن الهيئة داخل العراق وخارجه يتكلمون بصوت واحد، مما يكرس مصداقية الهيئة وحسن تنظيمها. وأحسن ما قيل عن الهيئة أنها كانت كمن يرتقي جبلاً عالياً بثقة واقتدار وسط الركام السياسي والفكري في عراق ما بعد الاحتلال.

٨- الهيئة عززت من (حقيقة شعبية) وهي وجوب الاستماع إلى صوت (الأغلبية الصامتة) في العراق، وسط بعض الأصوات المنكرة التي سيطرت على

المشهد العراقي وبخاصة عبر وسائل الإعلام خلال الفترة المنصرمة منذ الاحتلال من رموز مجلس الحكم وأحزاب العمالة الذين حاولوا تكريس أهداف وغايات مشبوهة تخدم سياسات الاحتلال.

٩- الهيئة حذرت بصراحة وما زالت تحذر من خطر انتغلغل الصهيوني في العراق المحتل، تحت ستار منظمات البحث والمعلومات، والهيئات الإنسانية، وصفقات عقود ما يسمى (إعادة إعمار العراق). كما دعت الهيئة إلى مقاطعة البضائع الأميركية والبريطانية؛ لأن ترويجها يساعد القوات الغازية للعراق في جرائمها ضد العراقيين.

١٠- ترفض الهيئة أن تطرح نفسها كبديل سياسي، أو مشروع سلطة، أو حزب سياسي، بل تؤكد أنها هيئة تعمل لتوحيد كلمة العراقيين، ورفض الاحتلال والمطالبة برحيل الغزاة وتسليم السلطة إلى أبناء العراق المخلصين الحقيقيين من خلال انتخابات حرة نزيهة تشرف عليها الجامعة العربية والأمم المتحدة، وتتوفر لها كل الضمانات الأمنية والسياسية.

١١- تلتقي الهيئة مع دعوة بعضهم في وجوب إقامة مجلس «نيابي حر ومنتخب» لكنها ترى أن أوان قيام هذا المجلس يكون «بعد رحيل الاحتلال» وليس تحت حرابه ورقابة عيونه وضغط ثقله. كما أن الهيئة ترفض تسييس الوزارات، وتدعو إلى أن يديرها التكنوقراط الوطنيون نظيفو السمعة واليد، وترفض الهيئة الممارسات الشاذة التي يمارسها وزراء مجلس الحكم في جعل كل وزارة ضيعة لحزب أو طائفة لوزير، كما أن الهيئة وقفت بوضوح مع سياسة المصالحة الوطنية الشاملة، وترفض بشدة ما سمي بسياسة الاجتثاث.

١٢- تربط الهيئة بين الاحتلال الصهيوني لفلسطين، والاحتلال الأميركي

للعراق، وترى أن تفاعل العراقيين مع القضية الفلسطينية كان هو السبب الأساس في دفع الصهاينة للإدارة الأميركية إلى غزو العراق، والسعي الواضح إلى تفتيته وتقسيمه وإضعافه كقوة مؤثرة في موازنة القوى تجاه العدو الصهيوني.

١٣- الهيئة تؤكد على عروبة العراق وكونه جزءاً من الأمة العربية والإسلامية، ووقفت بشدة ضد مشروع الدستور المشوه الممسوخ الذي يجرد العراق من عروبته ودينه، أو تهميش الشريعة الإسلامية التي هي دين الأغلبية العظمى من العراقيين، مع إقرار الهيئة بحقوق غير المسلمين من العراقيين في إطار العراق الموحد.

١٤- إن الهيئة قدمت إلى مبعوث الأمم المتحدة (الأخضر الإبراهيمي) مشروعاً وبرنامجاً متكاملاً لرؤية عراق ما بعد تسليم السلطة وزوال الاحتلال، وكان هذا المشروع موضع الاحترام والتقدير من قِبَل الأخضر الإبراهيمي.

وبعد:

فإن هيئة علماء المسلمين رغم كونها تصرح على لسان ممثليها أنها ليست بديلاً سياسياً، وأنها ليست مشروع سلطة بديلة، إلا أنها في حقيقة الأمر والواقع طرحت نفسها بقوة الهيئة واحترام العراقيين لها، وخاصة المقاومين منهم، وبدأت تعيد حساباتها المستقبلية في التعامل مع الهيئة، وإذا كان هناك من يتهم المقاومة العراقية بأنها (مشرذمة) و (تفتقر إلى المنهج والبرنامج) فإن هيئة علماء المسلمين يمكنها أن تمارس دوراً سياسياً موضع ثقة واعتراف من العراقيين، وأن تكون الوعاء المعتبر والموثوق لحماية المقاومة العراقية الجهادية، ولساناً ناطقاً بالحق العراقي. ونعتقد جازمين أن المستقبل القريب سوف يثبت ذلك.

الدور السياسي والإعلامي [1]
في مناهضة الاحتلال

الاحتلال من أخطر المراحل في حياة الأمم والشعوب لما يتمخض عنه من نهب لثرواتها وخيراتها وخلق واقع سياسي وجغرافي جديد يكفل للمحتل ضمان الأهداف التي جاء من أجلها.

ويعد احتلال العراق من أبشع صور الاحتلال في التاريخ الحديث؛ وذلك بسبب التخطيط المسبق والمبرمج الذي سبق الاحتلال المتمثل بالجهود الأمريكية المكثفة لحشد جهد دولي وإقليمي كبير يمهد للاحتلال، ومن ثم استحصال قرار دولي يضفي على احتلالها للعراق غطاءً دوليًا يمنع أي معترض من إبداء رأيه ، واشتراك عدة جيوش في العمليات العسكرية لغزو العراق والبقاء مع القوات الأمريكية بعد الاحتلال لمساندتها في مهامها العسكرية.

وإن كان الجهد العسكري في مقارعة الاحتلال له الحظ الأوفر من الاهتمام والظهور لما يحمله من معاني التضحية والفداء وبذل الغالي والنفيس في مقارعة المحتل وتكبيده الخسائر الكبيرة وتلقينه دروسًا بليغة مفادها أن الأوطان لا يمكن بيعها وشراؤها بصفقات تعقد بين المحتل وأذنابه الذين تربوا في أكنافه وتغذوا على فتات موائده؛ فإن هذا الجهد كان بحاجة إلى جهد آخر يبين مشروعيته وينافح عنه

(١) من دراسة الباحث خالد القيسي المعنونة (الدور السياسي والإعلامي لهيئة علماء المسلمين في مناهضة الاحتلال، قراءة أولية في بياناتها ورسائلها المفتوحة). من إصدارات مركز الأمة للدراسات والتطوير.

ويرد عنه ادعاءات العدو خصوصًا إلصاق تهم الإرهاب بالعمليات العسكرية للمجاهدين وعمليات التضليل التي مارسها العدو وآلته الإعلامية الضخمة لتشويه صورة المقاومة والادعاء بأن المقاومين ما هم إلا زمرة متعطشة للقتل والدماء أو بقايا من فلول النظام السابق التي أفقدها الوضع الجديد كل امتيازاتها السابقة فهي تسعى جاهدة لاسترجاع أي جزء منها.. أو هم عبارة عن ميليشيات تابعة لقوى إقليمية ودولية مجاورة للعراق.

وبعد مقاربة العام السابع للاحتلال على الانتهاء وظهور كثير من الأمور على حقيقتها ؛ تبين لكل منصف وذي لب ومتبع للحق صدق الرؤيا التي اتبعتها الهيئة في معالجة الأمور وتشخيص الداء الذي كان سببًا رئيسًا في تمزيق الجسد العراقي، وكذلك العلاج الناجع للشفاء من هذا الداء.

وبعد مسيرة السنوات الست نرى أن كثيرًا من الأصوات أصبحت تنادي ببقاء الاحتلال، وأن وجوده عبارة عن ضرورة لبناء عراق (ديمقراطي) وجديد، وأن وجوده ضروري لحفظ أمن العراق من الداخل والخارج، ولم يبق إلا صوت الشعب العراقي الذي تعبر عنه الهيئة معلنة أن بقاء قوات الاحتلال على أرض العراق هو أم المشاكل والمصائب وأن رحيله هو بداية الحل الصحيح ، وأن العراقيين قادرون – بعد ذلك – على إدارة بلدهم بأنفسهم.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة المختصرة لدور الهيئة السياسي والإعلامي من خلال قراءة أولية موجزة في بعض بياناتها ورسائلها المفتوحة التي سجلت عددًا من أبرز مفاصل حراكها السياسي المناهض للاحتلال داخليًا وخارجيًا.. تمهيدًا لدراسة أوسع تهدف إلى تناول هذا الموضع المهم بكل تفاصيله وجزئياته وأبعاده.

استراتيجية الاحتلال وهدف تفكيك العراق

لم يكن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة قرارًا آنيًا وليد اللحظة أو قرارًا مستعجلاً تم اللجوء إليه نتيجة ظروف وضرورات دعت إلى تفكيكه وتقسيمه، أو نتيجة لصراعه مع دول أخرى حول قضايا متنازع عليها لم يتمكن المتنازعان من حسم النزاع عن طريق الحوار أو اللجوء إلى منظمة دولية تعني بحل النزاعات بين الدول المتنازعة بطرق سلمية ؛ فقامت الولايات المتحدة الأمريكية باحتلاله لحسم الأمور.

ولكن احتلال العراق مر بأدوار عديدة مخطط لها مسبقًا وبشكل دقيق ابتداءًا بإنهاك العراق وإضعاف قدراته الاقتصادية والعلمية عن طريق حصار طويل دام أمده أكثر من عشر سنوات ترك أثرًا كبيرًا على حياة الفرد العراقي بل تعدى أثره إلى منظومة القيم التي يحملها الإنسان العراقي، وصولاً إلى إضعافه عسكريًا عن طريق المعلومات الاستخباراتية الدقيقة عن طريق فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة التي كانت تعمل لنزع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق، وهي الأكذوبة الكبيرة التي كانت ذريعة لغزو العراق وتدميره فضلاً عن الضربات الجوية التي كانت تتعرض لها وحدات الدفاع الجوي وبعض الأهداف العسكرية المهمة بين حين وآخر.

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تضليل العالم وإقناعه بوجود البرنامج العراقي لإنتاج أسلحة الدمار الشامل وضرورة تفكيكه، واستطاعت أن

تحشد جهدًا إعلاميًا وجهدًا عسكريًا مكونًا من جيوش عدة لغزو العراق، وكان هذا هو المعلن من الحملة العسكرية لغزو العراق، وأما ما لم يكن معلنًا فهو الصفحة الثانية بل الحقيقة لغزو العراق التي تمثل الأهداف الحقيقية للجهود الكبيرة المبذولة قبل الغزو.

لقد كانت الأهداف الحقيقة لغزو العراق هي إعادة تشكيل بنيته المجتمعية على أسس طائفية وعرقية، واستنزاف ثرواته وخصوصًا النفط، وجعل تجربة الاحتلال في العراق أنموذجًا لخلق شرق أوسط جديد، والضغط على دول أخرى لها موقف مشابه لموقف العراق من القضية الفلسطينية وخصوصًا سوريا لتغيير مواقفها وإنهاء إيوائها ودعمها لفصائل المقاومة الفلسطينية.

وبعيدًا عن العلنية والمباشرة كان لزامًا على الولايات المتحدة أن تلجأ إلى طرق أخرى لتنفيذ مخططها وتمريره بشكل قانوني؛ لذلك قامت بالخطوات الآتية بعد الغزو مباشرة:

١- تكوين حكومة صبغتها وطنية من العراقيين المعارضين في عهد النظام السابق، تأتي إلى سدة الحكم بطريقة (ديمقراطية) و (شرعية) عن طريق (صناديق الانتخاب) لتكون هي الممثل الشرعي للشعب، وهي الوحيدة المسئولة عن رعاية مصالحه وحقوقه، ولكن حقيقة هذه الحكومة هي الانسجام – بأشكال مختلفة – مع مشاريع الاحتلال من تقسيم للعراق وتبديد لثرواته وتمزيق لنسيجه الاجتماعي تحت دعاوى الديمقراطية والتعددية.

٢- إنشاء مؤسسة عسكرية واجبها المعلن هو حفظ الأمن والنظام في الداخل والدفاع عن الحدود في الخارج ولكن الهدف الحقيقي لهذه المؤسسة هو تكوين الدرع الواقي للاحتلال، وإشغالها بمهمة ليست باليسيرة وهي توفير الأمن لقوات

الاحتلال وإيقاف العمليات العسكرية التي تناله . . فضلاً عن بناء هذه المؤسسة على أصول طائفية وعرقية؛ الأمر الذي كان له الدور الأكبر في إذكاء روح العنف الطائفي بين أبناء العراق.

بداية الدور الإعلامي للهيئة

تنبهت الهيئة منذ الأيام الأولى للاحتلال إلى خطورة المرحلة التي يعيشها العراقيون في هذا البلد الجريح وإلى الطريقة التي يسلكها الاحتلال في تنفيذ مخططاته، وكانت البيانات التي انطلقت بعد شهرين غنيين بالعمل الميداني المباشر من تأسيس الهيئة، وبالتحديد في (١٦/ ٧/ ٢٠٠٣) ؛ أفضل طريقة لرصد الأحداث والتعبير عن رأي الهيئة ومواقفها إزاء هذه الأحداث ليكون بمقدور الشعب العراقي الاطلاع على الموقف والحدث معًا وهو ما يسهم بدور كبير في تطور الوعي لدى الشارع العراقي والتأثير في الرأي العام الدولي.

وكانت البيانات التي أصدرتها الهيئة تمثل المواقف الرسمية لها، فضلاً عن تسجيلها الأحداث والمواقف السياسية والاجتماعية وفق رؤية واعية ومستقبلية تمثلت مبكرًا في المشروع الذي قدمته الهيئة لمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي في مطلع عام (٢٠٠٤) ، الذي كان يمثل في حينها حلاً عمليًا للخروج من محنة الاحتلال وإعادة تكوين حكومة على أسس وطنية صحيحة تضمن للجميع الأمن والاستقرار والحياة الحرة الكريمة.

وقد هيأ الله سبحانه وتعالى الأسباب التي جعلت بيانات هيئة علماء المسلمين منذ أول الطريق تحظى باهتمام وسائل الإعلام المختلفة ، فتميزت الهيئة بمواقفها المعارضة للوجود الأجنبي في وقت انصهرت فيه معظم القوى والأحزاب والتجمعات في بوتقة الاحتلال؛ مما جعل الكثير من الإعلاميين يقصدونها ويتلمسون في وسط هذا الضجيج الإعلامي مواقفها.

وقد نالت بيانات الهيئة من الاهتمام الشعبي الشيء الكثير وكان الناس يترقبونها كلما استجد حدث، بحيث أصبح (بيان الهيئة) مصدر تثقيف وتوعية للجماهير. . وفي الوقت نفسه دعوة لتبني المواقف الصحيحة إلى الحد الذي أثار حفيظة أطراف سياسية عديدة وملأها غيظًا مما دفعها لتزوير مواقف معينة على لسان الهيئة لم يكن للهيئة منها حرف واحد . . لا لشيء إلا إرباك الرأي العام والطعن في مصداقية الهيئة، وقد تكرر هذا مرات عديدة بتزوير بيان أو تصريح أو ترويج لتفسير غير صحيح لمنطوقات ومفاهيم بيانات الهيئة وتصاريحها الصحفية.

ولقد كان المضمون الغالب على بيانات الهيئة أنها ذات طابع سياسي، وهذا أمر منطقي ومفهوم في ظل غياب شبه كامل للصوت الوطني المناهض وغياب العمل السياسي المناهض الجاد والفاعل؛ فكان ذلك داعيًا لهذا الخطاب الذي تطلبته ظروف الصراع مع العدو المحتل والقوى السائرة في مشاريعه - بعلم أو بجهل.

موقف الهيئة من العملية السياسية

يعد موقف الهيئة الرافض للعملية السياسية في ظل الاحتلال من أهم المواقف السياسية التي اتخذتها الهيئة وصرحت بها في البيان الأول الصادر عنها، وينم هذا الموقف عن فهم عميق للواقع العراقي، ودراية عميقة بنوايا الاحتلال، واستشراف مستقبلي لما سيؤول إليه المشهد العراقي في حالة سير العملية السياسية في الطريق المرسوم لها من الاحتلال، وهذا ما حصل بعد مرور زمن ليس بالطويل، والمدهش في هذا الأمر أن كل ما رصدته الهيئة من عيوب في هذه العملية في حينه وشخصته؛ وقد وقع اعتراف به لسان أقطاب العملية السياسية أنفسهم.

ونعرض فيما يأتي بالتحليل لأبرز مواقف الهيئة التفصيلية من مجريات العملية السياسية في سنيها الست الماضية:

أولاً: موقف الهيئة من مجلس الحكم الانتقالي:

كان البيان الأول للهيئة متعلقًا بأهم أسس العملية السياسية في ظل الاحتلال وهو مجلس الحكم الانتقالي السيئ الصيت، وقد بينت الهيئة فيه بشكل واضح وصريح المخاطر المترتبة عليه والأهداف الخفية له، وكيف أنه وضع القواعد الأولى للمحاصصة الطائفية والعرقية في العراق، وأنه كان منطلقًا لزرع فكرة التقسيم الخبيثة.

كما ذكرت الهيئة في هذا البيان: أن هذا المجلس قد افتتح أعماله بأسوأ قرار ألا وهو جعل يوم احتلال العراق واستباحة بغداد يوم عيد وطني، متحديًا بذلك القرار السيئ مشاعر الشعب العراقي بجعل يوم الاحتلال يوم عيد لا يوم حزن

وأسى؛ «ليميت في نفوسهم مشاعر العزة الوطنية والاعتزاز بالوطن وهو أمر لا يغفر لمن اقترحه أو وافق عليه أو وقع عليه ولا يسامح الشعب العراقي من أصدره في يوم من الأيام».

كما تناولت الهيئة أيضًا في بيانها رقم (٣٣) بتاريخ (٢٩/ ٤/ ٢٠٠٤) إقدام المجلس وبشكل مستفز على تغيير أهم رمز من رموز الوطن وهو العلم العراقي، وقد ناقشت الهيئة في هذا البيان هذا القرار من الناحية القانونية، فضلاً عن الناحية المبدئية القاضية ببطلان العملية السياسية في ظل الاحتلال، وقالت بهذا الصدد: إن مجلس الحكم الانتقالي وكما يدل عليه اسمه لا يملك صلاحية تغيير العلم، فهذا المجلس مؤقت وكل القوانين والنظم الدولية تفرض مصادقة حكومة شرعية منتخبة على هذا القرار ، كما بينت الهيئة أن حذف عبارة (الله أكبر) فيه تحد صارخ لمشاعر الأكثرية المسلمة في هذا البلد الجريح الذي يعتز بانتمائه لهذا الشعار باعتباره رمزًا للدين الذي نؤمن به.

وقد بينت الهيئة أن العلم المقترح بديلاً عن العلم الحالي فيه اقتباسات واضحة من العلم الصهيوني متمثلة بالخطين الأزرقين اللذين يمثلان العلم الصهيوني خطًا ولونًا ، كما أن «محاولة تغييره الآن تمثل سلخًا للعراق من محيطه العربي وعزلاً له عن أشقائه في خطوة مكشوفة؛ لتحقيق هدف من الأهداف الخطيرة لما يسمى (قانون إدارة الدولة المؤقت)».

ثانيًا : موقف الهيئة من الانتخابات في ظل الاحتلال:

أعلنت الهيئة رأيها في مسألة تداول السلطة والانتخابات، وذكرت في بيانها رقم (١٤) بتاريخ (١٠/ ١/ ٢٠٠٤) ، أنها مع الانتخابات (إذا توافرت لها الظروف والشروط الموضوعية لضمان نجاحها ونزاهتها، وتمثيلها العادل لكل فئات الشعب

ومكوناته»، وأضافت بأن هذه الظروف والشروط غير متوفرة الآن، وعليه فإنها لا ترى إمكانية تحقق ذلك في ظل الاحتلال لأسباب أهمها: الهيمنة الكاملة لسلطات الاحتلال على البلد ، وما تمتلكه هذه السلطات من أوراق تمكنها من التلاعب بالانتخابات وتسييرها لمصالحها الخاصة، كما أن هناك أطرافًا وفئات سياسية استفادت من التعامل مع الاحتلال وجمعت كثيرًا من الأوراق التي يمكن أن تستخدمها في الانتخابات المقترحة للظفر بها.

وعادت الهيئة للتأكيد على هذه المعاني في مناسبات متعددة وحسب متطلبات الظرف السياسي، ومن ذلك ما جاء في بيانها رقم (٨٦)، حيث بينت فيه المآخذ الجمة على الانتخابات النيابية الأولى التي جرت في (١٣/ ١/ ٢٠٠٥) من تزوير وسوء إعداد، واستفراد أصحاب المصلحة بإدارتها، ونصت على هذه الانتخابات ناقصة الشرعية؛ لأن جزءًا كبيرًا من الشعب العراقي يمثل مختلف الأطياف والأحزاب والتيارات ذات الثقل في الساحة العراقية لم يشارك فيها وقاطعها.

وأضاف البيان: «وهذا يقتضي بالضرورة أن (المجلس الوطني) القادم والحكومة التي ستنبثق عنه لن يملكا من الشرعية ما يؤهلهما من كتابة الدستور القادم أو إبرام أي اتفاقية أمنية أو اقتصادية أو غير ذلك مما يمس الصالح العام ؛ لأنهما لم يحصلا على تفويض كامل من كل فئات الشعب، ونبهت الهيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى خطورة التورط في منح هذه الانتخابات الشرعية؛ لأن هذا سيفتح بابًا من الشر، سيكونان هما في مقدمة من يتحمل تبعاته».

ولم يفت الهيئة أخيرًا أن توجه رسالة إلى أبناء الشعب ممن أخذوا بخيار المشاركة في هذه الانتخابات ، فختمت بيانها بلسان الحريص عليهم المتفهم لما أقدموا عليه، قائلة: «للذين أخذوا بخيار الانتخاب من أبناء شعبنا أنه ليس الخيار الصالح؛ لأن

الاحتلال سيبقى جاثمًا على صدورنا ، ولن يتغير الحال كثيرًا عما هو عليه زمن الحكومة المؤقتة، والشواهد على ذلك من تصريحات رموز الاحتلال كثيرة...».

ثالثًا : موقف الهيئة من كتابة الدستور الدائم:

كان رأي الهيئة ثابتًا وواضحًا منذ بداية الاحتلال بأن أي عملية سياسية في ظل الاحتلال تفتقد الشرعية، ولن تكون تمثيلاً حقيقيًا لكل فئات وأطياف الشعب العراقي فضلاً عن اعتبار آخر وهو أن نجاح العملية السياسية يمثل نجاحًا لمشروع الاحتلال.

إن كتابة الدستور الحالي كانت بداية تطبيق مشاريع التقسيم الفعلي للعراق في رأي الهيئة، وتثبيت لمقاصد الاحتلال من خلال نصوص دستورية تكون هي المرجع الحقيقي لكل حكومة تأتي بعد هذه المرحلة، وكان أخطر ما أتى به هذا الدستور هو إقرار الفيدرالية في خطوة (لبناء) عراق ممزق تحت شعارات طائفية وعنصرية.

وقد جاء بيان الهيئة برقم (١٤٨) بتاريخ (٢٤/ ٨/ ٢٠٠٥)؛ لينبه جميع أبناء الشعب العراقي وجميع الكتل السياسية إلى المخاطر التي تكتنف هذا الدستور، والتي سبق للجنة القانونية في الهيئة أن بينتها في دراسة – خاصة طبعت فيما بعد – بعنوان (مآخذ عامة على الدستور)، وهي:

١- أن الظرف الحالي وتعقيداته غير ملائم لوضع دستور يحظى بالقبول ويحافظ على وحدة العراق ومصالحه العليا، وإن من الأصلح للجميع تأجيل كتابته إلى ما بعد رحيل الاحتلال.

٢- إن هذه العملية الدستورية الهزيلة قد مهدت لتقسيم العراق، وتفتيته وعملت على إخفاء هويته الحقيقية وتبديد ثرواته.

٣- إن هذه العملية فاقدة لأدنى متطلبات التوافق الوطني اللازم لإضفاء الشرعية على أي دستور.

٤- تدخل الاحتلال تدخلاً سافرًا في كتابة الدستور؛ للخروج بنفسه من المأزق السياسي في العراق.

وقد حمّلت الهيئة (الجمعية الوطنية) المسؤولية التاريخية والقانونية والإنسانية عما سيحصل للعراق وعما ستتمخض عنه هذه العملية غير القانونية من تبعات ومخاطر، كما دعت كل أبناء الشعب العراقي ليقول كلمته ويساند الهيئة في دعوتها؛ لأن هذه العملية أثبتت عدم مصداقية القائمين عليها، وأن هذا الدستور لن يكون إلا في صالح الاحتلال والقوى المتواطئة معه.

رابعًا: ما يسمى بالاتفاقية الأمنية وصدق رؤيا الهيئة في العملية السياسية:

تمت العملية السياسية بشكل مشوه لعدة أسباب منها أنها تمت بظروف أفقدتها مشروعيتها، كما أنها من صنع الاحتلال ولا تمثل كل مكونات الشعب العراقي بشكل صحيح، وعدم كفاءة المشركين فيها فضلاً عن التشكيك في ولائهم للعراق.

وقد كان وقت الوفاء من هؤلاء فقد وفي الاحتلال لشركائه بتقاسم السلطة في العراق وتحقق مكاسب طائفية لكل الأطراف ولم يبق إلا أن يفي الطرف الثاني للجانب الأمريكي بالوعود التي تم الاتفاق عليها قبل الاحتلال والتي تعد هي الثمرة الحقيقية التي كان يسعى الاحتلال لجنيها من العملية السياسية والتي تتمثل في ثلاثة مطالب أساسية:

١- المطلب الأول سياسي، ويتمثل بتجزئة العراق إلى دويلات يكون قيامها على أساس طائفي أو عرقي.

٢- المطلب الثاني قانوني، ويتمثل بعقد اتفاقية أمنية طويلة الأمد توفر لبقاء قوات الاحتلال غطاءً شرعيًا.

٣- المطلب الثالث اقتصادي، ويتمثل بإصدار قانون يسمح للاحتلال بالحصول على عقود شراكة في عمليات استخراج وبيع النفط العراقي.

لقد مهدت الحكومة لبقاء قوات الاحتلال قبل توقيع الاتفاقية الأمنية وذلك بتقديمها طلبًا لمجلس الأمن بضرورة تمديد بقاء قوات الاحتلال عدة مرات محاولة إيهام الرأي الشعبي والعالمي بأن وجود هذه القوات ضروري لحفظ الأمن والاستقرار في العراق.

وقد بينت الهيئة رأيها في هذه الاتفاقية عدة مرات في عدد من البيانات والرسائل المفتوحة، وقالت: إن هذه الحكومة لا تملك الحق في التصرف بمصير العراق وشعبه وثرواته، وإن حقيقة الاتفاقية هي بيع العراق بيع مسود لسيد ولا هم لهذا المسود إلا البقاء في السلطة وهو مستعد ليفرط في سبيل ذلك بكل البلاد ثمنًا ما دام أنه يفرط بما ليس له ويبيع ما لا يملك.

وإن هذه الوثيقة رغم ادعاء بعض الساسة الأمريكيين بأنها غير ملزمة؛ فإن الهيئة تعدها باطلة لا قيمة لها ولا تساوي الحبر الذي كتبت به، وأكدت الهيئة بأن الشعب العراقي بكل قواه الوطنية ومقاومته الشرعية وفئات شعبه الرافضة للاحتلال الأمريكي وهم الأغلبية الساحقة في البلاد؛ لن يعترف بأي اتفاق يبرم في ظل الاحتلال يمس سيادة العراق ومصالحه العليا، وأن على الرئيس الأمريكي ومن معه أن يكفوا عن تجاهل إرادة الشعوب والمواثيق الدولية وانتهاك حقوق الإنسان العراقي وأن يفكروا بدلاً من ذلك بالتكفير عن خطيئتهم بحق هذا الشعب والاعتراف بما سببوه له من قتل ودمار ونهب للثروات.

ونظرًا لخطورة الاتفاقية ومساسها بأمن العراق وسيادته ومقدراته ومستقبل أجياله؛ فقد رأت الهيئة أنه من واجبها الديني والوطني والتاريخي أن تنبه أبناء الشعب العراقي إلى خطورة مثل هذه الاتفاقيات على مستقبلهم ومستقبل بلدهم، وأن تحذر الحكومة الحالية ومجلس الرئاسة ومجلس النواب من مغبة الإقدام على الدخول في مفاوضات مع الجانب الأمريكي؛ وذلك لعدم جواز عقد مثل هذه الاتفاقيات في ظل الظروف التي يمر بها العراق شرعًا وقانونًا وذلك للأمور الآتية:

١- أن أحد طرفيها هو الاحتلال وهو طرف محتل للعراق ظلمًا وعدوانًا وبذرائع لم تكن صادقة.

٢- الحكومة الحالية ليست طرفًا يحق له عقد اتفاقيات من هذا النوع ذات مساس بالمصالح العليا للبلد وأهله؛ لأنها حكومة مشكلة في ظل الاحتلال وهي بذلك تمثل الجانب الأضعف في أي اتفاق.

٣- عدم ثقة الغالبية العظمى من أبناء الشعب العراقي بأمانة الحكومة الحالية ولا بغيرها من الحكومات التي أفقدها الاحتلال السيادة وسلبها الإرادة وعدم وجود أي مؤشر يدل على أن لديها حرصًا على المصالح العليا للعراق وشعبه.

٤- إن هذه الاتفاقيات ستكبل الشعب العراقي وستحد من حريته وتشل قدرته على بناء قواته الأمنية بشكل يتناسب مع ضرورات الدفاع عن أمنه واستقراره وحدوده عند الحاجة.

٥- ستبقي هذه الاتفاقية مظاهر الاحتلال وهيمنته الأمنية والسياسية والثقافية والاقتصادية وغيرها على العراق لأمد بعيد وهذا ما جاء الاحتلال من أجله ابتداءً، أما بالتذرع بأن العراق حال عقده الاتفاقية سيخرج من البند السابع من الأمم المتحدة فلا يعود كونه ابتزازًا من المحتل وترويجًا لمشروعه.

وكان موقف الهيئة الأول من هذه الاتفاقية قد أعلن بتاريخ (٢٨/ ١١/ ٢٠٠٧) في بيان رقم (٥٠١) المتعلق بالتوقيع على ما يسمى (إعلان مبادئ لعلاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية) . وجاء فيه: «إن تضمين هذه الوثيقة دعم الحكومة الحالية وأجهزتها الأمنية المتورطة في قتل أبناء الشعب العراقي وتعذيبهم في أقبية سجونها وممارسة التطهير العرقي والطائفي بحقهم بشهادة منظمات دولية لحقوق الإنسان، وتقديم العون لها لتصفية أعدائها مثل المقاومة العراقية المشروعة، واحترام الدستور الحالي – أصل المشكلة بعد الاحتلال – وصيانته والوقوف بحزم أمام اية محاولة لتعطيله أو تعليقه أو تجاوزه، واعتبار العراق دولة أولى برعاية الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الاقتصادي ، وتمهيد السبيل لعقد اتفاقات أمنية وعسكرية طويلة الأمد وغير ذلك، إنما هو رهن للعراق ومستقبله وثرواته بيد جلاديه، وهي فضيحة بكل ما لهذه الكلمة من معانٍ وأبعاد».

وفي (٢٩/ ٥/ ٢٠٠٨) أصدرت الهيئة بيانها المرقم (٥٥٩) وتحدثت فيه عن تطورات موضوع الاتفاقية بعد تصريح سفير الاحتلال الأمريكي في بغداد بأن الحكومة الحالية هي التي طلبت هذه الاتفاقية؛ قائلة : «إن هذه الاتفاقية لا تعدو أن تكون هيمنة عسكرية واقتصادية وثقافية للاحتلال الأمريكي، يراد فرضها على أبناء العراق من خلال توفير البقاء الطويل للاحتلال على أرض الرافدين بمسمى مختلف وغطاء له شرعية كاذبة، وظاهره اتفاقات طويلة المدى بين البلدين، وباطنه: الانتداب الأمريكي على العراق».

وأضاف البيان «وفي كل الأحوال فإن هذه الاتفاقات لن يكون لها وزن لدى الشعب العراقي، وستتكفل القوى الوطنية بردها على أصحابها، ومحاسبة المتورطين

بيها، لكن ذلك من دون شك، سيكون لـه مـن دمـاء الشـهداء الأبـرار ثمـن جديـد، سيتحمل من يوقع على هذه الاتفاقيات وزره، وسيدفعون ثمنه.

إن شـعبنا العراقـي، وكـل القـوى السياسـية والاجتماعيـة والعشـائرية المناهضـة للاحتلال ، والمقاومة لوجوده مدعوون – اليوم -للتعبير عـن غضبهم واستيائهم بكل الوسائل الممكنة ، وبعث رسائل واستنكار وبيانات احتجاج ورفـض واضـحة لاتخاذ مثل هذه الخطوة، فلم يعد في القوس منزع، والظلم له أسوأ مرتع».

دور الهيئة في دفع شبح الحرب الطائفية

كان للاحتلال منذ البداية دور كبير في إذكاء روح الطائفية والخطاب الطائفي، وكان مجلس الحكم سيئ الصيت المحاولة الأولى لتكريس الطائفية ومن ثم ظهور مصطلح المحاصصة الطائفية في الواقع السياسي العراقي كمحاولة لغرس بذرة الطائفية حتى ينتهي الأمر إلى تقسيم العراق إلى مناطق طائفية وعرقية انتهاءً بإقرار مجلس النواب للفيدرالية.

وقد بينت الهيئة منذ البداية خطر الطائفية على المشروع الوطني من خلال بياناتها العديدة التي استنكرت من خلالها كل الممارسات الطائفية للحكومة وللأجهزة الأمنية وإن هذه الممارسات لن تنفع إلا الاحتلال كما أصدرت الهيئة بيانًا واضحًا بالاشتراك مع علماء آخرين، ووقع عليه في المدرسة الخالصية بالكاظمية في شهر رمضان من عام (١٤٢٩ – ٢٠٠٨) تجرم فيه كل من يستحل دماء المسلمين أو يكفرهم وتعلن فيه بأنها تدين هذا التوجه وتبرأ إلى الله عز وجل من هذا الفعل وتكفر كل من يستحل دماء المسلمين.

وعادت مرة أخرى لتحريم استهداف طائفة بعينها في بيانها المرقم (١٢٨) بتاريخ (٢٤/ ٦/ ٢٠٠٥) . ونصت فيه على الآتي: «وقعت بالأمس عدة هجمات في منطقة الكرادة ببغداد وقال من تبناها إنه فعل ذلك ثأرًا لأهل السنة، فإن كان يعني بذلك قوات الاحتلال أو من يتآمر معه على قتل أبناء العراق فهذا شأن معروف؛ وإن قصد بذلك إخواننا الشيعة في العراق فهذا شأن معروف ؛ وإن قصد بذلك إخواننا الشيعة على أنهم جزء من أبناء الوطن ويجمعنا وإياهم دين واحد، وبهذا

لوصف نحرم استهداف أبناء طائفة بعينها بمجرد انتمائهم لهذه الطائفة أو تلك ونحن أهل مكة - كما يقول المثل – وأدرى بشعابها.

نسأل الله جل جلاله طرد المحتلين من أرضنا وأن يكافئ المسلمين جميعًا على جهادهم وصبرهم وتضحياتهم الغالية بالنصر الكبير على الكافرين، وإن ذلك وعد منه سبحانه وإنه لآتٍ قريب والله لا يخلف الميعاد».

وأكدت الهيئة المعاني السابقة بشكل عملي حينما قامت في منتصف عام ٢٠٠٤ بإعلان ميثاق الشرف الوطني، وقالت في مقدمته: «إن هيئة علماء المسلمين في العراق تعتقد بناءً على الحقائق التاريخية، وعلى التجارب الحالية الجارية على الأرض أن مصلحة العراق وشعبه لا يعرفها ولا يقدرها إلا العراقيون أنفسهم، ولا يخرجه من الدوامة المأساوية في كل المجالات التي وضع فيها منذ أكثر من عام إلا أهله، إن هم أرادوا ذلك، وأخلصوا لله ولوطنهم وتركوا الاعتماد على الغير مهما كان الغير قريبًا أم بعيدًا ، فهو لا يتحرك إلا وفق مصالحه ومخططاته على حساب مصالح الشعب العراقي وتطلعاته؛ لذا تدعو هيئة علماء المسلمين في العراق أبناء الشعب العراقي الكريم بمختلف أطيافهم وتوجهاتهم وانتماءاتهم إلى نبذ الخلافات والعمل معًا تغليبًا لمصلحة العراق التي هي مصلحة الجميع والتلاقي على ميثاق شرف..».

ونص الميثاق فيما يتعلق بنبذ الطائفية وجهود مكافحتها على البنود الآتية، التي نوردها وفق ترتيب ورودها في الميثاق:

أولاً: الولاء لله أولاً ثم للعراق ثانيًا، وتقديم مصلحته على كل المصالح الشخصية والسياسية والمذهبية والعرقية وغيرها.

رابعًا : المصالحة الوطنية الصادقة، التي يتم فيها جديًا القضاء على النزاعات والخلافات وكل المظاهر المزعجة الغريبة على شعبنا والمهددة لاستقراره ووحدته،

كالاختطاف والقتل والتصفيات الوظيفية ومحاولات الاستيلاء على الأموال العامة والخاصة ودور العبادة وغير ذلك من الأعمال الشاذة واللامررة.

خامسًا : الإقلاع عن كل ما يولد الحساسيات ويثير الخلافات ويؤجج الفتن من أقوال وأفعال وسلوكيات شخصية أو إعلامية أو غيرها.

سادسًا : العمل الجاد على جمع الكلمة ووحدة الصف وتوحيد الهدف للجميع في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ بلدنا وشعبنا لقطع الطريق على من يريدون الشر بالعراق وأهله تحقيقًا لمآربهم الخاصة.

بيان أم القرى بخصوص
أسس المصالحة الحقيقي

ثم تعززت هذه الجهود ببيان أم القرى المتعلق بالمصالحة الذي اتفقت عليه القوى المناهضة للاحتلال بعد اجتماع حاشد لها في جامع أم القرى لتدرس الموقف الذي ينبغي اتخاذه بصدد مشروع (المصالحة) الذي كانت تروج له الحكومة في حينها، وقد جاء في البيان «اجتمعت القوى الوطنية العراقية المناهضة للاحتلال في جامع أم القرى بتاريخ ١٥/ ٢/ ٢٠٠٥ لمناقشة المرحلة الراهنة واستحقاقاتها على كل الصعد، ونظر المجتمعون في المقترحات التي ترمي إلى إعادة استقلال العراق ووحدته وسيادته الكاملة ، وتعلن القوى المجتمعة أن تعاملها مع الحوار الوطني الذي بادرت هي بالدعوة إليه منذ بداية الاحتلال وصياغة الدستور وفقًا للأسس الآتية. . ».

وذكر البيان سبعة أسس، ويهمنا منها في هذا الموضع: الأساسان الثاني والسابع، وهما:

- الأساس الثاني: «إلغاء مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية والإثنية، واعتماد مبدأ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون».

- الأساس السابع: «إقرار حق الشعب العراقي في رفض الاحتلال والاعتراف بالمقاومة العراقية وحقها المشروع في الدفاع عن بلدها ومقدراته ورفض الإرهاب الذي يستهدف العراقيين الأبرياء والمنشآت والمؤسسات ذات النفع العام واستهداف دور العبادة من مساجد وحسينيات وكنائس وجميع الأماكن المقدسة».

■ أحداث تلعفر:

وبعد العملية العسكرية التي قام بها جيش الاحتلال الأمريكي والقوات الحكومية في مدينة تلعفر بثت بعض الفضائيات خطابًا لأبي مصعب الزرقاوي يعلن فيه حربًا شاملة ضد الشيعة ثأرًا لمن قتل من أهل السنة في تلعفر وتهديدًا لأهل السنة ممن شاركوا في الانتخابات، وأصدرت الهيئة بيانها المرقم (١٥٧) في (١٥/ ٩/ ٢٠٠٥) وقالت فيه:

١- إن شيعة العراق لا يتحملون إثم ما تنتهجه الحكومة الانتقالية من سياسة طائفية واضحة المعالم بمباركة أمريكية ولا جريرة لهم فيما قامت به قواتها من عدوان سافر على أهل تلعفر وإن مثل هذا الإعلان الخطير يحقق للمحتل أمانيه في تمزيق البلاد وإشعال الفتنة في البلاد ويحقق للحكومة ما تحتاجه من التفاف الشارع العراقي حولها بعد أن خسرت كل شيء من خلال سياستها الإرهابية.

٢- إن من يرغب من أهل السنة في المشاركة في العملية السياسية انتخابًا واستفتاءً فهذا شأنه والأسلوب الصحيح للتعامل معه هو الحوار والتفاهم لبيان الواقع لهم.

٣- طلبت الهيئة من أطياف الشعب العراقي كافة أن يستنكروا ما تقوم به الحكومة الطائفية من تصفية لخصوم الاحتلال ومؤيديهم لكي تفوت الفرصة على من يريد يوظف هذا الصمت لغير ما هو عليه، وأن تكون كلمتهم سواء في وحدة الصف والهدف.

■ أحداث سامراء:

بعد وقوع حادث تفجير المرقدين في سامراء على يد من يسعى لجر العراق إلى أتون

الحرب الطائفية أصدرت الهيئة بيانًا استنكرت فيه التفجير بشدة وبينت أن بقاء الاحتلال هو السبب في إهانة حرمات المسلمين، وجاء في البيان رقم (٢٢١) بتاريخ (٢٢/ ٢/ ٢٠٠٦): «تلقت هيئة علماء المسلمين بكل أسف نبأ استهداف مرقد الإمام علي الهادي عليه السلام صباح هذا اليوم، وإنها تستنكر هذا العمل الإجرامي المشبوه الذي يراد منه الفتنة والإثارة المكشوفة في هذا الظرف الحساس ، كما تدين الجهات التي قامت به والجهات التي تقف وراءه، ولا تريد للعراق خيرًا ولا للعراقيين اجتماعًا ؛ لتخدم بذلك أغراضها الخاصة ومصالح القوى الخارجية ومخططاتها في هذا البلد المنكوب.

ولطالما نبهت الهيئة على أنه ما دام الاحتلال موجودًا فإن حرمات المسلمين ستبقى معرضة للإهانة والاستهداف ، وإن الأوضاع في بلادنا ستسير من سيئ إلى أسوأ ، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

وعندما تطورت الأمور وحصلت التداعيات الخطيرة لتفجير المرقدين التي كانت نتيجتها حرق الكثير من المساجد وقتل الأئمة والخطباء فيها أصدرت الهيئة بيانًا ثانيًا برقم (٢٢٢) بتاريخ (٢٣/ ٢/ ٢٠٠٦) ، وطالبت فيه جميع فروعها بالتسلح بالصبر وامتصاص هذه الأعمال وذلك لتفويت الفرصة أمام المخطط الرهيب للصراع الداخلي والحرب الأهلية ، ولا سيما بعد أن رأت الهيئة أطرافًا رئيسة وفي الحكومة توجه الجماهير بأن لا تكتفي بالشجب بل تطالبهم بتنظيم تشكيلات لاستئصال الإرهاب، وكذلك بعد صدور بيانات من بعض المرجعيات الدينية تتهم من تسميهم (النواصب) بفعل الواقعة، ولامت الهيئة بعض هذه المرجعيات التي دعت إلى التظاهر وهي تعلم أن حدودنا مفتوحة وبلدنا مخترق وأنه لا يمكن السيطرة على الشارع ؛ لذلك تكفلت الهيئة وساندها المخلصون من أبناء العراق

الغيارى بالتهدئة وعدم الرد، ومن منطق أن دم الإنسان أغلى من كل شيء، وأن ما حصل لمساجدنا سيعمره المؤمنون من أبناء الوطن والأمتين العربية والإسلامية.

كما أصدرت الهيئة بيانًا كذبت فيه الكثير من الإشاعات التي تشير إلى تهجير العوائل الشيعية من مناطق أبي غريب والطارمية التي تسكنها منذ أجيال بسلام، وأكدت الهيئة أن هذه الأخبار والتخرصات ليست سوى محاولة تفكيك لحمة الشعب وقسمته على أسس طائفية وتوطئة لفك عرى التلاحم بين أبناء الشعب الواحد.

وجاء في بيانها المرقم (٢٢٣) الصادر بتاريخ (٢٨/ ٢/ ٢٠٠٦) «وصلت إلى مسامعنا أخبار تشير إلى تهجير بعض العوائل العراقية ولا سيما من الإخوة الشيعة من مناطق أبي غريب والمخيسة والطارمية التي تقطن فيها بسلام وتآخٍ منذ أجيال مع إخوانها من أهل السنة من دون حدوث نزاعات طائفية. والهيئة إذ تستغرب من هذه التخرصات والأخبار المغرضة التي تحاول تفكيك لحمة هذا الشعب وتجزئته على أساس طائفي وعرقي توطئة لفك عرى التلاحم بين أبناء الشعب الواحد؛ فإنها تؤكد على عدم مصداقيتها بتاتًا وإنها لا تخرج عن كونها إشاعات ليس إلا . . تهدف إلى القضاء على المحاولات الصادقة التي تسعى جاهدة لإخماد نار الفتنة في مكامنها وتجنيب العراقيين شرورها التي إذا وقعت – لا قدر الله – فإن خطرها سيعم العراق والمنطقة بأسرها».

ودعت الهيئة في البيان: «إلى الكف عن إثارة مثل هذه النزاعات الخطرة في أبعادها ومراميها وترك إلقاء التهم جزافًا دون وازع من دين أو ضمير أو مسؤولية في تأجيج مقصود لفتنة نائمة لعن الله من أيقظها» ، كما أوصت: «أبناء الشعب العراقي جميعًا بالمحافظة على ما عرف عنهم من تماسكهم الأخوي ولا سيما أيام المحن والشدائد والتزامهم بمبادئ الشرع الحنيف وتعاليمه الداعية إلى التسامح وصيانة حرمة الجار من أية ملة كان» .

دور الهيئة في تقديم النصح للشعب العراقي والمكونات السياسية

كما هو معلوم تم تأسيس هيئة علماء المسلمين بعد أيام من احتلال العراق من جمع كبير من العلماء والمفكرين وأساتذة الجامعات وعلى إثرها فقد قامت الهيئة بجهود كبيرة شهد لها كل من يتابع القضية العراقية في الداخل والخارج، ومع أن الهيئة حملت هم العمل على إزالة الاحتلال وفضحه إلا أنها وجدت نفسها أمام مسؤولية تاريخية وأخلاقية مهمة وهي معالجة القضايا التي أفرزها الاحتلال منها ما هو إداري متعلق بإدارة المساجد وحماية المؤسسات والدوائر ذات النفع العام وتقديم الجهد الإغاثي والتوعوي وما يتعلق بالفتنة الطائفية التي بدأ الاحتلال بزرع بذورها كمقدمة لحرب أهلية.

فضلاً عن مهمة التعريف بالقضية العراقية إعلاميًا كما بدأت الهيئة ومنذ الأيام الأولى للاحتلال على العمل على تثقيف الشعب للبراءة من الاحتلال ومشاريعه التي تؤسس وتشرع أثناء وجوده غير الشرعي على أرض العراق.

ونظرًا للثقل الذي كان يلقى على عاتق الهيئة وما صاحب قبولها لدى الشعب العراقي، وإحساسًا منها بالمسؤولية التي تجد نفسها ملزمة بالقيام بها على أكمل وجه. فقد كانت لها مواقفها الثابتة في كل ما يستجد من أحداث على الساحة العراقية سواء ما يتعلق بالوضع السياسي أو الأمني أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو على مستوى ا لاعتداءات التي تنال الأبرياء من قوات الميليشيات والمجموعات المجهولة وغيرها، وما فتئت الهيئة أن تقدم من خلال بياناتها ورسائلها النصائح

والنداءات للشعب العراقي وقد حرصت أن تقول كلمتها للشعب العراقي في مناسبات عديدة ولا سيما كلماتها ونداءاتها في ذكرى الاحتلال المؤلمة.

لقد حملت الرسائل المفتوحة جانبًا كبيرًا من النصح والتقويم لكثير من الفئات الفاعلة في الشارع العراقي فمنها ما كان موجهًا إلى الشعب العراقي في ذكرى الاحتلال والذي كان يذكر أبناء العراق بمقاصد الاحتلال الحقيقية وهي تجزئة العراق إلى كوبونات طائفية على أساس عرقي أو طائفي وذكرت العراقيين بأنهم ليسوا الشعب الوحيد الذي يتكون من طوائف وقوميات مختلفة ولكنهم كانوا نسيجًا اجتماعيًا فريدًا كان يمثل نموذجًا للتسامح الديني تشهد لذلك حالات الزواج الكثيرة لكل مكونات الشعب العراقي بعضهم من بعض.

كما كانت هذه الرسائل تحث العراقيين على التحلي بالصبر والتمسك بالثوابت الشرعية والوطنية وتبين لهم بأن المحتل جاء ليطمس معالم الإسلام من خلال الهيمنة على هذه البقعة التي يمكن وصفها بأنها قلب العالم الإسلامي وتدفعهم إلى التضحية وبذل الأموال والأرواح في سبيل إخراج الاحتلال، وبينت أن هذه الحرب ستكون غرة مضيئة في جبين العراقيين؛ لأنهم لم يرضخوا لجبروتها ولم تنحن هاماتهم لقضها وقضيضها بل هب الآباء وفلذات الأكباد يقابلون رصاص العدو بالصدور الممتلئة بالإيمان يناطحون الدبابات برؤوسهم التي لم تسجد لغير الرحمن حتى جعلت من جموعهم فلولاً مذعورة ومن معداتهم وعتادهم حطامًا بائسًا ومخذولاً.

وحذرت القاعدين من خشية أن يأتي اليوم الذي يحدث أحدهم نفسه لماذا لم أقدم في سبيل الله وتحرير وطني ما قدمه الآخرون، وإن فرصة مثل هذه يتعاظم فيها أجر العاملين أضعافًا مضاعفة لا يتكرر عبر التاريخ إلا نادرًا ومن فاته السعي فيها

فقد فاته حظ عظيم وحينئذ لا ينفع الندم.

أولاً: الرسالة المفتوحة الموجهة إلى الحزب الإسلامي العراقي وجبهة التوافق:

استوعبت الهيئة في وقت مبكر أبعاد المشروع الأمريكي وأهدافه الإستراتيجية في المنطقة وفي ضوء ذلك أدركت الهيئة كيف سيتصرف الاحتلال وأي الخطوات سيعتمدها لتحقيق أهدافه وأحلامه، وكان الحزب الإسلامي ممثلاً في الهيئة منذ الأيام الأولى لتأسيسها بوساطة عدد من أعضائه؛ لأن الهيئة قامت على أساس أن يمثل فيها المجتمع العراقي بكل أطيافه ومكوناته.

وبما أن الحزب الإسلامي رضي أن يكون طرفًا في العملية السياسية بعد الاحتلال، وأن يكون – شاء أم أبى – مشاركًا فيما يجري على أرض العراق ؛ رأت الهيئة – حفاظًا على وحدة الصف وبعد استنفاد الوسائل الأخرى – أن توجه رسالة مفتوحة إلى الحزب الإسلامي العراقي وجبهة التوافق تحمل في طياتها جانبًا مهمًا من النصح والتقويم لبعض الخطايا المهمة والخطيرة التي أقدم الحزب والجبهة على الولوج فيها، وكان من أهمها المشاركة في العملية السياسية وكتابة الدستور وتمريره.

مشاركة الحزب الإسلامي في مجلس الحكم:

رأت الهيئة أن الحزب قد وقع في منزلق خطير بمشاركته في مجلس الحكم، وأن هذه المشاركة لا تتناسب مع الثوابت الشرعية التي تدل عليها نصوص الشرع الظاهرة في هذا الموضوع ، فضلاً عن تفرد الحزب الإسلامي بقرار المشاركة من دون التشاور مع القوى الأخرى الفاعلة في الساحة والتي ألقت على عاتقها مسؤولية تجنيد الشارع العراقي لإخراج الاحتلال.

ومن أسوأ القرارات التي أصدرها مجلس الحكم هو جعل يوم احتلال بغداد

عيدًا وطنيًا، وكان مستند الحزب الإسلامي في المشاركة هو الموازنة بين المصالح والمفاسد كما ورد في تبرير الحزب لهذه المشاركة، بينما كان رأي الهيئة أن واجب الوقت يقتضي أولوية المقاومة وأن ما سواها يجب أن يسخر لصالحها.

مشاركة الحزب الإسلامي في كتابة الدستور والاستفتاء عليه:

كانت كتابة الدستور بمثابة الصفحة الحقيقية لتنفيذ أطماع المحتل وتثبيتها بشكل قانوني خصوصًا الفقرات التي تكرس تجزئة العراق وإضعافه ، وبعد أن امتنع ستة ملايين عراقي عن المشاركة في الانتخابات الأولى بدت العملية السياسية للقاصي والداني على أنها عملية هزيلة لا تمثل إرادة الشعب العراقي مما يفقدها غطاءها القانوني؛ لذلك رأت الهيئة أن أفضل وسيلة لإفشال الدستور هي المقاطعة العامة له؛ لذلك دعت إلى عقد اجتماع لكل القوى الوطنية المناهضة للاحتلال تدعوهم إلى اتخاذ موقف موحد من الدستور والاستفتاء عليه، ولكن الحزب الإسلامي كان له رأي مختلف وهو أنه سيعبئ الجماهير لقول كلمة كلا وأنها ستكون أكبر لا في التاريخ. بينما كان رأي الهيئة أن كلمة كلا لن تقف أمام المخطط الأمريكي وأن المقاطعة ستكون أكثر تأثيرًا في بيان رفض الدستور.

ثانيًا : الرسالة المفتوحة الموجهة إلى ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية في مؤتمر قمة الرياض:

كان للهيئة أثر كبير في حشد تأييد دولي وإقليمي للقضية العراقية وذلك يعود لعدة أسباب منها تعود إلى شخصية أمينها العام وتاريخه الوطني ومواقف الهيئة المعلنة والصريحة وتمسكها بالثوابت الشرعية والوطنية، وكذلك صدق رؤيتها لواقع ومستقبل القضية العراقية. لذلك رأت الهيئة أن توجه رسالة مفتوحة إلى القمة تبين للجميع أن ما يدور في العراق سيؤثر في المنطقة سلبًا أو إيجابًا وأن الحل الناجع لن

يكون حلاً ظاهريًا يتجاهل السبب الحقيقي لما يشهده العراق من أحداث دامية، فضلاً عن أنه سيولد مشكلات أخرى وتداعيات خطيرة في المستقبل، لذلك قالت الهيئة رأيها بوضوح: إن أي حل يتجاهل خروج المحتل لن يوقف آلة الموت على أرضنا، ولن يحول دون سكب المزيد من دمائنا، وإن أي حل يتجاهل إلغاء العملية السياسية وما تمخض عنها من مكتسبات غير شرعية لن يأتي بجديد نافع.

ثالثًا : الرسالة المفتوحة الموجهة إلى المجاهدين في العراق:

لقد حملت الرسالة المفتوحة التي وجهتها الهيئة إلى المجاهدين في العراق نصائح قيمة تبين لهم العقبات وتنير لهم الطريق وتبين لهم بعض الحقائق على أرض الواقع وفي التجارب الأخرى التي سبقت تجربة الجهاد على أرض العراق، وقد تضمنت الرسالة الآتي:

١- لفت أنظار المجاهدين، إلى قضية مهمة جدًا صاحبت كل الحركات الجهادية وهي أن هذه الحركات تنجح نجاحًا كبيرًا في قتال المحتل وإفشال مشروعه، ولكنها تفشل في التمكين لمشروعها؛ لذلك نبهت الهيئة المجاهدين إلى ضرورة الاستعداد إلى ساعة النصر وما بعدها، وحذرت المجاهدين من خطورة أن يخطف غيرهم ثمرة جهادهم وهم بالتأكيد سيكونون من أذناب الاحتلال وبهذا يكون المحتل قد عاد من جيد من خلال هؤلاء.

٢- التحذير من الاقتتال بين الفصائل وخصوصًا في هذه اللحظات العصيبة التي يمر بها الاحتلال؛ فإن الاقتتال الداخلي سيوهن الصفوف ويضعفها ويكون طوق النجاة للعدو ولا ننسى أن العدو أنفق أموالاً طائلة وجهودًا كبيرة في سبيل شق صف المجاهدين ولم ييأس بعد.

٣- ضرورة أن يكون للمجاهدين رؤية مستقبلية متقاربة إن لم تكن موحدة

وذلك من خلال الاتفاق على برنامج سياسي موحد يرسمون من خلاله مستقبل هذا البلد الذي وثق أهله بهم وعقدوا آمالاً عليهم من أجل الخلاص من المأزق الذي هم فيه.

٤- التحذير من أن تتعجل بعض الفصائل بفتح قناة للحوار مع المحتل فهذا كمين يتقن المحتل نصبه بدهاء ويحقق له أهدافًا كبيرة منها شرذمة المجاهدين ودق إسفين بين الفصائل؛ لتبتعد عن اللقاء فيما بينها ومن ثم تفويت الفرصة عليها لتكون قوة فاعلة ومؤثرة على الأرض.

٥- العمل على كسب الطاقات والكفاءات من أبناء الشعب العراقي ممن لم يرضوا في العمل بمؤسسات الدولة التي تخدم الاحتلال وخصوصًا الكفاءات العسكرية والأمنية؛ لأن المرحلة القادمة تتطلب وجود هؤلاء فالمجاهد الذي أبلى بلاء حسنًا قد لا يستطيع أن يشغل بعض المناصب التي تحتاج إلى كفاءة معينة.

٦- إدراك حقيقة مهمة جدًا وهي أن المجاهدين ليسوا وحدهم في الميدان وأن هناك جهودًا ساندة كبيرة كان لها الأثر الكبير في وصول جهود العمليات الجهادية إلى ما وصلت إليه وخصوصًا أبناء العراق الذين فتحوا بيوتهم ومزارعهم وبساتينهم لإيواء المجاهدين وأسلحتهم، وكذلك من كان يمول الجهاد وينفق عليه الأموال الطائلة، والقوى السياسية وغير السياسية الرافضة للاحتلال والمقاومة لمشاريعه في البلاد التي نأت بنفسها أن تساهم بأي مرحلة من مراحل الاحتلال في إنجاح المشروع الأمريكي ولم تروح له وارتفع صوتها في التنديد بالمحتل وكشف أوراقه ودعم فعاليات المجاهدين.

رابعًا : الرسالة المفتوحة الموجهة إلى أبناء الصحوات:

يعد مشروع الصحوة من أهم المشاريع التي بذل العدو جهودًا كبيرة وأموالاً

طائلة من أجل إنجازها لإجهاض المشروع الجهادي في العراق والذي وصل العدو فيه إلى طريق مسدود وبدأ يفقد صوابه ويصرح بأن مسألة إحراز نصر في العراق مسألة صعبة جدًا ، وفي هذه المرحلة الحرجة ظهرت مشاريع الصحوات لتكون المنقذ للاحتلال من ورطته وتخفف الأعباء عنه بدعوى الحفاظ على الأمن في مناطق أهل السنة ومن ثم تطور المشروع إلى قتال تنظيم القاعدة انتهاءً بمطاردة كل أبناء المقاومة وتوفير الأمن لقوات الاحتلال.

وبعد أن أتى مشروع الصحوة بأنه ينوي تسليم ملف الصحوات إلى الحكومة العراقية التي انقسمت بين داعم للصحوات ويطالب بدمجها في المؤسسة الأمنية والعسكرية وبين رافض لمشروع الصحوات منذ البداية ويرى أنها عبارة عن ميليشيات جديدة أنشئت على أساس طائفي وأنها مخترقة من قبل القاعدة؛ لذلك اغتنمت الهيئة هذه الفرصة المناسبة لتوجه رسالة مفتوحة إلى أبناء الصحوات تبين لهم الحق والصواب ، وأن العدو استدرجهم إلى هذا المشروع بمكره ودهائه وبمعونة أتباعه.

وخاطبت الهيئة في هذه الرسالة أعدادًا ليست بالقليلة من أبناء البلد، تمكن العدو من استدراجهم إلى الوقوع في شراكه، وتحقيق أهدافه؛ مستغلاً واقعًا مرًا عانت منه بيئاتهم، رسم المحتل معظم معالمه بفرق الموت الخاصة، والتعطيل المتعمد للحياة من قبله، وتورط في بقية معالم هذا الواقع أناس فقدوا بوصلة الشرع الحنيف في تقويم مسيرتهم في دفع العدو ومراعاة ضوابط الجهاد.

وقد أعان المحتل على هذه المشاريع جمع من الطامحين للمال والسلطة والجاه، غاضهم مشروع المقاومة، ورأوا فيه حائلاً بينهم وبين الوصول إلى هذه الغايات، وغايات أخرى فقدموا للمحتل أنفسهم، فلمع صورهم ورسم لهم أدوارًا يلعبونها

كمنقذين وهم كذلك، لكن مهامهم في الإنقاذ كانت متوجهة في الأساس للعدو الغازي؛ لإنقاذه من المأزق الذي وقع فيه، وليس للعراقي الذي ظل يعاني - رغم هذه المشاريع - من الهوان ونكد العيش وسوء الحال.

لقد وهم هؤلاء أن مشاريع الصحوة ستدفع ظلم الظالمين وتدخلات الطامعين في البلد، وأنها ستكون النافذة الجديدة للحضور على الساحة ،العراقية فشرعوا في تشكيل دوريات وأفواج مسلحة منهم بحجة تأمين مناطقهم السكنية وتحت ذريعة محاربة القاعدة والإرهاب والميليشيات الطائفية المجرمة.

وقد بينت الهيئة لأبناء الصحوات خطورة الدور الذي لعبوه والذي قدمه بعضهم للاحتلال مجانًا ، ومثال ذلك: قاعدة البيانات والمعلومات التي يبحث عنها الاحتلال لإجهاض مشروع المقاومة.

وساق البيان بعض تصريحات قادة الاحتلال في هذا الخصوص منها قول أحد قادة الاحتلال لمن حوله متهكمًا: «لقد نجحن في خصخصة الحرب ضد الإرهابيين في العراق، وكان آخر يقول: لقد قدمت لنا الصحوات ما لم تستطع التكنولوجيا الأمريكية الحديثة أن تقدمه لنا».

وقالت الرسالة في موضع آخر: «وفي الوقت الذي كانت مجاميع منكم تشي بمعلومات عن المقاومة العراقية، وتلاحق أبناء البلد البررة وتدل المحتل على مخازن سلاحهم. . . وكان قائد الاحتلال الأمريكي في ديالى المدعو (لوفي) لا يكتم فرحته بكم ويقول عنكم : إن هؤلاء منجم من المعلومات الاستخباراتية بالنسبة لنا، كونهم يعرفون كل شيء حول تحركات الإرهابيين. . . وفي الوقت الذي كان الفرد منكم يتقاضى مرتبًا من المحتل ، قدره (٣٠٠) دولار، ويبتلع زعماء الصحوة المبالغ العظمى منه لم يكن يخفي قادة الاحتلال الأمريكي نظرتهم في التعامل معكم على

أنكم مجرد سلع وأدوات تقضي بها الغاية ثم تهمل، فالجنرال الأمريكي (فيل) المشرف على عملية تشكيل هذه المجاميع في بغداد كان يصرح من غير خجل: أن تأثير هذه الجماعات رائع وهائل، وأن الجيش الأمريكي قد منح المتطوعين في قطاعه لغاية الآن (١٧) مليون دولار، وهذا أقل من ثمن مروحية أباتشي -هكذا يقول- فإن ذلك قد عاد بفائدة أكبر بكثير مما يتوقع المرء. . . لقد أنقذت العملية أرواح الكثير من الأمريكيين. . أما الخبير الاستراتيجي الأمريكي (ستيفن بيدل) فكان يصف التمويل الأمريكي لمجالس الصحوة بأنه: (أنجح صفقة في تاريخ الحروب).

وطالبت الهيئة أبناء الصحوات التراجع عن هذا المشروع الخطير، وبينت لهم أن (مشاريع الصحوة التي انتسبتم إليها مهما بذلتم من جهد في تبريرها لا تعدو أن تكون الكمين الذي وضعه المحتل بدهاء في طريقكم والخديعة الكبرى التي انطلت عليكم فسقطتم في أحابيلها من أول وهلة فكنتم كمن يذبح نفسه بسلاحه، ويقتل أولاده بيديه، ويهدم داره بمعاوله، هذا في حسابات الدنيا. . أما في حسابات الآخرة فكنتم كمن يبيع آخرته بدنيا غيره، فلا هو حصل على الدنيا كما يحصل عليها الآخرون من عملاء الاحتلال وأنصاره، مع أنه محصول غير مشرف ولا هو -إذا واصل طريق السوء هذا- بصدد الحصول على شيء من خير الآخرة وفضلها، ولكن تبقى أمامكم فرصة فهذا التخلي المفاجئ للمحتل عنكم، وتبرؤه منكم في أحرج الظروف وانقلاب الحكومة الحالية عليكم وملاحقتها لكم لا تحسبوه شرًا لكم بل هو خير؛ لأنه في كل الأحوال فرصة ذهبية لكم لمراجعة الذات، واستدراك الخطأ قبل فوات الأوان».

الفصل الثالث

موقف الهيئة من قضايا

الاحتلال – الفيدرالية – قانون النفط والغاز – اتفاقية الإذعان

فتوى شرعية

فتوى هيئة علماء المسلمين في الاتفاقية الموقعة بين الحكومة العراقية وبين إدارة الاحتلال الأمريكي (في بيان الحكم الشرعي في الاتفاقية المزمع عقدها بين الحكومة الحالية وبين إدارة الاحتلال الأمريكي).

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فقد تواترت الأنباء هذه الأيام عن عزم الحكومة الحالية على توقيع الاتفاقية طويلة الأمد مع الاحتلال وبإلحاح من الجانب الأمريكي، وأخذت بعض الأوساط الرسمية في الحكومة الحالية ومن حولها تخفف من وقع ما اشتملت عليه هذه الاتفاقية من مطالب خطيرة؛ لتبرير التوقيع عليها.

ومن خلال النظر في واقع هذه الاتفاقية بحسب المعلومات التي وصلتنا عنها وهي معلومات مؤكدة، يتضح جليا أنها ليست بالهدنة المتكافئة التي يجيز فيها الإسلام التعاقد مع غير المسلمين استنادا إلى مهادنة الرسول ﷺ قريشا عام الحديبية؛ لأن جواز الهدنة مقيد بأمور، منها: اكتمال شروط الدولة للمسلمين ووجود مصلحة لنشر الإسلام، واستقامة المهادن، والحذر من نقضه العهد، ومدى مراعاته الاتفاق، مع وجوب تقدير مدة معينة معلومة لها.

والملاحظ أن معظم هذه الأمور غير متوافرة في الاتفاقية التي يراد إبرامها، فضلا عن أن الحكومة الحالية في العراق غير مؤهلة لإمضائها لأنها من صنيع إدارة الاحتلال فهو الذي يشرع لها ويرتب لبقائها، فضلا عن كونها الجانب الأضعف الذي لا يستطيع دفع رغبة الطرف الأقوى (المحتل). وبذلك تكون اتفاقية

الأضعف مع الأقوى، أو (اتفاقية إكراه) كما توصف في القانون الدولي.. وهي غير معتد بها في هذا القانون. ومع غياب المصلحة وفقدان معظم هذه الأمور، تخرج هذه الاتفاقية عن كونها هدنة، وتفصيل ذلك في الآتي:

أولا: الوصف الشرعي للاتفاقية:

إن الوصف الدقيق لهذه الاتفاقية أنها حلف أو معاهدة، وهنا لابد من بيان الآتي:

الحلف في اللغة العهد والصداقة، وقد اصطلح على تخصيص إطلاقها على المعاهدات والأحلاف العسكرية.. وهي اتفاقات تعقد بين دولتين أو أكثر تجعل جيوشهما تقاتل مع بعضها عدوا مشتركا بينهما أو تجعل المعلومات العسكرية والأدوات الحربية متبادلة بينهما، وإذا وقعت إحداهما في حرب تتشاوران لتدخل الأخرى معها أو لا تدخل معها بحسب المصلحة التي يريانها. وقد تكون هذه الأحلاف معاهدات ثنائية أو جماعية، وفي الحالين يكون الجيش الحليف إلى جانب حليفه ليدافع عنه.

إن هذه الأحلاف إذا تمت بين طرفين أحدهما مسلم والآخر غير مسلم، فهي باطلة من أساسها؛ ولا تنعقد شرعا وليس لأحد أن يلزم بها الأمة ولا تلتزم بها حتى ولو عقدها أمير المؤمنين (خليفة المسلمين) لأنها تخالف الشرع، فهي تجعل المسلم يقاتل تحت إمرة غير المسلم، وتحت رايته، بل تجعله يقاتل من أجل بقاء هيمنة الكفر، وذلك كله حرام، فلا يحل لمسلم أن يقاتل إلا تحت إمرة مسلم وتحت راية الإسلام.

قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمۡ لَا يَأۡلُونَكُمۡ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمۡ قَدۡ بَدَتِ ٱلۡبَغۡضَآءُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَمَا تُخۡفِي صُدُورُهُمۡ أَكۡبَرُۚ قَدۡ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِۖ إِن كُنتُمۡ

تَعۡقِلُونَ ﴿١١٨﴾ ﴾ [آل عمران]. وروى مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها؛ أنها قالت: خرج رسول الله ﷺ قبل بدر. فلما كان بحرة الوبرة أدركه رجل. قد كان يذكر منه جرأة ونجدة. ففرح أصحاب رسول الله ﷺ حين رأوه. فلما أدركه قال لرسول الله ﷺ : جئت لأتبعك وأصيب معك. قال له رسول الله ﷺ: (تؤمن بالله ورسوله؟) قال: لا. قال (فارجع. فلن أستعين بمشرك). قالت: ثم مضى. حتى إذا كنا بالشجرة أدركه الرجل. فقال له كما قال أول مرة. فقال له النبي ﷺ كما قال أول مرة. قال (فارجع فلن أستعين بمشرك). قال: ثم رجع فأدركه بالبيداء. فقال له كما قال أول مرة (تؤمن بالله ورسوله؟) قال: نعم. فقال له رسول الله ﷺ (فانطلق). [صحيح مسلم،كتاب الجهاد: ١٨١٧].

وهذه الأحلاف باطلة أيضا من وجه آخر، حيث إن هذه الأحلاف تجعل المسلم يقاتل مع غير المسلم أو تجعل غير المسلمين يقاتلون مع المسلمين مع احتفاظهم برايتهم وسلطانهم، أي يقاتلون كدولة لا كأفراد. وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن الاستعانة بغير المسلمين وتحت رايتهم، والحجة في تحريم مثل هذه الأحلاف لهذا السبب، حديث الضحاك أن الرسول الله ﷺ : « خرج يوم أحد فإذا كتيبة حسناء فقال من هؤلاء؟ قال: يهود كذا وكذا فقال لا نستعين بالكفار ». وفي رواية أخرى عند الطحاوي والحاكم عن أبي حميد الساعدي أن رسول الله ﷺ خرج يوم أحد حتى إذا جاوز ثنية الوداع إذا هو بكتيبة خشناء، فقال من هؤلاء ؟ قالوا:: هذا عبد الله بن أبي بن سلول في ستمائة من مواليه من اليهود أهل قينقاع وهم رهط عبد الله بن سلام قال : وقد أسلموا ؟ قالوا: لا يا رسول الله. قال : قولوا لهم فليرجعوا فإنا لا نستعين بالمشركين على المشركين»] [الحاكم: المستدرك ٢/ ١٢٢]، وهو حسن.

ثانيا: الآثار الخطيرة التي تترتب على الاتفاقية:

إن الاتفاقية المشار إليها إنما تقوم على أساس تقديم تنازلات من العراقيين حكومة وشعباً لأعدائهم المحتلين المغتصبين الأمريكان وحلفائهم، وهذه التنازلات ستكون في المحاور المذكورة وهي: السياسي والدبلوماسي والثقافي والاقتصادي والأمني. ومن آثار التنازل في هذه الاتفاقية:

١- الإقرار بشرعية الاحتلال، وشرعية كل ما نتج عنه من أنظمة وقوانين.

٢- الإقرار بشرعية تقسيم العراق أو تجزئته على أساس طائفي وعرقي من خلال التعهد بالحفاظ على الدستور الحالي.

٣- الخضوع لسلطان المعتدين الغزاة المغتصبين في كثير من أمورنا.

٤- الإقرار بعدم شرعية الجهاد والمقاومة في العراق؛ وتجريم المجاهدين والمقاومين للاحتلال ووصمهم بـ(الإرهاب) الذي بموجبه سوف تستحلّ دماؤهم وأموالهم وأعراضهم.

٥- التنازل الكبير جدا عن ثروات البلاد لصالح الاحتلال وصالح شركائه وشركاته.

٦- فتح الباب للتدخل في شؤوننا الثقافية والحضارية، وهذا ما يهم الاحتلال كثيرا.

٧- التنازل عن كل الحقوق التي ترتبت على الاحتلال نتيجة عدوانه واحتلاله.

٨- ضياع حقوق من انتهكت أعراضهم وغصبت أو سرقت أموالهم من العراقيين المظلومين.

٩- الإمعان في ضياع عزة الشعب العراقي وكرامته اللتين أعطاهما الله تعالى لهم.

وبعبارة جامعة: الاتفاقية المشار إليها تعني الاستسلام الذليل للعدو المحتل.

ثالثا: الحكم الشرعي:

لما كانت الاتفاقية تتضمن تحالفا عسكريا مع دولة محتلة وغير مسلمة، فهي باطلة ابتداءً، ومحرمة شرعًا، ولما كانت قائمة على أساس اجتماع المتحالفين لقتال المسلمين من أهل البلد وغيرهم فإن الحرمة تكون آكد؛ لأنه لا يجوز في الإسلام أن يتحالف أحد من المسلمين مع غير المسلمين الحربيين لقتال أهل الإسلام، وإن كانوا عصاة أو بغاة، فهم أقرب للحق والإيمان من غير المسلمين، ولا يجوز مناصرة غير المسلمين بحال ضد المسلمين وإن كان المسلمون على غير الحق الكامل أحيانا.

والأدلة في ذلك كثيرة: منها قول الله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]. وقوله ﷺ: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره». [صحيح البخاري: ٦٩٥١].

أما من حيث الوضع في بلدنا العراق فإن الحرمة ترد من وجه آخر، ففضلا عن كون الطرف المتحالف معه غير مسلم، فإنه غاز ومغتصب - في الوقت نفسه - والشرع يوجب قتاله حتى ينتهي عدوانه وتزول آثار اغتصابه، ويجب شرعاً بذل كل ما يمكن بذله من مال أو غيره في سبيل تحقيق ذلك، وقد وردت بهذا الصدد نصوص كثيرة منها قول الله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الشورى]، وقوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، وقوله

تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣].

ويحرم على المسلمين والحالة هذه التمكين لغير المسلم والغاصب هذا بأي وجه، ومن ذلك إبرام أي اتفاقية معه مؤقتة أو دائمة تجعل له موطئ قدم في أرض المسلمين، وتستعين به على قتال من يمارسون حقهم الشرعي في مقاومته، أو قتال غيرهم من المسلمين، وتمنحه تنازلات سواء أكان ذلك التنازل مالاً يدفعه المسلمون لغير المسلمين أم تعهداً بوقف الجهاد، أم تعهداً بوقف الدعوة إلى الله تعالى، أم السماح له بممارسة سلطانه ونفوذه على المسلمين.

هذا بالنظر إلى الجانب العسكري في الاتفاقية، أما إذا نظرنا إلى الجوانب الأخرى من الاتفاقية، والآثار المترتبة عليها، والتي تقدم ذكر بعضها فستتجلى لنا دواع أخرى لتحريمها، وتأكيد بطلانها.

وبناءً على ما تقدم:

فإن هذه الاتفاقية إذا ما تمت بين الحكومة الحالية المنصَبة على العراق وبين الإدارة الأمريكية المحتلة للبلاد، فإنها تعد محرمة شرعا وباطلة عقدا، ولا تلزم أبناء العراق بشيء؛ ولأن الأمر هنا متعلق بحق الأمة، فإن من يجيزها أو يمضي عليها من ساسة الحكومة الحالية سواء منهم من كان في السلطة التنفيذية أو التشريعية (مجلس النواب) فإنه يعد مفرطا في المصالح العامة للأمة، وغير محترم لإرادتها وبالتالي فإنه يقع في إثم الخيانة لله ورسوله والمسلمين من أبناء الشعب العراقي وغيرهم.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قسم الفتوى

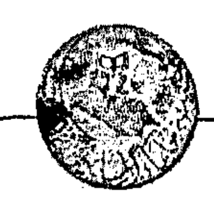
في هيئة علماء المسلمين في العراق

١٢ شوال ١٤٢٩هـ

الموافق ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٨م

البيان المرقم ٣٢٥ المتعلق بتمرير مشروع الفدرالية:

أصدرت هيئة علماء المسلمين بيانًا بالرقم ٣٢٥ أدانت فيه الخطوة المشئومة التي أقدم عليها برلمان الحكومة بإقرار مشروع الفيدرالية والتي أثارت سخط أبناء العراق الأحرار وحظيت بمباركة الاحتلال ودعت الهيئة العراقيين إلى الالتفاف حول القوى المناهضة للاحتلال الذين رفضوا العملية السياسية برمتها ولم يلحقوا أذى بالعراق والعراقيين.



بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق

Association of Muslim Scholars In Iraq

Baghdad - Head Quarters المقر العام - بغداد

بيان رقم (٣٢٥)

المتعلق بتمرير مشروع الفدرالية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد

فعلى الرغم من مقاطعة نصف أعضاء البرلمان المؤسس في ظل الاحتلال جلسة التصويت على مشروع الفدرالية فقد عمد الآخرون وسط لوطنى شهدها العالم كله إلى تمريره.

وعلى الرغم من إننا واثقون إن هذا المشروع لن يرى النور لأن معظم الشعب العراقي ضده، فهو مشروع تقسيم واضح، والعراقيون يرفضون التقسيم، فقد أصر أصحاب المشاريع الخاصة من الكتل السياسية، أرباب الأجندة المتفقة مع الاحتلال ودول إقليمية في الأهداف والمصالح على إقراره.

ومع ذلك فإن من سمى هذا اليوم باليوم الأسود لم يكن مخطئاً، وإن كل الذين ساهموا في هذه العملية سيقفون يوما ما للمساءلة أمام رب العزة، وأمام الشعب العراقي العظيم، فلن يغفر هذا الشعب لمن يسعى إلى تقسيم بلادهم مقابل متاع لأطراف أجنبية . شأنهم شأن من يذل بلده ليمنح العز لآخرين.

إن هيئة علماء المسلمين تدين هذه الخطوة المشؤومة التي أثارت سخط أبناء العراق الأحرار، وحظيت بمباركة السفير الأمريكي على نحو من الرضا والابتهاج يدل بوضوح على إن قوات الاحتلال وراء هذا المشروع، وإنها سعت إليه من خلال أصابعها في البرلمان على الرغم من كثرة ادعاءاتها إنها حريصة على وحدة البلاد.

إن هيئة علماء المسلمين تدعو العراقيين جميعا إلى الالتفاف حول القوى المناهضة للاحتلال الذين رفضوا العملية السياسية برمتها ولم يلحقوا أذى بالعراق والعراقيين، فلم يعد في الوقت متسع لتحمل المزيد من التآمر على بلدنا الآثم.

هذه القوى وحدها بما تملك من عزم وإصرار على تحرير البلاد، وحدها القادرة بإذن الله على إفشال هذا المشروع وأمثاله، فهي الضمان لإبقاء العراق واحدا قويا عزيزا.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل

الأمانة العامة

٢٠ رمضان ١٤٢٧ هـ

١٢/١٠/٢٠٠٦ م



بدايات المطالبة بإقرار الفيدرالية في العراق[1].

مؤتمرات المطالبة بإقرار الفيدرالية في العراق:

إن المؤتمرات التي قامت بعقدها ما كان يسمى آنذاك بـ (قوى المعارضة العراقية) بإشراف أمريكي، وطرحت خلالها قضية تقسيم العراق وتعميق الطائفية، كثيرة جدا، ولذا سنقتصر على ذكر أبرزها وهي:

١- مؤتمر لندن عام ١٩٩٩م، وكان بعنوان (العراق حتى عام ٢٠٢٠م):

ومن بين الذين حضروا المؤتمر كل من عبد الحسين وداي العطية وسنان الشبيبي وعدنان الباجة جي وصلاح الشيخلي ورند رحيم وموفق الربيعي ومحمد بحر العلوم وإياد علاوي.

وقد تم انعقاد هذا المؤتمر بإشراف كل من : فرانك ريتشارد دوني والسفير ديفيد ماك ... والأول هو المنسق الأمريكي لشؤون المعارضة العراقية، والثاني هو الرئيس المكلف لمعهد الشرق الأوسط بالولايات المتحدة.

تم التطرق في المؤتمر بشكل معمق إلى فيدرالية كردستان والفيدرالية في الوسط وفي جنوب العراق، وتم الاتفاق على أن تعد حقوقا دستورية يجب أن تثبت في الدستور العراقي، بعد إسقاط نظام صدام.

وطبعا وكما هو متوقع فإن الذي قام بطرح هذا المشروع أكد على شريطة أن لا تكون حدود هذه الأقاليم على أساس طائفي أو مذهبي أو قومي والمقصود هو العكس طبعا كما رأينا ما قامت به الميليشيات الطائفية بعد الاحتلال.

---

(١) من كتاب (الفدرالية، الخطر الداهم). إصدار مركز الأمة للدراسات والتطوير.

٢- مؤتمر لندن عام ٢٠٠٢ م :

تم عقد هذا المؤتمر بين ١٣ – ٥ / ١٢ / ٢٠٠٢ برعاية زلماي خليل زادة ممثلا للإدارة الأمريكية وقد حضره عدد كبير من قوى المعارضة آنذاك ومنهم جلال طالباني ومسعود برزاني إضافة إلى عبد العزيز الحكيم وآخرين.

وتم في هذا المؤتمر مناشدة رئيسا الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني مسعود البرزاني وجلال طالباني المؤتمرين دعم الفيدرالية لطمأنة دول الجوار خاصة تركيا وإيران وسوريا التي تؤوي أقليات كردية[١].

من هم الداعون إلى الفيدرالية ؟

إن أطروحة الفيدرالية في النسيج الاجتماعي العراقي أطروحة حديثة العهد، ظهرت شيئا فشيئا في فترة التسعينيات من القرن المنصرم، وذلك بعد حرب الخليج، حيث انعزلت منطقة شمال العراق ذات الأغلبية الكردية من قبضة السلطة المركزية في بغداد بدعم مما سمي آنذاك بـ : قوات التحالف الدولية.

ففي ٤/ ١٠/ ١٩٩٢م ، اتخذ البرلمان الكردستاني قرارا بتبني النظام الفيدرالي للعراق، الأمر الذي أثار جدلاً واسعًا من الناحية السياسية والفكرية حول الآثار المستقبلية المترتبة على العلاقات الاجتماعية للمكونات العراقية ودول الجوار.

منذ تلك الفترة كان مبدأ الفيدرالية يطرح بين الحين والآخر من قبل القوى الكردية ولاسيما الحزبين الكبيرين الديمقراطي والاتحاد الكردستاني في المحافل والمؤتمرات والندوات والتحالفات التي كانت تجريها المعارضة خارج العراق، وكانت منتهاها مؤتمر لندن وهو آخر مؤتمر تعقده المعارضة العراقية في

(١) د. عبد الإله الراوي، مقال: تفتيت العراق والوطن العربي، مطلب صهيوني صليبي صفوي، ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٧م، بتصرف يسير.

المنفي، هذا فضلا عن الندوات الفكرية والثقافية التي تتبناها النخب الداعية للفيدرالية في العراق.

بعد احتلال العراق أقر قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت مبدأ الفيدرالية فقد جاء في المادة الرابعة منه نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي (فيدرالي) ديمقراطي، تعددي ، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية المحلية، ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العرق أو الإثنية أو القومية أو المذهب.

وفي المادة الرابعة والعشرين (أ) – تتألف الحكومة العراقية الانتقالية والمشار إليها أيضا في هذا القانون بالحكومة الاتحادية من الجمعية الوطنية ومجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ويضمنه رئيس الوزراء، والسلطة القضائية.

وجاء في المادة الثانية والخمسين، يؤسس تصميم النظام الاتحادي في العراق بشكل يمنع تركيز السلطة في الحكومة الاتحادية، ذلك التركيز الذي جعل من الممكن استمرار عقود الاستبداد والاضطهاد في ظل النظام السابق، أن هذا النظام سيشجع على ممارسة السلطة المحلية من قبل المسئولين المحليين في كل إقليم ومحافظة، وما يخلق عراقا موحدا يشارك فيه المواطن مشاركة فاعلة في شئون الحكم ويضمن له حقوقه ويجعله متحررا من التسلط[١].

---

(١) جميل عودة، مفهوم الدولة الفيدرالية رؤى حول أطروحة الفيدرالية في العراق الجديد، مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث ، سابق.

موقف العرب والأكراد والأقليات من الفيدرالية

تبنت القوى السياسية الكردية على وجه خاص ومنذ البداية فكرة الفيدرالية بهياكلها الجغرافية والإثنية ومع أنها لم تتبن بصورة صريحة معلنة خيار الانشقاق عن الدولة إلا أنها لا تبدو متكيفة بمبدأ التوزيع التكميلي للسلطات بين الاتحاد وأجزائه داخل الدولة الاتحادية المشتركة[1].

نعم يرى بعض الباحثين بأن هدف الأكراد في الحقيقة هو الانفصال وبصورة لا تقبل الجدل ويدللون على رأيهم بتصريحات بعض قادة الأكراد، وحديث مثقفيهم عن الكونفيدرالية بثوب الفيدرالية، ومن ذلك قول مسعود برزاني: الاستقلال هو حق طبيعي وشرعي للأمة الكردية[2].

هذا على عكس الحال لدى الأغلبية العربية التي لم تبدأ حماسا لخيار الفيدرالية (باستثناء القيادات السياسية المنخرطة في العملية السياسية) إذ جاءت أولوياتها تنص على استعادة استقلال العراق وسيادته ووحدته الإقليمية في إطار دولة مركزية قوية.

■ أين المشكلة؟

والمشكلة أن بعض القيادات السياسية الشيعية والكردية الحاكمة تروج لمخاوف بأن يعود الحكم الديكتاتوري السابق مرة أخرى (في الوقت الذي انتهكوا فيه هم الحريات وبشكل صريح عندما أمسكوا بزمام السلطة وترى بالتالي أن الحل يكمن

(١) عارف حجاج، مقال: النظام الفيدرالي في العالم العربي، موقع قنطرة.

(٢) الراوي، تفتيت العراق والوطن العربي، مطلب صهيوني صليبي صفوي، ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

في فيدرالية شعبية في الجنوب وأخرى كردية في الشمال يتوفر لها الأساس القانوني (حق الإقليم في رفض تنفيذ قرار المركز) والمَعيشي (تقسيم الثروات)، غير أن هذا يعني على الأرض انفصال كل منهما فعليا بدولة مستقلة حتى لو لم ينص الدستور صراحة على ذلك.

وكان المراهنون على وحدة بلادنا يعولون على طرح فكرة الفيدرالية في الشمال الكردي فقط المنفصل عمليا عن العراق منذ بداية التسعينات من القرن الماضي وبشروط وتصورات معينة ولكن يبدو أن المناقشات حول الدستور العراقي إضافة إلى تسرب أنباء عن رغبة واشنطن في انسحاب مبكر من العراق للخلاص من د امة القتل التي تطال جنودها كل يوم، وتعاظم قوة المقاومة العراقية كل ذلك أدى للإفصاح أكثر عن نوايا الانفصال، ليس فقط في الأرض والثروة (النفط)، ولكن أيضا الانفصال عن العالم العربي (في الحالة الكردية).

وقد قاد الطرح الكردي للفيدرالية إلى تحرك المجموعات العرقية والطائفية الأخرى فأعلنت ممثلة التركمان في مجلس الحكم الانتقالي آنذاك أن الفيدرالية يجب أن تكون على أساس إداري وليس عرقيا وطالبت بأن تكون كركوك خارج الفيدرالية الكردية لأن التركمان يشكلون الأغلبية الكبيرة فيها، وأن وجودهم وجود تاريخي[1].

بل إن الأمر لم يتوقف على ذلك، فقد زادت دعاوى الانفصال مؤخرا وأصبحت أكثر وضوحا وصراحة تحت شعار الفيدرالية أو الحكم الذاتي، بعدما بدأت مجموعات عرقية أخرى، بجانب الشيعة والأكراد، تطالب وسط كل هذه الأجواء بالحكم الذاتي الكامل مثل الآشوريين العراقيين المسيحيين، وغيرهم

(١) الراوي، تفتيت العراق والوطن العربي، مطلب صهيوني صليبي صفوي، ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٧م..

وأطلق كل فريق محطات تلفزيونية خاصة وفضائيات تروج للفيدرالية بطرق ودعاوى شتى وتعدها أمرًا واقعًا.

حيث طالب المؤتمر الآشوري العام (الآشوريون نصارى يتحدثون الآرامية) الذي عقد في المدة من ٥-٧ آب ٢٠٠٥م بفيدرالية آشورية في سهل نينوى وسائر مناطق وجود الآشوريين بدعوى أن تعدادهم قرابة مليون إلى مليون ونصف، كما دعا إلى حق العودة للمهجرين الآشوريين إلى قراهم ومساكنهم التي تركوها وإدراج رمز آشوري تاريخي في العلم العراقي الجديد.

أيضا دعا الفيليون (وهم أكراد شيعة ينتشرون جنوب مدينة السليمانية مرورا بكركوك ومحافظة ديالى) بالاعتراف بحقوقهم فيما طالب الشبك (وهم جماعة إثنية تضم في صفوفها خليطا من قوميات عربية وكردية وتركمانية) بالحفاظ على حقوقهم في الدستور الجديد، وعدم فرض الانتماء إلى القومية العربية عليهم أو الكردية.

وكان من الممكن بدلا من توسيع دائرة الفيدرالية الانفصالية بهذا الشكل استرضاء أو احتواء المطالب الكردية خاصة بعد تعيين (جلال الطالباني) رئيسا لكل البلاد بيد أن عبد العزيز الحكيم أثار مخاوف الآخرين عندما بدأ يدعو إلى إنشاء كيان وحكومة فيدرالية في المحافظات الوسطي والجنوبية التسع، وبعضها ذات أغلبية شيعية، مما يعني تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات طائفية هي: كيان شيعي في الوسط والجنوب، وعربي سني في الغرب والشرق والشمال الغربي، وكردي في الشمال كما سيأتي بيانه.

حيث قال عبد العزيز الحكيم (رئيس المجلس الإسلامي الأعلى) أن هناك خمسة مواضيع رئيسية تؤكد عليها في الوقت الحاضر وهي الدستور والأمن والإعمار وتشكيل إقليم الجنوب والوسط وأضاف: نحن نؤكد على ضرورة إقامة إقليم واحد في جنوب ووسط العراق لوجود مصالح مشتركة بين ساكني هذه المناطق، وقال الحكيم

بخصوص الفيدرالية، نحن نعتقد بأنه من الضروري تشكيل إقليم في الجنوب[(١)].

وقال هادي العامري زعيم منظمة بدر التابعة للمجلس الأعلى: الفيدرالية يجب أن تكون في جميع العراق، ويحاولون منع الشيعة من التمتع بفيدراليتهم.

ويعلق أحمد الربعي وهو أكاديمي كويتي معروف على مطالبة الحكيم بفيدرالية شيعية بقوله : آخر ما كنا ننتظره من شخصية بحجم عبد العزيز الحكيم هي هذه الدعوة الخطيرة لإقامة فيدرالية شيعية في العراق... وكان آخر ما كنا نفكر فيه أن يكون مشروع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق هو دولة طائفية مقسمة على أساس طائفي وعرقي !!

هل مثل هذه الأطروحات هي البديل الذي كان يحلم فيه العراقيون هل كان من الضروري أن تقدم كل التضحيات ضد الحكم السابق لتنتهي هذه التضحيات بمشروع انتحاري جديد يعيد العراق إلى المربع الأول يقول أمين عام منظمة بدر الجناح العسكري للمجلس الأعلى أن على الشيعة المضي قدما في إقامة فيدرالية في الجنوب وإلا سيندمون على ذلك فسبحان الله ما هي هذه الدولة الحلم أو هذا الكانتون الذي سيحقق أحلام الشيعة وبأية مواصفات حضارية يمكن أن تقوم دولة للشيعة أو للسنة أو للأكراد في العراق!!.

ندعو دعاة الفيدرالية إلى إعادة النظر في هذه الأطروحة الجديدة التي تشكل في

---

(١) أصل هذه الفكرة هي مطالبة محمد باقر الحكيم الأطراف الدولية المعنية آنذاك بوضع الجنوب العراقي برمته تحت المظلة الدولية بدعوته إلى إنشاء منطقة آمنة في الجنوب، الذي يشمل حسب الرسالة التي وجهها إلى تلك الأطراف المعنية كل المناطق الشيعية من النجف وكربلاء والكوت والسماوة والديوانية والحلة إلى العمارة والناصرية والبصرة، على غرار ما حصل في شمال العراق.
انظر د. عبد الإله الراوي، مقال تفتيت العراق والوطن العربي.. مطلب صهيوني صليبي صفوي، ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٧ بتصرف يسير.

النهاية مشروعا انتحاريا ربما يتم بنوايا طيبة. ونقول لعبد العزيز الحكيم أننا لم نخف على العراق منذ ساعة الاحتلال المشئومة من رجسه وتواجده العسكري في بلادنا لأن هذه سنة ابتلاء إلهية ندفعها بالجهاد والمقاومة ولكننا نخاف الآن فعلا على العراق من أطروحات التقسيم ومشاريع الانتحار التي نتمنى أن يعود كل السياسيين العراقيين من كافة الطوائف[١].

وقريب من هذا ما دعا إليه ما يسمى بالمؤتمر الإسلامي لشيوخ العشائر ورجال الدين في مدينة الناصرية والحكومة ولجنة الدستور إلى تثبيت نظام الفيدرالية وتفعيل دورها، وجاءت هذه الدعوة خلال تظاهر حاشدة نظمها المؤتمر الإسلامي لشيوخ العشائر للمطالبة بفيدرالية إقيم الجنوب للمحافظات الثلاث : البصرة والناصرية والعمارة، وحض الشيخ محمد مهدي نجل الشيخ محمد باقر الناصري، على تثبيت أسس الفيدرالية في الدستور، مطالبا بتأجيل التفاصيل.

ويقول ناصر حسين رئيس (رابطة أبناء إقليم الجنوب) يجب ضمان المطالبة بالتوزيع العادل للمشاركة في القرار لأبناء الفيدرالية الجنوبية على مستوي الوزارات والسفراء وعدم تهميش أبناء الجنوب في صنع قرارات الدولة، وذكر أن الثروة في الإقليم يمكن توزيعها بنسبة ٣٥٪ في المائة وله ٥ في المائة للمحافظة المنتجة، و٦٠ في المائة تدفع للحكومة المركزية، وتوضع هذه المبالغ المستحصلة للأقاليم في صندوق تنمية الجنوب وإعماره[٢].

---

(١) أحمد الربعي، مشروع انتحاري في العراق، جريدة الشرق الأوسط ، السبت ٨، رجب ١٤٢٦ هـ و١٣ أغسطس ٢٠٠٥ ، العدد ٩٧٥٥ بتصرف.

(٢) الوكالة الشيعية للأنباء عشائر مدينة الناصرية تصر على فيدرالية الجنوب، الموقع الإلكتروني، ملف عاشوراء ٢٠٠٦م، وستأتي الإشارة إلى مواقف العشائر العراقية ولاسيما عشائر الجنوب من الفيدرالية.

ويستحسن بعضهم فكرة إقامة فيدرالية في الجنوب، ولكن بعيدا عن الأسس الطائفية، وفي ذلك يقول منذر الفضل: إن مشروع إنشاء فيدرالية كجزء من الإقليم العربي في جنوب العراق لا يعد وجودها كيانا طائفيا ولا نريده كذلك، ولا يمكن اعتباره تقسيما للعراق إذ ليس الاتحاد الفيدرالي الاختياري تقسيم للعراق وما مقولات تأسيس الدولة الشيعية في الجنوب بعد سقوط النظام إلا محض خرافة وفهم خاطئ في التفكير والاستنتاجات لأن في الجنوب يعيش العديد من العرب السنة والعديد من النصارى والصابئة وغيرهم مما يوجب الابتعاد كليا عن أطروحات طائفية أو عرقية في هذا المجال، ولهذا نعتقد أن هذا المقترح يجب أن يتخذ شكلا آخر أي أن هذه المنطقة من الجنوب يجب أن تأخذ شكلا دستوريا وقانونيا في صورة فيدرالية وتؤسس حكومة إقليم لها يديرها أبناء المنطقة بمشاركة واسعة وتعددية سياسية ووفقا للقانون ويكون لهم وللكرد (ولغيرهم من الأقليات المتآخية) حق المشاركة في سلطة التمركز السياسي أيضا لأن النظام الفيدرالي هو نمط إداري لا مركزي من الناحية السياسية وأسلوب تعددي في إدارة الدولة العراقية بما يحقق العدالة والمساواة والمشاركة الفاعلة في إدارة الدولة إقليميا ومن حق حكومة كل إقليم المشاركة مع سلطة المركز في إدارة الدولة العراقية وهو حق ثبت لكل العراقيين إذ لا يعقل بعد الآن تصريف وإدارة شئون الدولة العراقية من شخص واحد فقط يديرها وفق هواه ودون حسيب ولا رقيب يدخلها في حرب ويورطها في أخرى ويمارس أبشع صنوف العدوان والإرهاب ضد الشعوب العراقية[1].... ثم ما الذي يمنع من وجود أكثر من حكومة فيدرالية في مناطق العراق ما دامت أسس الحكم الفيدرالي واضحة تقوم على الاتحاد الاختياري ولا

(١) لاحظ أن هؤلاء يستخدمون لفظ الشعوب العراقية لا الشعب العراقي لغاية لا تخفى على اللبيب!.

يمكن أن نقبل القول أن الفيدرالية أو الكيان الذي يقوم في غرب العراق مثلا هو كيان طائفي ؟ فالعلاقة بين الأقاليم الفيدرالية تحكمها قواعد دستورية وحين نص قانون إدارة للمرحلة الانتقالية وقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ على أن العراق الجديد سيكون شكله فيدراليا تعدديا وديمقراطيا لم يتم الدخول في التفاصيل لهذا الأمر وهو متروك للعراقيين في اختيار المناسب للمستقبل بقرار من المؤسسات الدستورية القادمة[١].

وبعضهم أبعد النجعة كما تقول العرب بدعوته إلى إقليم غريب لشكل الفيدرالية التي يريدها لبلده، فهو يريد تقسيم العراق إلى خمسة أقاليم[٢].

١- إقليم الشمال : ويضم (السليمانية وأربيل ودهوك ونينوى).

٢- إقليم الجنوب : ويضم (البصرة وميسان والناصرية).

٣- إقليم الشرق : ويضم (كركوك وصلاح الدين وديالى والكوت).

٤- إقليم الغرب : ويضم (الأنبار والنجف والمثنى).

٥- والاتحادية : ويضم (كربلاء والحلة والقادسية).

وتبقى بغداد حسب تصوره إقليم منفرد وعاصمة الدولة الاتحادية، ويحتج على ذلك بقوله : في هذا النظام تذوب فيه (كذا!) آثار ونزعات العرقية والطائفية، ويعبر عن وحدة امتداد الأراضي لكل إقليم ويكون أقوى رباط وحفاظ على وحدة العراق الجغرافية، وهناك تجانس اجتماعي في مكونات هذا النظام، ومع أنه اعتراف في نهاية المطاف بصعوبة السيطرة على الوضع الإداري في مثل هذه الأقاليم الكبيرة!.

(١) منذر الفضل ، مقال الفيدرالية في جنوب العراق، موقع الحوار.

(٢) واثب العامود، تصورات عن الفيدرالية في العراق، سابق.

ولم يكتف بذلك بل وصفه : بـ (التصور الخيالي) بل راح يحلق بعيداً ففاجأنا بتصوره (الرابع) حول ما سماه : «نظام فيدرالية المحافظات، وفيه تكون كل محافظة فيدرالية بحد ذاتها وهنا تتكون الدولة الفيدرالية من ١٨ فيدرالية تتمتع بجميع حقوق الحكم اللامركزي أو الحكم الذاتي ضمن حكومة اتحادية واحدة، وفي مثل هذه الحالة تكون الوحدة الوطنية أكثر التزاما وتماسكا، والتنافس الوطني أقوى ثم رجع وقال : ولكن ستكون بعض المحافظات أقوى اقتصاديا من البعض الآخر... ولا نعتقد قبول وموافقة إخواننا الأكراد[1].

ولا أدري هل يملك هؤلاء قرار بابويا يقسمون وفقه أرض بلاد الرافدين كما يشتهون أم أنها مجرد تصورات وأحلام واجتهادات فردية ينقض بعضها بعضا، ونفتر إلى مقومات الواقعية أما عن (فيدرالية المحافظات) فلا أملك إلا أن أقول: بمثل ذلك فلتقر عيون الأمريكان!!.

المحللون السياسيون وبعض المفكرين الغربيين يتخوفون من تفتيت العراق وتجزئته إلى ثلاث مناطق رئيسية، وصاحب المقترح المتقدم يقترح على أمريكا تجزئته إلى ١٨ منطقة تتهارج فيما بينها ثم إنه يخلط خلطا عيبا بين الحكم الذاتي واللامركزية الإدارية والفيدرالية فهل قصده التلبيس أم أنه فعلا ممن لا يعلم الفرق.؟!.

ويصب في هذا السياق ما تناقلته وسائل الإعلام في فترة سابقة من أن الأمريكان يدرسون خطة لشطر محافظة البصرة (٥٥٠ كم جنوب بغداد) التي يقطنها حوالي المليوني نسمة إلى محافظتين بهدف الحد من نشاط ميليشيات الأحزاب الدينية وصراعاتها وتعاون قسم منها مع الإيرانيين.

وأضاف أن الخطة تقضي بإنشاء محافظة أخرى تضم أقضية الزبير وأبو الخصيب

---

(١) انظر : تصورات عن الفيدرالية في العراق، مصدر سابق، (ص١٤)

والفاو وناحية سفوان وبلدات أخرى لكنه لم يوضح الاسم الذي سيطلق على المحافظة الجديدة المستحدثة متوقعا أن تكون محافظة الزبير، وقال أن أساس الفكرة انطلق من محاولات للتخفيف عن الضغوط التي تواجهها السلطات العراقية والقوات الأميركية التي يمكن أن تشارك هناك في عمليات عسكرية محدودة ضد المسلحين بعد انسحاب القوات البريطانية من مركز المدينة.

والخطة بمجملها تشمل إضافة إلى ذلك بحسب المزاعم الأمريكية مراقبة التغلغل الإيراني إلى العراق انطلاقا من البصرة موضحا في هذا المجال ضعف تواجد المنظمات (الشيعية) في هذه المناطق التي تقطن عدد منها غالبية سنية (وتأتي هنا إستراتيجية اللعب بالورقة الطائفية) وقال أن شطر المحافظة سيؤمن بشكل أوسع تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين ومنع تهريب النفط الذي يشكل معضلة اقتصادية خطيرة للعراق إضافة إلى مراقبة الحركة في الموانئ العراقية وعمليات الاستيراد والتصدير وأشار إلى أن ذلك من شأنه مكافحة الفساد الإداري والمالي الذي يضرب بأجهزة المحفظة ومؤسساتها والذي يسبب أيضا في تدهور الأوضاع الأمنية والخدمية.

إقليم البصرة نموذجا .. هوس جديد !!

احتدم الصراع قبل مدة بين الأحزاب المهيمنة في جنوب العراق بعدما وافقت المفوضية العليا للانتخابات على طلب النائب وائل عبد اللطيف (علماني يدعمه حزب الفضيلة) إجراء استفتاء لتحويل البصرة إلى إقليم فيدرالي مستقل[1]، ويسعى المجلس الأعلى إلى إعلان كل محافظات الجنوب والوسط إقليما واحدا، وقد خاض عمار الحكيم جولات عديدة في سبيل إقناع شيوخ العشائر بهذا الاتجاه أما حزب الدعوة الحاكم فيتحفظ على المشاريع كون زعيمه نوري المالكي يخوض معركة مع إقليم كردستان لانتزاع صلاحيات من الإقليم بذريعة المركزية، وهو الآن ليس في موقع يتيح له إقامة أقاليم جديدة تنازعه السلطة.

ويبقى موقف مقتدى الصدر الذي يرفض الآن الفيدرالية في الظرف الحالي ويدعو إلى نظام (لامركزية المحافظات) وهو شكل من أشكال إدارة الدولة متأرجحا على ما يبدو، وعد التيار الصدري مطالبة عمار الحكيم بتطبيق الفيدرالية

---

(١) أقر البرلمان (قانون الأقاليم) في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٦ على أن يبدأ العمل به بعد سنة ونصف السنة من ذلك التاريخ، وكان النائب وائل عبد اللطيف (صاحب المشروع) شرع في نيسان (أبريل) ٢٠٠٨ في جمع تواقيع المؤيدين لفكرة إقليم البصرة واستدعى الأمر أكثر من ستة أشهر، وكانت ما يسمى بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) أعلنت عن فتح ٣٤ مركزا في محافظة البصرة في الـ ١٥ من كانون الأول ديسمبر الماضي ٢٠٠٨م، ولمدة شهر لجمع تواقيع سكان المحافظة الذين يؤيدون مقترح الاستفتاء على إنشاء إقليم البصرة، وأشارت المفوضية إلى أن عملية جمع التواقيع هذه ليست استفتاء لأن الاستفتاء لإنشاء إقليم البصرة سيتم في حال وصلت نسبة الموقعين إلى ١٠٪ من الناخبين المؤهلين في المحافظة والبالغ عددهم ١,٤٠٩,٣٩٣ مليون ناخب.

وتشكيل إقليم الجنوب مغازلة لمشروع تقسيم العراق، الذي أقره الكونغرس الأمريكي.. حيث يقول الشيخ صلاح العبيدى الناطق باسم التيار الصدري: في الوقت الذي خرج الكونغرس الأميركي بقرار تقسيم العراق بات من الواضح أن الإصرار على تطبيق الفيدرالية في وضع العراق المأساوي الراهن هو مغازلة للتوجهات الأميركية المعلنة ويقول رئيس الهيئة السياسية للتيار الصدري لواء سميسم: أن التيار لا يعترض على فكرة الفيدرالية .. لكنه ضد تطبيقها في ظل وجود الاحتلال.

وقال مدير مكتب الصدر في البصرة الشيخ عايد المياحي أن التيار يقف في وجه أي مشروع فيدرالي في البصرة حاليا، مؤكدا أن الشرط الوحيد للدخول في التفاوض والموافقة على أي مشروع يخص إقليم البصرة يرتبط بخروج المحتل من أرض العراق.

وأوضح أن التيار لم يتلق أي توصية أو بيان من مقتدى الصدر يتعلق بإقليم البصرة، معللا السبب بأن رأي الصدر مفهوم لدي كل أتباعه ولا داعي لأي موقف رسمي في الوقت الحاضر[1].

وسبب تأرجح التيار[2]، فيما يبدو هو عدم استقلالية قراراته السياسية وهو ما

---

(١) التقرير الأسبوعي عن أوضاع البصرة، موقع هيئة علماء المسلمين تقارير إخبارية، ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٨م، وقارن ما قاله هنا بما سنشير إليه بعد قليل في هامش (ص٣٧).

(٢) مؤخرا ظهرت تصريحات من بعض المسئولين في لتيار الصدري يشم منها رائحة ترحيبهم بإقليم البصرة، مراهنين على تغيير تركيبة الحكم داخل مجلس محافظة البصرة وانظر بهذا الصدد إلى ما قاله الشيخ عايد المياحي مسئول مكتب الصدر في البصرة إذ قال بالحرف أن تغيير بنية مجلس المحافظة من خلال الانتخابات المحلية سيدفع لتيار الصدري إلى تغيير رأيه في تشكيل إقليم البصرة، موضحا أن إنشاء الإقليم سيؤدي إلى منافع اقتصدية كبيرة، مع أنه كان قد قال قبل ذلك، يرتبط بخروج المحتل من أرض العراق، وهذا يدل على اضطراب في الموقف.

دلت عليه قرائن سابقة خلقت هذا الاتجاه عند المراقبين وعززته ابتداء من تفاوت مواقفه في مقاومة الاحتلال، مرورا بإشكالية مليشيا جيش المهدي ودخوله في أحداث العنف الطائفي وانتهاء بدخوله في العملية السياسية. أما ما يسمي بـ (غرفة عمليات إقليم البصرة) فقد رأت بأن محاولات وأد مشروع إقامة إقليم خاص بالبصرة كبديل لمشروع فيدرالية الجنوب يهدد وحدة العراق ويؤدي إلى تقسيمه.

واتهم بيان صادر عن: المجلس الأعلى وحزب الدعوة والحزب الإسلامي بالعمل على تقسيم العراق وتعريض وحدته للخطر بالسعي لإقامة مشروعي فيدرالية الجنوب والمنطقة الغربية على حد وصف البيان، ووصف البيان القوي والأحزاب الحاكمة التي تعارض إقامة إقليم البصرة بأنها بمثابة المفسدين، واتهم بريطانيا في توفير الدعم والسند لهذه القوى التي قال أنها تمارس كل أنواع القمع ضد المعارضين لمشروعها الطائفي.

كما انتقد البيان ضمنا المرجع الديني على السيستاني الذي قال أنه متوار عن الأنظار ولم يسمع صوته، واتهم بتوفير الغطاء والشرعية للمروجين للمشروع الطائفي.

كما شدد البيان على أن الأحزاب الدينية في العراق لها ارتباطات ببريطانيا وإيران وتنفذ مشروعها القاضي بتقسيم العراق ومصادرة إرادة شعبه خصوصا تطلعات سكان البصرة الذين ضاقوا ذرعا بالأحزاب الدينية التي لم تجلب الاستقرار ولا البناء ولا الرخاء كما وعدوا بذلك.

ويبدو أن كاتبي هذا البيان قد نسوا بأن ما رموا به خصومهم هم واقعون فيه أيضا أو على الأقل هذا ما يتحدث به الطرف الآخر كالمجلس الأعلى وغيرهم فهم يقولون بأن وائل عبد اللطيف ومن ورائه محافظ البصرة (حزب الفضيلة) وبعض

شيوخ العشائر، مدعومون من بعض دول الخليج لسلخ البصرة عن سائر محافظات الجنوب لإجهاض المشروع الذي ينادي به أنصار فيدرالية إقليم الوسط والجنوب.

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى الموقف الوطني الذي صدر عن مرجعية السيد محمود الحسني الصرخي (من علماء الشيعة) فيما يتعلق بما أسماه بفيدرالية النفط والتهريب حول إقليم البصرة، فقد رفض الرجل هذه المشاريع جملة وتفصيلا[1].

(١) أصدر المرجع الديني السيد محمود الحسيني بيانا استنكر فيه تحويل البصرة إلى إقليم منفرد، وأسماه بفيدرالية تهريب النفط والآثار والمخدرات، فبعد أن أدان البيان صمت الناس عن اتفاقية الإذعان الأمنية أشار إلى وجود صمت جديد فكما كان الصمت عن اتفاقية الإذعان الأمنية أشار إلى وجود صمت جديد: فكما كان الصمت والسكوت والخرس تجاه الاتفاقية الأمنية كذلك الحال تجاه فتنة فيدرالية البصرة التي يراد منها أن تجر إلى فدراليات وفدراليات فيقسم العراق ويقطع أربا وأوصالا وقطعا متناثرة ومتشظية ومتناحرة ومتناطحة ومتصارعة ومتقاتلة، ووصف البيان فيدرالية البصرة ومن يدعو إليها أو يروج لها بالتفاهة والسفاهة وأنها جري خلف المخطط الصهيوني والاستعماري العالمي وأنها تعني الإرهاب والميليشيات والطائفية والتهجير وقتل الأبرياء، وحذر من الانجرار خلف هذه الدعوات المشبوهة لتمزيق وحدة العراق، انظر التقرير الأسبوعي عن أوضاع البصرة موقع هيئة علماء المسلمين تقارير إخبارية ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٨م، وتعد هيئة علماء المسلمين من أبرز القوى السياسية الرافضة للمشروع الفيدرالي في العراق، وقريب من هذا موقف جماعة من علماء الشيعة كالشيخ محمد الخالصي وآية الله البغدادي، يقول ثناء الصفار من المدرسة الخالصية: وتقنن تلك الدساتير حالة الانقسام والفرقة والتشرذم من خلال قوانين تقسيم البلدان تحت عناوين الفيدرالية والأقاليم واللا مركزية، ولا يخفى على المطلعين أن الفيدرالية إنما وضعت لحل معضلة الفرقة بين الإمارات والأقاليم والكانتونات كي تتوحد بالفيدرالية، بينما تستخدم هذه الآلية حسب المشروع الأميركي التدميري دائما بالمقلوب حيث تستخدم الفيدرالية كوسيلة لتمزيق البلدان الموحدة أصلا، فيصبح العراق الموحد تحت قانون الفيدرالية إلى ست دول على الأقل وحوالي تسع أو سبع أقاليم وثمانية عشر لا مركزية فأي تمزق بعد هذا من تمزق ؟ ينظر : ثناء الصفار، معالم الموقف السياسي عند الإمام الشيخ محمد مهدي الخالصي ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧م، مركز وثائق الإمام الخالصي، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ – ١٤٢٩هـ.

فشل الفكرة:

لم يكن مستغربا أن تفشل الدعوة إلى تحويل مدينة البصرة ذات الموارد النفطية والاقتصادية الكبيرة إلى إقليم مستقل بعيدا عن أنظار الحكومة المركزية، ولم يكن الفشل الذي منيت به بسبب توقيتها غير المناسب بالنسبة إلى الوضع السياسي العراقي الحاضر حيث الصراع على أشده بين دعاة المركزية ودعاة اللامركزية لم يحسم بعد فحسب، وإنما أيضا لاحتكاكها بمشاريع سياسية أكبر وأهم وكان لافتا أن تطرح فكرة جعل البصرة إقليما مستقلا في ضوء الصراعات السياسية المستحكمة التي تتناول شكل الحكم وطبيعة النظام السياسي والإداري للبلاد مع معرفة أصحابها بصعوبة تحقيقها عمليا لانعدام القاعدة السياسية التي تستند إليها الفكرة فإقليم البصرة لم يستقبل بحماسة كبيرة من أقطاب العملية السياسية في العراق (من الشيعة والسنة على السواء) ولم يرق إلى مستوى الموقف السياسي الحازم، وإن رحب به الأكراد لجهة مسايرته فكرة الإقليم الكردي وتعزيزه بإيجاد نموذج آخر في البلاد.

ويشير القاضي عبد اللطيف (الأب الروحي لفكرة الإقليم) إلى أن ضغوطا سياسية ودينية مورست ضد سكان البصرة لمنعهم من التصويت لمصلحة المشروع متهما المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بأنها فئوية إذ أن جميع مديري مكاتب المفوضية التي افتتحت لاستقبال طلبات مواطني المحافظة من المؤيدين لمشروع الإقليم هم من أتباع الأحزاب السياسية المعارضة لفكرة الإقليم البصري وقاموا بممارسات ضد نجاح هذا المشروع بحسب عبد اللطيف.

ولكن واقع الحال يشير إلى أن سبب فشل المشروع يعود إلى أكثر من كونه متعلقا بإجراءات مفوضية الانتخابات للقيام بالدعاية وإرشاد البصريين إلى كيفية ملء الطلبات وعدم فتح المراكز الكافية لاستيعاب سكان البصرة، على حد قول دعاة

تشكيل الإقليم فالبيئة السياسية الحالية غير مستعدة لتحمل فكرة الإقليم والفيدراليات بشكل عام إذ أن الصراع بين دعاة المركزية ودعاة اللامركزية على أشده الآن.

كذلك فإن دعوة نوري المالكي نحو تعديل الدستور باتجاه تقوية السلطة المركزية كأساس للنظام الفيدرالي على الرغم من انخراطها في سياق تثبيت موقعه في السلطة، ساعدت على هذا بعد أن وجدت ترحيبا من أطراف سياسيين وإن كانوا بعيدين عن صنع القرار ولكنهم مؤثرون كالتيار الصدري والقائمة العراقية والطرف السني في العملية السياسية.

في الجانب الآخر فإن ثمة مشاريع سياسية أبرزها مشروع المجلس الأعلى القاضي بتشكيل إقليم الوسط والجنوب والذي يقدم على أنه يضم تسع محافظات تفرض نفسها وبقوة على أي مشاريع أخرى تتصادم معها وأن محاولة سلخ البصرة التي تتم تهيئتها من قبل أصحاب هذا المشروع لتكون العاصمة الاقتصادية لإقليم الجنوب ستجابه بالرفض[١].

ثم إن هناك قاعدة عريضة من المثقفين وعامة الناس من غير السياسيين، لا يؤمنون بفكرة الفيدرالية لارتباطها بالعقل الجمعي العراقي بفكرة التقسيم، ولعدم وضوحها من جهة ثانية، ونستطيع أن نعد هذا الموقف الرافض لونا من ألوان الوعي المدني والسياسي، والذي ما زلنا نراهن عليه لإفشال المخطط الأمريكي في المنطقة العربية ككل.

---

(١) حسين علي داود، مقال إقليم البصرة محاولة خرقت مشروع إقليم الوسط وفشلت صحيفة الحياة ٢٠/١/٢٠٠٩م.

موقف هيئة علماء المسلمين [(١)]
من قانون النفط والغاز

ما تقدم من أمور تتعلق بقانون النفط والغاز، وتداعياته المثيرة للجدل، وهنا أرغب بالتعبير عن موقف هيئة علماء المسلمين على وجه الخصوص لندرك بوضوح تام أبعاد هذا المشروع وموقف الهيئة منه، ومن خلال بيانها الذي أصدرته منذ فترة، يوم أن بدأ بعض الساسة يطنطن حول هذا المشروع فضلا عن الفتوى الشرعية المتعلقة بالموضوع التي أصدرها قسم الفتوى في الهيئة بعد أن أقدمت الحكومة الحالية على سن هذا القانون.

لقد تنبهت هيئة علماء المسلمين في العراق إلى خطورة هذا القانون منذ أن بدأ الترويج له فأصدرت بيانا سجلت فيه ملاحظات عديدة يتمثل أبرزها بالآتي:

أولا: أن مثل هذه التشريعات الخطيرة لا ينبغي أن تمرر في ظروف استثنائية مثل ظروفنا بناء على أن الدستور الحالي دستور احتلال اقتصر مطبخ إعداده على أحزاب الائتلاف والتحالف المعروف حصرا، وبإشراف مباشر من السفير الأمريكي، فضلا عن أن واضعيه وعدوا بإجراء تعديلات عليه، ونصوا على ذلك في مادة خاصة، ولم يفعلوا أي شيء بهذا الصدد، وبالتالي فإن سن قانون يمس المصالح الكبرى للشعب العراقي في مثل الظروف التي ذكرنا باطل يفتقر إلى الشرعية اللازمة لتمريره.

ثانيا: إن هذا القانون الذي يمس ثروة البلاد الأساسية يأتي في وقت يشهد فيه

(١) من كتاب الباحث حسين الرشيد المعنون (قانون النفط والغاز، حقائق وملاحظات). إصدار مركز الأمة للدراسات والتطوير.

العراق أسوأ الأحوال الأمنية والسياسية، وفي وقت بادرت فيه أعداد كبيرة من أعضاء البرلمان تهدد بالانسحاب منه بل انسحبت منه الآن، وقاطعت[1] بعضها الحكومة؛ بسبب فشل العملية السياسية إخفاقها في شتى المجالات، فأي منطق يسوق به تمرير قانون كهذا في مثل هذه الظروف؟!

وللتوضيح فإن خبراء النفط قد تنبهوا إلى هذه الجزئية وتطابق موقفهم مع موقف الهيئة، فعلى سبيل المثال تساءل الأستاذ ضياء البكاء الرئيس السابق لمؤسسة تسويق النفط (سومو) عن التوقيت الذي صدر فيه القانون، في ظل الوضع الذي يعيشه البلد، وعدم استقراره سياسيا واقتصاديا وأمنيا!!

وإن مما ينبغي التنبيه إليه أن العراق وفي ظل هذا الضعف المطبق الذي سينعكس على الضعف القانوني أيضا .. تكون تلك العقود النفطية من العقود التي سيشكل فيها العراق الطرف الأضعف قانونيا في ملاحقة هذه الشركات العالمية في حال إخلالها بشروط العقد، فضلا عن عجزه وضع شروط لصالح البلد.

ومعروف أن هذه الشركات تملك كوادر قانونية ذات مؤهلات وخبرات عالية قلما تملكها حتى الشركات العالمية الأخرى، بحيث تستطيع أن تخرجها من أحلك وأعقد الحالات..

وهذه الكوادر القانونية لا تتوفر عند الجانب العراقي الحالي، ولذا فإنه لا يستطيع والحالة هذه أن يلجأ إلى المحاكم الدولية الجزائية!! هذا إن لم تكن الأرباح قد

---

(١) قاطع الحكومة عدد من أعضائها الذين ينتمون إلى تيارات وأحزاب مختلفة، كجبهة التوافق، وحزب الفضيلة، والقائمة العراقية، فضلا عن التيار الصدري.. وقد عاد بعض المقاطعين إلى الحكومة بعد عملية مد وجزر استمرت شهورا، بناء على تحقيق مكاسب سياسية معينة يسميها المنسحبون مكاسب لصالح الشعب العراقي.. وممن عاد مؤخرا وزراء جبهة التوافق الذين يبلغ عددهم خمسة وزراء فضلا عن منصب نائب رئيس الوزراء، فيما لا يزال الباقون على موقفهم المقاطع.

أخذت سلفا، حسب نوعية الإنتاج[1].

ثالثا: إن الشعب العراقي مطالب بالعمل بكل ما أوتي من قوة وعزم؛ للحفاظ على مكتسب ضحى بالكثير من أجل تحريره من قبضة الشركات الاحتكارية.. وإن محاولة إلغاء الاستثمار الوطني واعتماد آليات وصيغ تخضع للاستغلال والضغوط السياسية يعني العودة إلى هذه القبضة الاحتكارية، وهدر حقوق الأجيال على نحو تآمري مكشوف.

رابعا: إن على أعضاء البرلمان الحالي معرفة أنهم أمام مسئولية تاريخية سيكونون فيها بين خيارين: الانحياز إلى الشعب في المحافظة على حقه وحق أجياله القادمة من الهدر واستغلال فراعنة العصر، وبين الانحياز إلى المحتل ومؤامراته للاستيلاء على هذه الثروة الوطنية الكبيرة.

خامسا: إن على الأحزاب السياسية أيضا – ولا سيما تلك التي لها نشاط في الدفع باتجاه هذا القانون – معرفة أنها تسير في الاتجاه الخاطئ، وأنها لم تكتف بإعانة الغزاة على احتلال العراق، وما جر ذلك على العراقيين من ويلات بلغت حد قتل مئات الآلاف من الأبرياء، وتدمير البنية التحتية لبلدهم، ولم تكتف بالسعي إلى تقسيمه تحت مسمى الفيدرالية، بل تسعى اليوم إلى إبرام صفقات مع المحتل من شأنها هدر أكبر ثروة وطنية يملكها العراقيون.

وصار من المؤكد أن قانون النفط سيسهم في تقسيم العراق بلا ريب، لأنه سيقوي طرفا على حساب الطرف الآخر..

أما نص فتوى هيئة علماء المسلمين فيما يتعلق بقانون النفط والغاز، فإنني سأنقلها بنصها، مع إضافة بعض التعليقات في الهامش مما أراه ضروريا، وبما ينفع

(١) ينظر: معركة قانون النفط والغاز في العراق، دراسة على شبكة الإنترنت.

القارئ الكريم..

وقد أصدرها قسم الفتوى، حسبما نشره الموقع الرسمي للهيئة بتاريخ ١٩/ جمادى الآخرة/ ١٤٢٨هـ الموافق ٤/ ٧/ ٢٠٠٧م:

قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ [الأنفال]..

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد: فإن المال في الأصل لله سبحانه، فهو مالك الملك، قال الله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٨٩﴾ ﴾ [آل عمران]، وقال سبحانه: ﴿ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ ﴾ [النور: ٣٣].

ولقد أقر الشرع الحنيف للإنسان بحيازة المال وفق كيفية معينة، تعرف بأسباب التملك، فعرف أنه لا يثبت حق التملك إلا بإقرار الشرع واعترافه به، لأن الشرع هو مصدر الحقوق، ولا يعرف الحق إلا بالشرع، وكذا أن الحق في الشريعة ليس حقا طبيعيا بالعقل، وإنما هو استخلاف من الله للإنسان وفقا لأدلة الشرع بذلك. وقد جعل الشرع الملكية على ثلاثة أنواع: مكية الفرد، ملكية عامة، ملكية الدولة.

والذي يعنينا في هذه الفتوى الملكية العامة، فنقول وبالله التوفيق: الملكية العامة: هي ما جعل الشارع حق الاشتراك في الانتفاع بعينه، والأعيان التي تتحقق فيها الملكية هي الأشياء التي دل الشارع على أنها للجماعة مشتركة بينهم، لقوله ﷺ: «الناس شركاء في ثلاث: الماء، والكلأ، والنار»[1]، ومنع الشارع من أن يحوزها فرد

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الأحكام من حديث ابن عباس رضي الله عنه مرفوعا وفيه: (المسلمون شركاء في ثلاث: الماء، والكلأ، والنار). وقد صحح هذه الرواية ابن السكن، وضعفه آخرون.. وأخرجه الطبراني من حديث ابن عمر رضي الله عنه مرفوعا بلفظ: (المسلمون شركاء في=

أو جهة أو دولة، فهي ملك للجماعة لا محالة، فلا تدخل في أثره الملكية الفردية ولا في أثره ملكية طائفة أو قومية، وفي أثره ملكية الدولة، وإنما نعني بشأنها الدولة على الوجه المطلوب شرعا، فهي مشرف وولاية على الحق للناس في هذا المال العام، وتتحقق الملكية العامة في ثلاثة أشياء:

١- المعادن التي تنقطع (غير المحدودة) كالنفط والغاز والكبريت والفوسفات وغيرها.

٢- كل ما هو من مرافق الجماعة كساحات البلد.

٣- الأشياء التي طبيعتها تمنع اختصاص الفرد بحيازتها كالأنهار.

وفي ضوء ما تقدم نسجل ما هو آت:

أولا: النفط من الأموال العامة؛ لأنه من المعادن التي لا تنقطع (غير المحدودة) وما كان كذلك فهو ملكية عامة لا محالة، بمعنى أنه ملك للناس كافة، من مواطني بلاد المسلمين، وليس لأحد التصرف به إلا وفق الإقرار الشرعي، وضوابطه الفقهية.. وعلى هذا الأساس يحرم أن تمتد إليه اليد أيا كانت، إلا في وجهها الشرعي.. والدليل على تحريم التصرف في الملكية العامة - إلا على هذا الوجه - قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَـٰطِلِ ﴾ [النساء: ٢٩]، وبيانه من السنة: قوله ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه»[1] وقوله ﷺ: «إنما أموالكم

= ثلاث: الماء، والكلأ، والنار)، وحسن هذه الرواية بعض العلماء.. وأخرجه أبو داود في سننه، والإمام أحمد في مسنده، وابن أبي شيبة في مصنفه من حديث رجل من الصحابة مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وفيه: (المسلمون شركاء في ثلاث: الكلأ، والماء، والنار) .. ينظر: نصب الراية للزيلعي ١٢/ ١٨٦، والتلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني ٤/ ١٥.

(١) أخرج الحديث بهذا اللفظ الدارقطني في سننه من حديث أنس بن مالك ﵁ مرفوعا.. ورواه الإمام أحمد في مسنده عن عم أبي حرة الرقاشي مرفوعا بلفظ: (... إنه لا يحل مال امرئ إلا بطيب نفسٍ منه...) .. ورواه البيهقي في سننه الكبرى وفي شعب الإيمان عن عم أبي حرة مرفوعا أيضا، بلفظ: (لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه ...).

ودماؤكم عليكم حرام»[1] وهذا التحريم يشمل الدولة وغيرها.

ثانيا: جعل الله الحاكم الشرعي، هو المسئول الأول عن شؤون الرعية، وأن توكل الأمور إليه، في شؤون الفرد العاجز، أو في شؤون الأموال العامة، وغير ذلك، لقوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله سائل كل راع عما استرعاه أحفظ أم ضيع»[2] وفي الحديث أيضا: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالإمام راع، وهو مسئول عن رعيته»[3] وكما جاء أيضا في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم: «السلطان ولي من لا ولي له»[4] ففي دلالة هذه النصوص إرشاد يأمر الراعي أن ينصف رعيته، ولا يغشهم فيتولى الأمور بما يخدم مصالحهم، أما من لا يملك السلطة بإرادة حرة؛ فليس له أن يوقع عن الأمة عقدا أو عهدا، كأن يكون تحت ظل الاحتلال، أو القوى الغاشمة المحتلة، أو في أوضاع سياسية غير مستقرة لا يستطيع الناس فيها أن يعبروا عن إرادتهم.

وفي كل الأحوال، لا يصح لمن كان هذا حاله أن يمضي عقدا أو عهدا، وفعله حرام لا يعتد به شرعا ولا عقلا لقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾ [المائدة: ١].

فمقتضى النص: وجوب أن يفي الراعي بحق الأمة، بما تعهده لها حين اختيارها له، حاكما بمقتضى إرادتها الشرعية.

---

(١) اتفق الشيخان على إخراج الحديث عن أبي بكر ﷺ بلفظ: (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام...)، ورواه البخاري من حديث ابن عباس ﷺ بلفظ: (إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام...).

(٢) رواه ابن حبان في صحيحه مرفوعا، من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(٣) اتفق الشيخان على إخراجه من حديث ابن عمر ﷺ.

(٤) أخرجه أحمد في مسنده، وابن أبي شيبة من حديث عائشة رضي الله عنها.

ثالثا: يجب على الراعي أن يعمل على إيجاد إدارة موثوقة مؤتمنة تقوم على هذه الأموال العامة، وبإشراف الأمة ورضاها، وأن لا يتخذ أي قرار منفرد بهذا الشأن، وأن لا يوظف إلا المؤتمنين الثقات على إدارة هذه الأموال، بما يجعلها بحسابات مكشوفة للرعية.

رابعا: يحرم على الراعي أن يمكن الكفار المحتلين، أو الناس الفاسدين من هذه الأموال؛ لأنها حق لرعايا بلاد المسلمين في سلطتهم الشرعية.

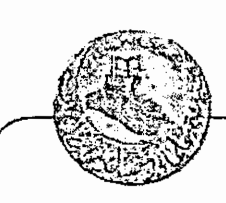
خامسا: يجب أن يقر أهل الاختصاص أن في هذا القانون، وما يتمخض عنه من عقود يراد إبرامها مصلحة للناس.. وقد درس قانون النفط والغاز المزمع عرضه على أعضاء البرلمان العراقي الحالي خبراء نفط عراقيون مشهود لهم بالكفاءة، فأكدوا -عبر ندوات ومحاضرات عقدت بهذا الصدد بثتها وسائل إعلامية على الملأ- أن قانون النفط والغاز الحالي، فيه هدر لهذه الثروة النفيسة، وتمكين للشركات العظمى للدول المحتلة وغيرها من الهيمنة عليها، فضلا عن مفاسد كثيرة تترتب على إقراره، من شأنها إضعاف البلاد، وزعزعة أمنه واستقراره.

سادسا: مما يجب اعتقاده على كل مسلم أن التصويت أو الأخذ بأغلبية الآراء لا يكون في الأمور المنصوص عليها شرعا؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزاب].

ومن هنا، وبالنظر لما أسلفناه فإن موافقة أعضاء مجلس الوزراء على هذا القانون إجراء محرم شرعا، وباطل عقدا، ويستوجب فعله هذا الخضوع للمساءلة والمحاسبة.

كما يحرم على أعضاء البرلمان الحالي التصويت أصلا على هذا القانون تحت أي

ذريعة، فضلا عن إقراره، ومن يفعل فإنه يبوء بغضب الله، وجريمة التواطؤ مع العدو، في غصب الأموال العامة، مما يترتب عليه آثار الغصب، إضافة إلى تلبسه إثم الخيانة لله ورسوله والمسلمين» انتهى نص الفتوى.



بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق

Association of Muslim Scholars In Iraq

Baghdad - Head Quarters المقر العام - بغداد

بيان رقم (٣٨٢)

المتعلق بقانون النفط والغاز الذي أقره مجلس الوزراء الحالي ويراد تمريره عبر البرلمان

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه المجاهدين ومن والاه. وبعد:

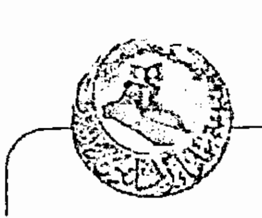
فقد بدأت قوات الاحتلال الأمريكية تليها القوات البريطانية بالكشف عن شراهتها في الثروة النفطية العراقية بعد أن سعت لإخفاء ذلك طيلة السنوات الماضية، فها هي اليوم تتعجل لإقرار مشروع قانون النفط والغاز مستعينة من أجل تمريره بصفقات تباع فيها حقوق الأجيال، ومصدر عناصر القوة في البلاد.

وهنا نسجل ما هو آت:

أولاً: إن مثل هذه التشريعات الخطيرة لا ينبغي أن تمرر في ظروف استثنائية مثل ظروفنا. فالدستور الحالي دستور احتلال، اقتصر مطبخ إعداده على أحزاب الائتلاف والتحالف المعروفة حصراً، وبإشراف مباشر من السفير الأمريكي فضلاً عن أن واضعيه وعدوا بإجراء تعديلات عليه، ونصوا على ذلك في مادة خاصة، ولم يفعلوا أي شيء بهذا الصدد. وبالتالي فإن سن قانون يمس المصالح الكبرى للشعب العراقي في مثل الظروف التي ذكرنا باطل يفتقر إلى الشرعية اللازمة لتمريره.

ثانياً: يأتي هذا القانون في وقت يشهد فيه العراق أسوأ الأحوال الأمنية والسياسية، وفي وقت بادرت أعداد كبيرة من أعضاء البرلمان تهدد بالانسحاب منه بسبب فشل العملية السياسية وإخفاقها في شتى المجالات. فأي منطق يسوق به تمرير قانون كهذا في مثل هذه الظروف؟!.

ثالثاً: إن شعبنا العراقي مدعوٌ اليوم إلى العمل بكل ما أوتي من قوة وعزم للحفاظ على مكتسب ضحى بالكثير من أجل تحريره من قبضة الشركات الاحتكارية، وإن إلغاء الاستثمار الوطني واعتماد آليات وصيغ تخضع للاستغلال والضغوط السياسية يعني العودة إلى هذه القبضة الاحتكارية، وهدر حقوق الأجيال على نحو تآمري مكشوف.



رابعاً: إننا ننبه أعضاء البرلمان إلى أنهم أمام مسؤولية تاريخية سيكونون فيها بين خيارين: الانحياز إلى الشعب في المحافظة على حقه وحق أجياله القادمة من الهدر واستغلال فراعنة العصر، وبين الانحياز إلى المحتل ومؤامراته للاستيلاء على هذه الثروة الوطنية الكبيرة.

إن الشروع بإبداء ملاحظات على القانون لتقويم مضمونه من مواد وبنود لن يكون السبيل الأمثل للعلاج، كما أنه لن يعفي القائمين بهذه الملاحظات من المسؤولية الشرعية والوطنية والقانونية، لأنه يصب – بالمحصلة – في خانة الموافقة على أصل المشروع والاعتراف بالتوجهات الواردة فيه، وتقديم تنازلات على حساب تضحيات شعبنا في سبيل الإفادة من هذه الثروة لصالح بلدهم وأبنائه.

خامساً: إننا ننبه الأحزاب السياسية – ولا سيما تلك التي لها نشاط في الدفع باتجاه هذا القانون، وهي معروفة لدى أبناء شعبنا – إلى أنها تسير في الاتجاه الخطأ، وأنها لم تكتف بالإعانة على احتلال العراق وما جرّ ذلك على العراقيين من ويلات بلغت حد قتل مئات الآلاف من الأبرياء، وتدمير البنية التحتية للبلد، ولم تكتف بالسعي إلى تقسيمه تحت مسمى الفدرالية، بل تسعى اليوم إلى إبرام صفقات مع المحتل من شأنها هدر أكبر ثروة وطنية يملكها العراقيون.

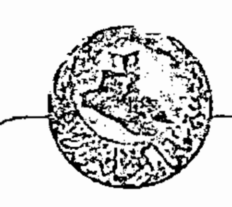
ننبههم إلى أن الشعب العراقي يراقب كل هذه المشاهد، ولن يسمح لأحد أن يتاجر بمقدراته، ولن يغفر لمن يهدرها، وأنهم إذا ظنوا أن تمرير هذا القانون هو فرصتهم لجني الأرباح على حساب هذا الشعب فإنهم واهمون، وعليهم أن يعيدوا النظر في حساباتهم، لأن الاحتلال لن يطول، والحق بالتالي يعود إلى نصابه عاجلاً أم آجلاً.



الأمانة العامة

١٦ صفر ١٤٢٨ هـ

٢٠٠٧/٣/٦ م



بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق

Association of Muslim Scholars In Iraq

Baghdad - Head Quarters المقر العام - بغداد

بيان رقم (٤٥٤)

حول سن الساسة الكرد قانونا للنفط والغاز

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فقد أقر في الأمس ما يسمى برلمان منطقة كردستان تحت ضغط ساسته قانونا للنفط والغاز يبيح لهم إنشاء شركة نفط وطنية خاصة بهم، وتخولهم ابرام عقود نفطية مع الشركات، وكانوا من قبل قد دعوا الشركات الأجنبية لتقديم عروض للاستثمار في ٤٠ موقعا نفطيا جديدا.

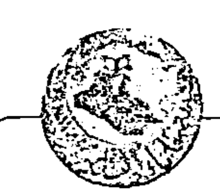
إن هيئة علماء المسلمين تنبه هؤلاء الساسة إنهم ليسوا ممثلين شرعيين لأبناء العراق، ولا لشعبنا الكردي العظيم، الذي يعاني أبناؤه ظلمهم وتوطؤهم مع أعدائه، فهم جزء من عملية سياسية صاغها الاحتلال، ونصب شخوصها ،فضلا عن انهم متورطون في تسهيل مهمة غزو العراق، ويتحملون قانونياً وتاريخياً مسؤولية مانجم عن الاحتلال من تداعيات، وبالتالي لايحق لهم ولا لمن كان على شاكلتهم أن يتصرف في ثروة العراقيين النفطية التي هي ملك أبناء العراق جميعاً من الشمال إلى الجنوب، وليس ملك طائفة، أو قومية، أو أي جماعة منفردة.

إن هيئة علماء المسلمين إذ تدين مثل هذه التصرفات غير المسؤولة تدعو الشركات الأجنبية إلى عدم التورط في أي عقود تبرم في ظل الاحتلال البغيض، لأنها عقود باطلة مبتناة على الغصب، وستلزم القوى الوطنية الممثل الشرعي للعراقيين بعد التحرير هذه الشركات إن تورطت بالتعويض المناسب، وتحمله التداعيات القانونية لأعمال الغصب هذه، وعلى الساسة الكرد أن يكفوا عن استغلال المحتل لتحقيق مأرب غير مشروعة .

الامانة العامة

٢٤ رجب ١٤٢٨ هـ

٧/ ٨/ ٢٠٠٧ م



بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق

Association of Muslim Scholars In Iraq

Baghdad - Head Quarters المقر العام - بغداد

بيان رقم ٤٨٤

حول قيام الساسة الأكراد بتوقيع عقود مشاركة للتنقيب عن النفط في محافظة نينوى

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله وصحبه ومن والاه وبعد:

فلا يزال المتسلطون على ثروات الشعب العراقي ومقدراته بدعم من المحتل سادرين في غيهم يعيثون فيها فسادا، ويتحفزون بشكل متسارع لتمرير مخططات الاحتلال وتحقيق مكاسب غير مشروعة بدء من مشروع تقسيم العراق وانتهاءاً بتبديد الثروة النفطية فيه.

فقد وقع من هم على رأس السلطة في (كردستان العراق) مع شركة (هنت أويل — HUNT/OIL) الأمريكية عقد مشاركة للتنقيب عن النفط والغاز في محافظة نينوى في شهر أيلول الماضي.

ان هذه العقود وأمثالها باطلة شرعاً وقانوناً وهي عملية اغتصاب واضحة لحقوق الشعب العراقي سيدفع المتورطون فيها ثمنها عاجلا أم اجلا.

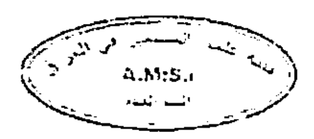
إن هيئة علماء المسلمين تحذر من وقع هذه العقود وكذلك الشركات النفطية في الجهة المقابلة من مغبة هذه الأفعال وان الشعب العراقي غير ملزم بما اندرج تحتها وان ركائز الأرض التي حبا الله تعالى بها العراق هي ملك لشعبه من الشمال إلى الجنوب وليس من حق أي جهة ابرام أي عقد بعيدا عن أرادته.

إن هيئة علماء المسلمين إذ تبين هذا التصرف الشائن تعد ذلك اصطيادا في الماء العكر وتعكزا على وجود المحتل واغتنام فرصة تشابك الأحداث بين الصراع على السلطة للاستحواذ على المكاسب وبين القصف المكثف على حدودنا الشمالية والتهديد المحتمل لها، والأمر برمته خديعة مكشوفة لن تنطلي على احد.

الامانة العامة

٥ شوال ١٤٢٨ هـ

١٦ / ١٠ /٢٠٠٧ م



بيـانات

بيان رقم (٥٠١)

المتعلق بما سمي (إعلان مبادئ لعلاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأميركية)

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. وبعد:

ففي الوقت الذي أعرب فيه الرئيس الأمريكي أكثر من مرة عن شعوره بالإحباط من المالكي، وصدرت تقييمات من قادته العسكريين - الذين يعول عليهم دائماً ويقول : إنهم من يقرر ماذا نفعل وليس السياسيين في واشنطن - بأن المالكي يشكل تهديداً يواجه جهود واشنطن في العراق أكثر من تنظيم القاعدة والميليشيات المدعومة من إيران، وبأنه ومن معه من الزعماء السياسيين ليسوا على اطلاع بهموم المواطن العراقي العادي، وأنهم لا يخرجون إلى الشوارع وليسوا على دراية بما يجري على الأرض، وفي الوقت الذي صدر فيه تقرير أمريكي رسمي يفيد بأن الحكومة العراقية برئاسة المالكي ينخرها الفساد إلى حد يعطي انطباعاً بأنه سيقضي على موارد البلاد كلياً، وأن مكتب المالكي تدخل أحياناً لإغلاق تحقيقات فتحت بحق سياسيين متحالفين مع الحكومة؛ في هذا الوقت نفسه يسمح الرئيس الأمريكي لنفسه أن يبحث في غرفة مغلقة اتفاقات ذات مساس بسيادة العراق والمصالح العليا له، مع هذا الزعيم المصنوع الذي وصف بكل الأوصاف السابقة والذي رد بدوره على المعترضين على اتفاقه هذا بأنه كرئيس للوزراء وقائد عام للقوات المسلحة يحق له إبرام اتفاقيات والتوقيع عليها.

إن الرئيس الأمريكي بهذه الخطوة يحيي الخراب في البلاد، ويدعم مؤسسات التدمير، ويصنع لهؤلاء الذين أتى بهم دكتاتورية يباركها لهم بترسيخ وجودها وتقديم الدعم لها والاعتراف بها كجهة ممثلة لشعب سحقت جنوده كل معاني الحرية فيه، وغيبت قواه الحقيقية المعبرة عن إرادته صدقاً، ويبيع العراق بيع مسود لسيد، لا هم له إلا أن يبقى في السلطة، وهو مستعد ليفرط في سبيل ذلك بكل البلاد ثمناً ما دام أنه يفرط بما ليس له، ويبيع ما لا يملك.

إن تضمين هذه الوثيقة دعم الحكومة الحالية وأجهزتها الأمنية المتورطة في قتل أبناء الشعب العراقي وتعذيبهم في أقبية سجونها وممارسة التطهير العرقي والطائفي بحقهم بشهادة منظمات دولية لحقوق الإنسان، وتقديم العون لها لتصفية أعدائها مثل المقاومة العراقية المشروعة، واحترام الدستور الحالي - أصل المشكلة بعد الاحتلال - وصيانته والوقوف بحزم أمام أية محاولة لتعطيله أو تعليقه أو تجاوزه، واعتبار العراق دولة أولى برعاية الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الاقتصادي، وتمهيد السبيل لعقد اتفاقات أمنية وعسكرية طويلة الأمد وغير ذلك، إنما هو رهن للعراق ومستقبله وثرواته بيد جلاديه، وهي فضيحة بكل ما لهذه الكلمة من معانٍ وأبعاد.

إن هيئة علماء المسلمين إذ تدين هذه الوثيقة - التي زعم بعض القادة الأمريكيين أنها غير ملزمة - وتعدها باطلة لا قيمة لها ولا تساوي الحبر الذي كتبت به، فإنها تؤكد على أن الشعب العراقي بكل قواه الوطنية ومقاومته الشرعية وفئات شعبه الرافضة للاحتلال الأمريكي - وهم الأغلبية الساحقة في البلاد - لن يعترف بأي اتفاق يبرم في ظل الاحتلال يمس سيادة العراق ومصالحه العليا.

وعلى الرئيس الأمريكي ومن معه أن يكفوا عن تجاهل إرادة الشعوب والمواثيق

الدولية وانتهاك حقوق الإنسان العراقي، وأن يفكروا - بدلاً من ذلك - بالتكفير عن خطيئتهم بحق هذا الشعب والاعتراف بما سببوه له من قتل ودمار ونهب للثروات.

الأمانة العامة

١٨ ذي القعدة ١٤٢٨ هـ

٢٨/ ١١/ ٢٠٠٧ م

بيان رقم (٥١٣)

المتعلق بالتصريحات الأخيرة لجهات أمريكية وحكومية بشأن بقاء قوات الاحتلال في العراق.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فقد صدرت من جهات أمريكية وحكومية تصريحات متشابهة أعربت عن حاجة العراق لبقاء قوات الاحتلال الأمريكي على أرضه لمدة عشر سنوات.

فمن قبل قال وزير الخارجية الحالي: إن العراق مقبل في الأيام الأخيرة من هذا الشهر على محادثات مصيرية بشأن اتفاقات طويلة الأمد مع الجانب الأمريكي. تلاه الرئيس الأمريكي بالقول: إن بقاء قواته في العراق لعشر سنوات أمر ممكن. ثم تلاهما وزير الدفاع الحالي بالقول: إن العراق بحاجة إلى بقاء القوات الأمريكية لعشر سنوات، وإن قوات الجيش الحالي لن تستطيع أن تحافظ على حدودها قبل عام ٢٠١٨، أو الدفاع عن نفسها ضد أي عدوان خارجي قبل ٢٠٢٠.

إن هيئة علماء المسلمين إذ تدين هذه التصريحات التي جاءت متناغمة مع بعضها على نحو أشبه ما تكون فيه بـ(الطبخة المعد لها سلفاً) فإنها تبين ما هو آت:

١- إن بقاء قوات أجنبية على أرض أية دولة يفتقر إلى قرار سيادي؛ لأنه يمس الأمن القومي للبلاد، وحين تكون القوات التي يراد لها البقاء متورطة أصلاً في احتلال البلد وتدمير بناه التحتية وقتل وتشريد مئات الآلاف من أبنائه فإن اتخاذ مثل هذا القرار سيكون بمنزلة (الانتحار) الذي لا يجرؤ عاقل أو ذو مصلحة على فعله.

فإذا أضفنا إلى ذلك أن الحكومة الحالية هي في الأساس من صُنع الاحتلال

وثمرة من ثمار مشاريعه السياسية في البلاد فإن قراراً يتخذ من قبلها بهذا الصدد لن يكون له أية شرعية، ولن يلزم الشعب العراقي باحترامه أو الخضوع لبنوده.

٢- إن أسباب إخفاق الجيش الحالي في توفير الأمن في البلاد مرده إلى الأسس الخاطئة التي بني عليها هذا الجيش والعناصر غير الكفوءة التي تم اعتمادها في إدارته فضلاً عن تشكيل بنيته من عناصر المليشيات الطائفية والعرقية، وإن مثل هذا الداء العضال لن تتم معالجته ببقاء قوات الاحتلال - التي تقف في الأساس وراء تشكيله على هذا النحو من الضعف والهوان - عشرات السنين، وليس لعشر فقط، فاعتماد بقاء هذه القوات لعقد من الزمان كمن يطرق على حديد بارد، وليس فيه إلا الخدمة المطلقة لقوات الاحتلال الأمريكي في العراق والمنطقة، بل إن المرشح أن تتفاقم الأزمات في العراق مع وجود طويل لبقاء قوات الاحتلال، وتزداد تعقيداً.

٣- إن الحل الأمثل لمعالجة الملف الأمني يكمن في خروج قوات الاحتلال وإعادة الجيش العراقي على أسس مهنية بعيداً عن المحاصصة الطائفية والعرقية يكون الولاء فيها للوطن الأم؛ فالعراق لديه من أبنائه رصيد عال من الكفاءات في هذا المجال يمكنه من إنجاز هذه الخطوة في زمن قياسي لا يحتاج معه إلى بقاء أية قوة أجنبية على أرضه.

٤- إن الشعب العراقي اختار طريق مقاومة الاحتلال، وسيبقى على هذا الخيار ما دام للاحتلال جندي واحد على أرضه، وإن تورط المسؤولين الحاليين في الحكومة الحالية على عقد اتفاقات من هذا النوع هو (لعب بالنار) لن يزيد هذا الشعب إلا عزماً وإصراراً على إطفائها.

الأمانة العامة

١٨ ذي القعدة ١٤٢٨هـ

٢٨/ ١١/ ٢٠٠٧م

بيان رقم (٥٥٩)

المتعلق بتطورات الاتفاقيات طويلة المدى مع دولة الاحتلال الأمريكي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ، وبعد:

على الرغم من الرفض الشعبي المتواصل لأي اتفاقيات طويلة المدى مع دولة الاحتلال الأمريكي، وعلى الرغم من تحذير هيئة علماء المسلمين للحكومة الحالية في الأسابيع السابقة من خطورة هذه الاتفاقات، وكذلك تحذيرات القوى المناهضة للاحتلال بمختلف أطيافها من الأمر نفسه فإن أقطاب الاتفاق الخماسي ـ الذين ما فتئ المحتل يلمع صورتهم، ويقدمهم للعالم على أنهم يمثلون العراق، وهم لا يمثلون إلا أنفسهم ونزرا يسيرا ممن ارتبط بهم وبالمحتل وجودا وعدما ـ مصرون على المضي قدما في إجراء مفاوضات بهذا الصدد، إلى الحد الذي جعلوا السفير الأمريكي كروكر يتبجح في مدينة النجف، ليعلن ـ بمكر وخبث ـ بأن الحكومة العراقية هي التي طلبت إبرام هذه الاتفاقية.

إن إصرار هؤلاء على إنجاز مثل هذه لاتفاقيات بات مفضوحا، ومعلوم النوايا، فهؤلاء يقدمون العراق لعدوه على طبق من ذهب، ليبقوا في مواقعهم، ويحفظوا مصالحهم، فالمحتل مقابل هذه(الهدية الثمينة) لن يضره أن يكون حارسا أمينا لهؤلاء ولمصالحهم.

قد ضرب الطرفان طوقا مشبوها ومرفوضا ومدانا من السرية والكتمان حول سير المفاوضات، ليتسنى لهم إعداد الوثيقة المطلوبة دون معاناة.

إن القاصي والداني يعلم أن العراق بوضعه الحالي لا يمثل ندا كفؤًا في مفاوضات تجرى مع أقوى دولة في العالم، وإن من الطبيعي أن تصب نتائج هذه الاتفاقيات، في صالح الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى نحو يفقد العراق فيه الكثير من سيادته واستقلاليته، وخيراته وثرواته.

إن هذه الاتفاقية لا تعدو أن تكون هيمنة عسكرية واقتصادية وثقافية للاحتلال الأمريكي، يراد فرضها على أبناء العراق من خلال توفير البقاء الطويل للاحتلال على أرض الرافدين بمسمى مختلف وغطاء له شرعية كاذبة، ظاهره اتفاقات طويلة امدى بين البلدين، وباطنه:الانتداب الأمريكي على العراق.

في كل الأحوال فإن هذه الاتفاقات لن يكون لها وزن لدى الشعب العراقي، وستتكفل القوى الوطنية بردها على أصحابها، ومحاسبة المتورطين فيها، لكن ذلك من دون شك، سيكون له من دماء الشهداء الأبرار ثمن جديد، سيتحمل من يوقع عى هذه الاتفاقيات وزره، وسيدفعون ثمنه.

إن شعبنا العراقي، وكل القوى السياسية والاجتماعية والعشائرية المناهضة للاحتلال، والمقاومة لوجوده مدعوون ـ اليوم ـ للتعبير عن غضبهم واستيائهم بكل الوسائل الممكنة، وبعث رسائل استنكار وبيانات احتجاج ورفض واضحة لاتخاذ مثل هذه الخطوة، فلم يعد في القوس منزع، والظلم له أسوء مرتع.

الأمانة العامة

٢٤ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ

بيان رقم (٥٦٦)

المتعلق بتصريحات لوزير الخارجية الحالي بشأن الاتفاقية وقيام الرئيس الحالي بمصافحة وزير الدفاع الصهيوني

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

في تصريح لا يعتريه خجل ولا وجل أعلن عراب الاتفاقية طويلة الأمد مع قوات الاحتلال الأمريكي، وزير الخرجية الحالي هوشيار زيباري في العراق إن الاحتلال الأمريكي وافق على إسقاط الحصانة عن شركاته الأمنية، في لعبة مكشوفة لاستدراج الشعب العراقي للقبول بواقع الاتفاقية تحت زعم أن الطرف الحكومي يحقق إنجازات في المفاوضات بِشأن الاتفاقية، وهي صورة ينطبق عليها المثل الشائع: شر البلية ما يضحك.

وفي خطوة هي الأخرى عارية من الخجل والوجل أقدم الرئيس الحالي في العراق جلال طلباني على مصافحة وزير الدفاع للكيان الصهيوني إيهود باراك، في استدراج مماثل للقبول بواقع التطبيع مع هذا الكيان الغاصب.

إن هيئة علماء المسلمين إذ تدين مسعى الأول بشأن الاتفاقية، وفعل الثاني بشأن المصافحة، توضح ما هو آت:

بيان رقم (٥٩١)

المتعلق بقيام الحكومة الحالية بالتوقيع على اتفاقية الإذعان مع الاحتلال الأمريكي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فإن ما أقدم عليه سكنة المنطقة الخضراء المحتلة في إمضائهم على ما يسمى بالاتفاقية الأمنية مع قوات الاحتلال الأمريكي لم يفاجئنا، فهم أولا طرف في لعبة الاحتلال، وهم ثانياً يريدون أن يوفر لهم التزام من قبل قوات الاحتلال للحفاظ على وجودهم ومكتسباتهم السياسية والفئوية على حساب المصالح العليا للعراق وشعبه المقهور، بعد أن عرف القاصي والداني أن الشعب لم يعد يطيقهم.

ولقد سعوا من قبل إلى مناورة بائسة في إعلان الرفض تارة أو الرغبة بتأجيل الاتفاق تارة أخرى في محاولة يائسة منهم لإقناع الشعب إنهم حريصون على مصالحه، وليبنوا لهم مجدا وطنيا كاذبا، وهاهم اليوم يؤكدون عمليا أنهم ليسو أهلا لمثل هذا المجد، وإنهم نزعوا عن صحائفهم بصمة بيضاء، كان من الممكن أن تكتب لهم في حال الرفض، لكن الله يأبى أن يمنح هذا الشرف إلا لأهله.

إن التحرير قادم، ومع إنجازه لا قيمة لأية اتفاقية، أعلن الشعب عن رفضها ابتداء، وإن الرهان على المحتل في الحفاظ على الوجود والمكتسبات رهان باطل مخيب لآمال أصحابه.

إن هيئة علماء المسلمين إذ تدين بصمة الخيانة هذه تنبه أعضاء البرلمان الحالي على خطورة مشاركة سكنة المنطقة الخضراء في غيهم، ومتابعتهم في الإمضاء على اتفاقية

الإذعان هذه، التي ستزول بزوال الاحتلال، ويبقى إثمها وعارها على الفاعلين إلى يوم الدين.

وإننا بهذه المناسبة نشد على يد شعبنا في مواصلة طريق الرفض والممانعة، وإن النصر بإذن الله قريب: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

الأمانة العامة

١٨ ذو القعدة ١٤٢٩هـ

الموافق ١٦/ ١١/ ٢٠٠٨

بيان رقم (٥٩٤)

المتعلق بتمرير اتفاقية الإعلان في مجلس النواب الحالي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.. وبعد:

فلم يخيب معظم أعضاء البرلمان الحالي ظن أسيادهم من المحتلين بهم، فقد مضوا على اتفاقية الإذعان، وأمضوا ـ مثل اللصوص ـ على اتفاقية الإطار العام من دون مناقشة لبنودها، بعد مسرحية هزلية من الشد والجذب، وافتعال الممانعة لأيام، يعطوا صورة أنهم يملكون القرار في الموافقة والرفض، وقد غاب عن أذهانهم أنهم في الحالين مدانون وطنيا وتاريخيا وأخلاقيا، وقبل ذلك كله مدانون من الرقيب الحسيب جل جلاله، لأن القرار إذا لم يكن بأيديهم وسمحوا بتمريره خوفا من المحتل أو طمعا فيما عنده فتلك مصيبة، لأنهم آثروا أنفسهم على مصلحة العراق وشعبه، وهذه برأسها تعد خيانة واضحة، وإن كان القرار بأيديهم، وفعلوها عن عمد وإصرار فالمصيبة أعظم.

لقد لعبت بعض الكتل السياسية دور الممهد لتمرير اللعبة، ولاسيما أولئك الذين قدموا ما يسمى بوثيقة الإصلاح السياسي ثمنا للتوقيع على اتفاقية الإذعان، وهي وثيقة يراد لها في الظاهر أن تضمن مصالح فئوية، ولكنها في الحقيقة تضمر بين ثناياها مصالح سياسية وهمية، مبتناة على الأثرة والأنانية.

وفي كل الأحوال فإن هذه الكتلة قد قدمت ـ كعادتها ـ طوق النجاة لمشروع الاحتلال، تماما كما فعلت من قبل في تمرير الدستور في اللحظات الأخيرة، بحجة الحصول على مادة تضمن تعديل فقرات الدستور في الأشهر الأربعة الأولى، وكانت

النتيجة أن مرر الدستور ولم يعدل شيء من بنوده حتى اللحظة، واليوم مرروا الاتفاقية وتغاضوا عما فيها من طامات، سيدفع الشعب العراقي ثمنها من دماء أبنائه، بحجة تمرير ما يسمى بوثيقة الإصلاح السياسي، ومع أنها وثيقة بائسة داعمة لمشروع الاحتلال، ومضرة بالمصالح العليا للشعب العراقي، فإنهم لن يحصلوا من ورائها على شيء، ولن يكونوا بها سوى الأداة التي نفذت هذه اللعبة من أجل تمرير الاتفاقية، ومنح مشروع الاحتلال نفسا آخر للاحتلال ليس إلا .

إن التصويت الذي تم يوم أمس كاف ليؤكد للشعب العراقي أن أعضاء مجلس النواب الذين صوتوا للاتفاقية قد باعوا العراق وشعبه للمحتل، ولكن بيعهم - والحمد لله - باطل، لأنهم باعوا ما لا يملكون، والعراق سيبقى لأهله المناهضين للاحتلال ومشاريعه السياسية بكل وسائل المقاومة والممانعة، بينما يبقى العار والشنار على أكتاف الذين أجازوا الاتفقية إلى يوم الدين.

إن هيئة علماء المسلمين إذ تدين هذا البيع الرخيص الباطل من قبل معظم أعضاء البرلمان، تنبه من أعلن منهم رفضه لها، أن الوقت قد حان ليخلعوا عن أنفسهم ثوب العملية السياسية الآثمة - التي جرتهم إلى التجاوز على إرادة الشعب العراقي، ونداءات أحراره، وفتاوى علمائه - ويغادروها إلى غير رجعة، فالصدق والشفافية يستلزمان بعد ما حدث اليوم تبني المفاصلة، فليس من المقبول أن ترفض الاتفاقية من وجه، ويقر بأنها مؤامرة على العراق وشعبه، ويصر الرافضون من وجه آخر على البقاء في العملية السياسية بحجة السعي لإبطالها، فشعبنا لم يعد يحتمل الضبابية في قضيته، والازدواجية في المواقف.

إننا في الهيئة نؤكد لأعضاء البرلمان الذين وقعوا على الاتفاقية أن الاحتلال مغادر قريبا، وأنه لن يلتزم بشيء معهم ليس له فيه مصلحة، وكل ما فعلوه أنهم أعطوا

للرئيس الأمريكي المنتهية ولايته نصرا وهميا، وشهادة زور بحسن سلوك كاذب، فخسروا أنفسهم وخسروا شعبهم.

فحيا الله من رفض الاتفاقية .. ورفع صوته في معارضتها.

وتبا لمن أمضى عليها بالذل والصغار.. وباع نفسه للشيطان.. فصدق فيه قول الله تعالى :﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ ﴿٨﴾ ﴾ [فاطر].

الأمانة العامة

٣٠ ذو القعدة ١٤٢٩هـ

٢٠٠٨/١١/٢٨

رسالة مفتوحة

من هيئة علماء المسلمين في العراق إلى العالم العربي والإسلامي قادة وشعوباً..

أيها الإخوة الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: فحين نمعن النظر في موقف العالم العربي والإسلامي من قضيتنا ولا سيما بعد احتلال بلدنا من قبل القوات الأمريكية تضيق بنا الدنيا، فنحن أبناء العراق، كنا وما زلنا جزءاً من هذا العالم، نعتز بالانتماء إليه، ونقف معه عند الشدة، ولا نبخل عليه بشيء نملكه وهو محتاج إليه وإن كان ذاك من دمنا وعلى حساب أمننا وسعادتنا، ولم يكن ذلك في تقديرنا سوى حق من حقوق كثيرة نرى أنفسنا ملزمين بأدائها في ضوء الروابط الوثيقة التي تجمعنا بهذا العالم، وفي مقدمة ذلك الإسلام ثم الدم.

وحين حلت بنا مصيبة الاحتلال، وبدأ يرتكب بحقنا ما لم يخطر ببال من قتل وتعذيب واجتياح مدن وانتهاك أعراض وحرمات ومقدسات، فجعل من حدائق بيوتنا وملاعب شبابنا مقابر لأبنائنا، وملأ السجون بالصغار والكبار والنساء والرجال، ودمر مستشفياتنا، وضيق علينا الخناق في أسباب الحياة كلها، ولاحق أبناءنا الذين يدافعون بسلطان الشرع ومواثيق الأمم عن الأرض والعرض، وفعل ما يُعد في كل الأعراف والقوانين والشرائع جرائم ضد الإنسانية، ولسنا نبالغ إذا قلنا إن ما جرى في العراق، وما زال يجري لهو أشدُّ ظلماً وفتكاً مما فعله التتار بالعراقيين سنة ٦٥٦ هـ، كنا نتوقع أن نجد لدى عالمنا العربي والإسلامي موقفاً إزاء

هذا الظلم يشعر المحتل بعدم الرضا عما يفعله - في أقل تقدير - ويعين المظلوم على تجاوز محنته بنحو ما كان العراق يقدمه لهذا العالم وقت المحن، لكن شيئاً من ذلك لم يحدث.

لقد صبرنا على ذلك، وكنا نلتمس لإخواننا العرب والمسلمين المعاذير، ونقول: عسى أنهم لم تبلغهم بعد آهات الأرامل ولا أنات المعذبين ولا شكاوى المرضى والمهجرين ولا تمتمات الجائعين أو عسى أن يكون الموقف لديهم متداخلاً، فلم يعد بمقدورهم التمييز بين الخيط الأبيض والخيط الأسود من قضيتنا بسبب مهارة المحتل في خلط الأوراق وتغييب الحقائق.

ومن أجل ذلك عقدنا العزم، وقمنا بزيارة معظم دول هذا العالم ومعنا شروحات ووثائق وملفات تكشف عن حقيقة الموقف في العراق ومرفقة بحساب التداعيات التي ستطال في العاجل أو الآجل هذه الدول نفسها، وكنا نظن أن نرى بعد جولاتنا هذه جولات لهذه الدول تضع حداً للطغيان أو على الأقل تخفف من غلوائه، وتقلل من ظلمه وأذاه، وأخرى تضمد الجراح، وتسعف ذوي الحاجة، ولكن الصمت نفسه ظل الخيار لهذا العالم.

أما منظمة المؤتمر الإسلامي، فلم تقم بشيء له جدوى حيال قضيتنا، ولم تمنح العراق - كبلد مسلم عضو فيها، احتلت أرضه، وقتل مئات الآلاف من أبنائه على يد المحتل - ما يستحقه منها بحسب المواثيق والمقررات المعتمدة لديها.

وأما الجامعة العربية التي علقنا عليها آمالاً عديدة، فلم تسعفنا هي الأخرى، وماذا عساها أن تفعل إذا لم تسند من قبل القادة والحكام العرب؟!.

لقد دعتنا الجامعة إلى مؤتمرين للمصالحة مع أناس لم يكن لدينا الاستعداد المبدئي والشرعي للجلوس معهم؛ لأنهم من جاء مع المحتل أو مهد للمحتل غزوه

أو من كان شريكاً له، ولا يزال في صفقة احتلال العراق، ولكننا استجبنا لهذه الدعوة لجملة أمور، في مقدمتها: أن يكن للجامعة العربية دور مشرف تقوم به نحو العراق وشعبه في أحرج فترات تأريخه وأن نعطي إخواننا العرب فرصة لإثبات وجودهم وأن نعيد العراق إلى الحضن العربي، وبه نغلق الأبواب على قوى محلية وإقليمية وعالمية تعمل ليل نهار لعزله عن هذا الحضن العزيز بأي ثمن.

لقد راقبنا عن كثب اهتمام الجامعة بقضية لبنان الشقيق واهتمام القادة العرب بهذا البلد العزيز، فكانت تسرنا منهم هذه المواقف، ونفرح لهم حين تسجل نشاطاتهم نجاحاً في هذا المجال أو أي مجال آخر من شأنه أن يعزز دورهم في التضامن وخدمة الأمة، ولكن يبقى في النفس السؤال الآتي:

وماذا عن العراق؟! والعراق اليوم يتعرض لمؤامرة من نوع آخر أكثر خطورة من الاحتلال نفسه، وهي سعي الاحتلال الأمريكي إلى فرض معاهدة طويلة الأمد أمنية وسياسية واقتصادية وثقافية وحمل الحكومة الحالية بالترهيب والترغيب - وهي التي لا تمثل العراقيين - للتوقيع عليها قبل رحيل هذه الإدارة وقبل انتهاء عمل ما يسمى بالقوات متعددة الجنسيات في العراق في نهاية هذا العام ٢٠٠٨ م.

ولقد رفض أبناء شعبنا وقواه المناهضة للاحتلال هذه الاتفاقية الظالمة التي ستدخل العراق في جحيم احتلال مستمر تصادر فيه سيادة العراق وحرية أبنائه، ويستولى فيه على العراق أرضاً وجواً وبحراً وثروات، وستكون السلطة الفعلية فيه هي للاحتلال وحلفائه ومرتزقته ولجانه الأمنية وغيرها.

أيها الإخوة ولم ينخدع شعبنا بذريعة الفصل السابع الذي تتذرع به الحكومة الحالية للخديعة والتضليل، فهذا الفصل انتفت أسبابه، ولم يعد لبقائه أي مسوغ قانوني، وسيزول بعد التحرير بلا ثمن شاء المحتل أم أبى، ومع ذلك فهذا البند

أهون بمرات عديدة من الاتفاقية طويلة المدى المنوي فرضها على الشعب العراقي من قبل إدارة بوش الغازية ظلماً وعدواناً.

كما أعربت أطراف إقليمية وجهات سياسية شتى عن شجبها لمثل هذه الاتفاقية، ولكن المثير للأسى والدهشة في وقت واحد أن العرب قادة وحكاماً - حتى اللحظة - لم يتفوهوا إزاءها بكلمة واحدة، والجامعة العربية هي كذلك لم تفعل شيئاً حتى نال ذلك من عزم الشعوب العربية نفسها، فلم نعد نسمع لها صوتاً ولا همساً وهي المعروفة بحسها المرهف وقلبها النابض بحب العراق ومؤازرة شعبه في الملمات.

أيها الإخوة إن هذه المعاهدة لو تمت، وقُدر لها النفاذ فإن الدول العربية والإسلامية ولا سيما دول الجوار ستدفع من أمنها واستقرارها واقتصادها ثمناً باهظاً طويل المدى أيضاً، وإن الجامعة العربية هي الأخرى سينحسر دورها؛ لأن بنود اتفاقياتها في التضامن بما في ذلك الدفاع العربي المشترك ستكون مجرد حبر على ورق، كما ستُبقي مظاهر الاحتلال وهيمنته الأمنية والسياسية والثقافية والاقتصادية ليس على العراق فحسب، بل على المنطقة بأسرها.

إن هيئة علماء المسلمين في العراق تطالب باسم كل العراقيين الإخوة الملوك والرؤساء والأمراء العرب والمسلمين بالوقوف إلى جانب أشقائهم في العراق في هذا الظرف العصيب الذي يمرون فيه، وذلك بالإعراب عن رفضهم لهذا المحاولات الأمريكية في فرض الاتفاقية على الشعب العراقي رفضاً صريحاً وواضحاً والعمل بكل الوسائل للحيلولة دونها لا سيما أن ثمة خلافاً أمريكياً حولها يمكن استغلاله وأن الإدارة الحالية لم يبق من عمرها إلا أشهر قليلة، فلا ينبغي أن يُعول عليها في شيء، ولن يرضى العراقيون من إخوانهم بعد اليوم بأقل من ذلك. وتطالب أيضاً كلاً من منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية برفضها

وعدم السكوت عليها.

وتطالب أيضاً الشعوب العربية والإسلامية ومؤسساتها الدينية والسياسية والشعبية والإعلامية برفض الاتفاقية المذكورة والتحذير من أهدافها ومخاطرها المستقبلية على العراق وعلى الأمة كلها وبالذات مشيخة الأزهر وهيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية والاتحاد العام لعلماء المسلمين وهيئات الإفتاء في العالمين العربي والإسلامي وغيرها من المؤسسات الدينية والشعبية الأخرى أن يقولوا كلمة حق يحتسبون أجرها عند الله، ويذكرها لهم التاريخ، ونذكرهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «ما من امرئ يخذل مسلماً في موطن ينتقص فيه من عرضه، وينتهك فيه من حرمته إلا خذله الله في موطن يحب فيه نصرته»، وقوله عليه الصلاة والسلام: «ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى عضو تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى».

ولا ينبغي أيها الإخوة الثقة أبداً بوجود مناورات من قبل الحكومة الحالية للتخفيف من سقف الاتفاقية بالمطالبة الكاذبة بتحديد انسحاب قوات الاحتلال أو بجعل الاتفاقية تفاهماً أو ما إلى ذلك من الصيغ والألفاظ التي يراد بها تغطية هذه المؤامرة الخطيرة على شعبنا، فهذه اللعبة وغيرها مكشوفة لأبناء شعبنا؛ لأنه يراد منها إعطاء حكومة الاحتلال شيئاً من الاعتبار وتحسين الصورة والزعم أنها استطاعت تحقيق مكاسب أو تخفيف حجم الأضرار؛ لأن ما يريده الاحتلال سيفرضه بشكل أو بآخر فضلاً عن أن مبدأ عقد اتفاق بين شعب محتل مغلوب على أمره مع جهة الاحتلال نفسها أصل البلاء، وفيه مكمن الخطر، وهو المرفوض جملة وتفصيلاً.

إننا نذكر الإخوة جميعاً أن الشعب العراقي قد اعتمد أولاً وآخراً على الله الحي

القيوم الكبير المتعالي في سعيه لتحرير البلاد والعباد، وله ثقة كبيرة به سبحانه أن يعينه على نوال حريته، وسيعود هذا البلد الطيب - بإذن الله - إلى أهله وأبناء أمته وإلى موقعه المميز في أرض العروبة والإسلام.

قال الله تعالى: ﴿ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾ .

أيها الإخوة إن هذا الأمر آتٍ لا محالة، نستشرفه كما يستشرف أحدكم قابل أيامه، ولكن أيها الإخوة الكرام ثمة فرق بين أن يقوم هذا الأمر بمشاركة منكم، ويكون لكم فيه فضل وشرف وذكر طيب في التاريخ، وتقر بذلك عيون شعوبكم، وتنظر إليكم الأمة بإجلال وإكبار أو يقوم عليكم من غير حول منكم ولا قوة، فيفوتكم خير ذلك كله.

وفي كل الأحوال لم يعد بعد اليوم عذر لمعتذر.

قال الله تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ .

اللهم إنا قد بلغنا.. اللهم فاشهد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الأمانة العامة

هيئة علماء المسلمين في العراق

الأحد ١٠ رجب ١٤٢٩ هـ

١٣ تموز ٢٠٠٨ م

رسالة مفتوحة

من هيئة علماء المسلمين إلى الشعب العراقي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين، وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

يا شعبنا العراقي الأبي:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نتوجه إليكم هذه المرة بكلمة صريحة وواضحة، في لحظة مفصلية وخطيرة من تاريخ عراقنا السليب، من قبل قوات الاحتلال الأمريكي وحلفائه وعملائه في الداخل والخارج.

ففي هذه اللحظة يريد العدو بعد أن أهلك الحرث والنسل، وجعل من بلادنا خرائب وبنانا التحتية أثرا بعد عين، أن يفرض اتفاقية إذعان وإذلال، تربط مصائرنا ومصائر أجيالنا القادمة، بأجندته وهواه.

وقد اتخذ من الحكومة التي نصبها والساسة الذين بوأهم مراكز في السلطة جسرا لتمرير هذه الاتفاقية.

وعلى الرغم من وضوح موقفكم الرافض للاتفاقية الذي تجلى ببيانات ممثليكم الحقيقيين من القوى السياسية الرافضة للاحتلال، وقوى المقاومة العراقية، وتجلى بتظاهراتكم المتكررة، ورفض من رفض من الداخلين في العملية السياسية الحالية، فإن الحكومة الحالية بالعدد الأكبر من وزرائها اتخذت قرارا بتمرير الاتفاقية، إلا امرأة أرادها الله سبحانه أن تكون حجة عليهم، فأبت المشاركة في هذا العار،

وأكدت للعالم حقيقة أن الشجاعة ليست مرتبطة بالذكورية، وإنما هي إرادة ومواقف.

والآن بعد أن تم الفصل الأول من المؤامرة، بتمرير الاتفاقية من قبل الحكومة، يراد تمريرها من قبل البرلمان الحالي..

فهل سيضرب أعضاء البرلمان عرض الحائط كل ما قلتموه، وعبرتم عنه من مواقف، طيلة الأشهر الماضية.

وهل سيصادرون قراركم ويسلمون بلادكم ومستقبل أجيالكم رهينة إلى الاحتلال ؟

هذا ما سنراه في قابل الأيام.

أيها السادة ..

القول بأن هذه الاتفاقية ستنهي الاحتلال عن طريق جداول زمنية للانسحاب محض ادعاء يراد منه تسويق الاتفاقية، وتهدئة المشاعر الغاضبة لشعبنا الأبي، واستغفال نواياه الطيبة، ليجد نفسه بعد أن يحسم الموقف لصالح الاحتلال الأمريكي في دوامة هيمنة المحتل واستغلاله سياسيا واقتصاديا وثقافيا لعشرات السنين.

وإلا لماذا يسوق هذا الوضع على شعبنا بشتى الحيل وأساليب الترغيب والترهيب، ويرفض في الوقت ذاته مبدأ الجدولة الذي عرضته القوى المناهضة للاحتلال في إطار حل شامل وكامل، مقترنا بآليات، لا يضمن خروج قوات الاحتلال فحسب، بل إنهاء آثاره أيضا، وإعادة السيادة الحقة لشعبنا، ويقوم على أساس خروج قوات الاحتلال بفعل القوى المقاومة في الميدان والمناهضة للاحتلال خروجا غير مشروط وبعيدا عن التدخل في الشأن الداخلي العراقي وإلزام إدارة

الاحتلال ولو قانونيا كمرحلة أولى بتعويض العراق عن آثار الحرب الظالمة التي شنتها عليه ووجود مرحلة انتقالية وقيام عملية سياسية جديدة بإشراف دولي على نحو يمكن الشعب العراقي من لملمة جراحه وسلوك طريق العافية حتى يتماثل للشفاء.

هذه الجدولة التي دعونا إليها ومعنا كل القوى المناهضة للاحتلال، وشتان بينها وبين الجدولة التي توردها الاتفاقية الحالية والتي تتعهد بحماية النظام السياسي الحالي بكل سيئاته والحكومة القائمة بكل فسادها، كما تعفي الاتفاقية غدارة الاحتلال الأمريكي من التزامات التعويض وإصلاح ما أفسدته بناءً على أنها قوات صديقة مطلوب بقاؤها من قبل الحكومة الحالية

فهل بينت الحكومة الحالية هذه الحقائق أم استخفت بعقول الشعب العراقي ودلست عليه ذلك كله لتمرير الاتفاقية.

يا أبناء شعبنا الكرام..

إن الاتفاقية التي يراد تمريرها، فيها من 'البلايا الجسام، ما لو اطلعتم على حقيقته لم يغمض لكم جفن، ولا يهدأ لكم بال، فهي مصممة لصالح الدولة المحتلة جملة وتفصيلا، وفي شتى الميادين، ثم فتاتها لصاح القوى والأحزاب الحاكمة بأمرها.

وإن من السذاجة أن يخطر في البال أن هؤلاء يريدون بها مصلحة الشعب العراقي، وهم الذين لم ينقطعوا عن القتل والاعتقال والتعذيب لأبنائه، والاجتياح والهدم والتخريب لأماكن تواجده وسكناه، ومشافيه ودور العبادة له ومؤسساته الخدمية وغيرها طيلة السنوات الماضية، فما الذي يجعلنا نصدق أن ضمائرهم صحت فجأة، فسنوا لنا اتفاقية وطفقوا يستعملون كل الأساليب الخسيسة لتمريرها، وما ذلك كله - كما يزعمون - إلا حبا فينا ومن أجل مصلحتنا.

لقد قال قائلنا من قبل: حدث العاقل بما لا يعقل فإن صدق فلا عقل له.

أيها الأخوة الكرام

لن نخوض وإياكم في تفاصيل هذه البلايا، عبر هذه الرسالة المفتوحة، فالمقام لا يسمح بالإطالة، والفرصة متروكة للمتخصصين من رجال القانون الدولي والسياسة ليكشفوا عوارها، ويسجلوا طاماتها، وما قدمناه غيض من فيض، لكن دعونا نناقش قضية واحدة من بين قضايا عديدة لا تقل خطورة تكفي وحدها لمن كان له قلب أن يؤثر الموت على الرضا بتمرير هذه الاتفاقية.

يا أبناء شعبنا الغيارى:

من البلايا الجسام في هذه الاتفاقية ما جاء في المادة الرابعة منها، وهو التزام القوات الأمريكية بمهمات منها: القيام بعمليات ضد المجموعات الإرهابية ، والجماعات الخارجة على القانون.

ويراد بالجماعات الخارجة على القانون أبناؤكم الذين نذروا أنفسهم لمقاومة الاحتلال، وهذه طامة، مفادها أن نسمح لعدونا بقتل أبنائنا على مرأى منا ومسمع لأنهم يمارسون حقا شرعه لهم رب السموات والأرض، وأذنت به لهم مواثيق الأمم المتحدة .

ولأننا ندرك أن الاحتلال ما دام موجودا فإن المنطق والفطرة ينبهان أن المقاومة ستبقى، وشواهد التاريخ تؤكد ذلك، وهذا يعني أن العراق لن يهدأ، وأن نزيف الدم لن يتوقف، وسيبقى للأمريكيين الذرائع لقصف المناطق، والمداهمات والاعتقالات، وحجتهم أنهم يطاردون الخارجين على القانون، وسنعيش سنواتنا القادمة مثل السنوات الماضية، في وضع أمني هش ودماء تراق، وفوضى واغتيالات، وغياب لأبسط مقومات الحياة، وستبقى الحجة بيد الحكومة وبيد

الاحتلال عن تأخر الإصلاح والإعمار بأن الوضع الأمني لا يسمح بهما، وقد يدوم ذلك لعشرات السنين، تماما كما مارسوا الخديعة نفسها من قبل حين قالوا لكم : إن الاستفتاء على الدستور وخوض الانتخابات سينهي معاناتكم إلى الأبد، وسيدفع الوضع إلى الاستقرار وكانت المحصلة نقيض ذلك بكل ما لكلمة النقيض من معنى وأبعاد .

فكيف يريد هؤلاء خداعنا بان الاتفاقية ستضمن لنا الأمان والاستقرار، وهذه المادة من الاتفاقية ستسمح ببقاء الفعل ورد الفعل مستمرا، وحصيلة ذلك دائما أرواح ودماء، وفوضى وخراب.

أما بالنسبة للعمليات ضد المجموعات الإرهابية، فلا يختلف عاقلان منا على أننا جميعا نرفض الإرهاب الذي يقتل أبرياءنا، وننتظر اللحظة التاريخية التي تتعافى فيها بلادنا من هذه المجموعات، لكن ما نريد إيضاحه هنا، أن الإرهاب مصطلح ليس له حتى اللحظة مدلول محدد في القانون الدولي، وقد رفضت أمريكا في عدة مؤتمرات دولية وإقليمية تحديد معنى له، ليبقى هذا المصطلح سلاحا بيدها، تطلقه حيث تشاء، فأي سلوك أو نشاط يقوم به فرد أو جماعة أو دولة لا يعجب أمريكا فهو إرهاب.

ووفقا للاتفاقية التي يراد توقيعها، فإن القوات الأمريكية سيكون من حقها أن تقتل وتدمر وتعتقل على النحو الذي تشاء ما دامت تعتبر أن ما تقوم به هو ملاحقة الإرهاب. ولأن الاتفاقية تمنح أمريكا صلاحية التصدي للأعمال الإرهابية خارج العراق أيضا، فسيكون لها الحق أن تقوم بعمليات ضد دول الجوار وغير دول الجوار ما دامت تعتقد أن هناك أعمالا إرهابية ضدها.

ومن دون شك فإن هذه الدول لن تبقى مكتوفة الأيدي، وسترد على العدوان

بطريقة غير مباشرة، لأنها لا تستطيع مواجهة الأمريكيين بشكل مباشر، وحينئذ سترسل مجاميعها الخاصة، وستوعز لميليشياتها وحلفائها في بلدنا، ليشغلوا العدو عنها، وذلك بنشر المزيد من الفوضى والقتل بالسيارات المفخخة وضرب المؤسسات الخدمية، وغير ذلك مما لمسنا آثاره طيلة السنوات الماضية، ومن دون شك سيكون في حساباتها الانتقام من الجوار الذي منح عدوها الأرض لتسهيل الاعتداء عليها.

وحينها لن نستطيع أن نلوم هذه الدول، لأن أرضنا اتخذت بموافقة من يزعمون أنهم يمثلوننا منطلقا لعمليات تستهدف أمنها واستقرارها.

في بداية الستينات من القرن الماضي طلبت كوبا من الاتحاد السوفيتي آنذاك بناء قواعد سوفيتية على أرضها، فهدد جون كندي بضرب السفن السوفيتية إن وصلت إلى شواطئ كوبا، وكادت تنشب حرب عالمية ثالثة سنة ١٩٦٢م، وكانت حجة أمريكا أن وجود قواعد سوفيتية في دولة مجاورة لها يشكل تهديدا لأمنها.

وهذا يعني أن آلة الموت لن تتوقف في الحالين، وأن أبناء شعبنا من كل المكونات سيكونون وقود معركة بين أطراف متصارعة، لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

ومن هنا نذكر أن السيادة العراقية التي تتشدق بها الحكومة الحالية، وتزعم أن الاتفاقية ستحميها، لن يكون لها وجود إطلاقا، لأنّ مجرد زرع أمريكا في العراق بما تمثله من هيمنة إمبراطورية سوف يعصف ليس بسيادة العراق وحده، وإنما بسيادة دول الجوار أيضا ومنطقة الشرق الأوسط بكاملها ما دام أن العراق سيصبح مركز انطلاق لقيادة عمليات ضد ما تعتبره أمريكا إرهابا في المنطقة.

إن وجود أمريكا في العراق سيمكنها الزحف غير المرئي إلى داخل دول المنطقة لابتزازها تحت ذريعة انطلاق الإرهاب منها أو ذريعة انعدام الديمقراطية فيها، بما

قد يستتبع ذلك إمكانية تغيير الأنظمة السياسية لإقامة شرق أوسط جديد على الطريقة الأمريكية، هشا ومفتتا لصالح هذه الدولة وصالح إسرائيل.

وفي كل الأحوال سيكون وطننا وشعبنا محط سخط المنطقة والعالم، وما يترتب على هذا السخط من تبعات وآثار كلما حدث طارئ سيئ أو طارئ سلبي ،سببه الوجود الأمريكي على أرضنا.

إن الحكومة الحالية ستقول لنا على رسلكم لا تتعجلوا في الحكم فإن الفقرة الثانية من المادة الرابعة تنص على أن تتم ملاحقة الإرهاب بالتنسيق مع السلطات العراقية، فلماذا الخوف، ومع أننا لا نثق في هذه الحكومة إطلاقًا، ويقيننا أنها لا تملك أي قدرة على إيقاف الشهوة الأمريكية دون أي اعتداء تعزم عليه، ومع ذلك نقول لهذه الحكومة: لكن الفقرة الخامسة من المادة نفسها أفرغت المادة التي ذكرتموها من محتواها فقد نصت على أن الطرفين (أي الأمريكي والعراقي) يحتفظان بالحق الشرعي في الدفاع عن النفس، ومن منطلق هذا النص يا ساسة الحكومة الحالية تستطيع أمريكا أن تفعل ما تشاء قتلاً واعتقالاً تحت ذريعة أن ما قامت به كان دفاعا عن النفس، ولن يكون بمقدوركم أن تفعلوا شيئا، تماما كما حصل في الاعتداء الآثم على سوريا في البوكمال، فقد أقدمت قوات الاحتلال على هذا الفعل الشنيع من دون علمكم، فضلا عن أن تأخذ منكم إذنا، وإذا علمنا أن أمريكا حين طلبتم التفاوض معها بشأن الاتفاقية أعلنت أمامكم أكثر من مرة أن نص الدفاع عن النفس غير قابل للمفاوضة أو التعديل بدا لكم ولكل من يملك شيئا من البصيرة أن ما تضمره إدارة الاحتلال من وراء ذلك جد خطير، وأنها تتأبط شرا.

فلمصلحة من تبرمون هذه الاتفاقية؟

لقد تضمنت الاتفاقية فيما تضمنته من بلايا عدم قدرتكم على تفتيش ما يدخل

من خارج العراق إلى منشآت قوات الاحتلال ومعسكراته داخل العراق وهنا نسأل الحكومة الحالية مرة أخرى من الذي سيمنع قوات الاحتلال من إدخال ما تشاء إلى العراق بوسائلها المختلفة المحملة بكل ما لا يسمح بتفتيشه، ولا يعرف العراقيون ماذا تحمل هذه الوسائل على ظهورها، من الطامات والفواجع للشعب العراقي كالنفايات النووية وغيرها.

فأين السيادة العراقية التي تزعمون أن الاتفاقية ستحافظ عليها.؟!

وهنا يا أبناء شعبنا ننبهكم على أمر مهم وهو أن إدارة الاحتلال إنما تستعجل إبرام الاتفاقية الأمنية، مع أن الإطار العام للاتفاقية يشمل جوانب أخرى اقتصادية وثقافية وغيرها ،فذاك من أجل أن تضمن المشروعية لإقامة قواعد عسكرية لتستقر فيها قواتها المحتلة، ومثلهم قوات شركات الحماية والعنصر المدني، وبضمان هذا الأمر سيسهل على أمريكا فرض الاتفاقيات التي تشتهيها في المجال السياسي والمجال الاقتصادي لأن الهيمنة العسكرية لها في العراق ستفتح أبواب ثرواته وثقافاته على مصراعيها أمام شركات الكبرى من أجل النهب المنظم لخيرات العراق، وفي مقدمة ذلك النفط.

يا أبناء شعبنا الكرام

علينا أن نعمل على حفظ كياننا، ومستقبلنا، بكل الوسائل المتاحة..

لقد نبهنا أعضاء البرلمان في وقت سابق من خطورة التورط في مشاركة الحكومة غيها وخيانتها في تمرير الاتفاقية، فإن استجاب البرلمان لدعوتنا فإنما يكون قد برأ نفسه من العار والشنار، وإن أمضاها ـ وهذا لا نتمناه ـ فإنما يجني على نفسه، ويؤكد للعالم أنه لا يمثل الشعب بحال.

لكننا نذكر البرلمان الحالي وأعضاء البرلمان ممن ينفعه الاتعاظ بالتاريخ بأن

المقاومة الفرنسية للاحتلال النازي التي لا زال الكثير يتغنى ببطولاتها جعلت من حكومة فيشي التي عقدت اتفاقية مع الألمان المحتلين لوقف التدمير في فرنسا حكومة خائنة، وأن رئيس هذه الحكومة الجنرال بيتان الذي توج بطلا لفرنسا في الحرب العالمية الأولى حكم عليه بالإعدام لأنه رضي بالتوقيع مع المحتل على اتفاقية مماثلة، وعد ذلك منه خيانة.

إننا نذكر أعضاء البرلمان بهذه الحقائق التي ربما تكون قد غابت عن بالهم في ظل المناقشات التي يخوضونها لحسم القرار بشأن الاتفاقية، وقديما قال صاحب المثل: وقد أعذر من أنذر.

يا أبناء شعبنا الكرام

في كل الأحوال، وأيا كانت التطورات لا ينبغي أن يعترينا شعور باليأس، أو ينال منا شيء من الإحباط.

ولنتذكر أن لدينا مقاومة عراقية باسلة ممتدة من الشمال إلى الجنوب، هي مدعاة للفخر والاعتزاز، ونعول عليها بعد الله في الملمات، وحسم الأمور.

هذه المقاومة التي هزت أركان الدولة العظمى، وأربكت وضعها في العالم، وكانت بشهادة خبراء دوليين أحد الأسباب الأساسية للانهيارات المالية في أمريكا..

إننا نوجه باسمكم خطابنا لها ونقول :

يا أبناء العراق الغيارى إن موعد قطف الثمار لجهادكم قد حان، وهاهي أمريكا تترنح أمام خسائرها في الأرواح والأموال في العراق، فإذا ما أقدمت على تمرير الاتفاقية ظلما وعدوانا، فليس لنا بعد الله سوى نخوتكم وشهامتكم، وجهادكم، لإخراجها من أرضنا مذمومة مدحورة، ومعها حلفاؤها وعملاؤها واتفاقياتها.

وأنتم يا أبناء شعبنا كونوا لهذه المقاومة حاضنة، تكن لكم درعا، وامنحوها المزيد من التأييد والحنان تمنحكم المزيد من الأرواح والدماء.

إنها منكم وإنها لكم..

ولن يخيب الله قوما يقدمون أرواحهم رخيصة في سبيل الدين والوطن.

الأمانة العامة

٢٢ / ١١ / ٢٠٠٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

فتوى شرعية

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن والاه

وبعد :

يقول الله سبحانه وتعالى : {يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم} ٥٩ النساء

لقد اجتمع عدد من علماء المسلمين، في جامعة مدينة العلم، للإمام الخالصي في الكاظمية، في اليوم الخامس والعشرين من شهر شوال، من عام ١٤٢٤هـ

وبعد دراسة مجمل أوضاع المسلمين في البلاد، والنظر في المشكلات الطارئة عليهم، في ضوء كتاب الله سبحانه، وسنة نبيه صلى الله عليه وآله، أصدروا هذه الفتوى الملزمة لكل مسلم يقر بالشهادتين

إن الوحدة بين أبناء الأمة الإسلامية واجب شرعي يقدم على كل الأمور وان كل قول أو فعل يفضي إلى فرقة الأمة وضعفها، هو من المحرمات الشرعية القطعية. وان المسلم حرام على أخيه المسلم بنص الحديث النبوي الشريف: كل المسلم على المسلم حرام عرضه وماله ودمه]

وفي ضوء ذلك فان ما يجري - هذه الأوقات - من اغتيالات للعلماء، والمثقفين العراقيين، واعتداءات على المساجد، ودور العبادة، يعد من الآثام الشرعية التي لا يقدم مسلم صالح على اقترافها، وان الواجب الشرعي يلزم علماء الأمة ودعاتها، من خطباء، ومرشدين، وغيرهم التأكيد على أمر الوئام والوحدة والتحذير من الشتات والفرقة، وما يفضي اليهما من مواقف وخطابات، لا تراعي فيهما حرمة الأمة ولا مصلحتها

يقول الله عز وجل :{إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون } ١٠ - سورة الحجرات.

اللهم اشهد انا قد بلغنا .. اللهم اشهد انا قد بلغنا

وقع على هذه الفتوى بعض كبار العلماء

[illegible]

قاسم الطائي

١٥ - ذي القعدة ١٤٢٤هـ

بيان هيئة علماء المسلمين
حول الذكرى السابعة للاحتلال الأمريكي للعراق

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن والاه، وبعد :

أيها الشعب العراقي الأبي:

تمر اليوم علينا الذكرى السابعة لقيام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الشر باحتلال العراق، البلد العربي الإسلامي الأصيل، صاحب التاريخ الحضاري الوضاء الذي قدم للإنسانية الكثير من العطاء الثقافي والحضاري، إنه بلد الرافدين، بلد الإيمان والخير، بلد الأنبياء والأولياء والأئمة والشهداء والصالحين .

لقد كانت السنوات السبع التي مرت شديدة الوطأة على المحتل.. الذي مني بخسائر فادحة للغاية بشرية ومالية وأخلاقية كانت كفيلة بإفشال مشروعه في المنطقة، وإفقاده الكثير من مصداقيته في العالم وحمله على التفكير في الانسحاب، ومن ثم الإعلان عن ذلك ..

كما كانت هذه السنوات شديدة الوطأة أيضا على أبناء شعبنا، الذي تعرض لحرب إبادة وتبديد للحمته وثرواته؛ حيث فقد أكثر من مليون ونصف مليون شهيد، ولديه ما يربو على سبعمائة ألف معتقل في سجون الاحتلال وسجون الحكومة الحالية، وهُجرَ الملايين من أبنائه إلى خارج البلاد، وهم يعانون من الفقر والجوع، وسوء الحال، وذهب بعضهم يطلب اللجوء في أصقاع العالم، بعد أن تسلل اليأس إلى قلبه من العود القريب الآمن إلى بلده للأسف الشديد، كما هُجرَ الملايين داخل البلاد تاركين منازلهم إلى أماكن أخرى.. أناس رحلوا من الجنوب إلى الشمال،

ومن الشرق إلى الغرب، وهكذا بالعكس، وكثير منهم لم يجد ما يؤويه سوى الأكواخ والخيام أو بيوت الطين، ولم يجد ما يأكله سوى الفتات الذي يقدم من هذه الجهة أو تلك، وما يحصل عليه بعد البحث الطويل في أكوام القمامة والنفايات .

ويحدث هذا كله في وقت تهيمن فيه على السلطة في العراق حكومات الاحتلال، وهي تسبح في بحر من الأموال، إذ بلغت حتى اللحظة ميزانيات هذه الحكومات أكثر من ثلاثمائة مليار دولار، وهو رقم لا يكفي لإصلاح الأوضاع المتردية في العراق فحسب، بل ويكفي لإعادة بنائه على طراز حديث أكثر من مرة، ولكنه تسرب إلى جيوب الفاسدين من إدارة الاحتلال، وسياسيي الحكومات المتعاقبة في ظله كما يتسرب الماء في شقوق أرض قاحلة .

ونظرا لهذه الأحوال المروعة بدأت دول العالم اليوم تشعر بحجم الخطيئة التي ارتكبتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها بحق العراق وشعبه، وأخذت بعض الأطراف تبدي ندمها لما بدر منها من مساهمات في دعم وإعانة هذا المشروع الخائب، ولم تعد الإدارة الأمريكية قادرة على إقناع العالم بصحة ما تقوم به في العراق، بعد أن خَدعت بذلك كثيرا من الدول لسنوات .

لقد انتقد عدد من الدوائر السياسية والإعلامية الغربية الحملات الدعائية التي تقوم بها الولايات المتحدة وبريطانيا لإقناع الشعوب الغربية بأن الحرب على العراق حققت أهدافها؛ ومنها على سبيل المثال: صحيفة (الجارديان) البريطانية التي أكدت مؤخرا: أن تلك المحاولات لا تعدو كونها محاولة لحفظ ما بقي من ماء الوجه وتجميل الوجه القبيح لها أمام أفظع عمل إجرامي للغرب في العصور الحديثة .

وأضافت الصحيفة: أن الحرب على العراق لا تلاقي ترحيباً ولا دعماً عراقياً لها، بل إن العراقيين أكدوا في استطلاعات الرأي الأخيرة على أنهم غير راضين عن

القوات البريطانية والأمريكية في بلدهم وأنهم يريدون خروجها من بلادهم بأسرع وقت ممكن .

وأوضحت أيضا أن الوقائع في العراق تظهر أن العراق ليس أفضل حالاً بوجود القوات الأجنبية، لافتة إلى أن السبب الوحيد الذي يجعل الرأي العام الغربي يشعر بانخفاض عدد القتلى من العراقيين أو من القوات الأجنبية هو التعتيم الإعلامي الذي تنتهجه القوات الأمريكية التي تخفي الأعداد الحقيقية للقتلى وتتستر على عشرات الآلاف من المساجين الذين تحتجزهم دون محاكمة، بينما لا يزال هناك أربعة ملايين لاجئ عراقي لا يستطيعون العودة إلى بلدهم .

واتهمت الصحيفة في هذا الصدد الولايات المتحدة بأنها أول من بدأ باستغلال الدين والطائفية في العراق حيث قسمت الإدارات والمؤسسات الحكومية العراقية بشكل طائفي وبذلت الكثير من الجهود لإثارة النعرات الطائفية بين أطياف المجتمع العراقي .

واختتمت (الجارديان) كلامها بقولها: « إن الولايات المتحدة استخدمت نظاماً استعمارياً قديماً هو التقسيم الطائفي في العراق وجلبت للعراقيين الكثير من الدمار والحزن وجلبت لنفسها خسارة إستراتيجية كبيرة على جميع الصعد العسكرية والاقتصادية والأخلاقية».

هذه أيها الإخوة شهادة غربية في حقيقة الأوضاع على الساحة العراقية، على لسان صحيفة مهمة تصدر في بلد كان الشريك الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية في احتلال العراق.. وكنا نقول لكم ولغيركم ولا زلنا نقول: إن الاحتلال هو الذي جلب لكم كل أنواع الشرور، وهو الذي يقف وراء كل المشاكل والفتن الطائفية والعرقية المفتعلة التي يسعى من خلالها إلى إضعاف العراق وتمزيق وحدة أبنائه،

ليمرر مشاريعه ومشاريع حلفائه الخطيرة فيه.

أيها الإخوة الكرام:

لقد مرر الاحتلال في هذه الأيام إحدى حلقات عمليته السياسية ـ وعسى أن تكون الحلقة الأخيرة ـ فكانت الانتخابات التي أراد الاحتلال من ورائها تثبيت أسس المحاصصة الطائفية والعرقية ليترسخ الوضع لصالحه في العراق؛ فيضمن بعد انسحابه بقاء العراق هشا ضعيفا، تأكله الصراعات، وتفت في عضده مشاكل داخلية لا تنتهي، ومن أجل ذلك سمح لأقطاب لعبته هذه بممارسة التزوير في أعلى درجاته، لأنه يعلم أنهم من دون ذلك لن يصلوا إلى مواقع السلطة التشريعية، والتنفيذية، وليدوروا من ثم في فلكه، ويحققوا له ما تبقى من برامجه وأهدافه، ويحافظوا له على مكتسباته، ومنها اتفاقية الإذعان التي كبلت العراق إلى عشرات السنين.

أيها الإخوة الأعزاء:

إن ما يجري الآن من حراك فوضوي وتدخلات مكشوفة ومشبوهة في الشأن العراقي يثيران القلق والإحباط لدى الكثير منكم على هذا الصعيد، لكنهما يؤكدان حقيقتين مهمتين للغاية :

الأولى: إن العملية السياسية في ظل الاحتلال ليست إلا طريقا لاستعباد شعب العراق، والالتفاف عليه، لمصادرة حقه في 'الحياة الآمنة المستقرة الرغيدة، التي يتطلع إليها بعد هذه المعاناة المريرة على يد الاحتلال وأعوانه .

والثانية: أن طريق إنقاذ العراق وشعبه إنما يكون على يد أبنائه المخلصين المناهضين للاحتلال والرافضين لمشاريعه، وفي مقدمتهم المقاومة العراقية الباسلة، وخارج هذه العمليات الفاسدة والمزورة التي لا يتوقع منها إصلاح الأوضاع

المأساوية في العراق كما عول عليها بعضهم؛ لأنها هي التي أسهمت في مأساوية هذه الأوضاع فيه؛ لفساد تركيبتها وسوء نوايا أصحابها والمهيمنين عليها من الاحتلال وأعوانه .

أبناء شعبنا الأصلاء:

علينا أن نعلم أن المرحلة القادمة مهمة جدا، وهي تستدعي من أحرار العراق كلهم أن يعوا خطورة المرحلة، وحاجتها الملحة ليتضامنوا جميعا، على الأسس الصحيحة لبناء بلدهم، ويكونوا يدا واحدة لدفع الأخطار والدواهي عن هذا البلد ويد الله مع الجماعة، وكما قال النبي ﷺ : «إنما يأكل الذئب من الغنم القاصية».

وعلينا أن نعلم أن ما جرى في الأعوام السبعة الماضية العجاف، مما ذكرناه وما لم نذكره، وهو كثير، ومنه ما يجرى الآن على يد حكومة الاحتلال الحالية من اغتيالات واعتقالات مسعورة وتهديدات للكثير من أبناء شعبنا، حتى أن الكثير من العوائل العراقية لم يبق فيها رجال؛ وما كان لهذه الحكومة أن تفعل ذلك لولا رضا الاحتلال بفعلها ومساعدته لها في كثير من أعمالها الإجرامية؛ وعلى هذا فالاحتلال هو من دمر العراق وأسال دماء أبنائه، وهو الذي حكّمَ اللصوص والمجرمين في رقابهم، من أرباب العملية السياسية وأدعياء الوطنية الزائفة الذين لا تهمهم إلا مصالحهم ومصالح أحزابهم وأسيادهم، وهو الذي فتح أبواب العراق لكل قوى الشر التي لها مصلحة في تدمير العراق وتمزيق أوصاله ونهب ثرواته، من دول الجوار وغيرها.

لذا لابد من وقفه عراقية أصيلة، من كل أبناء العراق الأصلاء من شماله إلى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه، في وجه الاحتلال وعملائه والمتدخلين في شؤونه، مثل وقفات الآباء والأجداد في وجه الغزاة والطامعين فيه على مدى التاريخ، والوقوف إلى جانب إخوانهم في القوى العراقية المناهضة للاحتلال التي نبهت منذ البداية إلى

خطر الاحتلال ومشاريعه على العراق وعلى أبنائه وإلى زيف ادعاءاته وشعاراته البراقة التي رفعها يوم احتلاله للعراق، التي انطلت للأسف الشديد على كثير منهم.

كما لابد أيها العراقيون الأصلاء من وقفة إلى جانب مقاومتكم العراقية البطلة التي قدمت الكثير من الدماء والشهداء من أجلكم ومن أجل دينكم وبلدكم وشرفكم، ولا زالت تقدم المزيد حتى يتخلص العراق من الاحتلال ومن كل قوى الشر التي لا تريد للعراق وأهله خيرا، وهي الطريق الوحيدة لتحرير العراق من الاحتلال وشروره.

أبناء شعبنا الأعزاء:

لقد عانيتم كثيرا، وتحملتم كثيرا وصبرتم كثيرا، وهذا ديدن الشعوب الأصيلة المؤمنة بدينها وقيمها وقضاياها وحقها في الحياة.. فتحية لكم وألف تحية، وإلى المزيد من الصبر والثبات والوحدة والتسامح فيما بينكم، وعدم السماع لأصوات مثيري الفتن والخلافات من أعدائكم، من أي لون وتحت أي شعار؛ فهم السبب في كل ما أنتم فيه اليوم من بؤس وشقاء، واعلموا أن النصر مع الصبر وأن الفرج مع الكرب وأن مع العسر يسرا.. والله يحفظكم ويرعاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الأمانة العامة لهيئة علماء المسلمين في العراق

٢٤ ربيع الثاني/ ١٤٣١هـ - ٩/ ٤/ ٢٠١٠م

الفصل الرابع

المشروع الوطني للمقاومة
ومناهضة الاحتلال



المشروع الوطني للمقاومة

دأبت هيئة علماء المسلمين في العراق منذ اليوم الأول لتأسيسها إلى أخذ زمام المبادرة في العمل الوطني الجاد ضد الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق والتخفيف من آثار الحرب غير المشروعة التي شنتها قوات هاتين الدولتين ضد العراق بلداً وأرضاً وشعباً وحضارة.

وبعد تشكيل ما يسمى بـ(مجلس الحكم الانتقالي) وجدت الهيئة نفسها مضطرة إلى الشروع في العمل السياسي المناهض للاحتلال، وتوجهت صوب إظهار الوجه الحقيقي للقضية العراقية وعملت بالتعاون مع القوى الوطنية العراقية المناهضة للاحتلال على بلورة مشروع عراقي وطني بديل للاحتلال، وعرضت هذا المشروع أول مرة على السيد الأخضر الإبراهيمي مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى العراق في شهر شباط من عام ٢٠٠٤م في مقرها العام في جامع أم القرى ببغداد، وأعلنت فيه الهيئة للمرة الأولى مشروع جدولة انسحاب قوات الاحتلال الذي أصبح بعدها مطلباً شعبياً عراقياً عاماً.

وقد ضمن ممثل الأمين العام قسماً من هذا المشروع في تقريره الذي رفعه إلى مجلس الأمن وصدر على أساسه القرار رقم (١٥٤٦) فيما يتعلق بالوضع في العراق.

ثم أعادت القوى الوطنية صياغة هذا المشروع وقدمته للجامعة العربية بعد مؤتمر شرم الشيخ بتاريخ ٨/ ١٢/ ٢٠٠٤ م، وضم وفد القوى - الذي رعته الهيئة - إلى القاهرة أحد أعضاء مجلس الشورى في الهيئة .

وبيانا لجهود الهيئة والقوى الوطنية المناهضة للاحتلال وتوثيقا للتأريخ ينشر

قسم الثقافة والإعلام في الهيئة هاتين الوثيقتين مشفوعتين بكلمة سماحة الشيخ الدكتور حارث الضاري الأمين العام للهيئة التي ألقاها في مؤتمر الوفاق العراقي في القاهرة(تشرين الثاني٢٠٠٥م) التي أكدت على أهمية هذا المشروع، وأعادت طرح الملامح العامة لهاتين الوثيقتين لأول مرة في محفل دولي كبير وفي مقر الجامعة العربية الأمر الذي قطع الطريق على المشككين في عدم وجود مشروع بديل للعملية السياسية الحالية عند القوى المناهضة للاحتلال ولا سيما بعد الاهتمام الكبير الذي لقيته لها في الأوساط السياسية والإعلامية.

■ **الوثيقة الأولى:**

مقترحات هيئة علماء المسلمين البديلة المتعلقة بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة المقدمة إلى مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي (شباط /٢٠٠٤م):

السيد الأخضر الإبراهيمي والوفد المرافق له المحترمون:

سبق للهيئة أن أعلنت عن موقفها البديل صراحة، ويتضمن وضع جدول زمني يتم فيه خروج قوات الاحتلال، يوافقه في الوقت ذاته استقدام قوات دولية تحل محلها، ويكون ذلك بإشراف مباشر من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

وتعمل هذه القوات على إصلاح الأمور ووضع الحقوق في أنصبتها بشكل تدريجي، وفي تقديرنا فإن هذه القوات ستحظى بتأييد الشعب العراقي ومباركته لأن هذه القوات طرف حيادي ولأنها غير موصوفة دولياً بكونها قوات احتلال.

لكن على ما يبدو فإن الأمريكيين لا يتعاونون بهذا الصدد، وهذا سيضطرهم إلى وضع صيغ أخرى توفيقية.

وهنا نقترح عليكم جملة من الأمور في مراعاتها مصلحة الشعب العراقي من وجهة نظرنا مع تمسكنا بالقول أن أي حل لا يراعى فيه خروج المحتلين سيبقى عرضة للطعن وسبباً في إثارة المشاكل، ولكن ربما يكون حل أهون شراً من حل:-

أ- نقترح إنشاء حكومة عراقية مؤقتة من جهة لم تشارك في مجلس الحكم الانتقالي الحالي، لأن المجلس لم يكن موفقاً في فترته لا سيما وقد سجلت عليه ملاحظات كثيرة من أهمها أنه انعقد بوضع أمريكي.

ب- يسمح لأعضاء هذا المجلس المنحل بالعمل السياسي استعداداً للانتخابات المقبلة، وخلال هذه المدة يعمل كل حزب لتعريف الناس ببرامجه وكسب ثقتهم للحصول على دعمهم في العملية الانتخابية.

ج- تسحب من هذه الأحزاب المليشيات المسلحة ويكون، عمل الحزب في الجانب السياسي مدنياً محضاً.

د- تنتخب الحكومة الجديدة وزراءها من العناصر المستقلة التي لم يعرف عنها انتماء لحزب سياسي معين، ويشترط فيها الكفاءة لما يسند إليها من عمل وزاري، ويخضع المرشح للوزارة لاختبار من لجنة تعدها الأمم المتحدة.

هـ- يتم دعوة الحكومة المؤقتة للسيطرة على الأمن الداخلي بقوات دولية بالإضافة إلى أجهزة الشرطة الموجودة حالياً، وتتولى الحكومة الجديدة مهام تطوير أجهزة الشرطة العراقية بمعزل عن الإشراف الأمريكي لإبعاد هذا الجهاز المهم عن الطعن في نزاهته واتهامه بالعمالة للأمريكيين وهو ما جر عليه عمليات الاستهداف والقتل.

و- تتفق الحكومة الجديدة مع قوات الاحتلال على تخفيض أعدادها في عموم القطر، وعلى انحصار وجودها في مناطق معلومة وخارج نطاق المدن على نحو يدل على زوال كونها قوة ضاغطة على القرار السياسي في البلاد على أن يترك للحكومة المنتخبة مسألة البت في رحيلها.

ز- تشكل قوات دولية لمراقبة الحدود للحيلولة دون تسرب القادمين بصورة غير مشروعة، والعمل - بالتنسيق مع قوى الأمن الداخلي - لإعادة المتغلغلين منهم داخل البلاد إلى مواطنهم الأصلية.

■ **الوثيقة الثانية:**

برنامج وفد القوى الوطنية المناهضة للاحتلال المقدم للأمين العام لجامعة الدول العربية (٢٠٠٤/١٢/٨م):

معالي الأستاذ عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية المحترم

تحية طيبة- وبعد،،،

تعلمون سيادتكم أن الاحتلال الأمريكي قد انتهك سيادة العراق وسلامته الإقليمية وشكل تحدياً خطيراً ليس لاستقلال وسيادة ووحدة أراضي العراق ورفاة أبنائه فحسب، بل ولاستقرار وأمن دول المنطقة وللعلاقات الدولية المبنية على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ومنذ احتلالها للعراق مارست قوات الاحتلال الأمريكية سياسية تهدف إلى بذر الفتنة الطائفية والعرقية بين أبنائه والسعي لإعادة تركيب المؤسسات السياسية والإدارية العراقية على قواعد استحدثتها للتقسيم العرقي والطائفي والمذهبي وطمس الهوية الحضارية والثقافية والوطنية للشعب العراقي وإضعاف انتمائه الوطني والقومي والديني وتفكيك البنى الارتكازية للصناعة الوطنية لتحويل العراق إلى مجتمع استهلاكي غير منتج تسوده البطالة.

إن استعراضاً سريعاً لما آلت إليه أحوال العراق - بعد أكثر من سنة ونصف من الاحتلال غير المشروع على الرغم من تغيير أسمائه عبر خلق تشكيلات وأطر سياسية لا تحظى بالإجماع الوطني في سياق ما أسماه الاحتلال نقل السلطة إلى العراقيين - يؤكد استمرار التدهور في شتى مناحي الحياة، ولعل الدراسة العلمية

المنشورة في مجلة (لانسيت) الطبية الأمريكية في تشرين الأول ٢٠٠٤ التي ذكرت أن مائة ألف مدني عراقي استشهدوا منذ غزو العراق ومعظمهم قتلوا خلال الغارات الأمريكية على الأحياء المدنية هي ليست مؤشراً واضحاً على الانهيار المريع الذي وصلت إليه الأوضاع في العراق فقط وإنما دليل دامغ على فشل المشروع الأمريكي والسياسة المتبعة فيه الأمر الذي يتطلب من الإدارة الأمريكية بعد تجدد ولايتها أن تنظر بعين الحقيقة إلى التوقف عن سياستها التدميرية في العراق التي زادت من كراهيتها ولم تجعل المنطقة والعالم أكثر أمنا، والانتقال من المفهوم الأمني والقمعي المعتمد على معلومات خاطئة وقاصرة إلى الحل السياسي .

وفي المقابل فإن الحقيقة الأساسية التي تأكدت بعد مرور سنة ونصف من الاحتلال هي أنه دون تكاتف العراقيين ونبذهم خلافاتهم الجانبية وتوحيد كلمتهم على أساس المصلحة الوطنية لن تعود السيادة والاستقرار والرفاة والديمقراطية إلى العراق .

وانطلاقاً من هذه الحقيقة نتوجه لسيادتكم شعوراً منا بالمسؤولية التاريخية لجميع العراقيين لإنقاذ وطنهم ونطالبكم بحكم مسؤولياتكم التاريخية الدولية بمساعدة ودعم القوى العراقية لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية تشارك فيه جميع الأحزاب والقوى والشخصيات العراقية من دون إقصاء أو استثناء لأحد عدا من تلطخت أيديهم بدماء العراقيين.

ونقترح أن يعطي المؤتمر الأولوية للأهداف الآتية:

١ - إقامة صيغة جبهوية وطنية موسعة تضم جميع الأحزاب والقوى السياسية على أساس الثوابت الوطنية العراقية وفي مقدمتها إنهاء الاحتلال وحماية الوحدة العراقية وسيادة ووحدة أراضي العراق وبناء عراق مستقل موحد تسوده مبادئ

العدالة والمساواة والديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة وضمان الحقوق الدينية والثقافية والمدنية والسياسية للعراقيين كافة دون تمييز ونبذ جميع أشكال التعصب العرقي والطائفي والديني، وأن يساهم العراق ضمن محيطه العربي والإسلامي والدولي في تعزيز السلم والأمن الدوليين وبناء علاقات دولية قائمة على احترام مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وفي طليعتها مساواة الدول في السيادة والتزام الوسائل السلمية لحل النزاعات وتحريم استخدام القوة ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي للدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب الرازحة تحت الاحتلال في تقرير المصير ونبذ الإرهاب الدولي، وكذلك تأكيد التزام العراق بالمبادئ الواردة في ميثاق الجامعة العربية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي مع التأكيد على ضرورة الإشراف الدولي الكامل والمباشر للأمم المتحدة على أية عملية سياسية في العراق.

٢- تنبثق عن هذه الصيغة الجبهوية الوطنية لجنة موسعة تقوم بالمهام الآتية :

أ- وضع خطة تفصيلية بتوقيتات محددة لانسحاب جميع القوات المحتلة من العراق واستعادة سيادة العراق واستقلاله بشكل كامل وناجز ووفق ضمانات دولية.

ب- تشكيل حكومة مؤقتة من المختصين (التكنوقراط) على أساس الوطنية والكفاءة والاستعداد لخدمة العراق وتخضع هذه الحكومة المؤقتة لرقابة اللجنة اموسعة المشار إليها في الفقرة (٢) أعلاه .

ج- تشكيل لجنة دستورية لإعداد دستور مؤقت يعرض على الصيغة الجبهوية الوطنية لإقراره.

د- تحديد إطار زمني مناسب لإجراء إحصاء للسكان ثم انتخابات عامة

لاختيار حكومة ومجلس تشريعي مؤقتين تكون مهمتهما إعداد الدستور الدائم واستفتاء الشعب عليه وتنتهي مهمة الحكومة والمجلس التشريعي حال انتخاب السلطات التنفيذية والتشريعية بموجب الدستور الدائم.

هـ- الإعلان عن أن الإجراءات والقرارات والترتيبات والقوانين التي أصدرتها قوات الاحتلال أو أمرت بإصدارها من قبل المؤسسات العراقية والمنشأة في ظلال الاحتلال إنما هي قرارات وإجراءات غير شرعية تنتهي بزوال الاحتلال، وتقوم الجبهة الوطنية والحكومة المؤقتة بإصدار القوانين والتشريعات لتسيير الدولة خلال المرحلة الانتقالية لحين قيام المؤسسات السياسية والدستورية الوطنية العراقية المنتخبة بالتنسيق مع اللجنة المشار إليها في الفقرة (٢) أعلاه.

كلمة سماحة الشيخ الدكتور حارث الضاري

الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق في مؤتمر الوفاق العراقي في القاهرة (تشرين الثاني/٢٠٠٥م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فنسجل شكرنا أولاً للسيد الأمين العام لجامعة الدول العربية الأستاذ عمرو موسى والسادة رؤساء الدول العربية لتبنيهم هذه المبادرة. ونحن نرى أنه قد آن الأوان ليعود العراق إلى الحضن العربي، فهذا عمقه، وبه هويته، وأي مسعى خارج هذا الإطار وهم، لأن ذلك سيكون بمنزلة إخراج الشوك من كومة الصوف سيدمي يد الفاعل، ولا يتحقق له ذلك حتى يمزق الصوف كله. إن هذه المبادرة من الأهمية بمكان؛ لأنها تمهد لأول لقاء جامع بين القوى العراقية المختلفة في مواقفها من الاحتلال.

من هنا نعتقد أن هذا اللقاء ينبغي أن يتسم بالموضوعية، ويعتمد الصراحة الكاملة في الحوار، ويضع أصحابه نصب أعينهم مصلحة العراق من شماله إلى جنوبه فوق كل اعتبار.

وعلينا في هذه المرحلة – على الأقل – أن نبتعد عن المصالح الخاصة للأشخاص والفئات والأحزاب والدول بمعنى آخر نتمنى أن يبتعد الجميع عن استغلال هذا

اللقاء لمآرب يبتغي الحصول عليها قبيل الانتخابات القادمة التي ستتم في ظل الاحتلال للبلاد.

إن هذا الأفق المحدود في التفكير لن يخرجنا من عنق الزجاجة، ولن يحل بالتالي المشكلة العراقية التي ينطوي بقاؤها على إضرار بالجميع القريب والبعيد على حد سواء.

أيها السادة:

لدى زيارة السيد الأمين العام لمقر هيئة علماء المسلمين في العراق ودعوته الكريمة لنا لحضور هذا الملتقى أطلعناه على ما عبرنا عنه بالأسس التي ينبغي مراعاتها في أية عملية حوار وطني - وأكدنا له أن هذه الأسس إذا تمت مراعاتها بالفعل فسنكون في الاتجاه الصحيح وسننجز تقدما في هذا المسعى.

واسمحوا لي أن أعرج على ذكرها مع بيان مضامينها:

أولاً: تحديد جدول زمني مكفول دولياً لانسحاب الاحتلال (أصل المشكلة).

أيها السادة:

من العبث القول: إننا لسنا في حال احتلال، فقد غزينا خلافاً لمواثيق الأمم المتحدة وإرادة المجتمع الدولي واتخذ الغازون ذرائع لهذا الغزو تبخرت مع الأيام وبدا للعالم كله أنها باطلة. وإذا جئنا إلى تعريف صريح لما جرى على العراق فسنجده واضحا للغاية في القرار الشهير للجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم(٣٣١٤) الصادر عام ١٩٧٤ الذي سمى نظير ما يجري على العراق عدوانا، وعرف العدوان بأنه (استخدم القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي أو بأية صورة تتناقض وميثاق الأمم المتحدة).

وقد حددت المادة الثالثة من القرار سبع حالات متى توافرت إحداها أو بعضها أو كلها عد ذلك العمل عملا عدوانيا.

ولا يتسع المجال لذكرها الآن لكنكم بمراجعتها ستجدون بها لا لبس فيه أننا أمام عدوان عسكري صريح مستوف لأركان العدوان وصوره وحالاته، وهو الوصف القانوني والفعلي لما قارفته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها ضد العراق ابتداء من العشرين من آذار٢٠٠٣ وكان من عواقبه وآثاره احتلال دولة كانت مستقلة وذات سيادة منذ أن نالتها عام ١٩٣٢ باكتسابها عضوية عصبة الأمم ثم بمشاركتها في تأسيس الأمم المتحدة بوصفها عضوا أصيلا مؤسسا فيها.

أما بالنسبة إلى قرار مجلس الأمن المرقم(١٥٤٦) فلم يغير من الواقع شيئا، ومن يستقرئ الواقع العراقي، يجد أن قوات الاحتلال لم تخرج عن هذا الوصف فقد اشتدت قبضتها بعد هذه المرحلة وازدادت وحشية تصرف الجنود الأمريكيين في المداهمات واعتقال الناس، ويكفي أن الأحداث الدامية في مدينتي الفلوجة والنجف وقعت بعد هذا القرار فضلا عن العمليات اليومية الوحشية الأخرى في غيرهما من مدن العراق مع الاستخدام المفرط للقوة.

وكان الأمريكيون في كل هذه العمليات رأس الحربة في حين تقحم قوات عراقية بأعداد قليلة وكفاءة متدنية لغرض التغطية والزعم بأن هذه العمليات تقوم بها قوات عراقية بمساندة أمريكية في تجاهل واضح لفهوم الناس، وكأن الناس غافلون عن حقيقة ما يجري.

وبناء على ما تقدم فإن الاحتلال الأمريكي ما زال قائما، هذه هي قناعة الشعب العراقي مهما حاول من حاول إقناعهم بغير ذلك.. ومع وجود الاحتلال فمن الطبيعي أن تقوم بوجهه مقاومة وأن يكون لها حظوة عند الشعب بمن فيهم من

ساسة ومفكرين وفئات شبابية ووجهاء وزعماء ورجال أعمال وغيرهم.

وكلما ازداد ظلم الاحتلال زاد التأييد والدعم لهذه المقاومة ومن الواضح اليوم أن ما تتمتع به المقاومة من دعم شعبي في كل أنحاء العراق يفوق بأضعاف الدعم الذي كانت تحصل عليه المقاومة قبل سنة مثلا.

إذًا.. فاصل المشكلة هو الاحتلال، ومه لم تعالج هذه المشكلة بحكمة فلن نصل إلى حل قريب ويتوهم من يظن أن القوة والتمادي في البطش هو الحل، لأن هذه السياسة ذاتها هي التي تزيد من حجم المقاومة ومناهضة الاحتلال ولقد نبهنا على ذلك الحكومة السابقة والحكومة الجديدة ولكن دون جدوى .

إن إنهاء الاحتلال كفيل باستعادة سيادة العراق الحقيقية وعودته إلى محيطه العربي والإسلامي والأسرة الدولية.

إن العراقيين اليوم يحسون بجرح أليم- في الكرامة، فبعد فضائح أبي غريب واستهداف المصحف الشريف، واقتحام المساجد، وملحمة الفلوجة والنجف وغيرهما من المدن العراقية، واعتقال النساء، وما شابه ذلك لم يعد أمامهم سوى سبيل واحد هو إنهاء الاحتلال من بلدهم.

وأما الزعم بأن خروج قوات الاحتلال سيؤدي إلى فراغ أمني أو فوضى فإنما هو ذريعة يراد بها إطالة أمد واقع غير مشروع ليس إلا.

إن جدولة الانسحاب إجراء يمكن أن يعبر عن حسن نوايا في هذا الصدد، وقد سبق للقوى المناهضة للاحتلال أن قدمت مشروعا إلى الأمم المتحدة يتضمن خروج قوات الاحتلال، والمحافظة على أمن العراق ووحدته واستقلاله.

أما الزعم بأن هذا ممكن لكن بعد أن تستكمل القوات العراقية جاهزيتها، فهذا

الكلام عند العراقيين يثير الريبة للغاية، ويرون فيه محاولة لإعداد القوى الأمنية العراقية على نحو تمارس فيه سلوكيات قوات الاحتلال نفسها ضد العراقيين ومدنهم، وما يحصل الآن على أيدي هذه القوات في مناطق مختلفة من العراق أوضح دليل على ذلك.

ثانياً: المقاومة حق مشروع والإرهاب بكل أشكاله جريمة مرفوضة.

يعلم الجميع أن المقاومة المسلحة في العراق نشأت بسبب الاحتلال، وهي حق كفلته القوانين الدولية والشرائع السماوية وتاريخ الشعوب قديما وحديثا، وهي ليست بدعاً من غيرها.

ولقد شهد عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية اتجاها جديدا في الفقه والقانون الدوليين ينحو منحى تصفية الظاهرة الاستعمارية، لا بالقول ببطلانها وعدم مشروعيتها فحسب، بل بتأكيد مشروعية مقاومتها وحماية أفراد تلك المقاومة حتى أصبح العالم أمام مدونة قانونية ملزمة وواجبة الاتباع تحكم حالات النزاع المسلح، وهي ما اصطلح عليها -القانون الدولي الإنساني- أو (قانون جنيف) المتمثل باتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩م والبروتوكولين الملحقين بهما عام ١٩٧٧.

غرضنا من هذه المقدمة التنبيه على أن تجاهل وجود مقاومة عراقية ليس بنافع، وهو لا يعدو أن يكون مكابرة من شأنها أن تعقد الأمور، وتحول بين المشكلة وبين الحل.

وقد حاول البعض خلط الأوراق والنظر إلى كل الأعمال المسلحة التي تجري على الساحة العراقية على أنها ضرب من الإرهاب، وعلى أنها من صنيع المتسللين عبر الحدود، وهذا الخلط لن يحل المشكلة العراقية أبدا إذا كانت هنالك رغبة صادقة لحلها، لأن الاحتلال ما دام موجودا فالمقاومة مشروعة وستبقى تلقى دعما من أبناء

الشعب العراقي، ولذا فإن نعت هذه المقاومة بالإرهاب أو عزوها إلى متسللين من الخارج وغير ذلك هروب من الواقع لا يساعد على حل المشكلة العراقية.

لذا نقول : إن المقاومة العراقية أصبحت واقعا، وآثارها على الأرض كالشمس في رابعة النهار وضوحا إلى الحد الذي أجبر قوات الاحتلال على الاعتراف بوجود مشكلة حقيقية في التعامل مع هذه الظاهرة، فأين الحكمة في تجاهل وجود المقاومة؟ وما الذي سيجنيه المتجاهلون سوى المزيد من الأزمات وغياب الأمل.

أما الإرهاب فمع غياب مفهوم له يصعب الحديث عنه لكن إذا كان المراد منه ما توصلت إليه إحدى لجان الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة، وهو استهدف المدنيين فنحن متفقون مع هذا المعنى، وليس هذا الموقف منا حديث عهد، بل إننا كنا أول من أدان هذه العمليات، وأول من أصدر بيانات صريحة وواضحة في شجبه واستنكاره علما أن الإرهاب متعدد الجهات، ويجب أن يدان بكل صوره بما في ذلك إرهاب الاحتلال وإرهاب السلطة.

ثالثاً: العمل على إعادة الجيش العراقي بعد إقصاء العناصر المسيئة منه، وحل المليشيات المسلحة.

أيها السادة:

يكاد يتفق الساسة على أن حل الجيش العراقي كان خطأ قاتلا مهد للفوضى التي تعم البلاد الآن. ولسنا بصدد الحديث عما وراء ذلك من مقاصد، لكن ما ينبغي أن نقوله بهذه المناسبة في الوقت الحاضر أنه لا يمكن من الناحية العملية الخروج من المأزق وإعادة الاستقرار إلى الوضع الأمني إلا من خلال مؤسسة عسكرية مهنية ونزيهة تنطبق عليها مواصفات قيادية وحيادية، وتكون بعيدة عن الاعتبارات الطائفية والعرقية لتحظى بثقة الشعب.

وإنجاز مثل هذه العملية في مثل هذه الظروف ليس سهلا لاسيما بعد تشكيل الميليشيات التي وطنت نفسها لخدمة الأحزاب دون الوطن، وعاثت في الأرض فسادا، وامتلأت عليها نفوس الناس غيظا حتى غدت كالوباء الذي يستجير منه الخلق، ويرون في بقائه ما يذكي نار الصراع الدموي الذي تشهده الساحة العراقية.

وفي ضوء ذلك ليس أمامنا سوى خيار واحد هو إعادة الجيش العراقي المهني بجميع تشكيلاته وصنوفه، وهو-كما يعلم الجميع- لم يبن على أسس طائفية أو عرقية الأمر الذي يجعل تقبل الناس له ممكنا.

نعم، ثمة تخوف لدى البعض من عودة قيادات في هذا الجيش كانت أداة لتنفيذ مآرب النظام السابق ، بعيدا عن المصلحة الوطنية ، وهذا يمكن معالجته بالاستغناء عن العناصر التي ثبت عليها سلوك سيئ بحق الشعب بغض النظر عن الانتماء الطائفي أو العرقي على أن يبت في ذلك القضاء العراقي النزيه.

رابعاً : حل الإشكالات المترتبة على وجود الاحتلال ولاسيما قضايا المعتقلين بغير حق في سجون الاحتلال والحكومة العراقية .

لقد كان للاحتلال آثاره السيئة على المجتمع العراقي، وتسبب في تداعيات خطيرة يصعب إجمالها في هذا المقام، لكن القضية التي تشغل بال العراقيين دائماً هي قضية المعتقلين الذين امتلأت بهم السجون العراقية سواء كان ذلك في سجون قوات الاحتلال والسلطة أم السجون الخلفية، فثمة عشرات الألوف أودعوا هذه السجون ظلماً وعدواناً ويتعرضون يومياً لشتى أنواع التعذيب النفسي والجسدي، ويحدث هذا لهم دون توجيه اتهامات لهم أو إحالتهم إلى القضاء في خرق واضح لحقوق الإنسان.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن قوات الاحتلال اعترفت أكثر من مرة أن معظم الذين

اعتقلوا لم يمارسوا أعمالاً مسلحة، بل قال بعضهم: إن ٩ من كل عشرة هم على هذه الشاكلة، فلماذا هذا الظلم إذاً ؟ لا بد من وضع حل عاجل لهذه المعضلة الكبيرة، وإطلاق سراح جميع المعتقلين ، لأن هذا الصنيع ينمي لدى ذويهم الشعور بالنقمة، ويدفع كثيرين منهم إلى التفكير بالثأر والانتقام .

وثمة قضايا أخرى يجب معالجتها كذلك، منها - على سبيل المثال - قضية الإقصاء التي شملت عدداً كبيراً من موظفي الدولة لأسباب طائفية أو عرقية .

خامساً : تشكيل لجان محايدة للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها عناصر الأجهزة العراقية الأمنية وغيرها .

ما يجري على الساحة العراقية من انتهاكات لحقوق الإنسان على أيدي عناصر الأجهزة الأمنية العراقية شأن خطير يجب أن يحظى باهتمام دولي، ومن هنا فإننا نطالب الجامعة العربية بأن تكون أكثر حضوراً وفاعلية في القضية العراقية، ولاسيما ما يتعلق بهذا الأمر الجلل .

كما نطالب الأمم المتحدة بأن تنهض بواجبها في حماية المدنيين حال الحرب وحقوقهم الإنسانية والقانونية أسوة بما تفعله الآن في قضايا دولية أقل خطورة مما يجري في العراق، وفي ضوء ذلك فإننا نطالبها بتشكيل لجان دولية محايدة للتحقيق فيما تعرض له العراقيون على أيدي الأجهزة الأمنية للسلطة العراقية من اعتقال وتعذيب واغتيال .

هذه هي الأسس التي يمكن بمراعاتها أن نسلك الطريق الصحيح للخروج من الأزمة.

أما الظن بأن العملية السياسية القادمة من الممكن أن تفضي إلى مثل هذه النتيجة فليس صحيحاً .

نحن نفهم طبيعة الشعب العراقي جيداً، ونتمنى أن يستمع إلينا العقلاء : إن إجراء العملية السياسية مع تجاهل ما قدمناه أشبه ما يكون بالترقيم على الماء سرعان ما يتلاشى أثره، وقد جرب الاحتلال أكثر من عملية سياسية آخرها الاستفتاء الذي صادر إرادة الشعب العراقي الحقيقية، وكان في كل مرة يبشر بنجاح عمليته بينما كنا مع بداية كل منها نعلن بشكل مسبق فشلها، ولسنا بطبيعة الحال نعلم الغيب، ولكننا نفهم الشعب وطبيعة ما يجري في الشارع العراقي .

وفي ختام هذه الكلمة ندعو الشعب الأمريكي ومشرعيه إلى الضغط على إدارتهم لسحب قواتها من العراق، لأنها تخوض حرباً خاسرة لا مصلحة فيها للشعبين الأمريكي والعراقي .

وأخيراً يؤسفني جداً ما سمعته من بعض العبارات التي وردت في خطاب رئيس الوزراء المخيبة للأمل في تفاهم واتفاق جدي بين الأطراف العراقية، لأن روح الإقصاء واضحة، ولأن عدم الاعتراف بالواقع هو الطاغي على هذه الكلمة، لأنها عرضت العراق بصورة وردية والحال ليس كذلك .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

البيان الختامي التحضيري
لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي في القاهرة في ٢٠٠٥/١١/٢١

انعقد في مقر الأمانة العامة بالقاهرة الاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي خلال الفترة من ١٩-٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٥، بمشاركة القوى السياسية العراقية من مختلف مكونات الشعب العراقي، وذلك تلبية لدعوة من السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية. افتتح أعمال المؤتمر فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، وفخامة الرئيس جلال الطالباني رئيس جمهورية العراق، والدكتور إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء العراقي، والسيد عبد العزيز بلخادم وزير الدولة الممثل الشخصي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئيس القمة العربية، والسيد أشرف قاضي الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق.

تدارس المشاركون الإعداد لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي وآليات العمل والتحضير له في المرحلة المقبلة لبناء عراق المستقبل وبعد انتهاء ممارسات وسياسات النظام السابق المُدانة، وأظهرت مداخلات المشاركين والمشاورات والحوارات التي جرت في جلسات عمل الاجتماع توافق في الرأي على النقاط التالية:

١- الترحيب بمبادرة جامعة الدول العربية لعقد مؤتمر الوفاق الوطني العراقي، وتأكيد حرص الجميع على توفير أفضل الظروف لعقد هذا المؤتمر ونجاحه.

٢- الالتزام بوحدة العراق وسيادته وحريته واستقلاله وعدم السماح بالتدخل في شؤونه الداخلية، واحترام إرادة الشعب العراقي وخياراته الديمقراطية في إطار التعددية ونظام اتحادي وحقه في تقرير مستقبله بنفسه.

٣- إن الشعب العراقي يتطلع إلى اليوم الذي يتم فيه خروج القوات الأجنبية من العراق وبناء قواته المسلحة والأمنية ويحظى فيه بالأمن والاستقرار، والتخلص من الإرهاب الذي يطال العراقيين والبنية التحتية العراقية ويُدمر الثروات الوطنية وأجهزة الدولة.

٤- مع أن المقاومة حق مشروع للشعوب كافة، بيد أن الإرهاب لا يُمثل مقاومة مشروعة، عليه نُدين الإرهاب وأعمال العنف والقتل والخطف التي تستهدف المواطنين العراقيين والمؤسسات الإنسانية والمدنية والحكومية والثروة الوطنية ودور العبادة ونطالب بالتصدي له فوراً.

٥- إدانة التكفير للشعب العراقي لأنه يتعارض مع تعاليم الإسلام السمحة التي تُحرم تكفير المسلم لأخيه المسلم، والعمل على إشاعة القيم الإسلامية التي تدعو إلى التآخي والتسامح وترسيخ الوحدة الوطنية.

٦- الدعوة إلى الإفراج عن كل المعتقلين الأبرياء الذين لم يُدانوا أمام القضاء، والتحقيق في دعاوى التعذيب ومحاسبة المُقصرين ومرتكبي هذه الأعمال، والإيقاف الفوري للمداهمات العشوائية والاعتقالات بدون أمر قضائي موثق.

٧- المطالبة بانسحاب القوات الأجنبية وفق جدول زمني، وذلك بوضع برنامج وطني فوري لإعادة بناء القوات المسلحة تدريباً وإعداداً وتسليحاً على أسس سليمة تُمكنها من حماية حدوده ومن السيطرة على الوضع الأمني وضمان أمن المواطن والوطن وإنهاء العمليات الإرهابية مع الأخذ في الاعتبار ما جاء في هذا الشأن في قراري مجلس الأمن رقم ١٥٤٦/ ٢٠٠٤، و١٦٣٧/ ٢٠٠٥.

٨- احترام موقف جميع أطياف الشعب العراقي، وعدم إعاقة العملية السياسية والمشاركة الواسعة في الانتخابات المقبلة والاحتكام إلى صناديق الاقتراع واحترام

رأى الشعب العراقي في اختيار ممثليه. كما دعا المشاركون الدول العربية الشقيقة إلى دعم العراق في مختلف المجالات وعلى رأسها ما يلي:

١ - التعجيل بإلغاء الديون المستحقة على العراق أو تخفيضها تمشياً مع قرار نادى باريس وقرارات جامعة الدول العربية.

٢ - المساهمة في تدريب وتأهيل الكوادر لعراقية في مختلف قطاعات الدولة.

٣ - تعزيز التواجد الدبلوماسي العربي في العراق مع توفير الحماية الأمنية اللازمة للبعثات الدبلوماسية العربية.

٤ - تقديم المساعدات الإنسانية، والقيام بدورٍ فعال في عملية إعادة الإعمار في العراق.

٥ - المساعدة في ضبط الحدود لمنع المتسللين.

وفي ضوء المناقشات والمداخلات تم تشكيل مجموعتي عمل الأولى معنية بالإعداد لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي بإدارة معالي السيد عبد العزيز بلخادم، والثانية معنية بإجراءات بناء الثقة بإدارة معالي الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل، حيث تم التوصل إلى ما يلي:

أولاً: أن يُعقد مؤتمر الوفاق الوطني العراقي خلال الأسبوع الأخير من شهر فبراير/ شباط أو في الأسبوع الأول من مارس/ آذار ٢٠٠٦ في بغداد.

ثانياً: مشروع جدول أعمال المؤتمر والذي يتضمن المحاور التالية:

١ - توسيع العملية السياسية لتشمل جميع القوى على أساس تبني النهج الديمقراطي.

٢ - وحدة العراق واستقلاله وسيادته ووضع برنامج لإنهاء مهمة القوة المتعددة

الجنسيات.

٣- الوضع الأمني.

٤- المساواة في المواطنة (الحقوق والواجبات).

٥- مجالات الدعم المطلوبة لإنجاح عملية الوفاق الوطني.

٦- الديون وإعادة إعمار العراق.

ثالثاً: تحديد معايير المشاركة في المؤتمر على النحو التالي:

١- ضمان التمثيل المتوازن والشامل للقوى والأحزاب السياسية العراقية الممثلة لمكونات الشعب العراقي كافة بما فيها العشائر، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني والمرأة.

٢- الالتزام بالحوار والنهج الديمقراطي ونبذ العنف، والاستعداد للمشاركة في العملية السياسية.

٣- الالتزام بالسعي نحو تحقيق أهداف العملية السياسية بالوسائل السلمية واحترام وجهات النظر المختلفة.

رابعاً: تشكيل لجنة مُصغرة لمتابعة الإعداد لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي تُسمى «لجنة المتابعة والإعداد» من القوى السياسية في العراق بمشاركة جامعة الدول العربية وبالتعاون مع الأمم المتحدة.

خامساً: إقرار عدد من إجراءات بناء الثقة خلال المرحلة المقبلة من بينها الإجراءات العملية التالية:

١- الابتعاد عن تبادل الاتهامات، ودعوة وسائل الإعلام العراقية والعربية للعمل على التقريب بين أطياف الشعب العراقي.

٢- عدم استخدام المنابر الدينية والسياسية والإعلامية للتحريض على الكراهية والفُرقة.

٣- العمل على توفير المناخ المناسب لإجراء عملية الانتخابات القادمة بصورة حرة وشفافة.

٤- إيجاد صيغة عملية لعمل لقاءات منتظمة بين القوى اسياسية والأطياف العراقية لتهيئة المناخ لتحقيق الوفاق الوطني العراقي.

٥- ضرورة مراجعة وضع المعتقلين في أسرع وقت ممكن وإطلاق سراح مَنْ لم تثبت تهمته ووقف المداهمات إلا بأمر قضائي موثق وإشاعة جو من الأمن والطمأنينة. هذا وقد أيَّد المجتمعون كفاح الشعب الفلسطيني وحقه العادل والمشروع في إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وفي الختام يُعرب المشاركون عن الشكر والتقدير لجمهورية مصر العربية رئيساً وحكومةً وشعباً على حُسن الاستقبال وكرم الضيافة، ويشيدون بالكلمات الضافية لفخامة الرئيس محمد حسنى مبارك ولفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وكذلك التعبير عن تقديرهم للدور الذي قامت به اللجنة الوزارية الخاصة بالعراق، كما يُعرب المشاركون عن تقديرهم للجهود اتي بذلها الأمين العام لجامعة الدول العربية لعقد هذا الاجتماع والنتائج التي أسفر عنها والكلمة الهامة التي ألقاها في افتتاح الاجتماع التحضيري، وتقديرهم للدور الذي قامت به الأمم المتحدة في دعم هذا الجهد. كما عبَّرت الجامعة العربية عن تقديرها لجهود معالي هوشيار زيباري ومساعديه في وزارة الخارجية العراقية على التعاون الذي قدموه في الإعداد لهذا الاجتماع.

كما حضر الجلسة الافتتاحية السادة وزراء الخارجية العرب أعضاء اللجنة

الوزارية الخاصة بالعراق ووزير خارجية الجمهورية اللبنانية، والدكتور مصطفى عثمان إسماعيل مستشار رئيس جمهورية السودان، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وممثل اتحاد المغرب العربي، وممثل جمهورية موريتانيا الإسلامية، ووزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وممثل وزير خارجية جمهورية تركيا، وسفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والمندوبون الدائمون لدى الجامعة العربية، وعدد من سفراء الدول الأجنبية المرتبطة بمذكرات تفاهم مع الجامعة العربية، وممثل الاتحاد الأوروبي، وممثلون عن منظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

نتائج اجتماع اللجنة التحضيرية
لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي القاهرة ٢٥-٢٧/٧/٢٠٠٦

أولاً: عقدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي والمشكلة من ممثلي القوى السياسية العراقية، اجتماعاتها خلال الفترة من ٢٥-٢٧/ ٧/ ٢٠٠٦ بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة بدعوة من السيد عمرو موسى الأمين العام ورئاسته وحضور معالي الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل ممثل الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي (مرفق قائمة المشاركين)، وعقدت الجلسة الافتتاحية بمشاركة السادة المندوبين الدائمين للدول الأعضاء بالجامعة العربية حيث ألقى المندوب الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة بصفته رئيساً للدورة الحالية لمجلس الجامعة كلمة أكد فيها على دعم الدول العربية جهود تحقيق الوفاق في العراق، كما ألقى السيد الأمين العام كلمة تضمنت تقييماً للأوضاع في العراق ومهام اللجنة.

ثانياً: استعرضت اللجنة تطورات الأوضاع في العراق كما ناقشت بندين على جدول أعمالها يتعلقان بما يلي:

١-التداول حول جدول أعمال مؤتمر الوفاق الوطني الذي أقر خلال الاجتماع التحضيري بالقاهرة بتاريخ ١٩ - ٢١ / ١١ / ٢٠٠٥.

٢-الإعداد لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي بما في ذلك تحديد الموعد والمكان والمشاركة.

ثالثاً: تدارست اللجنة بعمق وصراحة وروح إيجابية مختلف المستجدات

السياسية والأمنية التي طرأت على الساحة العراقية منذ انعقاد اجتماع القاهرة التحضيري في تشرين ثاني ٢٠٠٥، كما استعرضت الوثائق وأوراق العمل المقدمة من قبل الأطراف المشاركة، وأبرز المناقشات توافقاً في الرأي حول النقاط التالية:

١-التزام الأطراف كافة بضرورة تحقيق المصالحة والوفاق الوطني بين أبناء الشعب العراقي بمكوناته السياسية والدينية والقومية، والإقرار بأن عملية المصالحة هي مسيرة واحدة، وأن كل المبادرات المطروحة، وبصفة خاصة جهود فخامة الرئيس جلال طالباني، والمبادرة التي أطلقها دولة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي يجب أن تصب كلها في اتجاه واحد يتجه بثبات نحو تحقيق مصالحة وطنية حقيقية شاملة تعتمد احترام سيادة العراق ووحدة شعبه وأرضه.

٢-ضرورة وقف التدهور الخطر للأوضاع الأمنية في العراق وتزايد أعمال العنف والإرهاب التي تطول العراقيين والاحتقان الطائفي والقومي وما صاحب ذلك من عمليات تهجير قسري وعمليات الاختطاف الجماعي والفردي لأسباب مختلفة.

رابعاً: كما تم التوافق على ما يلي:

١-تأكيد الالتزام بما جاء من مبادئ وتوصيات في البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي في نوفمبر تشرين ثاني ٢٠٠٥ بالقاهرة، والعمل على توفير المناخ الملائم لعقد هذا المؤتمر وضمان نجاحه وحرص جميع الأطراف على الأخذ في الاعتبار الحوارات والمبادرات الهادفة إلى تحقيق المصالحة الوطنية وتوفير الأمن والاستقرار للعراق.

٢-أن يكون الدستور الحالي ونقاطه الخلافية موضع مراجعة ونقاش عام ومسؤول من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية أرضا وشعباً.

٣-إدانة كل أحكام التكفير والردة لأي مكون من الشعب العراقي التي تتعارض مع تعاليم الإسلام السمحة التي تحرم تكفير المسلم لأخيه المسلم، والعمل على إشاعة القيم الإسلامية التي تدعو إلى التآخي والتسامح وترسيخ الوحدة الوطنية.

٤-دعوة الحكومة والقيادات السياسية والدينية والعشائرية والمجتمع المدني إلى إطلاق عملية مكثفة وعاجلة للقضاء على الاحتقان الطائفي.

٥-مطالبة الجهات المعنية كافة بوضع برنامج محدد لعودة المهجرين كافة إلى ديارهم وحمايتهم وتعويضهم.

٦-إعادة النظر في إجراءات قرارات وآليات «هيئة اجتثاث البعث» بما يضمن محاكمة ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب جرائم في حق الشعب العراقي وذلك وفقاً للقانون.

٧-محاسبة ومعاقبة المسؤولين عن ارتكاب جرائم في حق الشعب العراقي قبل وبعد نيسان أبريل ٢٠٠٣، وتفعيل دور القضاء وجعله المرجعية الوحيدة في التعامل مع الإرهابيين الذين يجرمون بحق الشعب العراقي وكذلك مع الجرائم وعصابات الاعتقالات الكيفية والمداهمات من أي جهة إلا بموجب أمر قضائي.

٨-تفعيل هيئة النزاهة والحفاظ على استقلاليتها وحيادها ومكافحة الفساد.

٩- دعوة الدولة إلى توفير الأمن وحل الميليشيات وإنهاء المظاهر المسلحة غير القانونية بأشكالها المختلفة وإيجاد الحلول المناسبة لمنتسبيها.

١٠- بناء مؤسسات الدولة على أساس الولاء للوطن وعدم التمييز بين المواطنين والاعتماد على معايير الكفاءة والخبرة في التعيين في مختلف أجهزة الدولة

بصرف النظر عن العرق أو الجنس أو المذهب أو الدين، بما يحقق مشاركة فاعلة لجميع العراقيين بمختلف مكوناتهم.

١١- الإسراع في بناء القوات المسلحة العراقية والقوات الأمنية على أسس وطنية ومهنية وفق جدول زمني محدد يتزامن معه خروج القوات الأجنبية من العراق وتحقيق السيادة الكاملة له.

١٢- توفير الإجماع السياسي والديني على المستوى الوطني للتصدي للمجموعات التي تستهدف العراق والعراقيين.

١٣- دعوة الدول العربية إلى تنفيذ ما تضمنه البيان الختامي للاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي بشأن دعم وتعزيز الدور العربي في العراق وبخطوات عملية، والطلب إلى الأمانة العامة متابعة تنفيذ ذلك.

١٤- التأكيد على أهمية تعاون دول الجوار مع العراق واحترامها لسيادته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، ودعمها لجهوده في تحقيق الأمن والاستقرار وإعادة الإعمار ومكافحة الإرهاب.

خامساً: اتفقت اللجنة على إضافة موضوعين إلى بنود جدول أعمال مؤتمر الوفاق الوطني وهما:

١- إنهاء حالة الاحتقان الطائفي والقومي.

٢- معالجة موضوع التهجير القسري.

سادساً:

١- لاحظت اللجنة أن عدداً من الإجراءات التي اتفق عليها في اجتماع القاهرة في نوفمبر / تشرين ثاني ٢٠٠٥ لبناء الثقة لم تنفذ على الوجه المطلوب ومن هذا

المنطلق تم الاتفاق على ما يلي:

أ- تشكيل لجنة يشترك في عضويتها رئيس الوقف الشيعي ورئيس الوقف السني ومجموعة من القيادات الدينية والجامعة العربية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع استخدام المنابر الدينية للتحريض على الكراهية والفرقة.

ب- إطلاق حملة لإعادة إعمار المساجد والحسينيات والكنائس ودور العبادة الأخرى والأماكن المقدسة.

ج- تعزيز مفاهيم وقيم الوحدة الوطنية والتعايش المشترك بين جميع أطياف ومكونات الشعب العراقي.

د-التنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمتابعة قيام وسائل الإعلام بالعمل على التقريب بين أطياف الشعب العراقي والابتعاد عن التحريض والكراهية والفرقة وتبادل الاتهامات.

٢-تشكيل لجان على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات للعمل على عودة المهجرين لديارهم وحمايتهم وتعويضهم.

سابعا: في ضوء ما تقدم طلبت اللجنة من الأمين العام الاستمرار في التنسيق مع جميع المبادرات المطروحة لتحقيق الوفاق الوطني العراقي بما في ذلك المبادرة المقدمة من رئيس الوزراء العراقي، كما طلب من الأمين العام الاتصال بالحكومة الأردنية لتحديد موعد عقد مؤتمر القيادات الدينية العراقية، وكذلك مع منظمة المؤتمر الإسلامي لعقد مؤتمر مكة لعلماء المسلمين.

ثامنا: اتفقت اللجنة على إبقاء اجتماعه مفتوحا ودعوة جامعة الدول العربية لمتابعة اتصالات مع مختلف الأطراف للإسهام في تحقيق الوفاق الوطني العراقي

ودعم جهودها في هذا الاتجاه، والدعوة إلى اجتماع آخر للجنة مع العمل على أن تضم إلى عضويتها ممثلين لأطراف وفئات لم تتمكن من المشاركة في هذا الاجتماع وذلك في إطار التحضير لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي، وبحيث يعقد الاجتماع القادم للجنة في موعد أقصاه الأسبوع الأول من تشرين الثاني نوفمبر ٢٠٠٦ في بغداد أو في إحدى العواصم العربية أو في مقر الجامعة العربية، وذلك تمهيدا لعقد مؤتمر الوفاق الوطني في تاريخ قريب مناسب.

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق



Association of Muslim Scholars In Iraq

Baghdad - Head Quarters المقر العام - بغداد

تصريح صحفي

التقى سماحة الشيخ الدكتور (حارث الضاري) الأمين العام لهيئة علماء المسلمين صباح يوم السبت الموافق(٩/١٢/٢٠٠٦م) في مقر إقامته الحالية في عمان ممثل جامعة الدول العربية في العراق السفير (مختار لماني) وجرى الحديث حول الأوضاع الجارية في العراق ومساعي الجامعة العربية لجمع الأطراف العراقية وتوحيد كلمتها لانتشال العراق من المأزق الذي يتردى فيه منذ احتلاله عام (٢٠٠٣) وحتى اليوم.

وقد أبدى سماحة الأمين العام شكره وامتنانه للسيد السفير على مساعيه ومساعي الجامعة في هذا السياق، لكنه أكد أنّ المؤتمرات واللقاءات لم تعد ذات جدوى - كما يبدو - لخلوها من الرغبة الصادقة في الحل لدى أطراف سياسية عراقية متنفذة في الحكم مذكرًا إياه بأن الهيئة لديها تجربة مُرة في هذا الصدد لاسيما في مؤتمري القاهرة الأول والثاني .

وقد حضر اللقاء كل من الدكتور عبد السلام الكبيسي مساعد الأمين العام للهيئة والدكتور محمد بشار الفيضي المتحدث باسمها.



قسم الثقافة والإعلام

١٩ ذو القعدة ١٤٢٧ هـ

٢٠٠٦/١٢/١٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

منظمة المؤتمر الإسلامي
الأمانة العامة

Organisation of the Islamic Conference
General Secretariat

Organisation de la Conférence Islamique
Secrétariat Général

بسم الله الرحمن الرحيم

وثيقة مكة المكرمة في الشأن العراقي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد،

بناءً على ما آلت إليه الأوضاع في العراق وما يجري فيه يومياً من إهدار للدماء وعدوان على الأموال والممتلكات تحت دعاوى تتلبس برداء الإسلام والإسلام منها براء، وتلبية لدعوة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وتحت مظلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع للمنظمة،

نحن علماء العراق من السنة والشيعة، اجتمعنا في مكة المكرمة، في رمضان من عام 1427هـ وتداولنا في الشأن العراقي، وما يمر به أهله من محن ويعانونه من كوارث، وأصدرنا الوثيقة الآتي نصها:

أولاً: المسلم هو من شهد أنه لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وهو بهذه الشهادة يعصم دمه وماله وعرضه إلا بحقها وحسابه على الله. ويدخل في ذلك السنة والشيعة جميعاً، والقواسم المشتركة بين المذهبين أضعاف مواضع الاختلاف وأسبابه. والاختلاف بين المذهبين ـ أينما وجد ـ هو اختلاف نظر وتأويل وليس اختلافاً في أصول الإيمان ولا في أركان

ص.ب ١٧٨ – جدة ٢١٤١١ – تليفون : ٦٩٠٠٠٠١ – فاكس : ٢٧٥١٩٥٣
P.O. Box 178 - Jeddah 21411 - Tel. : 6900001 - Fax : 2751953 - Website: www.oic-oci.org

الإسلام. ولا يجوز شرعاً لأحد من المذهبين أن يكفر أحدا من المذهب الآخر. لقول رسول الله ﷺ: (من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما) ولا يجوز شرعاً إدانة مذهب بسبب جرائم بعض أتباعه.

ثانياً: دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم عليهم حرام. قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾. وقال النبي ﷺ: (كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه). وعليه فلا يجوز التعرض لمسلم شيعي أو سني بالقتل أو الإيذاء، أو الترويع ار العدوان على ماله أو التحريض على شيء من ذلك، أو إجباره على ترك بلده أو محل إقامته أو اختطافه أو أخذ رهائن من أهله بسبب عقيدته أو مذهبه ومن يفعل ذلك برئت منه ذمة المسلمين كافة مراجعهم وعلماؤهم وعامتهم.

ثالثاً: لدور العبادة حرمة. وهي تشمل المساجد والحسينيّات وأماكن عبادة غير المسلمين. فلا يجوز الاعتداء عليها أو مصادرتها أو اتخاذها ملاذا للأعمال المخالفة للشرع ويجب أن تبقى هذه الأماكن في ايدي أصحابها وأن يعاد إليهم ما اغتصب منها وذلك كله عملاً بالقاعدة الفقهية المسلمة عند المذاهب كافة أن "الأوقاف على ما اشترطه أصحابها" وأن "شرط الواقف كنص الشارع" وقاعدة أن "المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً".

رابعاً: إن الجرائم المرتكبة على الهوية المذهبية كما يحدث في العراق هي من الفساد في الأرض الذي نهى الله عنه وحرّمه في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ﴾. وليس اعتناق مذهب، أيّاً ما كان،مسوّغا للقتل أو العدوان ولو ارتكب بعض أتباعه ما يوجب عقابه إذ ﴿وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾.

خامساً: يجب الابتعاد عن إثارة الحساسيات والفوارق المذهبية والعرقية والجغرافية واللغوية، كما يجب الامتناع عن التنابز بالألقاب وإطلاق

2

الصفات المميتة من كل طرف على غيره، فقد وصف القرآن الكريم مثل هذه التصرفات بأنها فسوق قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾.

سادساً: ومما يجب التمسك به وعدم التفريط فيه، الوحدة والتلاحم والتعاون على البر والتقوى، وذلك يقتضي مواجهة كل محاولة لتمزيقها، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ وقال: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾؛ ومن مقتضى ذلك وجوب احتراز المسلمين جميعاً من محاولات إفساد ذات بينهم وشق صفوفهم وإحداث الفتن المفسدة للنفوس بعضهم على البعض الآخر.

سابعاً: المسلمون من السنة والشيعة عون للمظلوم ويد على الظالم، يعملون بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ ومن أجل ذلك يجب العمل على إنهاء المظالم وفي مقدمتها إطلاق سراح المختطفين الأبرياء والرهائن من المسلمين وغير المسلمين، وإرجاع المهجرين إلى أماكنهم الأصلية.

ثامناً: يذكّرُ العلماء الحكومة العراقية بواجبها في بسط الأمن وحماية الشعب العراقي وتوفير سبل الحياة الكريمة له بجميع فئاته وطوائفه، وإقامة العدل بين أبنائه، ومن أهم وسائل ذلك إطلاق سراح المعتقلين الأبرياء، وتقديم من تقوم بحقه أدلة جنائية إلى محاكمة عاجلة عادلة وتنفيذ حكمها، والإعمال الدقيق لمبدأ المساواة بين المواطنين.

تاسعاً: يؤيد العلماء من السنة والشيعة جميع الجهود والمبادرات الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة في العراق عملاً بقوله تعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ وبقوله: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾.

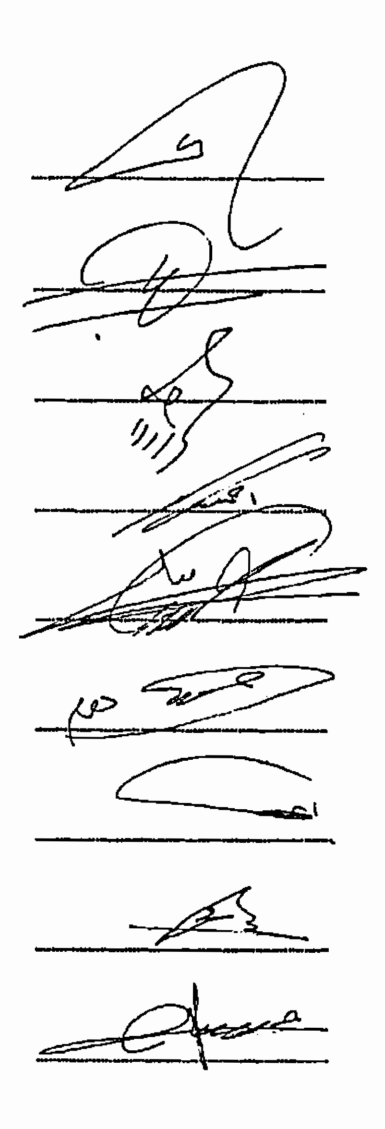
3

عاشراً: المسلمون السنة والشيعة يقفون بهذا صفا واحداً للمحافظة على استقلال العراق، ووحدته، وسلامة أراضيه، وتحقيق الإرادة الحرة لشعبه؛ ويساهمون في بناء قدراتهم العسكرية والاقتصادية والسياسية ويعملون من أجل إنهاء الاحتلال، واستعادة الدور الثقافي والحضاري العربي والإسلامي والإنساني للعراق.

إن العلماء الموقعين على هذا الوثيقة يدعون علماء الإسلام في العراق وخارجه، إلى تأييد ما تضمنته من بيان، والالتزام به، وحث مسلمي العراق على ذلك. ويسألون الله وهم في بلد الحرام، أن يحفظ على المسلمين كافة دينهم وأن يؤمّن لهم أوطانهم، وأن يخرج العراق المسلم من محنته وينهي أيام ابتلاء أهله بالفتن، ويجعله درعاً لأمة الإسلام في وجه أعدائها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة بأسماء السادة الموقعين على
وثيقة مكة المكرمة في الشأن العراقي



- الشيخ علي بابير
رئيس الجماعة الإسلامية الكردستانية

- الدكتور السيد محمد بحر العلوم
من كبار علماء الدين

- الشيخ صلاح الدين بهاء الدين
من علماء الاتحاد الإسلامي الكردستاني

- الدكتور الشيخ أحمد كاظم مدخان البهادلي
أستاذ في الحوزة العلمية في النجف

- السيد علي سلمان جبّار
عالم في محافظة المثنى

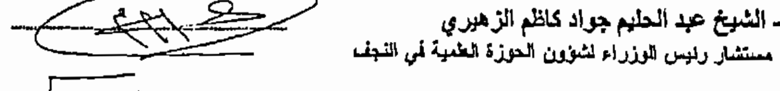
- الدكتور الشيخ همام باقر حمّودي
عضو مجلس النواب

- الشيخ الدكتور إبراهيم الحسّان
عضو مجلس شورى هيئة علماء المسلمين

- السيد محمد محمد الحيدري
عضو مجلس النواب

- الشيخ علي خضر الزند
إمام وخطيب جامعة الصديق – بغداد

5

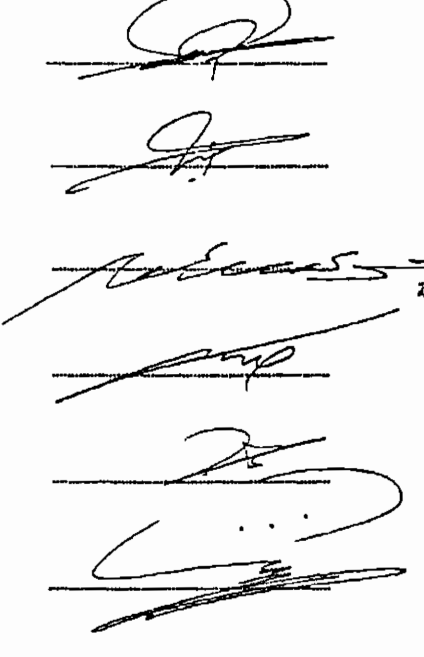


- الشيخ عبد الحليم جواد كاظم الزهيري
مستشار رئيس الوزراء لشؤون الحوزة العلمية في النجف

- الشيخ الدكتور أحمد عبد الغفور السامرائي
رئيس ديوان الوقف السني

- الشيخ الدكتور عبد الملك السعدي
أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة مؤتة والجامعات العراقية

- السيد فاضل الشرع
مستشار رئيس الوزراء لشؤون المرجعيات



- الشيخ جلال الدين الصغير
عضو مجلس النواب

- الشيخ الدكتور محمود الصميدعي
إمام وخطيب جامع أم القرى – بغداد

- الشيخ عبد الستار عبد الجبار عبّاس
مدير في الوقف السني – بغداد

- الدكتور محسن عبد الحميد
أستاذ الدراسات الإسلامية بالجامعات العراقية والعربية

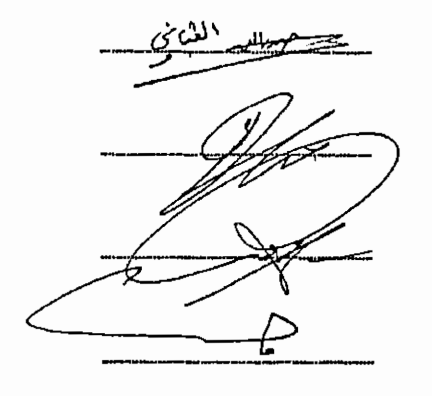
- الدكتور صلاح سالم عبد الرزاق
مدير العلاقات العامة بالوقف الشيعي

- الشيخ الدكتور عبد الجليل إبراهيم الفهداوي
رئيس مجلس الافتاء – بغداد

- الشيخ الدكتور محمد بشار الفيضي
الناطق باسم هيئة علماء المسلمين

6

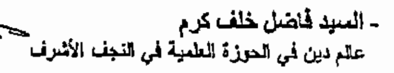
- السيد صدر الدين حسن علي القبانجي
إمام جمعة النجف الأشرف



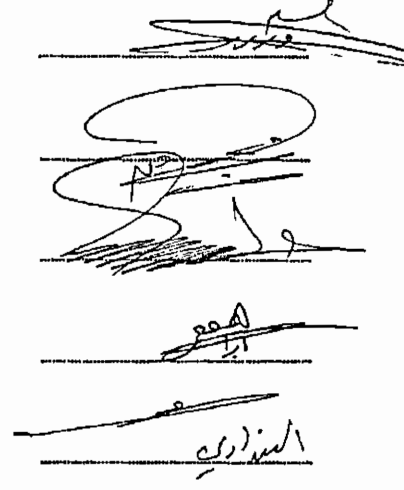
- الشيخ الدكتور علي القرداغي
عالم كردي مقيم في قطر

- السيد فايد كاظم نون
عالم دين في النجم الأشرف

- الشيخ الدكتور مكي حسين حمدان الكبيسي
معاون عميد كلية الإمام الأعظم في بغداد



- السيد فاضل خلف كرم
عالم دين في الحوزة العلمية في النجف الأشرف



- الدكتور الشيخ فؤاد كاظم زاير المقدادي
عالم في مدينة الكاظمية ببغداد

- الشيخ الدكتور عبد الكريم ناصر
أستاذ شريعة – مدير أوقاف المنطقة الجنوبية

- الشيخ إبراهيم نعمي النعمة
عضو مجلس النواب

- الشيخ محمد كاظم فيروز يعقوب
وكيل آية الله العظمى محمد اليعقوبي

7

الشهود

وقع على هذه الوثيقة شاهداً عليها وداعياً إلى الالتزام بها:

فضيلة الشيخ محمد الحبيب ابن الخوجه ....

أمين مجمع الفقه الإسلامي الدولي

سماحة آية الله محمد علي التسخيري ....

عضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي

الأستاذ الدكتور محمد سليم العوا ....



مستشار الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

أعدت هذه الوثيقة في شهر رمضان المبارك من عام 1427هـ بمبادرة وجهد من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومشاركة وفد من سنة العراق وشيعته وأمانة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ووقع عليها في مكة المكرمة عند المسجد الحرام في يوم الجمعة الموافق 28 رمضان 1427هـ - 20 أكتوبر 2006م.

الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي

8

المقاومة في العراق .. مقاومون لا إرهابيون

كانت المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال النازي لفرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية هي أولى المقاومات الوطنية التي أطلق عليها صفة الإرهاب من قبل المحتل لخلط الأوراق وتشويه صورة المقاومين... إلا أن «الحرب على الإرهاب» التي أعلنتها الإدارة الأمريكية، وكل ما يعيشه العالم من إفرازات تلك الحرب من فوضى وعدم استقرار أمني خطير، فهي إستراتيجية أنجلو-أمريكية تم البدء بتأسيسها منذ ثمانينيات القرن الماضي، لتحل محل الحرب الباردة التي كانت مكان ابتزاز دول الخليج العربي، الغنية بالموارد النفطية، من قبل الاستعمار الغربي عموماً.

يذكر البروفيسور هيثم الناهي في كتابه «السياسة النووية الدولية وأثرها على الشرق الأوسط » أن الولايات المتحدة كانت تراقب الحقائق البترولية في منطقة الخليج بضفتيها، وستتخذ حلاً لكل خطوة بعد خطوة وتحرص على إنجازها بنجاح، كي لا تفاجأ بما لا يحمد عقباه».

إلا أن القوة الأمريكية الجديدة والصاعدة حينها قد بدأت تفكر بأساليب جديدة تجعلها قادرة على تأمين نفط الخليج لصالحها، منذ عام ١٩٦٥، عندما أنشأت أول قواعدها العسكرية لحماية منشآتها النفطية في المملكة العربية السعودية. «الأوان الصورة الجدية في العمل الأمريكي بدأ يأخذ صورة الحقيقة بعد حرب عام ١٩٦٧، عندما صرّح رئيس الوزراء العراقي الأسبق (طاهر يحيى) بضرورة استعمال البترول كسلاح» ضد الغرب الذي يدعم العدو الصهيوني لإجباره على الانسحاب

من الأراضي المحتلة.

إلا إن إيقاف تصدير النفط العربي لأيام معدودات، أثناء حرب ١٩٧٣ ضد إسرائيل، وما رافق ذلك من ارتفاع مفاجئ في أسعار البترول، أعطى مبرراً واقعياً للمخاوف الأمريكية والغربية عموماً: باحتمال تحكّم العرب في إنتاج وتصدير وأسعار هذا المنتج الحيوي... «وكان هو الأساس الذي غَيّر الإستراتيجية الغربية نحو منطقة الخليج العربي بصورة مذهلة ..، ... حيث تغيّرت خطتها الإستراتيجية من العمل على احتواء التصدع وحماية الأنظمة الحليفة لها في المنطقة، إلى العمل على تنفيذ خطة إستراتيجية أكثر خطورة وأهمية لمستقبل مصالحها«... فجاء تصريح هنري كيسنجر لصحيفة الواشنطن بوست في ٧ ديسمبر ١٩٧٣ قائلاً إن «قرار رفع الدول المنتجة للبترول لسعر النفط اليوم، يعد من أهم الأحداث المحورية في تاريخ القرن الحالي، وعلينا معالجتها بسرعة قبل أية قضية تعتبر مهمة في كياننا»[(١)].

خلال تلك الفترة من الحرب الباردة بدأت الفكرة الأمريكية باحتلال منطقة الخليج للسيطرة على آبار النفط، إلا أنها اكتفت بالتهديد العلني واتخاذ إجراءات طويلة تؤمن لها تلك المصالح، خارج إطار الاحتلال المباشر خوفاً من القوة النووية السوفيتية حينها، بدءاً بعمليات بناء قوات التدخل السريع التي بدأت كفكرة ودراسة كلّفت بوضعها مؤسسة أمريكان انتربرايز عام ١٩٧٦ من قبل الحكومة الأمريكية، لتنتهي آخر ترتيباتها وتدريباتها في عام ١٩٩٠، مما يؤكّد إن فكرة الاحتلال المباشر بقيت ضمن العقيدة العسكرية الأمريكية منذ ذلك الوقت، وتم الاستعداد الكامل لتنفيذه في الوقت المناسب، كما جاء بوضوح على لسان الناطق

(١) البروفسيور هيثم غالب الناهي «السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط – دار العلوم الأكاديمية (الطبعة الأولى–٢٠٠٥).

باسم وزارة الدفاع الأمريكية (ألبرت وولستر) في عام ١٩٧٥ عن تأييده احتلال المنطقة العربية «ولكن بعد تهيئة أسباب وحروب تعزز تدخلنا (الأمريكي) كدعاة سلام لا احتلال»[١].

ولكن بدأت الأمور تأخذ مجرى آخر مع بدء مفاوضات الحد من انتشار السلاح النووي بين الرئيس الأمريكي رونالد ريجان، والرئيس السوفيتي جورباتشوف، وما رافقها من بوادر أوحت للإدارة الأمريكية ببداية انهيار القطب السوفيتي. فجاء تصريح ألكسندر هيج، وزير الخارجية الأمريكية حينها، للصحفيين في ٢٨ يناير كانون ١٩٨١ قائلاً : «ليعلم الجميع أن الإرهاب الدولي سيحل محل اهتماماتنا في حقوق الإنسان الذي كنا نتحدث عنه في الثمانين سنة السابقة».

وفي الحقيقة تم استغلال تلك السمعة الأمريكية المزيّفة في الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان في تشريع قوانين الحرب ضد الإرهاب التي أعلنتها الإدارة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر أيلول٢٠٠١، مما يؤكد أن الاستراتيجيات الأمريكية بدأت مبكراً لتأسيس مؤسسة الإرهاب في العالم لخلق عدو جديد يحل محل الشبح السوفيتي، قد بدأت قبل ذلك التاريخ وجاءت الحرب على الإرهاب لخلق صراع جديد يحل محل الحرب الباردة، بهدف الحفاظ على أمن الولايات المتحدة وازدهارها، وتأمين سيطرتها على المناطق الحيوية لمصالحها.

إذن الحرب ضد الإرهاب هي تلك المعارك التي تفتعلها الولايات المتحدة على مختلف المستويات والجبهات ضد كل ما يهدد المصالح والسياسات الاستعمارية والإمبريالية الأمريكية، وكل من يقف ضد الإرادة والسياسات الأمريكية معرقلاً تنفيذ استراتيجياتها حتى تمكنت من الوصول إلى غزو العراق واحتلاله والوصول

(١) المصدر السابق.

إلى أغنى منابع النفط وأطولها عمراً في العالم.

ولهذا الهدف تم تدمير هيكلية الدولة العراقية بمؤسساتها ومصانعها وتشريعاتها وكوادرها وتاريخها وتراثها كما هم مستمرون في تدمير المجتمع العراقي بنسيجه المتكوّن عبر آلاف السنين لإلغاء وجود هذه الدولة تاريخاً، ومن ثم تفكيك تلك الآبار النفطية وامتلاكها من قبل الشركات الكبرى التي تدير سياسات الولايات المتحدة الأمريكية.

ولأن مقاومة الاستعمار والاحتلال تعد من المحرمات شريعة الإرهاب الأمريكية الجائرة، وصفوا المقاومين في العراق بالإرهابيين.

ولأن القوة الأمريكية الجائرة تبطن أعدائها دون رادع، فقد خاف العالم أن يوصف الغزو والاحتلال الأنجلو-أمريكي للعراق بالسطو لمسلح على دولة ذات سيادة، ولم يتجرأ العالم على وصف معسكرات الاعتقال الأنجلو - أمريكية في العراق بمعسكرات الإرهاب رغم كل ما يمارس بداخلها من تعذيب وحشي وممارسات لا إنسانية ضد عشرات الألوف من المعتقلين الأبرياء، ولم يعترض العالم على اجتياح وتدمير مدن الفلوجة والنجف وسامراء والأنبار وحديثة والمدائن وغيرها من المدن العراقية المقاومة والرافضة للاحتلال. وتشريد مئات الألوف من مكان هذه المدن.

إلا أن المقاومة العراقية التي بدأت وتكونت وأخذت شرعيتها من كل قطاعات الشعب العراقي، والتي تتألف من عشرات المجموعات القتالية وتعيش في كل البيوت والمزارع والمدن العراقية، وتذوب بين الناس، وتحارب في معارك تستمر لأيام وأسابيع في مواجهة أقوى قوة عسكرية في العالم، وتكبد العدو أكبر الخسائر في الأرواح والعتاد، وتمكنت من إغراق العدو في وحل الهزيمة وإفشال مخططاته، هذه

المقاومة التي تؤمن بالله وبالتحرير، وهي كجذور نخل الرافدين، أثبتت خلال سنتين تفوقها عسكرياً، فأذهلت جيوش الغزاة وحكوماتهم ومتآمري دول الجوار، وانتزعت اعترافات قادة العدو بقوتها وسلاحها وتطورها المستمر، رغم أنه لا يسمح إلا بعرض واحد بالمائة من عملياتها في الفضائيات، ورغم ما يحاول أن يلصق بها من أكاذيب لتشويه أهدافها وصورتها البطولية الحقيقية. فهل هؤلاء مقاومون أم إرهابيون؟.

هؤلاء هم شباب الرافدين المجاهدين الذين لا يخافون في الحق لومة لائم... وهم من تتوجه إليهم أبصار الشعب العربي وآماله بالنصر والتحرير ومستقبل الأمة ونهضتها.

عملية فندق «جبل لبنان» في بغداد مثالاً:

قام دونالد رامسفيلد بسلسلة من المقابلات التليفزيونية في البنتاجون، بعد عملية تفجير فندق «جبل لبنان» في بغداد، وقال في إحداها «... إن الأمن في العراق يختلف باختلاف مناطق الدولة، وحتى من شهر إلى آخر... ولقد شاهدنا ارتفاعا وهبوطا في الأحوال الأمنية. وما أريد قوله للشعب العراقي: إنه مكان خطير (يقصد العراق)... وإنها معركة تجري انتهاءً في موقعها وموجودة وتجري منذ مدة ليست بالقصيرة...».

هكذا حاولت الإدارة الأمريكية منذ الأيام الأولى للحرب التعتيم على حقيقة الأوضاع في العراق... سواء فيما تتكبده القوات الأمريكية من نزيف عميق ومسمر بشريًا وماديًا جراء عمليات المقاومة العراقية على مدار الساعة، أو فيما تقوم به القوات والمخابرات الأمريكية والإسرائيلية هناك في أدوار مشبوهة ورهيبة... تلك الحقائق التي لا تلبث أن تكشفها المصادر الأخرى رغم محاولات استحكام التعتيم

الأمريكي . ولكشف زيف (حرية) الإعلام الأمريكي ، وزيف (الديمقراطية الأمريكية، نسرد مثالاً حيًا، مما نملك من معلومات عن حقائق عملية تفجير فندق جبل لبنان في بغداد التي قامت بها المقاومة العراقية في شهر أبريل/ نيسان٢٠٠٤.

كان السلوك الأمريكي بعد انفجار فندق «جبل لبنان» في منطقة الكرادة بوسط بغداد، وما دار حول ذلك الانفجار من لغط وخلط وتداخل في المعلومات ومصادرها، موضع تساؤل وشك. فبدءاً بعمليات الإنقاذ التي تصدرتها القوات الأمريكية دون السماح بمشاركة أطراف أخرى، كعادتها في كل العمليات التي تستهدف قواتها في العراق وانتهاءً بعملية تضارب المعلومات حول عدد القتلى وطريقة الضربة وجنسيات القتلى، كلها كانت ملفتة .

تحطيم الروح المعنوية للعدو وعدم تمكينهم من حكم العراق

بدأت المقاومة العراقية بإستراتيجية تحطيم الروح المعنوية لدى العدو، لما لهذا العدو من قوة تهابها القوى الكبرى في العالم.. ووضعت هذه الإستراتيجية لأسباب مدروسة، بدأت تحقق نتائجها المتوقعة، ويمكن تلخيص تلك الأسباب كالتالي:

١ - إن الجيش الأمريكي كأفراد لم يتعودوا على القتال الأرضي المباشر مع العدو في حرب مفتوحة، منذ حرب فيتنام إلى تاريخ دخولهم الأراضي العراقية كغزاة.. وحتى في فيتنام كانت القوات الأمريكية تعاني من هذه العقدة، أو نقطة الضعف القاتلة، لذلك عملوا على تأسيس وتدريب جيش فيتنامي تحت قيادتهم ودعمهم لمواجهة جيش المقاومة الفيتنامية، كما يفعلون في العراق الآن، وفي هذا المجال كتب مؤخراً هنري كيسنجر في صحيفة (الواشنطن بوست) مقالاً يذكر فيه إنه : «بالرغم من المصاعب الكبيرة التي كانت تواجهنا في فيتنام، فإن قرار استبدال قوات أمريكية بجيوش محلية، والذي أطلقنا عليها آنذاك (الفتنمةَ) Vietmamization، كان من وجهة نظر أمنية قراراً ناجحاً بشكل عام».

٢ - إن تحطيم معنويات جيش العدو يعني تدني القدرة القتالية في قواته العسكرية كلها، وهي الخطوة الأساسية نحو الانسحاب، وفي هذا يقول أيضاً كيسنجر بالمقال ذاته إشارة إلى تصريحات الجنرال جورج كيسي، قائد القوات الأمريكية في العراق، حول انسحاب ٣٠ ألف جندي أمريكي من العراق، والذي يمثل ٢٢٪ من قواتهم هناك، في نهاية هذا العام، فيقول : إن «اتخاذ القرار بسحب

عدد كبير من القوات بينها الحرب مشتعلة، هو أمر قد تكون له عواقب مميتة، فهو يؤثر في حسابات المتمردين والقوات الحكومية على حد سواء، ولذلك فإن تعريف كلمة (تقدم) تصبح له أبعاده السيكولوجية التي لا تقل شأناً عن الأبعاد العسكرية، فكل جندي يتم سحبه يمثل نسبة أكبر من إجمالي القوات المتبقية فقدرة القوات المتبقية على شن الهجمات تتراجع».

٣ – ويعد تدني قدرة القوات الأمريكية على شن الهجمات وسيلة أساسية لإرباك الجيش وكسر هيبة هذه القوة، تلك الهيبة والقوة التي يقول عنها «أبو عبد الله»، أحد قيادات الجيش العراقي (المنحل)، في حواره مع صحيفة (الوطن العربي) (العدد ١٤٨٤): «إن الجيش الأمريكي ومعه إدارته السياسية يشعرون بالغرور ويصدّقون أساليب الدعاية التي يروجونها للعالم عن قوتهم السوبرمانية والإمكانيات الهائلة لهذا الجيش والاستهانة بكل أشكال المقاومة.. إضافة لاعتمادهم على معلومات ميدانية خاطئة عن العراق وقدراته وإمكانيات المقاومة المسلحة وردود فعل الجيش العراقي (المنحل) والأجهزة الأمنية وإمكانيات استثمارها من الأطراف المناهضة للمشروع الأمريكي ».

٤ – إن زيادة عدد القتلى، التي تؤدي غرضها الأساسي في تحطيم معنويات قوات العدو، أيضاً لها دور أساسي في إثارة الرأي العام الأمريكي ويسبب ضغط سياسي على أرض العدو.

٥ – تحييد القوى المحلية المتعاونة مع العدو مما يؤدي إلى تراجعها عن هذا التعاون.

٦ – تحييد كل الأسلحة المتطورة والتكنولوجيا عالية التقنية التي يحتمي بها العدو مما يزيد من معاناة الجيش الأمريكي المحتل.

٧ - تدني معنويات الجيش يؤدي إلى ارتباكه وتدني قدراته في مواجهة زخم عمليات المقاومة التي لا يعرف أين وكيف ومتى ومن أي اتجاه تأتي، وهذا يؤدي إلى خلخلة الجيش وإجهاده في الجري وراء العمليات، واستمرار حالة عدم استقرار هذا الجيش وإدارته، بحيث لا يبقى لديهم الوقت والقدرة على حكم وإدارة البلاد.

وبناء على هذه الرؤية، ولتحقيق إستراتيجية تحطيم معنويات جيوش الاحتلال في العراق وضعت المقاومة العراقية خططاً محكمة نفذتها بإصرار وشجاعة وقدرات قتالية عالية.

٨- ومن الجدير بالذكر هنا خروج ما لا يقل عن ٢٥ ألف جندي أمريكي من ساحة القتال تحت بند الأمراض النفسية المختلفة التي وصلت إلى درجة الانهيار العصبي والانتحار، إضافة إلى الهروب غير المشروع لعدد غير قليل من هذه القوات، وانخفاض المعنويات إلى حد ٧٠٪ بين الجنود وتمردهم على تنفيذ الواجبات لهو دليل على صحة هذه الإستراتيجية وفاعليتها.

فهذه المقاومة تملك أهم مقومات النجاح والنصر، وعلى قمتها يأتي إصرار الشعب العراقي المقاتل وقدرته على تحقيق أهدافه... مما جعل هنري كيسنجر يقول متألما «إن تصريحات كيسي أحيت فينا ذكريات مؤلمة (أي ذكريات الانسحاب من فيتنام)»، ويقول محذراً بأن «نتائج الحرب في العراق ستكون لها انعكاسات عالمية أعمق بكثير من حرب فيتنام».

موقفها من الأنظمة العربية

مبكراً، وباستحياء، بدأ المحتلون الإعلان عن وجود المقاومة العراقية إلى أن وصل بهم الأمر إلى الاعتراف المتكرر بقوتها وجبروتها وعدم إمكانية القضاء عليها، ولم يكن لهذا الاعتراف أن يصدر لو لم تكن الحقيقة التي يعيشها الغزاة المحتلون في العراق أقسى وأخطر وأشرس كثيراً عما يعلنونه بنعومة متغطرسة في مؤتمراتهم الصحفية المزيفة. وهنا لا بد من التأكيد على أن كل الظواهر التي تتميّز وتنفرد بها المقاومة العراقية (والمذكورة سابقًا) عن المقاومات الوطنية التي ظهرت عبر التاريخ ضد المحتلين، هي نتاج الظروف التاريخية الفريدة من نوعها التي عصفت بالعراق والعراقيين خلال أكثر من ربع قرن، مما خلق في أعماق كل عراقي الإصرار على القتال لكسر هيبة القوة الاستعمارية الأمريكية والبريطانية في هذه الحرب التي «ليس لها حدود للمواجهة»، كما وصفها كيسنجر.

أما تلك الظروف التاريخية، التي عاشها العراق والعراقيون، فإن المقاومة أدخلتها ضمن منهجية دراسية تحت شعار «ندرس حاضرنا وتاريخنا لنكتب المستقبل مع الأعداء»، منطلقين من أبشع ما مارسه الأعداء ضدهم من جرائم لا إنسانية وأكثرها شدة وبأساً على التاريخ القادم للأمة، كما جاءت مختزلة في نصوص وأدبيات المقاومة العراقية على أنه:

«لم يحدث عبر التاريخ أن اجتمعت كل دول الأرض لتحاصر شعبا واحدا، باسم قانون وأمر من اثني عشر عاما ليموت مليونان من العراقيين، والعالم أعمى وأصم وأبكم..

ولم يحدث أن غزاة احتلوا دولة بحجة كاذبة ليستولوا على ثرواتها وينهبونها باسم

القانون كتعويض لغزوهم قبل ثلاثة آلاف سنة..

ولم يحدث أن يتحول اسم (العراقيين) رمزا للوحوش تتجنبه الحكومات فلا تسمح لهم بالعيش، ولكن تسمح بقتلهم من دون محاسبة، باستعمال كل الأسلحة المحرمة بما فيها الجوع والأمراض والحصار والقذائف المشعة..

احتلوا بلادنا وخلق المحتلون الفوضى، ودمروا الدولة، لسرقة ثرواتنا دون رقيب.. فلا تلوموا العراقية بعد الآن، إذا أرضعت وليدها حقداً وثأراً من الأعداء، ولو بعد ألف سنة!، سنعلم العرب كيف نقاتل وننتصر مثل بغداد!، لأن التاريخ والمجد يصنع في بغداد، ولنا عهد الله سبحانه!».

هذه هي البدايات الأولى لأدبيات المقاومة، التي هي في قيد الرسم لتشكيل مستقبل العلاقة بين الشعب العربي وأنظمته الحاكمة، بعد أن رضخت هذه الأنظمة إلى الغزاة ومهدت الطريق لاحتلال أرض الرافدين.

ولم تكتف بذلك بل لا يزال أداؤها مستمراً، فبينما يقاتل العراقيون على أرضهم، وأرواحهم على أكفهم، في أكثر المنازلات وحشية وشراسة ضد المحتلين الحاقدين، إذ بالأنظمة العربية مسترسلة في تآمرها ضد العراق مقابل حفنة من الدولارات وضمانات ببقائهم على عروشهم..

وبينما آلاف العلماء والمفكرين العراقيين وكل كفاءات العراق العلمية والإبداعية النادرة يبحثون عن ملجأ آمن لهم ولأبنائهم من عصابات الاغتيال الصهيونية والصفوية، فلا تجد حكومة عربية واحدة تقبل احتضانهم وتأمين حياة كريمة وآمنة لهم...

بعد أن اكتسح الصفويون العراق ووصلوا إلى مشارف حدود عربية جديدة، إذ بالوزراء العرب يعلنون بهمس داخل قاعات المؤتمرات عن خوفهم على هوية

العراق العربية، وليس ألماً أو حزناً لما يرتكبه الصفويون والأمريكان والإنجليز من جرائم يومية تدمي القلوب ضد العراقيين، ولا رحمة بهذا الشعب الذي يموت بالمئات كل يوم في مدنه وأحيائه تحت أقدام ومجنزرات الدبابات الأمريكية، وبالقنابل الحارقة والمشعة...

فأي زمن هذا الذي يعيشه العرب في ظل أنظمة تخاف على عروشها ولا تخاف الله..

إنه انحدار إلى القاع، فإما أن تبقى الأمة رازحة هناك وإما أن تنطلق مندفعة إلى القمة بقوة التصادم والطَّرْق....

لكل ذلك، ولفشل كل تجارب بناء الدولة العربية القومية على أجزاء محدودة من الأرض العربية، ولإيمان المقاومة العراقية بخطر الدولة القطرية التي تمزق الإرادة العربية وتزيد من تبعيتها للأجنبي والمستعمر، فإن أهدافها لا تقف عند تحرير العراق، بل تمتد لبناء الدولة القومية وإطلاق المشروع النهضوي العربي من المحيط إلى الخليج، ولكل حادث حديث.

ومع تدفق المقاومين العرب بالمئات على العراق، رغم السياسات القمعية العربية ضدهم، تتشكل البدايات الأولى لمشروع المقاومة العربية على أرض الرافدين.. وكل ما يرَوّج من حكايا حول معارك على بعض الحدود العربية ما هي إلا تغطية على أخبار هؤلاء الأبطال المتجهين إلى العراق، وتقبض الأجهزة الأمنية العربية على بعضهم لتسلمهم بيد الأعداء بدعوى التعاون في الحرب الكونية (الأمريكية) ضد الإرهاب.

رسالة مفتوحة إلى المجاهدين
في العراق من هيئة علماء المسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ﴿٧﴾ ﴾ [محمد].

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد:

فإننا نخاطب في هذه الرسالة المفتوحة من كنا ننتظر الفرصة المناسبة لمخاطبتهم، ويحدونا الشوق للحديث معهم، فهم قرة العين، وتاج الرأس، ودرة البلاد..

نخاطب من كانوا للدين الذي ارتضاه الله لنا، وأعلى به قدرنا، جنوداً أوفياء، وكانوا للبلد الطيب الذي أقامنا الله فيه أبناء بررة، فهم حماة الأرض والعرض.

يا من غسلتم عنا عار احتلال بغداد، ويا من رفعتم رؤوسنا عاليا، ويا من لقنتم أعداء الدين والإنسانية دروساً في التضحية والفداء، والصبر على البأس، لن ينسوها عبر التاريخ .

لقد تجلى فيكم قبس من معاني قول الله عز وجل : ﴿فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾ ﴾ [المائدة].

يا أبناءنا ويا إخواننا الصابرين المحتسبين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

منذ بداية الاحتلال ومع انطلاقة جهادكم المبارك، كنا ندرك ثقل المهمة التي قررتم حملها على عاتقكم. فأنتم في صراع مع دولة عظمى، غزت قبلنا دولا عديدة، وتمتلك من الخبرات في تأسيس حكومات على أمزجتها، واحتواء ما يبدو من مقاومة لها، وأموال توظف لخدمة أهدافها: ما لا يملكه أحد في العالم.

كان المحتل قد أعد لكل شيء عدته، فاصطحب معه آلافاً من الشركات الأمنية وفرق الموت، وجيشاً من الساسة والعملاء، لتوظيفهم في سبيل دعم قواته العسكرية البرية والجوية والبحرية، وعدته المتفوقة بكل المعايير، من أجل الوصول إلى هدفه في احتلال العالم الإسلامي في عقر داره، فضلا عن آلته الإعلامية الضخمة التي لم تنقطع منذ أمد طويل قبل الاحتلال وحتى اللحظة من أجل تهيئة العالم للقبول بالوضع الجديد على أرض العراق.

أدركنا في هيئة علماء المسلمين خطورة الحدث، فبدأنا طريقنا، بتعبئة الناس ضد الاحتلال، وإحياء مفاهيم الجهاد وقيم المقومة في النفوس.

وليس سرا القول: إننا كنا وراء الإعداد والتخطيط والحشد،وضمن دائرة المشاركة ،في التظاهرة الأولى التي قادها علماء الشريعة ضد الاحتلال في العاصمة بغداد، وفي قلبها النابض : الأعظمية، في الجمعة الثانية بعد الاحتلال بتاريخ ١٦ / صفر / ١٤٢٤هـ الموافق ١٨ / ٤ / ٢٠٠٣م، وكذلك في مدينة الفلوجة المباركة التي قادها العلماء أيضا بتاريخ ٢٨/ صفر/ ١٤٢٤هـ الموافق٣٠/ ٤/ ٢٠٠٣م، وسقط فيها عدد من الشهداء، وكانت الجذوة التي انطلق منها الجهاد في تلك الديار .

أما أبناء شعبنا، فحالهم آنذاك يرثى لها، فقد أصيبوا بما يشبه الدوار، ونالت منهم الصدمة كل منال، ولم يكن يخطر في بال أحدهم أن يرى يوما ما على أرضه دبابة أمريكية، أو جنديا محتلا.

كما أن المسلسل التخريبي لبلادهم الذي أعقب احتلال بغداد، وأتقن المحتل فصوله، والذي طال مؤسساتهم، ومعالم مدنهم، على أيدي مخربين، وبعض الغوغاء من أبناء بلدهم ـ عبدت لهم الطريق إلى هذا التخريب بخبث ودهاء ـ جعلهم في حيرة من أمرهم .

وزاد الطين بلة أن جزءا منهم، طلبت منهم مراجع لهم يثقون فيها التزام الحياد، وإمهال قوات الاحتلال شهورا، قبل حمل أي سلاح في وجوههم، وخلال هذه الشهور تمكن الاحتلال من مناطقهم ، وانتشرت الأجهزة الأمنية والميليشيات في مدنهم، وتمت السيطرة عليهم على نحو ضيق عليهم فرص الجهاد والمقاومة، وجزءا آخر منهم كان خاضعا لهيمنة أحزاب مستبدة تمكنت لعقد مضى من الانفراد به، وإحكام السيطرة عليه، واستغلال مظلمته للابتعاد عن هذا الشرف العظيم ، مما جعل فرص المقاومة بالنسبة له أكثر ضيقا من الأولين .

وعلى الرغم من ذلك، كان لكل جزء منهما، نشاطات مقاومة هنا وهناك، لكنها ـ على العموم ـ أشبه بالمبادرات المحدودة، تقف وراءها دوافع شتى، ومع ذلك يلزمنا ـ إذا أردنا الحفاظ على وحدة العراق ـ أن نعمل على إنمائها، وتصحيح مسارها، ودعمها بالموقف والكلمة.

أما انتم أيها الأسود الأشاوس فقد مَنَّ الله عليكم منذ بدء الاحتلال لتكونوا أصحاب زمام المبادرة في الجهاد والمقاومة، وفي طليعة هذا الركب الميمون، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم، وهو أمر يستلزم الشكر لله سبحانه، والتواضع ،والشعور بالمسؤولية، ليس إلا.

وكان الله في عونكم ..فالمهمة التي وطنتم أنفسكم لها صعبة للغاية، والتحديات التي كانت ـ وما زالت ـ تعترض سبيلكم كبيرة، والمعركة في الميدان ضروس،

والتخذيل والإرجاف محيط بكم كما يحيط السوار بالمعصم.

تبذلون نفوسكم رخيصة في سبيل الله ، وتنفقون أموالكم ومقتنياتكم، وتفارقون أهليكم وأبناءكم ، من أجل إعلاء كلمته ،وتحرير الأرض والعرض من الغاصبين ،وبدل أن توجه إليكم كلمات الدعم والتأييد من الجميع، ينهال المرجفون عليكم بشتى التهم، ويتآمر عليكم المبطلون بشتى الوسائل.

قوات الاحتلال وأجهزتها السرية ضدكم، والحكومة وأجهزتها العسكرية والأمنية والإعلامية ضدكم، والميليشيات الطائفية ضدكم، وبعض دول الجوار ضدكم، وبعض أبناء جلدتكم ضدكم، ولكنكم ـ بفضل الله ـ صامدون لم تفتر لكم عزيمة، ولم يلن لكم جانب، وماضون في تسديد الضربات الموجعة للعدو..حتى طفق الترنح والدوار ينالان منه، ويقربانه من الهزيمة، من دون أن ينال الإرجاف من عزمكم، وهذا ـ لعمر الله ـ شأن الرجال الذين قال الله سبحانه فيهم: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب:٢٣]

أيها الأبطال الأشداء:

لا يشغلن بالكم ما يظهره المحتل من جلادة، وما يطلقه من مزاعم للبقاء طويلا ، فهذه مظاهر كاذبة، قوامها التمويه، والتسلي بالأماني، والحقيقة أنه في ظرف مرٍّ، وواقع أليم، فخيبة الأمل تملأ جوفه، والرعب يسكن جوانحه، والموت يأتيه من كل جانب وما هو بميت، وهو اليوم ليس له من هم سوى البحث عن وسيلة تيسر له الفرار بأقل قدر من الخسائر،فلم يعد يحتمل منها المزيد.

فاستعدوا للحظة النصر، التي تحبونها : ﴿نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٣﴾﴾ [الصف].

ولكن ..وهنا نلفت نظركم الكريم إلى قضية مهمة، وهي: أن حركات الجهاد والمقاومة في عالمنا الإسلامي كثيراً ما تنجح في تحقيق النصر على أعدائها، بيد أنها ـ في الغالب ـ تفشل في التمكين لأهدافها بعد الصراع ..فهل حسبتم لذلك حسابا؟.

هذا السؤال مهم للغاية، وقد آن الأوان لتضعوه نصب أعينكم.

دائماً كنا نقول لمن يشكو ما ينزل على العراقيين من البلاء، إن هذا زائل حتما، فوجود الاحتلال في أرضنا من شأنه أن يوحد الجهود، ويفضي بالمحصلة إلى التحرير، ولكن السؤال الصعب ـ هكذا كنا نقول له : ماذا بعد ؟ ماذا بعد خروج المحتل ؟!

إن الخوف من المجهول يكمن هنا.. والقلق يرد من هذا الموطن!

وما لم تفكروا في تلك المرحلة من الآن ،وتعدوا لها العدة ،وتبكروا في الاتفاق عليها ، فقد تفاجئون بحصاد مر، يجعل شعبنا يحن إلى مثل هذه الأيام، على الرغم من مرارتها، إذا ما واجه أياما أكثر مرارة، لا من حيث وجود الاحتلال، ولكن من حيث حصول الفرقة والاختصام ، والتردي في جوانب الحياة كافة، تماما كما تلاحظون هذا الشعب بدأ يحن إلى أيام النظام السابق ،على الرغم من أنها لم تكن أيام سلام ورفاه.

إذا لم تفعلوا ما تقتضيه المعالجة منكم لتلك المرحلة، فإن ثمة عدة مالات ستنتهي إليها الأحوال،عليكم التفكير فيها بجدية، وعدم إهمالها، ومنها مآلان، هما في غاية الخطورة :

الأول: أن يقطف ثمرة الجهاد والمقاومة غير أصحابها الشرعيين:

إن المحتل قد يخرج من الباب بفعل الجهاد والمقاومة، لكنه من الممكن أن يعود من الشباك بفعل من سيخلفه في إدارة البلاد، وهو من دون شك حين يقرر المغادرة،

يهيئ البديل، والبديل الذي يقع عليه اختيار المحتل يكون عميلا لا محالة، ليحقق لأسياده، ما عجزوا عن تحقيقه بأنفسهم من خلال الحرب..

ومن دون شك فإن العميل القادم إذا تسلم السلطة فستكون من أولوياته ضرب عناصر الجهاد والمقاومة، وتصفية هذا التوجه الحيوي لها في رفض المحتل، ولعموم أبناء الشعب.

وهاهو ذا المحتل ـ اليوم ـ على أبواب لعبة سياسية جديدة، يحاول من خلالها استبعاد وجوه، وتقريب أخرى، في حركة يائسة منه، لتحقيق شيء مما عجز عن تحقيقه طيلة الفترة الماضية.

فالحذر الحذر من أن تفتنكم بهذا الصدد عروض، قال الله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا۟ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِۦ وَلَا ٱلْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً ۚ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ [التوبة].

الثاني:الاقتتال بين الفصائل.

وهذا احتمال وارد للغاية، إذا لم يكن للفصائل برنامج موحد.

لا ينبغي أن ننسى تجربة المجاهدين الأفغان، وهذا لو حدث ـ نسأل الله السلامة ـ فإن تداعياته ستكون جسيمة للغاية ..

فمن جهة ستفقد الأمة الثقة بأبنائها، وربما يتطور الأمر إلى اهتزاز الثقة بأمر دينها.

لنسأل أنفسنا: كم أحبطنا عندما تحول الجهاد الأفغاني إلى اقتتال داخلي في مرحلة ما بعد تحرير أفغانستان ؟!!.

هذا يمكن أن يتكرر – وعلى نحو أشد – إذا تكرر الخطأ في العراق!!.

فالعراق ليس متطرفا في المكان الجغرافي مثل أفغانستان، والمعركة فيه حظيت بتغطية إعلامية أكثر بما لا يقاس مما حظيت به المعركة الأفغانية، وبالتالي فإن التفاصيل التي ستعقب الانتصار، سيطلع عليها الجميع،وعلى نحو أكثر سعة وشمولا، فإذا كانت - حينها - محبطة ،وكاشفة عن نزاع داخلي،وصراع دموي، فمن الممكن - والحالة هذه - أن ينقلب أهل الجهاد في نظر الناس من حماة للبلاد، يفتخر الناس ببطولاتهم إلى محاربين هواة، غايتهم الاستحواذ على السلطة، وبناء مجد لهم على الجماجم والدماء.

ولا ننسى أن المحتل أنفق كثيرا من الأموال والجهود في سبيل شق صف المقاومين المجاهدين، ولم ييأس بعد.

ولا نكتمكم القول: إن ثمة بوادر مقلقة بهذا الشأن ـ للأسف الشديد ـ تأتي بمثابة طوق نجاة للعدو، ففي الوقت الذي يبدو فيه الرئيس الأمريكي أحوج ما يكون إلى إقناع الكونغرس الأمريكي والشعب الأمريكي ودول العالم بضرورة بقاء قواته في العراق، تلوح في الأفق مثل هذه البوادر المقلقة .

إن نزاعا من هذا القبيل سيكون ـ حتما ـ طوق النجاة المنشود بالنسبة له، سيقول الرئيس الأمريكي لمعارضيه: لقد نجحنا في معركتنا مع أعدائنا، فالانشقاق طفق يدب في صفوفهم، امنحونا بعض الوقت ،لننهي وجودهم !!.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ [البقرة:٢١٧] .

لذا نصيحتنا لكم ألا تقعوا في هذا الفخ، وقد من الله عليكم بتجاوزه سنوات،لاسيما أنكم على أبواب النصر العظيم بإذن الله.

يجب أن تعملوا على احتواء أي خلاف بينكم بسرعة البرق ، وأن تتساموا على

الجراح ، وإن اقتضى ذلك أن تتجرعوا شيئا من المرارة،لأن الهزيمة أمام المحتل بعد كل هذه التضحيات ، ستكون بمنزلة السم الذي سيصيب منا جميعا مقتلا واحدا.

قال الله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُواْ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٤٥﴾ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [الأنفال].

إن التوتر الملحوظ هذه الأيام في العمل الجهادي بين الفصائل ،متوقع وليس مفاجئا ،وله أسباب ،منها :أن المحتل ـ وقد قرر الخروج من العراق ـ لا يريد أن يخلفه مشروع جهادي ناجح، بل يسعى بما يملك من مكر ودهاء إلى دس بذور الفتنة بين الفصائل، إلى الحد الذي يبدون فيه أمام الناس أصحاب أهواء وأطماع ليس إلا .

ومع حجم الأموال التي أنفقها المحتل في هذه السبيل، وإحداث الاختراقات في بعض الصفوف، وما جبلت عليه بعض النفوس من ضعف، وما يعتريها أحيانا من أثرة وأنانية، فإننا كنا نتوقع مثل هذا التوتر، وأحيانا الصراع.

وفي كل الأحوال يجب أن تتذكروا أن الله سبحانه لن يبارك يدا ـ تقول: إنها مجاهدة ـ تمتد لتريق دم مجاهد آخر، أو تصده عن المضي قدمًا في سبيله، أو تسعى لاستغلال جهاده لمآرب من شأنها بث الفرقة في الصفوف، وإضعاف حال الجهاد.

ويجب أن تتذكروا ـ في الوقت ذاته ـ أن الذي لا يُقبل ـ تحت أية ذريعة ـ هو الاستعانة بالكافر المحتل على أخ لكم في الطريق ،مهما فحش خصؤه ،فهذا الداء الذي لا دواء له ،والعلة القاصمة للظهور،التي تأتي الهزيمة من قبلها.. فإياكم وإياكم..

قال سبحانه : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴿١٠٠﴾ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ ۗ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ

فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾ ﴾ [آل عمران].

ومن جهة أخرى إذا حدث مثل هذا النزاع - عافانا الله وإياكم - فإننا سنمنى بخسارة معنوية فادحة، تتجلى في فقداننا الإحساس بنشوة النصر العظيم في معركة فاصلة - كهذه - يندر وقوعها عبر التاريخ، وهذا يجر إلى أن نفقد الرصيد التربوي والأخلاقي الذي يمكن أن نحصل عليه جراء النصر في هذه المعركة ،والذي نعول عليه في تربية أجيالنا القادمة على الثقة بالنفس ،والاعتزاز بالتاريخ، والتحلي بروح المثابرة والإقدام .

نحن إلى اليوم نربي أجيالنا على بطولات الصحابة الأجلاء، وآل البيت الأطهار، أمثال سادتنا عمر الفاروق وعلي الكرار وجعفر الطيار، وسيف الله خالد بن الوليد ، وبطل القادسية سعد بن أبي وقاص وغيرهم ﷺ جميعا، فنروي قصصهم في الجهاد والفداء، للصغير والكبير، والنساء والرجال، فنشحذ الهمم، ونشد القلوب نحو السماء .

ويجب الإقرار - من غير مجاملة - بأن ما قدمه المجاهدون المقاومون من بطولات في معركتنا هذه لا يقل شأنا عما قدمه الجيل الأول، وإذا انتهت الأمور على خير، ولم ينزلق أهل الجهاد في الفتنة، فإن أبناء هذا البلد،والمسلمين بشكل عام سيظلون يستذكرون هذه البطولات بكثير من الفخر والاعتزاز حتى يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين، يستمدون منها العزم، ويستنبطون من قصصها دروسا عظيمة في التربية والسلوك، يتعاهدون أبناءهم عليها، ويغذون أجيالهم بمعانيها، وهذا - في تقديرنا - ما يسعى العدو إلى تفويت خيره علينا.

وهنا نجد أنفسنا مضطرين إلى التنويه بالحل الذي يقيكم الوقوع في مثل هذه الفخاخ، والذي ينبغي - في تقديرنا - أن يتخذ على عجل، وقبل فوات الأوان،

ويتلخص في ضرورة العمل بشكل جماعي متناغم على تشكيل رؤية متفقة في تحديد معالم المستقبل للعراق، وأن يعلم كل فصيل أنه لوحده لن يكون قادرا على رسم هذا المستقبل، والانفراد بصياغته على أرض الواقع، فالوضع في بلدنا معقد للغاية، ويحتاج الخروج من مأزقه إلى جهود كبيرة، وهذا لن يتأتى إلا بتوحيد القوى، وتركيز العمل، ومن ظن أنه لوحده يستطيع أن ينجز هذا العمل فهو واهم للغاية!.

أيها الفضلاء..أيها الأحباب

إن المرحلة التي تمرون بها من الخطورة بمكان، فالمحتلون على وشك الخروج والهزيمة له ـ كما أسلفنا ـ مقبلة لا محالة ،بحول الله وقوته ، ومثلما امتحنت الإدارة الأمريكية في رسم سياسة ناجحة للبلاد بعد احتلالها له، وفشلت في ذلك فشلا ذريعا لأسباب عديدة، في مقدمتها جهدكم وتضحياتكم، فإنكم ستتعرضون للامتحان ذاته ،وعليكم أن تكونوا بمستوى المسؤولية، وترسموا للبلاد سياسة مستقبلية ناجحة .

وليس الأمر بالهين ،كما قد يخطر في بال بعض من لم يخبر هذا الميدان، بل إن بينكم وبين الوصول إلى ذلك الهدف عقبات .

فأنتم بحاجة أولا إلى أن تتفقوا على برنامج سياسي موحد، ترسمون من خلاله مستقبل هذا البلد الذي وثق أهله بكم، وعقدوا من أجل الخلاص من المأزق الذي هم فيه آمالا عليكم.... ونؤكد على ضرورة الاتفاق لأنه أول الطريق إلى النجاح.

ونحن حين نتابع أطروحاتكم نجد أن لديكم برامج واضحة ،ولكن هناك خلافا في الرؤية حول ما ينبغي أن يكون عليه مستقبل العراق .

فبعض الفصائل فيكم تتبنى مشروع الخلافة العظمى.

وثمة فصائل تريد للعراق حكما إسلاميا، وتقتصر طموحاتهم على فعل ذلك

داخل حدود بلدهم.

وثمة فصائل أخرى تعتمد الخيار الذي يسعى إلى تأسيس دولة مؤسسات حديثة، يكون الإسلام فيها الدين الرسمي للدولة، والمصدر الأساسي للتشريع، ولا يسن قانون يخالف ثوابته، وتكون هذه البداية لتحقيق الطموح.

هذا الخلاف يجب أن يسوى من الآن، وقبل أن يخرج المحتل ،لأن عدم تسويته سيجر أصحابه إلى الاختلاف حتما، ومن ثم الاقتتال الذي حذرنا منه آنفا، ومن قبل حذرناه رسول الله ﷺ بقوله: «**لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض**» (١٢١) رواه [البخاري ١٢١]

ونحن في هيئة علماء المسلمين وجهنا نداء عاجلا إلى أبناء الجهاد أن يفكروا بهذا الأمر مليا، وأن يستعدوا للحظة يكونون فيها على خط المواجهة مع شعبنا في تحمل المسؤولية، كما طلبنا منهم الحوار المبكر فيما بينهم، وإبداء المرونة بهذا الصدد، لأن الاتفاق بين جماعات تمتلك رؤى متباينة يتطلب إبداء تنازلات من جميع الأطراف،نزولا عندما يمليه فقه الواقع ومعطياته، وتحقيقا للمصلحة العامة، التي أوجب الشرع مراعاتها.

ومن أجل خطوة في هذا الاتجاه دعونا إلى توحيد الفصائل - منذ شهور- على مستوى اللقاء والتنسيق في أقل تقدير، ونجد الآن - بحمد الله - مبادرات في هذا الصدد، ونحن نؤيدها وندعمها ،ونسأل الله سبحانه أن يتم نعمته على المجاهدين في تحقيق ذلك .

ويوم يحدث هذا، فسيجد المحتل نفسه مضطرا للتعامل معها بما يحقق الأهداف الكبرى للبلاد - مباشرة أو بالواسطة - لأنها الجهة التي غدت - لتوحدها في الموقف والمشروع - قوة كبرى لا يمكن تجاهلها، أو يضطر إلى ترك البلاد لأهلها ،وفي

الحالين سيكون بمقدورنا توجيه قافلتنا بالاتجاه الذي نريده، وليس بالاتجاه الذي يريده المحتل لها.

ولعل من المناسب التنبيه على أن من الخطأ الفادح أن تتعجل بعض الفصائل بفتح قناة للحوار مع المحتل قبل انجاز هذه الخطوة، كل على حدة، وببرامج مختلفة، فهذا كمين يتقن المحتل نصبه بدهاء، ويحقق له أهدافا كثيرة، منها: شرذمة المقاومة لإضعافها، ودق إسفين بين فصائلها لتبتعد عن اللقاء فيما بينها، ومن ثم تفويت الفرصة عليها لتكون قوة فاعلة ومؤثرة على الأرض، ومنها استدراج الفصائل تحت وعود كاذبة بالتمكين لها من الحكم، وإغراءات خادعة، وربما تشفع بدعم وتمويل أيضا، لتسير ـ من حيث لا تشعر ـ في طريق تنفيذ مشاريع للمحتل، عجز هو بنفسه عن تنفيذها، فالحذر من أن يستمال بعضكم ،من قبل أطراف معادية، لتقديم تنازلات تذهب بالدين والدنيا معا.

قال الله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمۡ لَا يَأۡلُونَكُمۡ خَبَالٗا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمۡ قَدۡ بَدَتِ ٱلۡبَغۡضَآءُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَمَا تُخۡفِي صُدُورُهُمۡ أَكۡبَرُۚ قَدۡ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴿١١٨﴾ ﴾ [آل عمران]

إن هذه الخديعة الغرض منها إشغال هذا البعض عن هدفه الأساس في الجهاد، واستعماله أداة في إضعاف الآخرين، حتى إذا تمكن منهم، وبقي وحده في الميدان، سهل على العدو شل قواه، ومن ثم الإجهاز عليه.

ولقد أحسن أحد الشعراء حين قال:

مخطئ من ظن يوما   أن للثعلب دينا

ولنا ولكم في تاريخ الأندلس خير شاهد وعبرة لكل معتبر

أيها السادة ..

إذا وصلتم هذه المرحلة، فإننا نذكركم نصحا بما هو آت:

أولا: يجب أن تدركوا حقيقة مهمة للغاية، وهي:

أنكم لستم وحدكم من يمثل الشعب العراقي، وأصحاب المشروع الجهادي فيه، مع الإقرار بأنكم قلبه النابض، وفي مقدمته،وأصحاب ركنه الأعظم، لأن العمل المقاوم لا يتوقف نجاحه على وجود ثلة مباركة تحمل السلاح ضد العدو فحسب، بل تقف وراء ذلك مجموعة من العوامل، تساهم مجتمعة في إنجاح مثل هذا المشروع العظيم .

ومن ذلك: البيئة الحاضنة للعمل الجهادي المقاوم، التي من دونها يغدو العمل مستحيلا .

وإذن.. فكل من سمح لكم بالحركة والتنقل، وممارسة العمل الجهادي المقاوم على أرضه، أو في حيه، أو ضمن حدائقه وبساتينه، أو في أي موطن يعود إليه تملكه، فهو شريك لكم في مشروع الجهاد والمقاومة.

وتذكروا أن الأنصار ﷺ وأرضاهم لو لم يجعلوا من بيوتهم وأحيائهم ومزارعهم أرضا لدولة الإسلام، لم تنطلق للمسلمين راية جهاد واحدة.

ومنها: الجهات الممولة لهذا العمل، التي تعد ـ بكل المقاييس ـ عصب الحياة له ، فالمقاوم المجاهد ما لم يجهز بجهاز المعركة من سلاح وذخيرة ووسائط نقل وغير ذلك لن يكون بمقدوره المضي قدما في جهاده، وقد قال نبينا الأكرم محمد عليه الصلاة والسلام: **«من جهز غازيا في سبيل الله فقد غزا ومن خلف غازيا في سبيل الله بخير فقد غزا »** البخاري(٢٦٨٨)، مسلم (١٨٩٥)

وبالتالي فإن هذه الجهات هي الأخرى شريكة لكم.

ومنها: القوى السياسية وغير السياسية الرافضة للاحتلال ،والمقاومة لمشاريعه في البلاد، التي نأت بنفسها أن تساهم في أية مرحلة من مراحل الاحتلال في إنجاح المشروع الأمريكي ولم تروج له، والتي ارتفع لها صوت في التنديد بالمحتل وكشف أوراقه، ودعم فعالياتكم في الجهاد، بكلمة في فضائية، أو مذياع ، أو مقال في صحيفة أو على مواقع الإنترنت، أو خطاب في ملتقى شعبي أو دولي ، في سياق يصدق فيه قول المصطفى عليه الصلاة والسلام : (من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان) ابن ماجه (٤٠١٣).

هؤلاء جميعا بغض النظر عن انتماءاتهم أو دوافعهم ـ فالنيات يعلمها الله سبحانه، ونحن مأمورون في الشرع ابتداء بإحسان الظن بهم ـ كانوا الصوت المعبر عن جهادكم ومقاومتكم، ولاسيما في بداية المعركة يوم لم يكن لكم حينها صوت ظاهر.

ولقد جهدت قوات الاحتلال من خلال آلتها الإعلامية الضخمة أن تعمل على تقزيم مقاومتكم، وتشويه صورتها، والإيحاء بأنها لا تعدو أن تكون فعاليات لشرذمة فقدت مكاسبها بسبب الاحتلال، وليس لديها هدف نبيل، ولكنها ـ بفضل الله ـ باءت بالفشل، ولقد كان لهؤلاء ـ من دون شك ـ دور كبير في ذلك ، فهم شركاء لكم بالضرورة في هذا المشروع.

ومنها: أصحاب الوظائف والأعمال والكفاءات من السلك العسكري والمدني بكل صنوفها، الذين رفضوا العمل في ظل الاحتلال، والذين يملكون من القدرة والكفاءة ما يمكنهم من العمل في مؤسسات (الدولة) التي أنشأها المحتل، ولكنهم لم يفعلوا، وآثروا البعد، وعدم تقديم أي دعم أو تأييد لمشاريع المحتل، وكان لمقاطعتهم الأثر الكبير في الحيلولة بين المحتل وبين تأسيس دولة تمكنه من البقاء،

هم الآخرون شركاء لكم في هذا المشروع .

ومنها: عامة الشعب بكل طوائفه وأعراقه، من الذين لم يتواطئوا مع المحتل، ولا مع عملائه، وصبروا على الظروف الصعبة التي تمر بالبلاد، فمنهم من هاجر وترك طيب مسكنه، وفقد بسبب ذلك عمله أو تجارته، ورضي بالعيش غريبا في غير بلاده، ومنهم من انكفأ في بيته، وأخذ يقتات على ما لديه من مخزون طعام، وينفق من بقية مال عنده، ومنهم من فقد ولده أو زوجه أو أباه أو أمه، ومنهم من فقد بيته، أو مصنعه، بسبب المعركة أو تداعياتها، وغير ذلك مما لا يمكن حصره.

هؤلاء الصابرون المحتسبون الذين لم يظهروا عداء لكم ،ولم يتبرموا من جهادكم، بل كانوا يدعون لكم بالنصر والثبات، ويصبون جام غضبهم على المحتل وحكومته، هم شركاء لكم في العمل الجهادي المقاوم .

وإذن..حين يكون هؤلاء شركاء لكم جميعا ،فلا يمكنكم ـ وهذا ما قصدنا بيانه من هذا العرض ـ أن تتجاهلوا إرادتهم في رسم مستقبل العراق، وأنتم مدعوون إلى التعرف على طموحاتهم، وأطروحاتهم بهذا الصدد، ومطالبون ـ في الوقت ذاته ـ ألا تتجاوزوهم في أي مشروع سياسي قادم، لاسيما إنهم أغلبية، ولابد أن يكون في حسبانكم أن أي مشروع لا يحظى بنسبة تأييد غالبة منهم، لن يكتب له النجاح، وستكون في طريق نجاحه عقبات ومشكلات.

ثانيا: لابد أن تضعوا في عين الاعتبار حال اختياركم أي مشروع سياسي خصوصيات المنطقة، والوضع الدولي القائم ، وتصور ذلك على حقيقته وواقعه، ومراعاته على نحو لا يضر بالدين، هو ـ في تقديرنا ـ جزء من جهادكم .

إن إفشال مشروع احتلال دولة عظمى، وإلحاق الهزيمة به لا يعني إمكانية تشييد دولة لم يبق من بناها التحتية شيء ذو بال، فحذار أن تتعاظم الثقة بالنفس لديكم إلى

الحد الذي يجعلكم تستهينون بالواقع المر الذي نعيشه، وبالمقتضيات اللازم مراعاتها لإصلاحه.

إن الهدم مهمة ليست صعبة للغاية، وهي أسهل بكثير من البناء إذا أردنا المقارنة، ولاسيما في منطقة معقدة كالتي يربض فيها العراق، تشبه بالقلب الأرضي، وتطفح بالبترول، والثروات الأخرى، وتتطلع إليها دول العالم من كل مكان.

وبالتالي لا يستطيع أي قادم على سدة الحكم في هذا البلد أن يتجاهل المحيط من حوله، أو الوضع الدولي القائم في عصره.

انه من جهة سيكون بأمس الحاجة إلى تعاون ودعم من محيطه، لضمان توفير فرص النجاح، وبالتالي ليس من الحكمة تجاهل هذا المحيط، على الرغم من وهنه، وكثرة الملاحظات عليه، لأنه ـ شئنا أم أبينا ـ عالمنا، ونحن جزء منه.

ومن جهة أخرى فان الوضع الدولي القائم، ما لم يتم التعامل معه بطريقة مناسبة، فسيكون هو الآخر عقبة كأداء في طريقه، تحول كذلك بينه وبين نجاح مشروعه، فثمة إذن واقع وطموح، ولن يتحقق طموح من غير مراعاة للواقع.

إن لنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة، فإنه حين أسس دولة المدينة لم يتجاهل جيرانه، وأحسن السياسة معهم، كما أن الدولة التي أنشأها لم تبتدئ بمناطحة فارس والروم؛ وهما قوتان عظميان آنذاك، وكان عليه الصلاة والسلام يتبع سنة التدرج في السياسة الخارجية،على غرار المنهج القرآني في التشريع.

قال الله سبحانه : ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾ ﴾[الأحزاب] .

ثالثا: المقاومة وحدها لا تستطيع أن تبني دولة، وهذا لا يقدح في كفاءتها، فهي

جزء من كل، والدولة إنما تقوم بالكل .

إن مرافق الحياة كثيرة، وتوفير الأمن والأمان والعدل والرخاء للمجتمع يفتقر إلى جيوش من الكفاءات، وأصحاب الخبرات في شتى الميادين.

وليس كل من حمل السلاح يصلح لإدارة دولة،فـ (كل ميسر لما خلق له) كما أخبرنا بذلك سيدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام [البخاري (٧١١٢)].

وهذا يضعكم أمام أمرين:

الأول: أن تعملوا على كسب ثقة جميع المخلصين والشرفاء من كل أبناء الشعب على اختلاف طوائفهم، وأعراقهم، وأديانهم، وتمدوا الجسور معهم، لتضمنوا تفاعلهم معكم، ومشاركتهم لكم في بناء البلد، فالخبرات والكفاءات موزعة فيهم.

ولاسيما كفاءات السلك العسكري وقوى الأمن الأخرى، الذين لم يتورطوا في جرائم وخيانات بحق بلادهم، فهؤلاء رصيد لا غنى لكم عنهم، وجهودكم من دونهم في البناء الأمني على مستوى الدفاع الداخلي والخارجي لن ترقى - مع كثرة التحديات - إلى مستوى النجاح المطلوب.

لثاني : لابد أن تنبهوا إخوانكم في الجهاد أنه ليس كل من حمل السلاح في وجه العدو قادر على أن يتسلم شأنا من شؤون الدولة، سياسيا كان أم عسكريا أم مدنيا، فقد يكون أحدهم - على سبيل المثال - قائد فصيل في المقاومة، ذا بلاء حسن في الميدان، لكنه حين تبنى مؤسسات الدولة لا يصلح أن يكون في موقع عسكري متقدم، أو لا يملك من المؤهلات التي تجعله كفؤًا لهذا المنصب أو ذاك بحسب السياقات المتعارف عليها في هذه السبيل، وإذا كان ذلك كذلك رغم فعاليته في الميدان، فمن باب أولى أن ينجر ذلك إلى مفهوم العمل السياسي أو المدني .

غرضنا من هذا التنبيه أن يكون أبناء الجهاد المقاوم مستعدين لقبول مواقعهم

الطبيعية في الدولة القادمة، التي تتلاءم مع إمكاناتهم الذاتية، وكفاءاتهم، دون أن يكون لفعلهم المقاوم أثر في إسناد مهام إليهم لا يتقنونها، أو ليسوا بكفء لها، مع مراعاة أن لهم على الأمة حق أن يمنحوا الأولوية في أي موقع يتقدمون إليه حين تتساوى الفرص، وتتوافر الكفاءة.

رابعاً: يفترض لضمان نجاح المشروع السياسي الذي يقع اختياركم عليه، أن يكون له نموذج تم تطبيقه، ومعرفة مواطن القوة والضعف فيه على نحو تجريبي، أو تكون لديكم نماذج عديدة قابلة للانتفاع منها، والتعويل على تجربتها، لأن اعتماد نموذج نظري لم يسبق له أن امتحن عى أرض الواقع، فيه مجازفة كبيرة، إذ أن نسبة تعرضه للفشل - مع التحديات التي ستواجهه وضيق الوقت المتاح له- ستكون مرتفعة للغاية، وهذا سيجعل أبناء البلد يحبطون إزاءه، ويعزفون عن اعتماده مرة أخرى.

إن الفشل في هذه المرحلة الحساسة غير مقبول، لأنه سيضيع الجهود التي بذلت في سبيل التحرير، وسيمنح الفرصة لعودة من يريد لهم المحتل تسلم مقاليد الأمور في البلاد،على أنهم الأكفأ ،وأن لديهم تجارب ناجحة في إدارة البلاد.

ومع قيام تجربة لكم ـ مثل هذه ـ تمنى بالفشل، ومع الدعم غير المحدود الذي سيتوافر لأولئك من قبل الدول العظمى، وربما المحيطة أيضا، سيستقر الماء في الكأس على هذا الوضع الأخير،وسينتهي الرصيد الشعبي لمشروعكم بما لا يتيح له فرصة العودة مرة أخرى لعقود من الزمن.

إن هذه السبل لا مندوحة عنها ـ في تقديرنا ـ إذا ما أراد أهل الجهاد أن يجنوا ثمار جهادهم، ويوصلوا شعبهم الصابر بر الأمان، ويفوتوا ـ في الوقت ذاته ـ على عدوهم فرص الاستغلال، وقطف الثمار.

وفي كل الأحوال،فإننا نرى أن ثمة ضرورة لتلجؤوا إلى فقهاء السياسة الشرعية من الثقات، للتشاور معهم في مثل هذه القضايا المصيرية .

وأخيراً وليس آخراً

نوصيكم خيرا بهذا الشعب من شماله إلى جنوبه،وبكل أطيافه وطوائفه، وإنكم أهل لذلك، ولكنها التذكرة التي ينفع تكرارها، ولا يضر سماعها، فهذا الشعب اثبت انه على رأس الشعوب المتحضرة، وأنه الأكثر وعيا، والأنضج قيما وأخلاقا، فقد تسامى على الجراح على نحو مثير للإعجاب، وتجاوز ـ حتى اللحظة ـ أفخاخ تمزيقه طائفيا وعرقيا على الرغم من قسوتها ،وتحلى بأعظم صور الصبر على الظلم و لإيذاء.

تأملوا في هذه الأيام كيف يستغل أبناؤه من كل الأطياف أية مناسبة تتيسر لهم ، ليعربوا عن رفضهم للاحتلال ومشاريعه، ويعلنوا نقمتهم على الحكومة الحالية صنيعته، إعلانا يصل حد الاستهزاء بها، وكشف فضائحها وجرائمها، ومطالبتها بالتنحي عن مواقعها، متجاوزين أن يكون للاعتبارات الطائفية والعرقية أي أثر في صياغة مواقفهم منها .

إننا بهذا الصدد نستذكر حديث النبي ﷺ : « ..**وأهل الجنة ثلاثة : ذو سلطان مقسط متصدق موفق ،ورجل رحيم رقيق القلب لكل ذي قربى ومسلم وعفيف متعفف ذو عيال**» رواه مسلم(٢٨٦٥)

فضعوا في أولوياتكم بعد إعلاء كلمة الله ،هدف إسعاد هذا الشعب، وتوفير العيش الرغيد له، وجعله في مقدمة الشعوب تطورا وازدهارا،وتعويضه عن سني الأذى والظلم والحرمان التي طالته عقودا،وبلغت ذروتها في زمن الاحتلال، وتجنبوا في الميدان أن يتعرض أبناؤه لأذى المحتل وعملائه، أو لأذى غير مقصود

منكم،تسببه تقديرات خاطئة من قبلكم في الميدان، وإننا نعد من يحجم عن عملية قتالية يحصد فيها عددا من المحتلين مخافة أن يصيب فيها بريئا واحدا من أبناء هذا الشعب، لمن أرباب الجهاد الميمون، الذي يعقد الله سبحانه بناصيته الخير، ويجري على يديه النصر، فابذلوا في هذه السبيل ما استطعتم من جهد، ولا تسمحوا للسآمة أن تتسلل إلى نفوسكم، لأن فقدان كل واحد منهم خسارة كبرى ،لا نريد أن يكون أحد منكم طرفا فيها، حتى وإن لم يكن يقصد ذلك .

وفقكم الله لإعلاء كلمته،ونصرة دينه.

اللهم ثبت أقدام أبنائنا وإخواننا المجاهدين وسدد رميهم.

اللهم ارفع بالمجاهدين رأس العراق وشعب العراق والعالم الإسلامي عاليا.

اللهم نكس بهم رايات الكفر والنفاق، واخذل بهم حملة هذه الرايات وأنصارها

اللهم ارزقنا وإياهم إحدى الحسنيين، وجنبنا وإياهم السقوط في الفتن،ما ظهر منها وما بطن،واجعلنا وإياهم ممن اصطفيتهم بقولك : ﴿ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾ ﴾ [المائدة].

آمين ..آمين..

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد الأمين،

وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين

الأمانة العامة

لهيئة علماء المسلمين في العراق

٢٣/ شعبان/ ١٤٢٨هـ

٥/ أيلول/ ٢٠٠٧م

الفصل الخامس

نشاط الهيئة السياسي

تعريف[1]:

انتهجت هيئة علماء المسلمين نهجا يرى أن الإعلام هو الوسيلة لإيصال صوت الأمة، وصوتها للرأي العام العالمي والعربي والإسلامي؛ لكشف حقيقة الاحتلال الأمريكي للعراق وما قام به من جرائم وإبادة للشعب العراقي.

هناك حقيقة أساسية أكدتها حرب العراق؛ وهي دور وسائل الإعلام كمصدر لصناعة الرأي العام، وإنتاج المقولات الفكرية أو تفكيكها، وهي بالتالي عامل رئيسي في التأثير على القرار السياسي.

وإذا كانت هناك ضحية مباشرة لسطوة الإعلام. فإنها حكم التاريخ الذي يستعصي عليه أن يطلق رأيًا موضوعيًا على هذه المرحلة من التاريخ العراقي والعالمي وسط التدفق اللامتناهي من الرسائل الإعلامية المتناقضة.

إن الحقيقة في عالم اليوم هي ليس ما يجري على الأرض فعلاً، بل ما تقول وسائل الإعلام أنه يجري، ولذلك فإن الحديث عن حكم موضوعي هو أمر مثير للسخرية لأن وسائل الإعلام كلها تنطلق من متبنيات فكرية وسياسية مسبقة وتسقط منظورها على الحدث ليعاد إنتاجه وفق الرؤية التي تنطلق منها.

لقد بدأت أمريكا تخسر صراعها مع المجاهدين العراقيين إعلاميًا معركة بعد معركة؛ فقد تفوقت الأفلام للعمليات الفدائية للمقاومة العراقية في مصداقيتها على ما تبثه أو تنشره القنوات الأمريكية من فبركة للأفلام. وكانت مصداقية المقاومة

(١) جزء من تقرير قسم الثقافة والإعلام عن نشاطاته للمدة (٤/ ٢٠٠٧_٤/ ٢٠٠٨) المنشور في كتاب نشاطات هيئة علماء المسلمين، ٢٠١٠.

العراقية في بث أفلامها صادقًا وكشف كذب وسائل الإعلام والصحافة الغربية.

لذا كان لهيئة علماء المسلمين نظرتها حول إنشاء مؤسسات إعلامية تبث وتنشر الحقائق للرأي العام. وكانت بياناتها وثائق يعتمد عليها في كافة وسائل الإعلام العالمية والعربية.

وبالرغم من محاولات إسكات صوتها وتشويش على منهجها وبرنامجها إلا أنها كانت الصادقة والأمينة في نشر الحقائق. وهذا مما أكسبها مصداقية واحترام الجميع.

إن ثقافة الخداع أثناء العد العكسي في حرب العراق كانت واضحة للجميع من سياسيين وإعلاميين ورأي عام، ومن يزعم غير ذلك ينتمي إلى أحد معسكرين، معسكر الذين دفنوا الرؤوس في الرمال و ختاروا ألا يسمعوا أو ينظروا أو يفكروا، أو معسكر المتغطرسين الجهلاء الذي يربضون في كواليس الكسل.

التخلص من ثقافة الخداع يتطلب التوقف عن خداع النفس وليس فقط الاحتجاج على تبني السياسيين هذه الثقافة.

قالت العرب قديمًا: «الحرب أوله كلام»، أما الآن فيقول العالم: «إن الإعلام يسبق الحرب ويلازمها ويعقبها»، وعليه احتلفت الرؤيا بين هاتين النظريتين وما بين عصرين مختلفين كل حسب مرحلته التاريخية.

ولكن انتشار وسائل الإعلام اليوم التي نقلت الصورة خلال ثواني على كل مجريات الحياة، وتنقل الخبر بلحظات فائقة ليصل إلى جميع أنحاء العالم.

هنا جاء دور هيئة علماء المسلمين لنشر الحقيقة عما يجري في العراق من خلال هذه المؤسسات الإعلامية والثقافية وكان صوتها هو المسموع والموثق.

■ قسم الثقافة والإعلام:

١- أصدر قسم الثقافة والإعلام كتاب المشروع البديل عن العملية السياسية ضمن سلسلة إصدارات الهيئة.

٢- أصدر القسم ١٦٩ تصريحاً صحفيا خلال السنة المنصرمة كشف فيها ما يجري على العراقيين من حيف وظلم، وإرسالها إلى الوكالات والقنوات الفضائية وعدد من الشخصيات السياسية والإعلامية.

٣- قام القسم بتنفيذ ١٦٢ بيانا محولة من الأمانة العامة لنشرها على الموقع الرسمي للهيئة وإيصالها إلى وسائل الإعلام.

٤- تزويد بعض القنوات الفضائية كالقناة البريطانية الرابعة وقناة المجد الفضائية وقناة الرافدين وغيرها بمواد فلمية من أرشيف القسم وأرشيف قسم حقوق الإنسان، تكشف ما يجري من انتهاكات لهذه الحقوق من قوات الاحتلال والحكومة الحالية.

٥- إعداد وطباعة إمساكية رمضان الرسمية للهيئة بكميات كبيرة، وتوزيعها على الفروع المساجد.

٦- إقامة مسابقة فكرية شاملة بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك للعام الهجري ١٤٢٨هـ، حيث اشتملت هذه المسابقة على عشرة أسئلة فكرية تاريخية وفقهية شاملة، واشترك في المسابقة أكثر من عشرين مسجداً في بغداد حيث شملت مناطق (السيدية) وحي العامل والعامرية وحي الخضراء وحي الجامعة والغزالية (والأعظمية). وقد كانت صيغة استلام الحلول وتوزيع الهدايا غير مركزية حيث تولت إدارات المساجد المشاركة في المسابقة فحص الحلول وإجراء القرعة وتوزيع

الهدايا فيما قام قسم الثقافة والإعلام بإعداد الأسئلة وتوفير الهدايا للمساجد والتنسيق بينها. وقد خصصت للفائزين والمشاركين في هذه المسابقة جوائز قيمة من إدارة القسم.

٧- توزيع كميات كبيرة من الكتب والمطبوعات عى فروع الهيئة لإقامة النشاطات الثقافية والفكرية بمناسبة شهر رمضان المبارك.

٨- توفير الهدايا وخاصة الكتب الدينية وكتب تعليم وتحفيظ القرآن الكريم في الكثير من المساجد في بغداد وبعض فروع الهيئة في المحافظات، حيث تم تسليم المئات من النسخ من كتاب تفسير العشر الأخير لإدارات المساجد في مناطق الراشدية والطارمية وكركوك وبيجي وسامراء والخالدية وفروع أخري متعددة.

٩- يشرف المكتب الإعلامي على وحدة الإنترنيت (موقع الهيئة نت) والجريدة (البصائر) والإذاعة (أم القرى)، ويقوم بتوفير المستلزمات الضرورية لإدامة العمل في هذه المواقع.

١٠- حصر الانتهاكات التي حصلت خلال فترة تنفيذ الخطة الأمنية منذ ١٥/ ٢/ ٢٠٠٧ ولغاية نهاية العام المنصرم من خلال الأخبار والتصاريح والبيانات ونشرها في تقرير على موقع الهيئة إضافة إلى إخراجها بطريقة الفلاش على الموقع.

١١- قام قسم الثقافة والإعلام بإعداد وإقامة المؤتمرات الصحفية في المقر العام وفى مقر قسم الإعلام البديل، حيث حضرها عدد كبير من ممثلي الصحافة والإعلام.

١٢- توثيق اللقاءات التي تجري مع فضيلة الأمين العام لـهيئة وأعضاء الأمانة العامة في القنوات الفضائية العالمية والصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية، وترتيب اللقاءات الصحفية لأعضاء الأمانة العامة مع وسائل الإعلام المختلفة.

■ مجمل نشاطات مؤسسات القسم:

١ – صحيفة البصائر: عام ٢٠٠٧ (عام التحدي):

على الرغم حملات التضييق ومؤامرات الكائدين المستمرة، لا زالت (البصائر) متمسكة بعهدها الأول، ذاك العهد الذي قطعه كل العاملين فيها على أنفسهم ألا تغمض لهم عين ولا ينقطع لهم مداد حتى يروا بيارق التحرير تخفق فوق أرضهم التي دنسها المحتل الغاصب وعملائه. فمنذ الثاني من آب ٢٠٠٣ حيث الانطلاقة المباركة، أي بعد أربعة أشهر من الاحتلال كان للجهد المتميز والمشهود لأولئك الرجال الذين وقفوا وراء الإصدار الأول أثره الكبير في نفوسنا، وهو جهد لا يمكن أن ينسى بأي حال من الأحوال إذ إنه أصبح الركيزة الأساسية في الديمومة فيما بعد.

وقبل التطرق إلى عام ٢٠٠٧ وما جرى فيه والذي أطلقنا عليه (عام التحدي) نتيجة ما مررنا فيه من مضايقات وصلت إلى حد التهديد الواضح والصريح من قبل المحتل وأقزامه بالتهديد بحرق المطابع التي تقوم بطبع صحيفة (البصائر) وما نقله أحد مراسلينا في الموصل عندما ترجل أحد عناصر قوات الاحتلال الأمريكي من عربته فوقف أمام بائع الصحف ليأخذ نسخة من صحيفة (البصائر) ثم يطلب من المترجم أن يصيح في الناس أن لا تقرؤوا هذه الصحيفة ليكون هذا الفعل إيذاناً من المحتل ورسالة واضحة لمحاربة (البصائر) التي هي لسان حال هيئة علماء المسلمين.

وقبل التطرق لعام ٢٠٠٧ نعرج هنا على بعض الأمور الهامة والتي ستوضح المقاصد المتسلسلة فيما بعد والتي احتواها هذا التقرير فنقول: إن (البصائر) وجدت نفسها وسط كم هائل من الصحف التي تكونت بألوان شتى وشعارات كثر، فمنها

صحف يرعاها المحتل بالتنسيق مع عملائه، وبحسب ما اعترف به وزير الحرب الأمريكي المستقيل (دونالد رامسفيلد) قبل أن يترك منصبه من أن وزارته تعاقدت مع الكثير من العملاء لتحسين صورة إدارة الاحتلال الأمريكي عند العراقيين ودفع الأموال الطائلة إزاء تلك الخدمة واستلمت صحف محسوبة على العراق والعراقيين هذه الرشى، فكانت تستهلك أقلامها صباح مساء لخدمة المحتل ومصالح أعوانه وعملائه، وبالتالي فإن هذه الصحف ومن يقف وراءها، كانت ولا زالت تناصب العداء لكل صوت وطني شريف وهي بالتالي ليست منافسة (للبصائر) بقدر ما هي صحف معادية لها.

لذا لم تهن ولم تضعف (البصائر) رغم قيام بعض الجهات بالتضييق على خطة التوزيع ومنع (البصائر) من الوصول إلى المساجد، بل إن أهل المطابع يجدون في تلك الصحف غنيمة لأن أصحابها يوزعون الرشا للعاملين بالمطابع لغرض الاهتمام بصحفهم الرخيصة على حساب صحيفة (البصائر) التي كانت تطبع في المطبعة نفسها وهي مطبعة (المشرق) تجاوز صارخ ومفضوح، ولنذهب إلى أبعد من ذلك لنقول : إن المعاناة كانت حاضرة وسبل التضييق كانت موجودة وقد اتضحت منذ منتصف شباط ٢٠٠٧ حيث أطلقت عملية من قبل الاحتلال وحكومته الرابعة لبسط الأمن كما يقولون في بغداد سميت بـ (فرض القانون).

فمن مطابع (البتاويين) مروراً بمطابع (المتنبي) وغيرها من المطابع الأخرى وسط عاصمتنا الحبيبة بغداد كانت المطاردة لا تهدأ من قبل العناصر الظلامية التي تريد أن تطفئ جذوة (البصائر) فتوقفت البصائر عن الصدور للأعداد (١٧٠، ١٧٢، ١٧٣ ... لغاية ١٨٧) واكتفت بالصدور على الموقع الإلكتروني، وتقرأ بكل أسبوعي كاملة في إذاعة أم القرى كل خميس وتعاد يوم السبت مساء، وهذا جهد

يشكر عليه الإخوة في إذاعة أم القرى، وهنا ننتهز هذه الفرصة لنبتهل إلى الله وندعوه أن تعود لنا في أسرع وقت ممكن هذه الإذاعة المجاهدة.

المهم أن فأل هؤلاء الأشرار خاب وكل مؤامرة يحدثونها كي يمنعوا صدور البصائر تنقلب عليهم بالضد بفضل الله ومنته ورصيد (البصائر) يعلو، وشأنها ومحبة الناس لهذه الوسيلة الإعلامية الناطقة باسم هيئة الحق (هيئة علماء المسلمين) تقر على كل لسان لأنها وسيلة أعلام تصدع بالصدق ولا تخاف في الحق لومة لائم وتكشف ما خفي وبان من جرائم المحتل وحكوماته الاحتلالية الأربع في وقت عزت فيه وسيلة إعلام أن تمتلك هكذا فعل وهذا بلا فخر هو الديدن الحقيقي (للبصائر) منذ الإصدار الأول.

ولمعرفة حجم التضييق هذه حسبة بسيطة فصحيفة (البصائر) قبل سنوات كانت تطبع أكثر من خمسة عشر ألف نسخة ومع محاولات التضييق هذه مع كل عام وصل عدد النسخ إلى ألفين توزع في بغداد وضواحيها وبعض المحافظات الشمالية مثل صلاح الدين والموصل وفى مناطق محددة، فالعمليات العسكرية لقوات الاحتلال والأجهزة الحكومية في المناطق الرافضة لوجود المحتل متواصلة حتي وصل الحال إلى قطع المناطق بعضها عن بعض بحواجز خرسانية، وفروع الهيئة في تلك المناطق تعاني كثيرا بسبب ذلك، وقد كان لها دور كبير في خطة التوزيع حيث كانت تستلم آلاف النسخ لتوزعها على المساجد في تلك المحافظة أو المدينة، إلا أن الحال تغير نتيجة التضييق وإغلاق المنافذ من وإلى الكثير من المناطق الشمالية والجنوبية من العراق ولم تكن العاصمة بعيدة عن ذلك أيضاً فجدار الأعظمية والحواجز في العامرية خير شاهد على ما نقول.

حتى إن الأقلام التي كانت ترفد الصحيفة بالنتاج الأدبي والسياسي من المقالات

انحسر عددها نتيجة التوقفات المتواصلة والوضع الأمني الراهن وكون البصائر أصبحت الرقم الصعب الذي بات يؤرق الحكومة والاحتلال فخلق هذا الأمر نوعاً من التوجس عند بعض الكتاب المحليين، وحتى الذين تواصلوا أعطوا أسماء حركية لأنفسهم كي يتواصلوا مع البصائر في نشر نتاجهم، ومع ذلك لم يسلموا إذ استشهد اثنان منهم (رحمهما الله) غدرا على أيدي العصابات الطائفية.

وقد شاركت صحيفة البصائر في المؤتمر الثاني لرابطة الصحافة الإسلامية في الخرطوم وكان لها حضور متميز وفعال، فيما كان لها بحثان مهمان عن الخطاب الإعلامي الإسلامي في المؤتمر الثاني للرابطة الإسلامية للإعلام المنعقد في بغداد حيث كانت كلمة قسم الثقافة والإعلام في باكورة أعمال المؤتمر وقد شاركت البصائر بهيئتها التحريرية ببحثين تم تكريمهما وتسليم شهادات تقديرية لمعديهما.

وهنا يمكن أن نضيف بعض الحقائق قبل الختام، حقائق أفاعيل المحتل في كل مداهمة للمقر العام لهيئة علماء المسلمين في جامع أم القرى حيث جرت في العام الماضي مداهمتان لقوات الاحتلال والأجهزة الحكومية وما فعلوا بالغرف المخصصة لصحيفة (البصائر) لنكون على بينة من مدى الإجرام والحقد على هذه الصحيفة فمع كل مداهمة يكسر الأثاث وأجهزة الحاسوب الخاصة بالصحيفة ويدمر ويسرق الأرشيف ويبعثر بطريقة همجية، لنعود في كل مرة لنشتري حواسيب جديدة ونبحث بين أكوام الأوراق والأثاث المكسر مما تبقى من الأرشيف الذي يحمل مئات القضايا والانتهاكات بحق الفرد العراقي على يد المحتل وحكوماته المتلاحقة.

والآن وبعد كل هذا السرد عن الانتهاكات والمضايقات والصولات والجولات مع أعداء الله المحتل وأعوانه لا زالت (البصائر) على العهد الأول فقد بدأت (البصائر) مع بداية العام الماضي ٢٠٠٧ بالعدد (١٦٩) وانتهت بالعدد (٢١٥)

حتى وصلت مع بداية عام ٢٠٠٨ إلى العدد (٢٢٤) في الصدور رغم الصعاب وهي ماضية في الصدور حتى يثلج الله قلب كل عراقي بنصر قريب.

٢ – موقع هيئة علماء المسلمين الرسمي (الهيئة نت):

أما موقع هيئة علماء المسلمين والمعرف على صفحات الشبكة العنكبوتية بموقع الهيئة نت وهو الموقع الرسمي للهيئة فيكفي أن نقول: إن الموقع بهذه الصفة يلزم العاملين فيه على الابتعاد عن روح العاطفة والانسياق وراء برامج المحتل وأعوانه في جر البلاد إلى ساحة الاحتراب الطائفي لذلك نرى من خلال تصفح الموقع هو عبارة عن انتقاءات بغاية الدقة توضح الرؤية الشاملة لما يحدث في العراق، فقد وضعت الهيئة التحريرية للموقع نصب أعينها أن الأخبار التي تنتشر عبر الإعلام هي ثلاثة لا رابع لها فهي إما استهلاكية يلوكها بعض من لا يعرف فن السياسة أو الذين لهم برامج غريبة عن المجتمع العراقي، والثاني للتضليل الإعلامي الغرض منه فقدان بوصلة النظر وإلى أين يجب أن يتوجه والثالث، وهو الخبر الحقيقي وغالبا ما يتم التعتيم عليه غير أن الموقع يصر على التركيز على الأخبار الحقيقية لغرض توعية الناس في شئون بلادهم لذلك فهو يبتعد عن كونه وكالة للأخبار وإنما هو موقع للهيئة يضم الأخبار الحقيقية التي تهم العراقيين والعرب والعالم الإسلامي.

يتميز الموقع بأخبار العراق حيث تم رصد القنوات الفضائية في الموقع أن يرقي عدد الزوار اليومي إلى مئات الآلاف، ومن الجدير بالذكر أن الزيادات الكبيرة على الدخول إلى موقع الهيئة ترتبط بالأحداث الكبيرة التي تحصل في الساحة العراقية، علما أن الدخول اليومي على الموقع يتراوح بين (٤٠٠٠٠ – ٥٠٠٠٠) زيارة في المعدل الطبيعي، ويصل أحيانا إلى (١٠٠٠٠٠).

■ **الأخبار الخاصة :**

نشر موقع الهيئة نت المئات من الأخبار الخاصة والتقارير الملحقة بصورها من موقع الحدث، وتحتوي صفحة أخبار الهيئة على المئات من الأخبار الخاصة التي تتعلق بنشاطات الهيئة ومؤتمراتها ومناقشاتها وتصاريحها وتعليقاتها وكلمات مسؤوليها ولقاءاتهم ونشاطات فروعها المنتشرة في بغداد والمحافظات، إضافة إلى الأخبار الخاصة بالشأن العراقي العام التي تصل من مراسلي الفروع، كما أن هناك أثر واضح للفتاوى الصادرة عن الهيئة على عدد الداخلين إلى الموقع.

■ **التقارير الإخبارية :**

تصل التقارير الإخبارية إلى قسم الثقافة والإعلام بشكل مستمر عن طريق المراسلين في الفروع المنتشرة في محافظات العراق كافة، وتتضمن هذه التقارير بصورة أساسية الوضع الأمني والإنسانية واصحية وكافة الجوانب الحياتية والتي تمس حياة الأفراد بصورة مباشرة، ويحاول المراسلون عبر هذه التقارير أن يوصلوا الصورة الحقيقية لحياة العراقيين بعيدا عن التحريف الذي تمارسه بعض وسائل الإعلام التي لها صلة بالاحتلال وأعوانه.

ويحتوي موقع الهيئة نت على المئات من لتقارير الصحفية التي ترسم الواقع العراقي بصورة دقيقة وتحاول أن تختصر الموضوعات الخاصة على شكل تقرير متوسط الطول، ومن أبرز التقارير الصحفية الخاصة هي التقارير التي تصل من الفروع، كما يقوم محررو الموقع بانتقاء التقارير المهمة من المواقع الإخبارية المعتمدة وتقديمها على صفحات الموقع من أجل تزويد القراء الكرام بأحدث التقارير التي تنشر على المواقع الأخرى.

وكانت الهيئة حاضرة في الأحداث أولا بأول ولم تترك الأمور هكذا إنما كان لها الكلمة الواضحة بين إدانة لعمل إجرامي ارتكبته قوات الاحتلال أو القوات الحكومية أو المليشيات المرتبطة بالأحزاب المشاركة في الحكومة، أو استنكار للأفعال السياسية الطائشة التي تصب في صالح المحتل، كما كان للهيئة الرد الواضح على الأحداث التي تجري على الساحة العراقية والإسلامية والعالمية، ويتولى قسم الثقافة والإعلام في الهيئة نشره هذه المواقف عبر وسائطه الثلاث وهي الموقع الالكتروني الرسمي للهيئة وصحيفة البصائر وإذاعة أم القرى.

وفيما يأتي ملخص عن عمل الموقع عبر هذه الملخصات وهي مرتبة تنازليا من الشهر الثاني عشر من سنة ٢٠٠٧ إلى بداية العام نفسه:

أ- المناسبات :

١- أصدرت هيئة علماء المسلمين بيانا برقم ٣٥٦ بمناسبة ذكري تأسيس الجيش العراقي قالت فيه إن العراق انحدر بعد حل هذا الجيش إلى واقع مؤلم تلعب الدول بمقدراته ويذل الاحتلال شعبه ويسرق العادون خيراته.

٢- أصدرت هيئة علماء المسلمين بيانا برقم ٣٩٨ بمناسبة الذكري الرابعة لاحتلال العراق دعت فيه شعبنا العراقي الصابر إلى «المزيد من التماسك والتسامح والتعالي على الآلام والثبات والاستمرار على صبرهم الجميل الذي بدأت تباشير ثماره تلوح في الأفق.

ب- الميليشيات:

١- أصدرت هيئة علماء المسلمين بيانا برقم (٣٥٤) أعلنت فيه أنباء وصلت إليها عن نية ميليشيات طائفية إرهابية في مهاجمة عدد من أحياء بغداد يوم غد الجمعة ١/٥، وأهابت الهيئة في بيانها بالمواطنين إلى الحيطة والحذر.

٢- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٥٥) استنكرت فيه الهجمات الإرهابية التي شنتها المليشيات الطائفية يوم لجمعة ٥/ ١ واليوم السبت على عدد من أحياء بغداد كالعامل والفرات والفحامة والغزالية وعلى مساجد أبي بكر الصديق والفرات تنفيذا لجزء من مخططها الإجرامي الخبيث في إفراغ بغداد من أهلها تحت شعار (يوم تحرير بغداد).

٣- أصدرت هيئة علماء المسلمين بيانا برقم (٤١٠) أدانت فيه جريمة المقبرة الجماعية التي أقامتها مليشيا «جيش المهدي» في جامع الصادق الأمين في المحمودية بعد أشهر من الاستيلاء عليه.

٤- أصدرت هيئة علماء المسلمين بيانا بالرقم (٤١٣) أدانت فيه الجريمة التي أقدمت عليها مليشيا جيش المهدي بحق مجموعة من شباب حي العامل حيث أعدمتهم أمام الناس في احتفالية تتوعد فيها بإبادة جماعية في هذه المنطقة.

٥- أصدرت هيئة علماء المسلمين في العراق بياناً بالرقم (٤١٥) أدانت فيه العمل الجبان باستهداف جامع الشيخ عبد القادر الكيلاني رحمه الله، معتبرة هذه العملية خطوة يائسة لإشعال الفتنة الطائفية من جديد.

٦- أصدرت هيئة علماء المسلمين بينـاً برقم (٤١٦) أدانت فيه قيام ميليشيات «جيش المهدي» بإحراق جامع أبو القاسم محمد صلى الله عليه وسلم، و٥٠ منزلاً في قرية العطافية بقضاء المقدادية في ديالي بعد هجوم وتنسيق مع الحرس الحكومي.

٧- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤١٩) أدانت فيه جرائم الميليشيات والقوات الحكومية الطائفية في الخالص التي راح ضحيتها العشرات من المدنيين الأبرياء بين قتيل وجريح.

٨- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٢٠) أدانت فيه جريمة مليشيات «جيش المهدي» والقوات الحكومية الطائفية بقتل عشرات المدنيين الأبرياء أمام حسينية الأئمة بحي العامل بعد اختطافهم.

٩- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٢٣) أدانت فيه جريمة «جيش المهدي» باغتصاب مسجدي الرحمن وفتاح باشا في البياع، وقالت الهيئة : إن هذه الفعلة تأتي في سياق حملة طائفية شعواء تهدف إلى جعل المليشيات الإرهابية تتحكم ببلادنا.

١٠- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٢٧) بيانا استنكرت فيه الاعتداءات الإجرامية التي شهدتها مساجد البصرة على أيدي المليشيات الطائفية وقتل عدد من المدنيين إثر حادث التفجير الذي تعرضت له مئذنتا مرقدي الإمامين ﷺ في سامراء.

١١- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٢٨) أدانت فيه اعتداءات المليشيات المجرمة على مساجد في بغداد وجنوبها بعد تفجير سامراء وإلى اليوم.

١٢- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٢٩) أدانت فيه جريمة تفجير مرقد الصحابي الجليل طلحة بن عبيد الله ﷺ في مدينة الزبير غرب البصرة بالكامل مع وجود قوات من الشرطة قريباً منه.

١٣- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٣٠) استنكرت فيه قيام المليشيات الطائفية بإحراق جامع المبشرة في البصرة وتفجير منارته.

١٤- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٣١) أدانت فيه قيام المليشيات الطائفية بإحراق جامعي السلام ومحمد رسول الله بمحافظة ديالى.

١٥- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٤٠) أدانت فيه مجرزة

المليشيات والحكومة في الدورة بقتل واختطاف عشرات المدنيين من منازلهم وإحراق جثثهم.

١٦- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٧١) أدانت فيه جريمة الميليشيات بقتل وتهجير العوائل في منطقة الوشاش في منهج متواصل يتناغم فيه عمل الميليشيات وعمل قوات الاحتلال الأمريكي ودعت الهيئة أبناء العراق إلى ضرورة الصمود بوجه هذه المخططات الهدامة.

١٧- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٧٥) المتعلق بالتصعيد الجديد للأعمال الطائفية في مدينة البصرة جنوب العراق، منبهة فيه جميع الأطراف إلى خطورة هذه الأعمال الإجرامية وداعية إلى ضبط النفس والتصرف بمسئولية وعدم الانجرار إلى فتنة داخلية وحملت الهيئة الحكومية الحالية ممثلة بأجهزتها الأمنية.

١٨- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٨٥) أدانت فيه جرائم الميليشيات الطائفية بتهجير العوائل في الخالص وحرق محالهم وإغلاق مساجدهم وحملت قوات الاحتلال والحكومة الحالية المستولية الكاملة عنها.

١٩- أصدرت هيئة علماء المسلمين في العراق البيان رقم (٤٨٦) المتعلق بجرائم الميليشيات الطائفية في خطف وقتل بعض النساء، وأدانت الهيئة هذه الجرائم التي يندي لها جبين الإنسانية كما حملت قوات الاحتلال والحكومة الحالية المسئولية عنها.

٢٠- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٨٧) أدانت فيه الجريمة التي قامت بها ميليشيا جيش المهدي حيث فجرت جامع البركة في الوشاش بالعبوات الناسفة، وحملت الهيئة قوات الاحتلال والحكومة الحالية وقادة هذه الميليشيات المسئولية الكاملة عنها.

ج – اغتيال العراقيين واعتقالهم:

١- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٥٧) أدانت فيه جريمة اغتيال الشيخ طه ياسين رجب العاني إمام وخطيب جامع السامرائي بحي الجهاد على أيدي الميليشيات الإرهابية بعد اختطافه من منزله وسرقة سيارته ومستمسكاته الرسمية.

٢- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٦١) أدانت فيه الجريمة النكراء التي طالت (الشيخ يونس حميد الشيخ وهيب) نائب رئيس رابطة علماء صلاح الدين وإمام وخطيب جامع أولاد الحسن في سامراء، محملة قوات الاحتلال والحكومة الحالية المسئولية الكاملة عن هذه الجريمة.

٣-أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٨٦) أدانت فيه جريمة اغتيال الشيخ على حسين العبيدي إمام وخطيب جامع الكوثر في حي البياع بعد اختطافه من محطة تعبئة وقود البياع على أيدي ميليشيات طائفية.

٤- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٨٩) أدانت فيه العملية الإجرامية التي استهدفت الشيخ نواف إلياس عواد وأدت إلى مقتله بعد خروجه من صلاة العشاء، وحملت الحكومة والاحتلال المسئولية الكاملة عن الانفلات الأمني المستمر.

٥- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٩٣) أدانت فيه جريمة اغتيال الشيخ (أحمد سرحان الراوي) عضو هيئة علماء المسلمين فرع الفلوجة وأحد منتسبي إذاعة أم القرى التابعة للهيئة والمدرس في مدرسة الشيخ عبد العزيز السامرائي (رحمه الله) الدينية في الفلوجة.

٦- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٩٥) أدانت فيه جريمة اغتيال

الشيخ (خالد الحربي) عضو الهيئة في فرع ديالى وإمام وخطيب جامع الشهيد فرحان في حي المصطفي ببعقوبة مع اثنين من المصلين عند خروجهم من المسجد بعد صلاة المغرب.

٧- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٩٦) أدانت فيه جريمة اغتيال الشيخ (غازي الحنش الطائي) شيخ عشيرة طي في الموصل على أيدي مسلحين، عندما أطلقوا نيران حقدهم عليه أثناء خروجه من جامع عبد الرازق في حي الوحدة في الجانب الأيسر من المدينة.

٨- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٩٧) أدانت فيه اغتيال الشيخين سعدون الطائي إمام جامع السلام في بعقوبة الجديدة والدكتور عبد الغفور القيسي الأستاذ في كلية الإمام الأعظم اللذين عثر على جثتيهما وعليهما آثار تعذيب في ديالى.

٩- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٩٩) أدانت فيه جريمة اغتيال الشيخ محمد عبد الحميد النعيمي إمام وخطيب جامع ذي النورين في حي النور بالجانب الأيسر من مدينة الموصل أثناء توجهه لأداء صلاة الجمعة.

١٠- أصدرت هيئة علماء المسلمين بيانا برقم (٤٠٠) أدانت فيه جريمة اغتيال الشيخ (محمد عبيد حسن عاصي) أحد أعضائها وإمام وخطيب جامع المسيب الكبير والأستاذ في كلية العلوم الإسلامية عند إحدى نقاط التفتيش بالقرب من منطقة الدورة جنوب بغداد.

١١- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٠٤) أدانت فيه قتل ٢٦ شخصاً من اليزيدية في الموصل على يد عصابات الموت التي تبغي تأجيج الفتن الدينية والعرقية وفق برنامج معد لهذا الغرض.

١٢- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٠٩) استنكرت فيه قيام المليشيات باغتيال، سعد جاسم محمد الأستاذ في جامعة العلوم الإسلامية وأخيه محمد جاسم محمد.

١٣- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٢١) أدانت فيه جريمة اغتيال الشيخ (على خضر عباس الزند) إمام وخطيب جامع الصديق في حي الغزالية غرب بغداد على أيدي مجموعة مسلحة.

١٤- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٢٢) أدانت فيه جريمة اغتيال القس الكلداني (رغيد عزيز كني) راعي كنيسة الروح القدس في حي النور وسط مدينة الموصل وثلاثة شمامسة.

١٥- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٥٥) أدانت فيه جريمة قتل الشيخ أحمد حبيب إمام وخطيب جامع الحبيب محمد صلي الله عليه وسلم في منطقة الطارمية برصاص طائش أطلقه رئيس المجلس البلدي في الناحية.

١٦- أصدرت هيئة علماء المسلمين بيانا برقم (٤٨١) أدانت فيه قيام قوة ما يسمي (متطوعي شرطة غرب بغداد) تعاونها مجموعة من ما يسمى بالثوار باعتقال الشيخ يونس العكيدي مسئول قسم حقوق الإنسان في الهيئة من منزله في قضاء أبي غريب وحملتها المسئولية الكاملة.

د- جرائم الاحتلال والقوات الحكومية:

١- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٥٨) أدانت فيه الجريمة الإرهابية التي قامت بها قوات حكومية من الداخلية باختطاف قافلتي حجاج عراقيين عائدين إلى بلدهم بعد أدائهم مناسك الحج بينهم أربعة من الأئمة والخطباء بأسمائهم وتوجهوا بهم إلى جهة غير معروفة.

٢- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٥٩) أدانت فيه المجازر الدموية للحكومة الحالية في خطتها الأمنية الجديدة على مناطق مقصودة في بغداد بدعم ومساندة قوات الاحتلال وباستعمال لطيران الحربي والمروحيات والقصف بالدبابات الأمر الذي أوقع أعداداً من الشهداء والجرحي بين الأهالي قسم منهم أعدموا رميا بالرصاص.

٣- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٦٥) أدانت فيه المجزرة الدموية التي ارتكبتها الحكومة الحالية والاحتلال لأمريكي بحق المئات من المدنيين الأبرياء بينهم نساء وأطفال وشيوخ طاعنون في السن من أبناء عشيرة الحواتمة العربية المعروفة في منطقة الزركة قرب مدينة النجف في يوم عاشوراء للتصفية السياسية والثأر والانتقام.

٤- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٦٦) أدانت فيه المجزرة الدموية التي قامت بها قوة مشتركة من الاحتلال والحكومة والمليشيات الطائفية في قرية السمرة جنوب بغداد، وأدت إلى سقوط عشرات الضحايا بين قتيل وجريح وتدمير المنازل ومسجد القرية وسرقة الأموال وإحراق ما بقي منها.

٥- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٦٠) أدانت فيه الخطوة التي يعتزم الرئيس الأمريكي بوش الإقدام عليها بإرسال المزيد من جيشه إلى محرقة الحرب في العراق بدعوي طلب المجموعة الحاكمة بأمره في العراق.

٦- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٦٨) أدانت فيه قيام جهات - بدعم وتسهيل من الحكومة الحالية - باستغلال الضحايا مجهولي الهوية بدفنهم في النجف وكربلاء لأغراض تظلم قائمة على الزور والبهتان.

٧- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٦٩) طالبت فيه الحكومة الحالية

بترك مواقعها، لأنها لم تحقق أدني شروط بقائها من متطلبات الشعب بالأمان والاستقرار.

٨- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٧١) أدانت فيه سعي بعض الأحزاب السياسية إلى عمليات تطهير عرقي وتهجير في مدينة كركوك بذريعة تطبيق المادة ١٤٠ من دستور الاحتلال.

٩- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٧٥) أدانت فيه الجريمة الإرهابية لقوات الاحتلال الأمريكي في قرية الضبعة قرب مدينة الرطبة غرب البلاد حيث قتلت ٤ شباب من آل خنجر بالذبح والطعن بالحراب، واعتقلت ٦ وأصابت ٧ آخرين.

١٠- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٧٦) أدانت فيه الجريمة البشعة النكراء المقززة التي قامت بها قوات ما يسمي بـ «حفظ النظام» التابعة لوزارة الداخلية من اغتصاب امرأة في حي العامل ببغداد بعد اختطافها من منزلها.

١١- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٧٧) عبرت فيه عن عدم تفاجئها من نفي رئيس وزراء الحكومة الحالية بارتكاب جريمة اغتصاب السيدة العراقية على يد زمرة من جنوده في حي العامل.

١٢- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٧٩) استنكرت فيه قيام قوات ما يسمي بـ «حفظ النظام» التابعة لوزارة الداخلية باعتقال نحو ٣٥ شخصاً من أهالي محلة ٨٠٣ في حي العامل الثالثة.

١٣- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٨١) أدانت فيه جرائم الاحتلال التي يستهدف فيها المدنيين في بغداد والرمادي بقصف منازلهم عشوائيا بطيرانه الحربي موقعا عشرات الضحايا بين قتيل وجريح.

١٤- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٨٥) أدانت فيه قيام قوات الاحتلال والحرس الحكومي بمداهمة مدينة عنه واعتقال ٤٥ شخصاً من أهلها، وقيام قوات الاحتلال والحرس الحكومي بقتل ٥ من المعتقلين ورمي جثثهم في المياه الثقيلة وحملت الهيئة هذه القوات مسئولية المحافظة على الباقين، ودعتها إلى الإفراج عنهم فوراً.

١٥- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٩١) أدانت فيه السلوك المشين المتعلق بمشاركة الشرطة في الجريمة النكراء باختطاف عشرات الشباب في تلعفر وتصفيتهم جسدياً، وبين البيان أن هذه الحكومة غارقة من أسفل قدميها إلى قمة رأسها بفضائح يندي لها جبين الإنسانية.

١٦- أصدرت هيئة علماء المسلمين بيناً برقم (٣٩٢) استنكرت فيه قيام قوات الحرس الحكومي مدعومة بقوات الاحتلال الأمريكي باعتقال العشرات من مصلي جامع خالد بن الوليد في منطقة الطعمة بالدورة جنوب بغداد.

١٧- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٩٤) أدانت فيه مجزرة الاحتلال في منطقة البوعيثة بالجزيرة في ناحية الخلدية بالأنبار عصر الاثنين ٢/ ٤ بقصف منزلين فيها وقتل نحو ٣٠ شخصاً بينهم ١٤ طفلاً و١٣ امرأة وإصابة آخرين بجروح بليغة.

١٨- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٠٥) أدانت فيه الجريمة التي ارتكبتها قوات الحرس الحكومي بحق الأبرياء من سكان حي الأعظمية بقتل خمسة منهم بعد اعتقالهم مع ٣٠ آخرين.

١٩- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٠٧) أدانت فيه قيام قوات الحرس الحكومي باحتلال مستشفى النعمان في الأعظمية وإغلاقها.

٢٠- أدانت هيئة علماء المسلمين ببيان رقم (٤٠٨) قيام قوات ما يسمى بمغاوير الداخلية باعتقال العشرات من الشباب بحي الضباط وقتل عدد منهم فيما لا يزال مصير الآخرين مجهولا بعد العثور على جثث بعضهم، وحملت الاحتلال والحكومة المسئولية الكاملة.

٢١- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٣٢) أدانت فيه جرائم الاحتلال الأمريكي والميليشيات بتدمير جامع (عبد الله بن المبارك) في بعقوبة وإحراق جامع (المعتصم) في بغداد أثناء حظر التجوال وقتل ٥ مدنيين بينهم امرأتان.

٢٢- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٣٣) أدانت فيه الجرائم التي تقوم بها القوات الحكومية بدعم الاحتلال في سامراء، والاستيلاء على جامع (الرسالة) وبعض المدارس أثناء الامتحانات النهائية وتهجير الأهالي من منازلهم قرب المرقدين وتعطيل الحياة المدنية هناك.

٢٣- أصدرت هيئة علماء المسلمين بيانا برقم (٤٣٤) أدانت فيه العمليات العسكرية التي تقوم بها قوات مشتركة من الاحتلال والحكومة في ديالى وضواحي بغداد، وأكدت الهيئة على أن هذه الأعمال الهمجية كحال سابقاتها لن تفت في عضد أبناء شعبنا الصابر الأبي.

٢٤- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٣٨) أدانت فيه قيام قوات الاحتلال الأمريكي بحصار ظالم على أهالي الأعظمية منذ أربعة أيام، وطالبت المجتمع الدولي والإسلامي بالوقوف بمسئولية تجاه الممارسات التعسفية التي تقوم بها قوات الاحتلال ومن جاء معها، كما دعت الهيئة أهالي الأعظمية إلى مواصلة صبرهم وكفاحهم ضد مخططات الأعداء.

٢٥- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٤٢) أدانت فيه قيام قوات الحرس الحكومي بإعدام مواطن أعزل بدم بارد بعد تعرضه إلى الضرب والشتم في منطقة الدورة، وأكدت الهيئة تورط الأجهزة الحكومية بشكل فعال في قتل العراقيين، وأن لديها من الوثائق ما تثبت فيه إيغال هذه الأجهزة بدماء العراقيين.

٢٦- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٤٤) أدانت فيه مجزرة الاحتلال في عويريج جنوب بغداد وراح ضحيتها نحو ٤٠ مدنيا بين قتيل وجريح بينهم نساء وأطفال وكبار سن.

٢٧- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٥٥) (٤٥٦) قيام جرائم وانتهاكات الاحتلال والحكومة الحالية ومنها قوات البيشمركة بحق المدنيين الأبرياء في محافظة نينوى ومدينة الموصل. وحملتهما المسئولية الكاملة عنها وعن سلامة المعتقلين كافة، مطالبة بإطلاق سراحهم فوراً.

٢٨- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٤٧) أدانت فيه قيام قوات الاحتلال الأمريكي بمداهمة المقر العام للهيئة واعتقال حرس الهيئة وسرقة الأموال والحاسبات والأختام وحطمت المقر بصورة شبه كاملة، كما حملت الاحتلال المسئولية الكاملة عن هذه الجريمة.

٢٩- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٤٩) أدانت فيه الحملات العشوائية لقوات الاحتلال والحكومة الحالية ضد أبناء الشعب العراقي المرابطين في سامراء، ودعت الهيئة أبناء شعبنا الصابر إلى مزيد من الحيطة والحذر من أن يقعوا فريسة لهذه الحملات الإجرامية.

٣٠- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٥٢) أدانت فيه الجريمة التي طالت الأبرياء في مدينة الطارمية التي تعرضت إلى هجوم بشتى أنواع الأسلحة،

وحملت الهيئة الحكومية والاحتلال المسئولية الكاملة عن هذه الجريمة وطالبت العالم بالتدخل لوقف هذه الجرائم.

٣١- أدانت هيئة علماء المسلمين في بيان لها برقم (٤٥٦) قيام قوة من الحرس الحكومي باحتلال دار الكتب والوثائق، وبينت الهيئة أن هذه العملية تأتي في إطار المنهج المتعمد لإفراغ ذاكرة العراق من تاريخه المعاصر.

٣٢- أدانت هيئة علماء المسلمين في بيان برقم (٤٦١) جرائم الإبادة في مناطق المقدادية وحملت قوات الاحتلال والحكومة الحالية المسئولية الكاملة عنها ودعت وسائل الإعلام النزيهة إلى تسليط الضوء على هذه المناطق المنكوبة في بلاد الرافدين.

٣٣- أصدرت هيئة علماء المسلمين في العراق بيانا برقم (٤٦٢) أدانت فيه الجريمة البشعة التي ذهبت ضحيتها الأطفال والنساء في سامراء وحملت قوات الاحتلال والحكومة الحالية المسئولية الكاملة عنها، ودعت أبناء سامراء إلى الصمود بوجه هذا الاستهداف المقصود.

٣٤- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٦٨) أدانت فيه جريمة قصف ثلاثة منازل في منطقة العبايجي بالطارمية وتدميرها بالكامل ودفن تحت أنقاضها ١٥ مواطنا من عائلتين، وحملت قوات الاحتلال والحكومة الحالية المسئولية الكاملة عنها.

٣٥- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٦٩) أدانت فيه الهيئة اتخاذ الشرطة والحرس الحكومي المساجد مقرات للأعمال المسلحة، وحملت هذه الأجهزة مسئولية ما تتعرض له هذه المساجد من استهداف وانتهاك لحرماتها.

٣٦- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٧٠) أدانت فيه قيام قوات الاحتلال الأمريكي والقوات الحكومية باعتقال وقتل عدد من النساء في محافظة

ديالى ورمي جثتهن في الشارع.

٣٧- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٧٢) أدانت فيه جرائم شركات المرتزقة في العراق، وأكدت في البيان أن هذه الشركة وأمثالها متورطة بخطايا في حق شعبنا لا حدود لها، وستكشف الأيام عن المزيد المر منها، وأدانت الهيئة الموقف المتخاذل من الحكومة الحالية، الذي يندي له جبين العراق وأن مزاعمها بشأن حريات تملكها، لا تعدو أن تكون أكاذيب يضحكون بها على أنفسهم.

٣٨- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٨٠) أدانت فيه قيام قوات البيشمركة بقتل اثنين من رجال الإسعاف الفوري بالموصل وإحراق جثتيهما وحملت الساسة الأكراد، ومن يعمل في إمرتهم من قوات البيشمركة المسئولية الكاملة قانونيا وتاريخيا عن هذه الجريمة.

٣٩- أصدرت هيئة علماء المسلمين بينا برقم (٤٨٢) أدانت فيه قيام قوات الاحتلال الأمريكي بقتل ١٥ مدنيا معظمهم من النساء والأطفال في منطقة بحيرة الثرثار وحملت الاحتلال والحكومة الحالية المسئولية الكاملة عن هذه الجريمة.

٤٠- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٨٩) أدانت فيه الاعتقالات العشوائية في ناحية الإسحاقي والعسه والفرحانية وجبارات وحملت الهيئة قوات الاحتلال والحكومة الحالية المسئولية الكاملة عن هذه الجرائم وطالبتها بإطلاق سراحهم فوراً.

و- الوضع الأمني :

١- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٦٢) أدانت فيه الجريمة الإرهابية التي طالت الأبرياء قرب الجامعة المستنصرية وجامع الشيخ الكيلاني.

٢- أدانت هيئة علماء المسلمين في بيان لها برقم (٣٦٤) التفجيرات التي استهدفت الأبرياء في منطقة الباب الشرقي وذهب ضحيتها أكثر من ٢٥٠ شخصاً، وحملت الحكومة والاحتلال المسئولية الكاملة عن هذه التفجيرات لعدم قدرتها على ضبط الأمن.

٣- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٦٧) أدانت فيه التفجيرات الإرهابية التي أودت بحياة العشرات من المدنيين الأبرياء في منطقة الصدرية وسط بغداد.

٤- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٧٤) بمناسبة الذكرى الأليمة لتفجير مرقدي الإمامين العسكريين عليهما السلام في سامراء قبل عام على أيدي جهات دولية خارجية خططت لإحداث الفتنة بين العراقيين. كذلك أدانت الهيئة في بيانها التفجيرات المروعة التي وقعت في سوق الشورجة ببغداد.

٥- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٧٣) حذرت فيه من تداعيات «الخطة الأمنية الجديدة» على العراقيين وبلادهم ولاسيما منهم الرافضون للاحتلال.

٦- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٧٨) حمدت فيه الله على فضله في إلحاق الهزائم بأعداء الله ثم الوطن، كما دعت أبناء العراق المخلصين من الساسة والميدانيين إلى التفكير الجدي في مرحلة ما بعد هزيمة المحتل، فمرحلة ما بعد هزيمة المحتل بحاجة إلى عمل مبكر.

٧- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٨٠) أدانت فيه التفجير الإجرامي الذي راح ضحيته أكثر من ١٥٠ مدنيا بين قتيل وجريح قرب جامع الصحابة في مدينة احبانية بمحافظة الأنبار عند صلاة العصر، وحملت الهيئة الاحتلال والحكومة والميليشيات وجهات مشبوهة المسئولية عن هذه الجريمة النكراء.

٨- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٨٣) أدانت فيه التفجيرات الإرهابية التي راح ضحيتها العشرات من الزوار الأبرياء في مدينة الحلة جنوب بغداد وهم متوجهون إلى مدينة كربلاء، وقد أهابت الهيئة بأبناء شعبنا الأباة أن يلتزموا بالحكمة والصبر ويحافظوا على سلامة بلدهم من الانحدار نحو الهاوية.

٩- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٨٤) استنكرت فيه قيام مسلحين بتفجير صهريجين محملين بغاز الكلور في عامرية الفلوجة وأدانت الهيئة هذا العمل الإجرامي الذي راح ضحيته كثير من لأبرياء ظلما وعدوانا.

١٠- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٨٧) أدانت فيه الاعتداءات الإرهابية التي طالت عددا من بيوت الله تعالى في الحصوة والإسكندرية، ودعت الهيئة العراقيين جميعا إلى التحلي بمزيد من الصبر والحكمة ليكونوا سدا منيعا بوجه المحرضين على الفتن مهما كانت توجهاتهم ودوافعهم.

١١- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٨٨) أدانت فيه الأعمال الإرهابية في مدينة تلعفر بقتل نحو ٥٠ مواطنا رميا بالرصاص، وتفجير شاحنتين ملغمتين راح ضحيته عشرات المدنيين بين قتيل وجريح.

١٢- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٩٠) أدانت فيه التفجيرات الإجرامية التي استهدفت العراقيين الأبرياء في مدينتي الشعب والخالص والتي راح ضحيتها العشرات بين قتيل وجريح، كما سألت الله تعالى أن يتغمد الشهداء بواسع رحمته وأن يمن على الجرحى بالشفاء العاجل.

١٣- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٠١) أدانت فيه الجرائم الإرهابية التي طالت الأبرياء في عدة مناطق في بغداد، كما حملت الاحتلال والحكومة المسئولية الكاملة عن هذه الجرائم.

١٤- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٠٣) أدانت فيه الجريمة النكراء التي أقدم عليها الاحتلال الأمريكي ببناء جداره العازل حول مدينة الأعظمية.

١٥- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٠٦) أدانت فيه الجريمة الإرهابية التي أدت إلى مقتل وإصابة أكثر من ٢٠٠ مدني في كربلاء بتفجير سيارة ملغمة.

١٦- أدانت هيئة علماء المسلمين ببيان رقم (٤١١) الحصار الظالم المفروض على مدينة سامراء منذ أكثر من ٣ أسابيع، كما طالبت المجتمع الدولي بالوقوف بمسئولية تجه جرائم المحتل ومن خلفه الحكومة الحالية.

١٧- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤١٢) استنكرت فيه الجريمة البشعة باستهداف سيارة مفخخة موكبا جنائزيا في مدينة الفلوجة، تسببت في قتل ما يقرب من أربعين من أبناء المدينة، وأكثر من خمسين جريحاً.

١٨- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤١٤) أدانت فيه الممارسات الإرهابية التي يقوم بها الاحتلال وأعوانه من حصار المناطق بعينها في بغداد وعموم العراق، حيث تفرض عليها حصارا خانقاً وتمنع دخول الغذاء والدواء وتعطل الخدمات، وناشدت الهيئة المجتمع الدولي لتحمل مسئولياته لما يجري في العراق.

١٩- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤١٨) أدانت فيه جريمة قتل عمال أبرياء كانوا يسعون لكسب لقمة عيشهم في منطقتي عويريج والشعب ببغداد.

٢٠- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٢٤) أدانت فيه سعي جهات عديدة إلى تهجير المواطنين المسيحيين من ديارهم في العراق أيا كانت تلك الجهات، وحذرت الهيئة من حبائل الأثرة وإقصاء الآخرين، داعية الجميع إلى الوحدة والدفاع عن الوطن.

٢١- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٢٦) أدانت فيه الجريمة الإرهابية بتفجير منارتي مرقدي الإمامين العسكريين في سامراء، وحملت الهيئة بشكل مباشر الاحتلال والجهات المتنفذة في الحكومة الحالية المسئولية الكاملة عنها.

٢٢- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٣٦) أدانت فيه الواقع المر الذي تعيشه دور الأيتام في العراق والذي كشفت وسائل إعلام غربية بعضه في مبنى حكومي مخصص لرعاية الأطفال الأيتام وذوي الحاجات الخاصة من المعاقين في بغداد.

٢٣- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٣٥) أدانت فيه التفجير الإجرامي الذي حدث في ساحة الخلاني وسط بغداد وأدي إلى وقوع قرابة ٧٥ قتيلاً و١٣٠ جريحاً بسيارة ملغمة مركونة على جانبها، وألحق أضراراً بالغة بجامع الخلاني، كما تسبب في إحراق نحو ٢٠ سيارة وتدمير ٢٥ محلا تجاريا.

٢٤- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٣٧) أدانت فيه العمليات العسكرية التي تستهدف منطقة الكاطون في ديالى، واستنكرت الهيئة الصمت المطبق على المستويين العربي والإسلامي تجاه استهداف مدن وقرى العراق الرافضة للاحتلال وسياساته والتي تهدف إلى تحويل العراق إلى بلد منهك مستنفر فقير بعد سرقة ثرواته وتدمير بناه التحتية.

٢٥- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٤٣) أدانت فيه التفجير الإجرامي الذي استهدف سوقا شعبيا بناحية آمرلي في قضاء طوز خورماتو وراح ضحيته مئات المدنيين الأبرياء بين قتيل وجريح، ودمرت ممتلكاتهم وحملت الهيئة الاحتلال والحكومة الحالية المسئولية الكاملة عن هذه الجريمة.

٢٦- أصدرت هيئة علماء المسلمين بيانا برقم (٤٤٦) أدانت الأعمال

الإجرامية التي حدثت في كركوك وطالت الأبرياء من العراقيين، وحملت الاحتلال والحكومة المسئولية الكاملة عن هذه الأعمال، كما دعت الهيئة الشعب العراقي إلى ضرورة الانتباه لمثل هذه الأعمال.

٢٧- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٤٨) أدانت فيه الجريمة التي طالت الأبرياء في منطقة الكرادة وراح ضحيتها أكثر من ٢٠ قتيلاً وعشرات الجرحى، وحملت الحكومة والاحتلال المسئولية الكاملة عنها.

٢٨- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٥٠) أدانت فيه الأعمال والمخططات الإرهابية لقوات الاحتلال والقوى السياسية المتحكمة في شمال العراق لتغيير ديموغرافية مدينة كركوك، ودعت الهيئة أبناء الشعب العراقي إلى الانتباه لما يجري من تطبيق لمخططات مشبوهة تسعى لزيادة الفرقة وإشعال الفتنة بين مكونات الشعب العراقي.

٢٩- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٥٣) أدانت فيه الجريمة التي طالت الأبرياء في قرية قبك بقضاء تلعفر الذي ذهب ضحيتها أكثر من ٧٩ قتيلاً وجريحاً.

٣٠- أدانت هيئة علماء المسلمين في بيان برقم (٤٥٧) الجريمة التي طالت المئات ما بين قتيل وجريح شمال الموصل، وحملت الاحتلال والحكومة الحالية المسئولية الكاملة عن هذه الجريمة.

٣١- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٦٦) أدانت فيه الجريمة المروعة بحق المدنيين في مدينة الصدر وحملت قوات الاحتلال والحكومة الحالية المسئولية الكاملة عنها.

٣٢- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٧٨) أدانت فيه الجرائم التي

طالت عددا من أئمة العلم وخطباء المساجد في مدينة الموصل.

٣٣- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٨٨) أدانت فيه جريمة قوات الاحتلال بمدينة الصدر التي ذهب ضحيتها أكثر من (٦٥) شخصا بين قتيل وجريح أكثرهم من الأطفال والنساء.

٣٤- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٩٢) أدانت فيه قيام عناصر في الأجهزة الأمنية بتعذيب عائلة كربلائية وقتل بعض أفرادها، كما أكدت على أن هذا المشهد على بشاعته غيض من فيض، وأن ما خفي كان أعظم، فهذه الأجهزة الأمنية التي تحظى بتأييد الحكومة ودعمها استرخصت دماء العراقيين.

٣٥- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٩٧) بخصوص اعتقال عدد من المدنيين في الموصل على يد قوات البيشمركة وقد حملت الحكومة المسئولية الكاملة عن هذه العملية.

٣٦- أصدرت الأمانة العامة في هيئة علماء المسلمين بيانا برقم (٤٩٩) أدانت فيه التفجير الإجرامي الذي أوقع ٥٠ قتيلاً وجريحا بين المدنيين الأبرياء في منطقة باب المعظم ببغداد.

٣٧- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٥٠٣) أدانت فيه الجريمة البشعة التي راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى من المدنيين الأبرياء بانفجار ثلاث سيارات هذا اليوم في مدينة العمارة جنوب البلاد.

٣٨- أدانت هيئة علماء المسلمين في العراق ببيان رقم (٥٠٦) حملة الاعتقالات التي تقوم بها قوات الاحتلال ولواء المثنى في حي السيدية التي شملت اعتقال نحو (٢٥٠) شخصا من أهالي الحي.

٣٩- أصدرت هيئة علماء المسلمين المقر العام بياناً برقم (٥٠٥) بخصوص اعتقال رجال مسن من قبل ما يسمي بعناصر الصحوة في منطقة اليوسفية، وحملت الهيئة هؤلاء المسئولية عن حياة هذا الرجل المسن، وطالبتهم بالإفراج الفوري عنه.

٤٠- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٥٠٤) أدانت فيه العمل الإجرامي بتفجير الجسر الرئيس في مدينة هيت، وحملت الهيئة الاحتلال والحكومة الحالية ومن يقف وراء هذا التفجير المسئولية الكاملة عنه.

٤١- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤١٧) أدانت فيه التفجير الإرهابي الذي استهدف حسينية الأئمة في حي العامل ببغداد، وأوقع عددا كبيرا من الضحايا.

٤٢- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٤١) أدانت فيه الحصار الإجرامي المفروض على مدينة الفلوجة منذ أكثر من شهر وضيق على الأهالي تضييقا شديداً.

٤٣- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٧٦) حول مشاهد السجون المؤلمة التي عرضتها الفضائيات وأدانت فيه هذا الإجرام الدنيء لأجهزة الدولة في سجون الأحداث، وأن الشعب العراقي قد ابتلي بشواذ استولوا على مقدراته، لا همّ لهم إلا إشباع غرائز الحقد والضغينة.

٤٤- أصدرت هيئة علماء المسلمين بيانًا برقم (٤٧٣) حول تصريحات بعض الساسة بشأن تقسيم البلاد وأدانت الهيئة هذه الممارسات وجميع الأقلام التي تروج هذه الفكرة.

٤٥- أصدرت هيئة علماء المسلمين بيانًا برقم (٤٧٤) دعت فيه العراقيين إلى الرد على مشاريع التقسيم اجتماعيًا من خلال التسامي على الجراح، ومناصرة

العرقيين بعضهم بعضًا، وتناسي الفوارق المذهبية والعرقية، وعدم السماح لإثارة الجدال حولها، وإتاحة الفرص للأقليات الدينية.

٤٦- أصدرت هيئة علماء المسلمين بيانًا برقم (٤٣٩) أكدت فيه على موقفها مما يسمى «بالمحكمة الجنائية العراقية العليا» وغيرها من المحاكم الخاصة من كونها ليست شرعية؛ لأنها تشكلت في ظل المحتل.

٤٧- أصدرت هيئة علماء المسلمين بيانًا بالرقم (٤٦٠) أدانت فيه قيام إيران بقصف مواقع في شمالنا الحبيب وقالت إنها ليست المرة الأولى التي يتم فيها هذا الأمر، وأبدت تعجبها من الساسة الذين لم يحركوا ساكنًا إزاء ذلك الهجوم.

٤٨- أصدرت هيئة علماء المسلمين بيانًا برقم (٤٦٧) أدانت فيه قرار الإعدام بحق وزير الدفاع السابق، ودعت إلى ضرورة التعامل مع منتسبي الجيش العراقي تعاملاً مختلفًا، يليق بالشرف العسكري الذي يحظى بتقدير في كل دول العالم، وأكدت بأن تنفيذ هذا الحكم سيكون خطأً فادحًا.

٤٩- أصدرت هيئة علماء المسلمين في العراق بيانًا برقم (٤٩٠) بخصوص أوضاع سد الموصل أدانت فيه الاحتلال الأمريكي أولاً بسبب احتلاله الذي جعل الأوضاع في العراق أسوء ما تكون وأدانت أيضًا الحكومة الحالية التي تتعامل مع الأحداث الخطيرة بتجاهل تام.

٥٠- أصدرت هيئة علماء المسلمين بيانا برقم (٤٩٣) حذرت فيه من المخططات التي تسعى إليها الحكومة من خلال هدم الجامع الكبير والمدرسة الدينية في سامراء، كما أكدت فيه على أن هذا العمل سيعد استفزازًا لمشاعر المسلمين وخصوصًا أهل مدينة سامراء.

٥١- أصدرت هيئة علماء المسلمين بيانًا برقم (٤٩٤) أدانت فيه عزم رئيس

الوزراء الحالي على إعدام وزير الدفاع السابق، كما أدانت هذا التعطش للدماء من قبل هؤلاء الساسة، وأكدت أن تمكن هؤلاء من اتخاذ هذه الخطوة لن يكون محمود العواقب، وسيدفع بالبلد إلى مزيد من الأزمات.

٥٢- أصدرت الأمانة العامة في هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٥٠٢) حيث فيه مؤتمر العشائر العربية الذي عقد في مدينة البصرة، وتمخض عنه مطالبة المؤتمرين بجدولة انسحاب قوات الاحتلال وفق جدول زمني ورفض تقسيم العراق.

٥٣- أصدرت الأمانة العامة بياناً برقم (٤٩٨) متعلقاً بطلب حزب سياسي معروف دعماً لمقراته في مدينة الموصل من قوي تابعة لحزب سياسي كردي.

٥٤- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٠٢) دعت فيه أبناء الفصائل في المقاومة كلها إلى توحيد الهدف باتجاه المحتل؛ فهو العدو الأول وأساس المشكلات برمتها. وقالت الهيئة : إنها ترحب بكل خطوة من شأنها العمل على رص الصفوف والتسامي على الجراح وعدم الانجرار وراء ردود الأفعال وإبعاد شبح الخلاف من الميدان قال تعالي: ﴿وَلَا تَنَـٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ .

ز- العالم:

١- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٧٠) أدانت فيه أعمال التخريب التي يقوم بها الكيان الصهيوني في معالم المسجد الأقصى. ودعت الهيئة العالم الإسلامي حكاماً وشعوباً إلى التضامن مع إخوانهم الصابرين المحتسبين في فلسطين الغالية وتجاوز حالات الضعف والخنوع أمام عدو لم يعد يملك من أسباب القوة ما يجعله قادراً – كسابق عهده – على أن يفعل كل ما بدا له. كما دعت الإخوة الفلسطينيين إلى أن يتماسكوا ويتساموا على عوامل الفرقة؛ لأن النصر بات قريباً بإذن الله تعالى.

٢- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٧٢) باركت فيه اتفاق الإخوة الفلسطينيين في مكة، ورحبت الهيئة بهذه الخطوة التي تأمل أن تسهم في تعزيز وحدة الصف والكلمة بين الإخوة الفلسطينيين بما يحقق طموحات الشعب الفلسطيني ويحفظ وحدته الوطنية، ويحقق أهدافه في التحرير الكامل لأراضيه.

٣- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٢٥) أسفت فيه على تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بدعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى التفكير في نشر الدرع المضاد للصواريخ التابعة لها في تركيا أو في العراق؛ لأنها تتجاهل إرادة الشعب العراقي وتمنح الاحتلال الأمريكي فرصة إضافية للوجود على أرضه في وقت يجاهد أبناؤه من أجل التحرير.

٤- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٥١) أدانت فيه تصريحات مرشح الرئاسة الأمريكية تان كريدو الذي قال كلاما مشيناً بحق مقدسات المسلمين، واستنكرت الصمت المطبق تجاه هذه التصريحات.

٥- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٦٥) حول تصريحات الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بشأن سياسة ملء الفراغ وكيف أن هذه التصريحات لن يفهمها الشعب العراقي في سياق مد العون، وإعانة المحتاج، بسبب التدخل الإيراني السلبي في العراق منذ الغزو.

٦- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٧٧) أدانت فيه القرار المشؤوم لمجلس الشيوخ الأمريكي القاضي بتقسيم العراق، وذكر البيان أن الهيئة تناشد المجتمع الدولي ولاسيما الأمم المتحدة، وباسم الشعب الرافض لمضمونه، استنكار هذا المشروع الذي يتدخل بشكل سافر في قضية تهم الشعب.

٧- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٩١) أدانت فيه تصريحات وزير

الخارجية الإيراني في مؤتمر دول الجوار في إسطنبول والتي دعا فيها إلى أن تكون قوات بلاده ودول جوار أخرى بديلاً لقوات الاحتلال الأمريكي، كما رحبت برفض دول الجوار لهذا المقترح، وعدته موقفاً إيجابياً، تشكر عليه.

٨- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٨٣) متعلق بالتدخل التركي شمال العراق، وطالبت فيه الهيئة الساسة الأتراك بعدم التسرع، ومنح الفرصة لخيارات أخرى لمعالجة هذه المشكلة بطريقة مناسبة، وتجنيب المنطقة الويلات، وأبناء شعبنا الكردي الأبرياء العذاب والدمار.

ح- الاقتصاد العراقي والمؤتمرات والاتفاقيات:

١- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٣٨٢) حذرت فيه من إقرار قانون النفط والغاز في البرلمان بعد أن وافق مجلس الوزراء الحالي عليه وقالت الهيئة إن الشعب العراقي يراقب كل هذه المشاهد، ولن يسمح لأحد بالمتاجرة بمقدراته، ولن يغفر لمن يهدرها، وإن من يسعون إلى إصداره إذا ظنوا أن تمرير هذا القانون فرصتهم لجني الأرباح على حساب هذا الشعب فإنهم واهمون، وعليهم أن يعيدوا النظر في حساباتهم؛ لأن الاحتلال لن يطول، وسيعود الحق إلى نصابه عاجلاً أم آجلاً.

٢- أصدر قسم الفتوى في هيئة علماء المسلمين فتوى شرعية حول مشروع قانون النفط والغاز الذي تصر قوات الاحتلال والحكومة الحالية على إقراره، وقد سبق للهيئة أن أكدت أن هذا القانون يأتي في سياق صفقات المحتل مع الساسة الذين جاءوا معه.

٣- أصدرت هيئة علماء المسلمين في العراق بياناً برقم (٤٥٤) أدانت فيه إقرار ما يسمى برلمان كردستان تحت ضغط ساسته قانوناً للنفط والغاز يبيح لهم إنشاء

شركة نفط خاصة بهم، كما دعت الهيئة الشركات الأجنبية إلى عدم التورط في أي عقود تبرم في ظل الاحتلال البغيض.

٤- نبهت هيئة علماء المسلمين ببيان رقم (٤٥٨) الشعب العراقي إلى خطورة ما يجري، وأن ثمة علامات استفهام كثيرة حول العملية برمتها، ابتداء من المبلغ المخصص ليبتدئ المزاد به وانتهاء بالمدة الطويلة الممنوحة للشركات، التي تمس المصلحة العليا للشعب العراقي.

٥- أصدرت هيئة علماء المسلمين في العراق بياناً برقم (٤٦٣) حول الاتفاق الذي تمخض عنه اجتماع أرباب العملية السياسية الخمسة في بغداد وأوضحت موقفها مما تم بنقاط مهمة مثلت موقف الهيئة بصورة واضحة من الاتفاقات الأخيرة.

٦- أصدرت الأمانة العامة لهيئة علماء المسلمين في العراق البيان رقم (٤٧٩) المتعلق بمباركة الساسة الأكراد لقرار مجلس الشيوخ الأمريكي بتقسيم العراق وتورطهم بارتكاب جرائم بحق الشعب العراقي حيث أدانت الهيئة التواطؤ المفضوح للساسة الأكراد مع المحتل في ارتكاب جرائم قتل وتصفية.

٧- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٤٨٤) حذرت وأدانت التصرف الشائن المتمثل بتوقيع عقود مشاركة وعدت ذلك اصطياداً في الماء العكر وتعكزاً على وجود المحتل واغتنام فرصة تشابك الأحداث والصراع على السلطة للاستحواذ على المكاسب.

٨- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٥٠٠) استنكرت فيه تصريحات أطراف في العملية السياسية تطالب قوات الاحتلال بالبقاء في العراق. ودعت الهيئة أصحاب هذه التصريحات إلى التراجع عنها وعدم تحمل مسئولية مثل هذا القرار

الذي له تبعات شتى.

٩- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٥٠١) أدانت فيه ما سمي (إعلان مبادئ لعلاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية)، وعدتها باطلة لا قيمة لها. وأكدت الهيئة على أن الشعب العراقي بكل قواه الوطنية ومقاومته الشرعية وفئات شعبه الرافضة للاحتلال الأمريكي – وهم الأغلبية الساحقة في البلاد – لن يعترف بأي اتفاق يمس سيادة العراق ومصالحه العليا يبرم في ظل الاحتلال.

١٠- أصدرت هيئة علماء المسلمين بياناً برقم (٥٠٧) والمتعلق بالاتفاق الثلاثي الذي أبرم في دوكان، وعدت الهيئة هذا الاتفاقات طارئة لا قيمة لها، وهي واهية كالعهن المنفوش، لأنها تتكئ على المحتل في قطف ثمار غير مشروعة، وتسرق مكاسب في غياب الإرادة الحرة للشعب العراقي.

ي- رسائل مفتوحة إلى الشعب العراقي:

١- وجهت هيئة علماء المسلمين رسالة مفتوحة إلى الشعب العراقي بمناسبة الذكري الرابعة لاحتلال العراق التي توافق ١٩/ ٣/ ٢٠٠٧م، قالت فيها: «اليوم يجمع ساسة العالم على أن المشروع الأمريكي قد فشل في العراق، فلنحافظ على هذا الإنجاز بشيء من الصبر والتحدي. ولنحذر أن ننقذ المحتل وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة من خلال تقديم أي دعم من شأنه أن يعيد له الأمل في البقاء. وإن أعظم دعم له أن تتخلى عن نصرة مقاومتنا أو نسمح لمن هب ودب أن ينال منها أو ندفعها إلى مشاكل داخلية تثنيها عن تحقيق هدفها العظيم».

٢- بتاريخ ١١/ ٢ تمت تغطية المؤتمر الصحفي للهيئة الذي رصدت فيه انتهاكات ما تسمي بخطة فرض القانون.

٣- بتاريخ ٤/ ٢ تمت تغطية المؤتمر الصحفي الذي عقده الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو في نقابة الصحفيين بالقاهرة ظهر يوم الأحد ١٦- محرم- ١٤٢٨هـ الموافق ٤/ ٢/ ٢٠٠٧م، وحضره مندوب من قسم الإعلام – مكتب القاهرة.

٤- تغطية زيارة فضيلة الأمين العام للهيئة الشيخ الدكتور حارث الضاري لسوريا ولقاء الرئيس السوري بشار الأسد يوم ١/ ٢.

٥- تغطية استقبال فضيلة الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق فضيلة الشيخ الدكتور حارث الضاري في التاسع من محرم الحرام ٢٨/ ١ وفداً من شيوخ ووجهاء عشائر الجنوب العراقي في مقر إقامته بالعاصمة السورية دمشق.

٦- بتاريخ ١٤/ ١ تمت تغطية لقاء فضيلة الشيخ الدكتور حارث الضاري الأمين العام للهيئة في العاصمة الأردنية عمان بالأستاذ زكي بن إرشيد الأمين العام لجبهة العمل الإسلامي الأردني والوفد المرافق له بمناسبة عودة الأمين العام من أداء مناسك الحج.

٧- تمت تغطية أخبار دعوة إدارة منتدى نصيف الفكري لفضيلة الأمين العام للهيئة الشيخ الدكتور حارث الضاري والوفد المصاحب له في الأمسية التي نظمها المنتدى بجدة في المملكة العربية السعودية يوم الثلاثاء ٢/ ١.

■ إذاعة أم القرى من بغداد:

بعد احتلال العراق مباشرة تعرض ابلد لموجة كبيرة من الغزو الفكري المنظم وغير المنظم وعبر وسائل إعلامية مختلفة (مسموعة ومقروءة ومرئية) ومن منطلق الولاء الديني والشعور الوطني الصادق... وجد أنه لابد من إنشاء وسيلة إعلامية

تكون بمثابة جدار الصد لتقف بالضد من تلك الفيروسات الفكرية الدخيلة على ثقافة وقيم وأخلاق المجتمع العراقي ككل... فتم إنشاء إذاعة أم القرى على نهج موضوعي ليتحدث الشعب باسمها لا أن تتحدث هي باسم الشعب ولتكون بمثابة منبر متاح لكل صوت حر.

وقام المشرفون على الإذاعة باستغلال حقيقة كون الإذاعة هي من أفضل الوسائل الإعلامية لتوصيل المعلومة النافعة إلى المتلقي وأكثرها شعبية قياساً للوسائل الأخرى كالمقروءة والمرئية... ومن أسباب ذلك وخصوصاً في الساحة العراقية:

١- انعدام أو الانقطاع المستمر للكهرباء في العراق دفع الكثيرين لاقتناء جهاز المذياع كوسيلة للتواصل مع العالم وكبديل عن جهاز التلفاز.

٢- كون الإذاعة وسيلة مسموعة وخالية من صفة الصورة فإن فكر وذهن المتلقي يكون أكثر انفتاحاً وتركيزاً مع الموضوع المطروح بعد أن اختفت الصورة، التي قد تكون في كثير من الأحيان سبباً في تشتيت التركيز.

٣- رواد الوسيلة المسموعة هم أكثر عدداً من غيرهم لكون المتلقين لهذه الوسيلة بإمكانهم التواصل مع المواضيع المطروحة أثناء ممارسة أعمالهم اليدوية، كما يلمس هذا لدي ربات البيوت أو سائقي المركبات أو الموظفين على المكاتب أو العمال والمهنيين في المصانع وورش العمل أو حتى الفلاحين أيضاً... وغيرهم كثير.

■ السياسة العامة لعمل الإذاعة:

١- حرصت إذاعة أم القرى ومنذ أكثر من عام على زيادة نسبة البرامج المباشرة مع الجمهور لضمان أكبر تفاعل ممكن مع المتلقي عبر استقبال الاتصالات

الهاتفية وفتح المجال للمتصلين لتقديم أطروحاتهم بكل حرية ووفق ضوابط الأدب الملتزم.

٢- اعتمدت إذاعة أم القرى على التنويع في البرامج المقدمة وعدم الوقوف عند إطار معين من النهج المقدم لإرضاء كل شرائح المجتمع بمختلف مشاربهم واهتماماتهم لضمان عدم انصرافهم لمتابعة إذاعات أخرى مرتبطة بجهات سياسية ذات برامج مشبوهة.

٣- تم تعيين عدد من المراسلين في أماكن ومحافظات مختلفة لضمان مواكبة الأحداث أولاً بأول ولضمان منافسة المحطات الإخبارية الأخرى ذات القدرات والإمكانيات العالية.

٤- دأبت الإذاعة على تقديم مواجيز ونشرات متجددة يومياً وعند رأس كل ساعة وعلى مدار فترة البث لضمان استمرارية التواصل مع المتلقي وضمان كسب صفة المصداقية لديه عند اطلاعه على آخر وأحدث الأخبار مدعومة بالأرقام أو مدعومة بتعليق صوتي من قبل أحد شهود العيان من موقع الحادث.

٥- تم زيادة فترة البث إلى سبعة عشر ساعة يومياً...حيث يبدأ البث منذ الساعة السابعة صباحاً وهي فترة استيقاظ الناس استعداداً للخروج لأعمالهم.. وبالتالي وجوب إشباع رغباتهم بما يتلاءم مع الطبيعة النفسية خلال اليوم بالاستماع لكل ما هو روحاني.. فيتم افتتاح البث بتلاوة عطرة من آيات الذكر الحكيم، فضلاً عن خليط من الأدعية الصباحية المستجابة، ثم تتواصل بعد ذلك البرامج المعتادة حتى فترة الختام وهي في الثانية عشر ليلاً.

٦- كما تقدم ذكره أنفاً فقد تم تويع البرامج المقدمة عبر الإذاعة مؤخراً وبحسب نسب معينة ومدروسة وبالشكل الذي يضمن استمرارية التواصل

وضمان عدم زرع مشاعر الملل لدي شرائح معينة لها اهتمامات معينة... فكان التنويع كالتالي:

برامج دينية - برامج اجتماعية - برامج ترفيهية - برامج علمية - برامج ثقافية - برامج تاريخية - برامج مسابقات - برامج طبية - برامج أدبية وشعرية، وفضلاً عن كل هذا فقد تفردت إذاعة أم القرى بتخصيص فترة لبرامج الأطفال تمثلت بساعة كاملة من ظهر كل يوم.

٧- كسبت إذاعة أم القرى وعبر أطروحاتها الموضوعية والحيادية جمهوراً كبيراً من مختلف الطوائف وبمختلف مذاهبهم وقومياتهم ودياناتهم وتم التيقن من هذا بالأدلة الملموسة التي عبرت عنها عبر مئات الاتصالات الهاتفية الواردة للإذاعة من مختلف المحافظات ... فضلاً عن التقارير الميدانية لمراسلينا والتي أكدوا فيها أنهم باتوا يسمعون صوت الإذاعة في مختلف الأماكن العامة والخاصة والمحال التجارية والمقاهي والمركبات وغيرها كثير.

٨- تميزت الإذاعة بوفرة البرامج المذاعة وكثرتها، وفيما يلي سرد لعناوين وأسماء أهم البرامج التي كان معمولاً بها خلال الفترة الماضية:

اقرأ وأرق ورتل - واحة الفتوى - فقه المرأة - أم القرى دوت كوم - الله بالخير يا عراق - سوالف شباب - قضية وآراء - نقاط على الحروف - غربة وطن - عالم الحاسوب - أربعة من ستة - أصول وقواعد - المرأة والحياة - بيوت وقضبان - طيور المحبة - عين على البصائر - قالوا ونقول - مواقف حرة - ومضات عراقية - أسبوع في ساعة - أمثال القرآن - حديث الروح - رسائل محبة - عالم الأطفال - ملفات الجاسوسية - كأنك تراه - لمسات تربوية - أسماء الله الحسنى - أحاديث المصطفى - مع المصطفى - روائع التفسير - كلمات من نور - مواقف لا تنسى -

معارك وغزوات – في قصصهم عبرة – فرق وأديان – شرح أحاديث المصطفى – أصحاب المصطفى – قصص الأنبياء – المتميزة – أريد حلاً – نساء خالدات – المثل السائر – المناهي اللفظية – ينابيع الشعر – حياة القلوب – الخطر الأسود – رسائل محبة – لا تحزن – الأحاديث القدسية – المقامت – الساعة عشرة – أمثال القرآن – عظمة الخلق – .... وعدد آخر من البرامج

ملخص لأهم التطويرات الفنية والتقنية للإذاعة

١ – بعد الارتفاع الملحوظ لعدد مستمعي ومتابعي إذاعة أم القرى وزيادة نسبة التنافس مع الإذاعات الأخرى؛ فقد كان لابد من زيادة وتنويع البرامج المقدمة... وهذا الأمر تطلب زيادة عدد المذيعين ومعدي ومقدمي البرامج فضلاً عن الفنيين والمهنيين والمخرجين وباقي الأقسام الأخرى...

وكذلك فقد تم تطعيم الأصوات المقدمة للبرامج بأصوات نسائية كي تكون أكثر قرباً من شريحة النساء في المجتمع وهن نصف المجتمع، حتى بات العدد الحالي والكلي لمنتسبي الإذاعة الدائمين هو (سبعة وعشرون منتسبا) وخمسة مقدمي برامج بالقطعة.

٢ – تمت إضافة جهاز مكسر جديد ومتطور من أجل ضمان جودة الصوت؛ ليصبح أكثر وضوحاً وصفاء وذلك من خلال ما يمتلكه هذا الجهاز من تقنيات حديثة للسيطرة على مداخل ومخارج الصوت.

٣– بزيادة عدد منتسبي ومقدمي ومعدي البرامج استلزمت الحاجة شراء بعض أجهزة الحاسوب وأجهزة الطابعات الورقية واستبدال الأجهزة القديمة المتعبة.

٤ – بسبب تزايد نسبة الاتصالات الواردة للإذاعة بالشكل الذي باتت فيه

منظومة الاتصالات القديمة عاجزة عن تغطيتها واستيعابها؛ فقد تم تزويج الإذاعة بجهاز هاتف اتصال لاسلكي أرضي.

٥- بعد ارتفاع شعبية الإذاعة لدي الجمهور المتلقي في العراق ولد الطموح لدخول عالم البث بنظام (FM) المعمول به في معظم الإذاعات المحلية. وفعلاً تم ربط منظومة إرسال (FM) خمسة كيلو إضافة لمنظومة الإرسال الأولي (AM) خمسة كيلو أيضاً.. وكانت هذه أول خطوة على سلم دخول عالم البث الفضائي الدولي... فضلاً عن السيطرة إعلامياً على العاصمة بغداد وضواحيها بثقلها السكاني الكبير لكون أهالي العاصمة عادة ما يثبتون استقبال أجهزة المذياع لديهم على نظام الـ (FM).

٦- تم إعادة نصب وترميم شبكة العاكس النحاسي الأرضي لبرج الإرسال من قبل كادر الإذاعة نفسه. وقد تم العمل بنجاح باهر وبشهادة مهندسي الشركات الاختصاص. وكان لهذا العمل الأثر الواضح في زيادة مساحة الاستقبال لبث الإذاعة من قبل محافظات ومدن عراقية أخرى بعيدة.

قناة الرافدين

أولاً : لماذا الرافدين ؟!!

لأننا نحتاج إلى قناة تعرض «العراق» الصورة الحقيقية له كما هو مشرق وضاء وكما كان عبر التاريخ الإنساني وطيلة القرون الماضية عراق الحضارة الذي علم الناس الكتابة فعلى أرضه خط أول حرف وفيه كتب أول قانون ليؤسس الأرض التي اختارها الله لآدم ولإبراهيم فكان العراق مهبط الأنبياء والرسل وبها كانت دار الخلافة (دار السلام) عراق الرافدين حيث التصق بهما العراقيون وشربا منها الطيبة و«الحنية» والنخوة ، عراق الخير بمائه وترابه وهوائه وشمسه ونفطه (الشمس تشرق من بلادي) .. لا كما يريدون أن يصوروه لنا عراق التناحر والتقاتل والتنافر والتمزق والتخلف والجهل فهم جاءوا بهمجيتهم ووحشيتهم ليخطفوا حضارتنا ويمزقوا صفنا ويسرقوا ثرواتنا ويقتلونا حاقدين ومنحازون شوهوا وجه العراق ولطخوا جبينه الوضاء .

الرافدين تمد يدها برفق وحذر لتمسح وجه العراق المشرق مما علق به وتقبله من جبينه بحب وحنان وتمسك بيده الكريمة لتقبلها برهبة شديدة ثم تنظر في عينيه الجميلة الحزينة بشوق واعتذار لنقول له كلمة واحدة بخجل وحزن .. نحبك يا عراق وبك نتغزل وفيك نذوب شوقًا ولك كتبت كل قصائد الغزل فاصبر يا حبيبي لنصبر معك .

ثانيًا : السياسة العامة للقناة :

«الرافدين» لكل العراقيين وهي تهدف إلى إعادة الثقة والاعتزاز بالنفس وتتلمس مصادر الخير في هذه الأمة فتبرزها وتعيد حاضرة العراق إلى جذورها

العربية والإسلامية وتسعى جاهدة لتوحيد صف العراقيين ودرء الفجوات وإلغاء الفواصل ونبذ التعصب المذهبي والقومي وتحارب الطائفية بكل أشكالها وهمها الأول هو خروج المحتلين منه وعودة السيادة الوطنية له ولم شمل العراقيين وإبقاء العراق موحدًا لكل العراقيين دون تمييز بسبب عرق أو طائفة أو دين قويًا متمسكًا دون أن نغفل معاناة أهلنا وهمومهم اليومية .

ومن أجل عيون العراق تسعى «الرافدين» جاهدة إلى :

١- إيضاح الحقائق كما هي دون أي تشويه .

٢- اتخاذ موقف الرافض الواضح والصريح من الاحتلال .

٣- عدم الاعتراف بالعملية السياسية في ظل الاحتلال أو إضفاء الشرعية عليها بأي شكل من الأشكال .

٤- الدعوة إلى عراق حر مستقل واحد وعودة سيادة العراق على أرضه وثرواته .

٥- إبراز جرائم الاحتلال وتجاوزاته الخطيرة على مواثيق وحقوق الإنسان .

٦- بيان الأوضاع الحقيقية الحرجة لقوات الاحتلال وخسائره المتعاظمة .

٧- كشف فلسفة ومنطق السياسة الأمريكية ودوافعها وأهدافها ووسائلها .

٨- الابتعاد عن الإثارة والتشهير وكل ما قد يساهم في تمزيق الصف العراقي ويصب في أهداف المحتلين وخططهم .

٩- فسح المجال لرأي الشارع والتعويل عليه في إظهار الحقائق وإعطائه كل الحق في أن يقول كلمته ويعبر عن رأيه .

١٠- تجنب الدعاية المقصودة لبعض الجهات أو الأشخاص بما لا يتفق مع السياسة العامة للقناة .

١١- (المصداقية في الطرح والمصداقية في النقل) ونقل الأخبار ونسبتها من وإلى مصادرها الحقيقية للقوى الناشطة في الساحة العراقية .

١٢- عرض الرأي والرأي الآخر وإعطاء المشاهد حقه في الحكم والاختيار وعدم فرض وجهة نظر محددة عليه .

شعارها :

أخذ الشعار من أهداف القناة تحقيقًا لرسالتها : (لأننا حضارة) فنحن أول من وضع لبنات العلم ، فكانت الكتابة ، وعانق نخيلنا السماء ، فكانت الجنائن ، ونسجنا خيوط العدالة بالحق ، فكانت المسلة .. كنا وسنبقى : الرافدين - لأننا حضارة .

شارتها :

تتكون شارة القناة من جزئين : (رمز) ، و(لفظ) :

الرمز : دائرة ذهبية تشير إلى مدينة بغداد التي بناها العباسيون على شكل دائرة ، وما زالت إلى الآن تحتفظ بهذا الشكل إلى حد كبير وتحيط هذه الدائرة بموجتين طويلتين (صفراء وزرقاء) إشارة إلى رافدي العراق (نهري دجلة والفرات) اللذين يتلقان كضفيرة من الأعلى ثم ينفرجان في الوسط ليعودا إلى الالتقاء مرة ثانية في الأسفل ، إشارة إلى دخولهما من شمال العراق والتقائهما في منطقة (القرنة) جنوب العراق لتكوين شط العرب . وترميز الضفيرة إلى التحام العراقيين جميعًا باللونين الأزرق والأصفر ، فاللون الأصفر يرمز إلى التربة العراقية الصافية التي عندما التقت بمياه الرافدين الزرقاء كونت (الطين) الذي هو أصل الحضارة العراقية ، والذي خط عليه أول حرف في تاريخ البشرية وهو ما يشير إليه الشعار أيضًا من خلال التقاء الموجتين اللتين تعطيان شكل قطرة (المداد) أي (حبر الكتابة) .

مؤسسات قسم الثقافة والإعلام

١ - اللجنة الإدارية للقسم .

٢- جريدة البصائر .

٣- موقع الهيئة نت .

٤ - إذاعة أم القرى .

٥ - قناة الرافدين .

٦- المكاتب الخارجية (القاهرة/ أنقرة) .

٧- مؤسسة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع .

٨- مركز الأمة للدراسات والتطوير .

٩- مجلة حضارة .

١٠- وحدة الأرشيف .

١١- موقع منتدى إذاعة أم القرى .

ديوان الوقف السني يستولي بالقوة على مقر الهيئة وإذاعة أم القرى

■ تصريح صحفي:

يأبى الله إلا أن يزيد الهيئة شرف الابتلاء في سبيل الله وهي تشهد الذكرى الخامسة لتأسيسها في هذه الأيام، فقد أقدم رئيس ديوان الوقف يوم الخميس الماضي ١٠/ ٤/ ٢٠٠٨ على احتلال مقر إذاعة أم القرى، وإخراج مرسلة الإذاعة والمكاتب والأجهزة الأخرى، والاحتفاظ بالمكاتب والغرف الجاهزة للعمل وهي غرفة مدير الإذاعة وغرفة منام المنتسبين وغرفة المطبخ. وبدأ منتسبو الوقف بإدخال أجهزة البث العائدة لهم لغرض استخدام البناية للبث الإذاعي.

ويأتي هذا الاعتداء على حرمة المال العام والانتهاك الخطير في إطار الضغط المتواصل على الهيئة لثنيها عن مواصلة مشروعها الريادي في العراق.

فبعد احتلال (جامع أم القرى) المقر العام وإسكات صوت إذاعة أم القرى التي يفتقدها الكثير من العراقيين؛ يأتي هذا الاحتلال ليبطل المزاعم السابقة بأن السبب فيما حصل هو عائدية الجامع لديوان الوقف، فها هو مبنى الإذاعة الذي بنته الهيئة وأنشأت الإذاعة فيه من مال المحسنين من المسلمين لخدمة الناس في العراق... يغتصب بدون مراعاة لأي مبدأ شرعي أو عرفي أو قانوني علمًا أن هذه الفعلة قد أوقعت من قام بها تحت طائلة المساءلة الشرعية الواضحة والصريحة، كما جعلته منالاً سهلاً على صعيد المطالعة القانونية.

هيئة علماء المسلمين

قسم الثقافة والإعلام

١٥/ ٤/ ٢٠٠٨م

بيان رقم (٤٩٥)

المتعلق باعتداء حرس ديوان الوقف السني

على المقر العام لهيئة علماء المسلمين

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله وأصحابه ومن والاه وبعد:

ففي اعتداء معد له على المقر العام في بغداد لهيئة علماء المسلمين في العراق، قامت ليوم قوة من حرس السيد أحمد عبد الغفور السامرائي رئيس ديوان الوقف السني لحالي؛ بدخول مقر الهيئة بالقوة، وتبليغ موظفي الهيئة بإغلاق مقر الهيئة بأمر السيد 'حمد عبد الغفور وضرورة إخلائها قبل الساعة الثانية عشر من ظهر اليوم وإيقاف ث إذاعة أم القرى، وإخلاء المبنى من أثاثه وعائدياته، وإنهم غير مسؤولين عن عدم تنفيذ هذه الأوامر.

وقد أقدم الحرس صباح هذا اليوم على قلع القطعة الكبيرة في باب جامع أم لقرى التي تحمل اسم الهيئة وشعارها، واقتحمت قوة منهم ترتدي ملابس الحرس لحكومي مقر الهيئة ،مطالبين موظفي الهيئة بإخلاء المكان.

وقد رفض موظفونا مغادرة مواقعهم، وأصروا على الاعتصام داخل المقر، وهم عزل من السلاح.

وفي الوقت الذي تدين هيئة علماء المسلمين هذا الاعتداء السافر وترى أنه يأتي في سياق معروف لدينا ،الغرض منه إبعاد الهيئة عن ساحة الفعل المؤثر في الساحة الداخلية، لحساب جهات عديدة ترى في وجود الهيئة عائقا لمشاريعها المشبوهة؛ فإنها تحمل السيد أحمد عبد الغفور مسؤولية المحافظة على الموظفين وسلامتهم،

وسلامة المبنى وما فيه من عائديات، والمسؤولية القانونية عن أية تداعيات.

وتهيب الهيئة بأبنائها من العراقيين جميعا التعبير عن مواقفهم الحقيقية، ونصرة إخوانهم المحاصرين داخل المبنى، وصوتهم صوت الحق (إذاعة أم القرى)التي سيتوقف بثها خلال الساعات القادمة.

الأمانة العامة

٤/ ذو القعدة/ ١٤٢٨هـ

١٤/ ١١/ ٢٠٠٧م

بيان رقم (٤٩٦)

المتعلق بتنفيذ حرس السيد أحمد عبد الغفور رئيس ديوان الوقف

تهديدهم باقتحام مقر الهيئة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد :

فقد أقدم حرس ديوان الوقف السني الحالي على تنفيذ تهديداتهم، وقاموا باقتحام مقر هيئة علماء المسلمين وهم مسلحون، وأرغموا موظفي الهيئة على مغادرة مبناها بـ لإكراه، وكان الموظفون قد اعتصموا في أماكنهم رافضين مغادرتها ، كما عمدوا إلى إيقاف بث إذاعة أم القرى، واحتلوا مبناها .

إن هذا الاقتحام المسلح والاستيلاء القسري على مقر الهيئة وراءه دوافع سياسية قطعا، حرضت عليه جهات سياسية شتى يجمعها الاعتقاد أن هيئة علماء المسلمين بـأدائها السياسي الداعي إلى تحرير البلاد والحفاظ على وحدته، تقف عقبة في طريق مشاريعها الخاصة، وقد أعد له منذ أمد ليس بالقصير.

إن هيئة علماء المسلمين إذ تدين هذه الخطوة تؤكد أن إغلاق مقرها في بغداد لن يمت في عضدها، ولن يوقف نشاطها في خدمة البلاد، وإنها تدعو الشيخ أحمد عبد الغفور إلى تقديم الاعتذار، وإعادة المبنى إلى إدارة الهيئة، كما تدعو القوى السياسية ،التي لديها ارتباط وثيق به، ولاسيما الحزب الإسلامي، إلى بيان موقفها من هذا الحدث، ومدى رضاها عنه أو سخطها عليه .

إن هذا الفعل المدان يأتي في سياق خدمة أجندة الاحتلال، والحكومة الطائفية الحالية، والسعي لكتم الأصوات الداعية إلى تحرير البلاد، ومن الضرورة بمكان

معرفة مواقف القوى السياسية والدينية وعلماء الشرع في الداخل والخارج من هذا الفعل المشين.

الأمانة العامة

٥ ذو القعدة/ ١٤٢٨هـ

١٥/ ١١/ ٢٠٠٧م

المؤتمر الصحفي لهيئة علماء المسلمين في العراق المتعلق باحتلال مقر الهيئة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... حياكم الله في هذا اللقاء في المؤتمر الصحفي الذي تقيمه هيئة علماء المسلمين في العراق لعرض التفاصيل المتعلقة بتداعيات الحدث الذي تعلمونه جميعًا.. الذي حصل بالأمس أن مقر هيئة علماء المسلمين في جامع أم القرى قد احتل من قبل قوة من حرس ديوان الوقف السني بأمر من رئيس هذا الديوان الشيخ أحمد عبد الغفور السامرائي، وجرى هذا الأمر بعد ضغوطات كثيرة وعديدة على مدى فترات طويلة سنعرض لها بعد قليل. (المهم أن الأمر جرى تنفيذه ظهر أمس) فقد أبلغ حرس الهيئة ومنتسبوها جميعًا صباح الأمس بضرورة الخروج عند الساعة الثانية عشر ظهرًا، ومنع الموظفون والمنسبون والقادمون إلى مقر الهيئة من الدخول إليها.. وتم تنفيذ هذا الأمر في الساعة الثانية عشر ظهرًا وأجبر الموظفون والمنتسبون وأعضاء الهيئة على الخروج منها وأغلقت إذاعة أم القرى وأوقف بثها كما علمنا وسمعنا جميعًا من المذياع. بناء على ذلك أصدرت هيئة علماء المسلمين بيانًا جديدًا حول هذا الموضوع سنقرؤه عليكم الآن وبعد قراءة هذا البيان سأشير إلى بعض الملاحظات المتعلقة بظروف هذا الحدث وتداعياته ولما صدر الآن ثم نفتح بعد ذلك المجال لأسئلتكم جميعًا.

بعد قراءة البيان إخواني لابد من بيان بعض التفاصيل المتعلقة بهذا الأمر والتي حرصنا طيلة سنتين على طيها من أجل أن لا نثير الأمور وكنا نأمل من جهات عديدة

أن تتدخل لحسم هذا الموضوع لكن للأسف لم يحصل شيء وحصل المحظور يوم؛ لذلك نحن مضطرون الآن إلى بيان هذه الوقائع كما مثبت لدينا في وثائق عديدة.. وقبل ذلك فقد أنبه إلى قضية اليوم (١٥/ ١١/ ٢٠٠٧م) واحتلال الهيئة جرى يوم (١٤/ ١١/ ٢٠٠٧م) وقبل سنة كاملة بالتحديد يوم (١٧/ ١١/ ٢٠٠٦م) صدرت مذكرة اعتقال بحق أمين عام الهيئة الشيخ الدكتور حارث الضاري؛ فيبدو أن شهر ١١ من كل عام أصبح مناسبة لتشديد الخناق على الهيئة وإيقاف صوت الهيئة وعملها في داخل العراق، ويبدو أن التوقيتات مختارة ومقصودة إذ لم يمض عام واحد بعد على مذكرة اعتقال أمين عام الهيئة- ستحل الذكرى الأولى لها بعد يومين _ حتى يأتي هذا الاعتداء على الهيئة في إطار برنامج كأنه معلن ومعد وجدولة زمنية واضحة وصريحة لإيقاف مسيرة الهيئة وعلى مراحل معلومة. هذه الملاحظة أما التفاصيل أيها الإخوة فنقول الآتي:

هيئة علماء المسلمين كما تعرفون أسست بعد احتلال العراق بأيام فقط في يوم (١٤-٤-٢٠٠٣م) واتخذت من مبنى المؤتمر الإسلامي الشعبي السابق في الأعظمية مقرًا لها بعد أن حمته وقامت بتجهيزه لأداء عملها، واستوعبت في هذا المبنى جهات أخرى عديدة سياسية وإغاثية وثقافية... وعملنا في سبيل نصرة القضية العراقية وفي سبيل المحافظة على الموجود في ذلك الوقت من خلال ذلك الوقت من خلال العمل الإغاثي وحماية المناطق بالتعاون مع أئمة وخطباء المساجد؛ فضلاً عن إدارة شئون الوقف..

بعد ذلك أسس ديوان الوقف السني وعين الدكتور عدنان محمد سلمان رئيسا لهذا الديوان فطلب منا أن نسلمه البناية على اعتبار أنها في الأعظمية وقريبة من وزارة الأوقاف السابقة ولا يوجد مقر لهذا الديوان في ذلك الوقت، وتم الاتفاق

معه على أن ننتقل إلى جامع أم القرى الذي قمنا بحمايته واستلمناه باتفاق مع إمامه وخطيبه السابق بعدما سيطرت عليه بعض الميليشيات في بداية احتلال العراق وقام إمام المسجد وأهالي المنطقة في حي العدل بحماية المسجد وأعانتهم الهيئة في ذلك .

وتم إعادة تسميته باسم جديد هو أم القرى بعد أن سمي باسم آخر من قبل من كان يسيطر عليه.

وتم حمايته من الهيئة وجرى الاتفاق على تنازل الإمام والخطيب للهيئة به وهذا ما حصل والحمد لله حينذاك.

وجامع أم القرى وغيره من المساجد الكبيرة لا تعود للأوقاف وإنما تعوض إلى دائرة خاصة في ديوان الرئاسة سابقًا كما تعرفون، وبناء على ذلك كان عزم من ديوان الوقف على إلحاق جميع المساجد به لتسهيل إدارتها ولم نعترض على ذلك وتم عقد اتفاق مع الدكتور عدنان الدليمي على أن نستلم جامع أم القرى رسميًا ونسلم بناية الأعظمية وكلفت لجنة لإعداد الجامع والقيام بتأثيثه من أجل تهيئته ليكون مقرًا للهيئة .. ورأس هذه اللجنة الدكتور محمد عبيد الكبيسي نائب أمين عام هيئة علماء المسلمين وضمت الشيخ الدكتور عبد السلام الكبيسي والشيخ أحمد عبد الغفور ومثنى حارث، وقمنا بتأثيثها وقام بالعمل أساسًا الأعضاء الثلاثة عدا الشيخ أحمد عبد الغفور، وبدأنا بمزاولة الأعمال الرسمية في مطلع الشهر الرابع من عام (٢٠٠٤) وجرت حينذاك ملحمة الفلوجة وقام جامع أم القرى والهيئة بدور تعرفونه جميعًا. وزاولنا أعمالنا طيلة هذه السنوات بناء على الاتفاق السابق مع ديوان الوقف.

الشيخ أحمد عبد الغفور كان عضوًا في الهيئة وبعد فترة من الزمن بدا له أن يخرج من الهيئة بناء على تغيرات في المواقف السياسية والفكرية لديه تختلف عن الثوابت

العامة المتفق عليها في الهيئة مع العلم أن الشيخ أحمد عبد الغفور قد اختير للخطابة في جامع أم القرى بقرار من المجلس التأسيسي للهيئة في يومها وتم وضع ضوابط للخطبة له وتعهد بالالتزام بها جميعًا، وعليه فإذا ما أراد أن يخرج من الهيئة وأن يغير رأيه أو يبتعد عن الخطابة فعليه أن يسلم الجامع إلى الهيئة والهيئة تختار شخصًا آخر.. وعندما استلم منصب رئيس ديوان الوقف السني بدأ ببعض الإجراءات التي ازدادت مع الزمن للتضييق على الهيئة ومحاولة إخراج إدارة الهيئة من الجامع في سلسلة طويلة جدًا نتعب أنفسنا إن ذكرنا ذلك؛ لذلك سنستغني عنها وسنقرأ لكم ملخص الرسالة التي أرسلت لإحدى الشخصيات الهامة التي يرتبط بها الشيخ أحمد عبد الغفور فكريًا ومرجعيًا، وهذه الشخصية تم اللقاء بها من قبل عضو الأمانة العامة الشيخ الدكتور إسماعيل البدري وهو موجود معنا الآن قبل سنتين وعرض له كل هذه القضايا وكيف أننا في المسجد لا نمارس أعمالنا كما نريد، وأن هناك عدة جهات تتدخل في الجامع لم يسمح لنا بفتحها أبدًا وكلما حاولنا أن نفتح واحدة منها ساومونا على ترك غرفة أخرى وتعهدت لنا هذه الشخصية بأنه لن يجري في جامع أم القرى إلا ما تريده الهيئة وبقينا على هذا التعهد طيلة الفترة الماضية الفترة الماضية وجرت تجاوزات كثيرة نقضت هذا التعهد تمامًا ولكننا كنا نصبر ونقول بأن الوقت لا يسمح وأن ظروف المعركة مع الاحتلال لا تسمح بخلق معارك جانبية، وأننا نتحمل ونصبر وندع هذا كله من أجل أن تأتي اللحظة المناسبة لحل هذا الإشكال ونمارس أعمالنا بالقدر الذي نستطيع.

- إذاعة أم القرى بنيت في الجامع بقرار من مجلس شورى الهيئة وكان في هذا المجلس الدكتور عدنان الدليمي والشيخ أحمد عبد الغفور، وتم بناؤها من خلال جهود الهيئة في داخل الجامع ولم يعترض أحد وحظيت بناؤها من خلال جهود

الهيئة في داخل الجامع ولم يعترض أحد وحظيت بموافقة كل الأطراف ولم يعترض ديوان الوقف وهذه المواقف وكل هذه الاتفاقات نقضت تمامًا... قبل فترة مورست ضغوطات كثيرة على الهيئة وعلى موظفيها وعلى حراسها وأرسلنا وساطات كثيرة وتكلفت شخصيات بالاتصال بالشيخ أحمد عبد الغفور وبغيره لحسم الموضوع ولم نصل إلى نتيجة... أخيرًا وجهت الأمانة العامة رسالة على هذه الشخصية التي نتحدث عنها وأوضحت لها بالتفاصيل والأرقام كل ما جرى في الفترة الماضية ووصلت هذه الرسالة ولم نحصل على جواب عليها أو موقف تضامني مع الهيئة بعد الذي حصل بالأمس من أي جهة لها صلة بالشيخ أحمد عبد الغفور؛ لا من جبهة التوافق ولا من الحزب الإسلامي ولا من مجلس علماء العراق الذي تكلم باسمه البارحة كل هذه الجهات لم يصدر عنها شيء على الأقل باتصال هاتفي أو مجاملة أو ما إلى ذلك لذلك نحن طالبنا في بياننا اليوم ببيان مواقفها ونحن بالانتظار. والآن مع نص الرسالة:

***

نص الرسالة المرسلة إلى إحدى الشخصيات العراقية بشأن تجاوزات رئيس ديوان الوقف

الأخ الفاضل .... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بناءً على لقاء سابق لعضو الأمانة العامة للهيئة الشيخ الدكتور إسماعيل البدري بحضرتكم بتاريخ ١/ ٢/ ٢٠٠٦ بشأن ما يتعلق بمقر الهيئة (جامع أم القرى) أرسلتم مشكورين سلامكم للشيخ حارث الضاري وأبلغتم الشيخ البدري بأن « لا يبقى خاطر الشيخ إلا طيباً، وأنه لن يجري في جامع أم القرى أي شيء خلاف رغبته

ورغبة الهيئة».

ونود هنا أن ننتهز هذه الفرصة لنعبر لكم عن شكرنا وتقديرنا لهذا الموقف الذي كنا نتمنى أن ينطبق على أرض الواقع.. وأن لا يحصل في الجامع ما يؤثر على هذا الوعد.. ولكن شاء الله تعالى أن يشهد جامع (أم القرى) مخالفات كثيرة وصريحة لمنطوق هذا الوعد ومفهومه من قبل جهة معلومة. وقد ترددنا مرات عديدة في مخاطبتكم بأمر هذه المخالفات.. إحساناً بالظن تارةً.. وفسحاً لمجال التصحيح تارة أخرى. وكلنا يقين بأن ما يجري في الجامع لا يصلكم.. وإذا وصلكم فإنه يصل محرفاً عن حقيقته.

ولما بلغ الأمر حداً لا يمكن الصبر عى تحمله.. قررنا أن نطلعكم على ما حصل إبتداءً من آخر واقعة حصلت، وهي من الخطورة بمكان.. بحيث لا يمكن السكوت عليها.. وهي الأمر الصادر من الشيخ أحمد عبد الغفور والمبلغ إلى إدارة الهيئة من خلال رئيس حراس الوقف في الجامع؛ بوجوب عدم خروج أي سيارة تدخل إلى الهيئة.. بمعنى أن تبقى سيارات أعضاء الهيئة وموظفيها وزوارها خارج سور الجامع ويترجل راكبوها بما فيهم أعضاء الأمانة العامة ويسيرون مشياً على الأقدام على داخل المقر الذي يبعد عن البوابة كثيراً كما تعلمون. وبعيداً عن حالة الإذلال هذه التي نعتقد أنها مقصودة؛ فإن تعريض أمن أعضاء الهيئة ومنتسبيها للخطر؛ بات أمراً مؤكداً من خلال بقاء سياراتهم خارج الجامع معرضة لعبث العابثين وتهديد المهددين.. وجاءت هذه الخطوة في سياق خطوات أخرى سابقة مهدت الطريق لها، ومنها:

١ - السيطرة الكاملة على الجامع وفرض الحراسة المشددة عليه، وإبعاد حراس الهيئة من بوابته الرئيسة.

٢- استدعاء نقطة تفتيش لما يسمى (بالصحوة) ووضعها قريباً من البوابة لرئيسة وتوجيه الأوامر لها بتفتيش السيارات جميعاً بما فيها سيارات أعضاء الأمانة لعامة.

٣- منع زوار و مراجعي الهيئة من دخولها بحجة عدم تواجد أحد في الداخل.. على الرغم من استمرار الدوام الاعتيادي في مكاتب الهيئة. وقد حرم هذا الإجراء لعديد من المراجعين من إنجاز أشغالهم بما فيهم عوائل اليتامى والشهداء والمتعففين لذين يراجعون الجامع شهرياً لاستلام مخصصاتهم، وقد جرى هذا كثيرًا أعضاء لأمانة العامة ومجلس الشورى ومسئولي الأقسام في داخل الجامع ويبلغ الناس أنهم غير موجودين فيتصلون بالهاتف ويفاجئون بأن الأعضاء في داخل الجامع فهي إذًا محاولة لإبعاد الناس عن الهيئة والهيئة عن الناس.

٤- تسجيل أسماء الداخلين إلى الهيئة، وهناك خبر مؤكد عن قيام جهة ما نعلمها تمامًا قرب البوابة تقوم بتسجيل أرقام سيارات الهيئة وضيوفها وتصويرهم ورفع تقارير يومية إلى إحدى الجهات الأمنية.

٥- ترويج الشائعات حول الهيئة ونشاطاتها ومنها الشائعة التي نشرها حراس لوقف بعد مداهمة الهيئة بتاريخ ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٧م ومفادها بأن حراس الهيئة من تنظيم القاعدة) وللأسف صدرت توجيهات من رئيس الوقف بالحذر من حراس لهيئة وموظفيها الذين بدءوا بالتعامل معنا على هذا الأساس من خلال لاستفزازات المتكررة بالأقوال والأفعال.

٦- مساهمة مسئولي الوقف وحراسه في التهيئة لمداهمة الهيئة في ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٧م من خلال الترويج لفكرة دعم الهيئة للإرهاب والحديث المتواتر عن أشخاص الهيئة الأسماء، وقد أسفرت هذه المداهمة عن اعتقال عدد من حراسها والعاملين فيها

ومصادرة أكثر من ٤٣ حاسبة إلكترونية ومبلغ كبير من المال يعود للقسم الاجتماعي المسئول عن إغاثة اليتامى والمتوفين وعوائل الشهداء. وقد تكررت هذه المداهمة مرة أخرى بناء على معلومات مغلوطة؛ يدرك كل العاملين في الهيئة أنها أتت من جهات معلومة لا تبتعد كثيراً عن دائرة موظفي وحرس الوقف للأسف.

وقبل هذا كله نود أن نذكر حضرتكم بأن جامع (أم القرى) هو المقر الرسمي لهيئة علماء المسلمين في العراق باتفاق جميع أعضاء المجلس التأسيسي للهيئة عام (٢٠٠٣م) وباتفاق أعضاء مجلس الشورى عام (٢٠٠٤م) بعد الانتخابات الأولى في الهيئة بتاريخ (١٢/ ٢٠٠٣م)، وبناء على هذا تم الاتفاق رسمياً مع الدكتور عدنان الدليمي بعد تسلمه رئاسة ديوان الوقف السني على أن نسلم له مقر الهيئة في شارع الكورنيش بالأعظمية ليتخذه دائرة للوقف مقابل تسليم جامع (أم القرى) للهيئة وإقرار ديوان الوقف لها بالإشراف الكامل على الجامع أم القرى وبدون تدخل أي جهة أخرى. وعلى هذا الأساس تم الانتقال إلى جامع أم القرى وشكلت لجنة للتأثيث رأسها الدكتور محمد عبيد الكبيسي وضمت في عضويتها الدكتور عبد السلام الكبيسي والشيخ أحمد عبد الغفور والدكتور مثنى حارث، وكلهم من أعضاء الهيئة .

وكانت الهيئة قد اختارت قبل ذلك الشيخ أحمد عبد الغفور للخطابة في (الجامع) باسم الهيئة بعد، وتنازل إمام وخطيب الجامع السابق عن مكانه له وبالتراضي مع الهيئة.

وعليه فلا يحق للشيخ أحمد عبد الغفور الاستئثار بهذا المكان أو تولية أحد غيره إلا بعلم وموافقة الهيئة فهي جهة الاختصاص بهذا الشأن.

وقد استتبع هذا قسمة الجامع قسمين قسم للهيئة وقسم للوقف، بل وصل الأمر

إلى حد منع الهيئة من الاستفادة من إحدى القاعات الكبيرة التي حولت إلى مخزن لأثاث وأجهزة الجامع المستعملة. وتم عرض المقايضة علينا عدة مرات بتسليم مقر جريدة (البصائر) الواقع في القسم الثاني من الجامع مقابل التخلي عن هذه القاعة التي نحن بأمس الحاجة إليها. ثم تلا ذلك كله البدء بوضع حجر الأساس لبعض المنشآت في الجامع والبدء ببنائها بدون أخذ موافقة الهيئة أو حتى التفاهم معها، وذلك في سعي محموم لإلزامنا بالأمر الواقع، وتسبب هذا في التأثير على المسحة الجمالية للجامع لأن الجامع بني على أساس مخطط فني، هذا المخطط يقول بأنه لا يجوز بناء أي شيء قريب من الجامع حتى لا يؤثر على معمار الجامع؛ لذلك بنينا إذاعة أم القرى في منطقة خلف الجامع وبعيدة جدًا عنه، وللأسف الآن تقام المنشآت أمام الجامع مباشرة، وبالتالي بعد فترة سيكون جامع أم القرى عبارة عن جامع داخل منشآت لا يظهر منه شيء إلا المنارات من الأعلى.

ونود أن نبين لحضرتكم أخيراً بأن موضوع تخلينا عن الجامع ليس وارداً على الإطلاق، فقد عرفنا به وعرف بنا، ثم إن مؤسسات الهيئة قائمة فيه ومن الصعب بل المستحيل مادياً ومعنوياً تغيير أماكنها، وإذاعة (أم القرى) خير شاهد على ذلك.. كما أنه من غير المناسب أن تقوم جهة تنسب إليكم بهذا الفعل الذي يدل في أدنى درجاته على الاستهانة بالهيئة والاستخفاف بأعضائها وعدم الالتفات إلى عواقب الأمور. وإذا ما حصل هذا الأمر لا سمح الله.. بل قبل أن يحصل فإن الهيئة ستجد نفسها مضطرة للدفاع عن مقرها وموقفها بالشكل الذي تراه مناسباً.. سائلين الله تعالى أن يوفقكم لاتخاذ الإجراء المناسب والحاسم لهذه المشكلة.. الذي سيكفل وحده إنهاء الموضوع وتجنيب الجميع مغبة إعلانه على الملأ بكل تفاصيله ووثائقه (غير المرضية) التي نحتفظ بقدر لا بأس منها.

مع تمنياتنا لكم بالتوفيق والسداد في القول والعمل

إخوانكم في الأمانة العامة ومجلس الشورى في هيئة علماء المسلمين

***

هذه هي الرسالة التي كتبت وأرسلت قبل أكثر من عشرين يومًا وأرسلت قبل أسبوع تحديدًا على هذه الشخصيات ولم نتلق جوابًا إلى الآن، هذا ما يتعلق بما جرى بالأمس والبيان الذي صدر اليوم وتداعيات وخلفيات هذا الحدث، وهناك تفاصيل جديدة لا نريد أن نذكرها حتى لا نثقف عليكم فقط أشير إلى نقطة أخيرة ثم نفتح باب الأسئلة، الهيئة منذ الأمس تتلقى كثيرًا من الاتصالات والرسائل من جهات عديدة وكثيرة في الداخل والخراج تستنكر هذا الفعل وعلى رأس هذه الجهات كانت الجامعة العربية والمؤتمر التأسيسي، والجمعية الشرعية في مصر إضافة إلى شخصيات مستقلة، وجرت اتصالات هاتفية مع كثير من الأشخاص وأظهروا تضامنهم مع الهيئة واستنكارهم لهذا الفعل وصدرت بيانات عديدة ووعدنا بأن كثيرًا من البيانات ستصلنا هذا اليوم .. وقبل أن ندخل لهذا المؤتمر الصحفي كانت هناك اتصالات هاتفية من بعض الشخصيات وخاصة من مجالس العشائر في كثير من المحافظات الذين اتصلوا وعبروا عن تضامنهم مع الهيئة.

بيان كبار علماء العراق

الحمد لله رب العالمين ، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإن هيئة علماء المسلمين هيئة شرعية، تقف من الأحداث التي تجري في العراق الموقف الذي يتطلبه الدين منها، وهو إقرار مشروعية مقاومة المحتل بالطرق المتاحة، وهي لم تعد مجرد مقر، وإنما تعبر عن الضمير الديني للأمة.

ومن هنا فإن الهجوم على مقرها أمر خاطئ مستنكر يستدعي الاعتذار عنه، ولاسيما إذا جاء الهجوم من جهة موكول إليها رعاية أهل العلم، وخدمة شؤونهم.

إن الهجوم على مقر هيئة علماء المسلمين غير مبرر بالمرة، وإن الرجوع عن الخطأ فضيلة، والمؤمل من كل الجهات التي تقف وراء هذا الخطأ أن تبادر إلى إصلاح خطأها، وتكون سببا في لم الشمل، لأن أي تماد فيه يؤدي إلى نتائج غير محمودة، لن يستفيد منها بالمحصلة سوى أعداء الوطن الذي يمر بمراحل حرجة تستدعي من المخلصين مواقف مسئولة من شأنها المحافظة على وحدته وتقديم العون لأبنائه لتجاوز محنتهم والعبور بهم إلى شاطئ الأمان.

وليعلم الجميع أن الرجال مواقف، فليقف كل منا الموقف اللائق به الذي يرتضيه لنفسه، ويرفع عنه المسؤولية أمام الله تعالى.

والحمد لله رب العالمين.

الموقعون على هذا البيان:

الدكتور/ عبد الكريم زيدان	أستاذ الفقه الإسلامي المقارن
الدكتور/ عبد الملك عبد الرحمن السعدي	أستاذ الفقه الإسلامي المقارن
الدكتور/ هاشم جميل عبد الله	أستاذ الفقه الإسلامي المقارن
الدكتور/ مساعد مسلم آل جعفر	أستاذ التفسير وعلوم القرآن
الدكتور/ عبد الله محمد الجبوري	أستاذ الفقه الإسلامي المقارن
الدكتور/ عبد الحكيم عبد الرحمن السعدي	أستاذ أصول الفقه الإسلامي
الدكتور/ عيادة أيوب الكبيسي	أستاذ التفسير وعلوم القرآن
الدكتور/ منير حميد البياتي	أستاذ الفقه الجنائي
الدكتور/ حسام سعيد النعيمي	أستاذ اللغة العربية
الدكتور/ حسين خلف الجبوري	أستاذ أصول الفقه الإسلامي
الدكتور/ عبد القادر عبد الرحمن السعدي	أستاذ اللغة العربية
الدكتور/ سعدي الهاشمي	أستاذ علوم القرن
الدكتور/ عبد الغني حميد الهاشمي	دكتوراه في الحديث النبوي
الدكتور/ كاظم طليب النعيمي	دكتوراه في الفقه
الدكتور/ إسماعيل كاظم العيساوي	دكتوراه في القانون الدولي
الدكتور/ أحمد عواد جمعة	دكتوراه في الحديث النبوي
الدكتور/ عمر حمدان رويجع	دكتوراه في التفسير وعلوم القرآن
الدكتور/ عمر عبد العزيز العاني	دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي

الدكتور/ موفق عبد الرزاق الدليمي	دكتوراه في التفسير والتاريخ الإسلامي
الدكتور/ عبد السميع الأنيس	دكتوراه في الحديث النبوي
الدكتور/ عبد الحميد مجيد العاني	دكتوراه في الحديث النبوي
الشيخ قاسم فيصل الإبراهيم	ماجستير في التفسير وعلوم القرآن



رسالة علماء العراق في البحرين

الشيخ الفاضل والوطني الأصيل / الدكتور حارث الضاري المحترم

رئيس هيئة علماء المسلمين ـ العراق

نحن الموقعين على هذا البيان نخبة من علماء العراق وأبنائه نستنكر الهجوم على مقر هيئة علماء المسلمين ومحاولة إسكات صوتها الذي يعبر عن ضمير جميع العراقيين.

إن الخطوة التي أقدم عليها رئيس الوقف السني في إغلاق مقر الهيئة والتضييق على رموزها وأعضائها وكوادرها لا تخدم المصلحة الوطنية ولا تمت إليها بصلة، ولا تمثل إلا رأي من قام به.

فالعراقيون الوطنيون الأصلاء يرفضون رفضا قاطعا كل ما يمس بالهيئة أو يعمل على تشويهها، وهو لا يخدم إلا مصلحة الأعداء والمحتلين.

١. الدكتور/ عبد الستار إبراهيم الهيتي ـ أستاذ الفقه المقارن ـ جامعة البحرين.

٢. الدكتور/ خليل إبراهيم الكبيسي ـ أستاذ التاريخ الإسلامي ـ جامعة البحرين.

٣. الدكتور/ عبد الكريم مخلف الهيتي ـ أستاذ اللغة العربية ـ جامعة البحرين.

٤. الدكتور/ طه ياسين الخطيب الكبيسي ـ أستاذ التفسير ـ جامعة البحرين.

٥. الدكتور/ حسين الجبوري ـ أستاذ الحديث وعلومه.

بيان جمعية الإخوة الفلسطينية العراقية في فلسطين

حول الاعتداء غير الإسلامي وغير الوطني على مقر هيئة علماء المسلمين في العراق

في ظل التآمر الأمريكي الصهيوني الفارسي على شعب العراق المجاهد واحتلال أرض العراق أرض الشهداء والمجاهدين تخرج لنا زمرة متآمرة على هيئة علماء المسلمين في العراق وتعتدي على هذا المقر والهيئة التي يشهد لها الشعب العراقي والعربي من مواقف أصيلة وطنية وإسلامية التي قدمت هيئة علماء المسلمين عدد من الشهداء وعدد من المعتقلين وذلك بسبب موقفهم العراقي الوطني الإسلامي اتجاه الاحتلال الأمريكي الصهيوني الفارسي وأن الذي حدث من قبل عبد الغفور السامرائي لهو قرار أمريكي صهيوني للقضاء على الهيئة ولكن إن شاء الله مصير هذا الإغلاق الفشل.

نحن في جمعية الإخوة الفلسطينية العراقية والشعب الفلسطيني نعلن التضامن الكامل مع هيئة علماء المسلمين

الله أكبر.. الله أكبر

عاشت فلسطين حرة عربية

عاش العراق المجاهد

جمعية الإخوة الفلسطينية العراقية في فلسطين

بيان لفيف من الكتاب والمثقفين العرب

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ ﴿٥٢﴾ ﴾ [المائدة] .

إلى رئيس الوقف السني في العراق ، السيد أحمد عبد الغفور السامرائي

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد:

انطلاقا من إيماننا بأن قضية العراق لا تعني اليوم العراقيين وحدهم، بل هي قضية أصبحت تمس كل بيت عربي ومسلم في صميم عقيدته بل وفي أسباب وجوده ، فإننا نتقدم نحن لفيف من المثقفين والمدونين العراقيين والعرب برسالة مفتوحة إليكم، نناشدكم فيها إرجاع مقر هيئة علماء المسلمين إلى أهله، حيث إن هذا العمل لم ، ولن يخدم إلا المحتل وأعوانه ... فالهيئة كانت وما تزال بثبات رجالاتها ومن يواليهم من الملايين داخل العراق وخارجه ، رمحا مسددا إلى صدور المحتلين في العراق ، مما جعلها الرقم الصعب الذي أفشل جميع حساباتهم على أرض الرافدين .

لذا نأمل منكم ، النأي بأنفسكم عن شبهات تثيرها تساؤلات لا تجد إجاباتها إلا في النفوس التي طربت لهذا القرار ، وهي لا تتعدى نفوس إدارة الاحتلال الأمريكي والفارسي الذي لم يستطع إخفاء مشاعر الغبطة، بهذا الأمر حين وصفتكم وكالة الأنباء الإيرانية ، بالشيخ المجاهد !! ، بينما كانت ولا تزال مشاعر الغضب تتصاعد في الشارع العراقي خصوصا والعربي والإسلامي عموما ..

وها نحن اليوم وإياهم ننتظر منكم إجابات شافية ومواقف شجاعة في هذه المرحلة الحاسمة التي ستسجلها صفحات التاريخ ، وقبلها صحائف الإنسان التي ستعرض على من بيديه الملك والأمر كله إليه يعود ...

فيا ترى إلى أي ضفّة ستشرع سفنكم ؟ ولأي صحائف سيكون اختياركم ؟

ننتظر ردكم الذي سنقوم بنشره دونما تحريف وكلنا أمل بحسن تقديركم ...

لفيف من الكتاب والمثقفين العرب

المشتركون في الحملة

١) الصحافي عامر بدوي	الجزائر
٢) الصحافي محمد أبو المجد	مصر
٣)الكاتب الدكتور أحمد مرسي	مصر
٤) الدكتور مصطفى سالم	
٥)الكاتب شيراز الخشيني	
٦)الشاعر فتحي المنيصير	ليبيا
٧) الكاتب طارق المؤمني	الأردن
٨)الدكتور هشام البرجاوي	المغرب
٩)الأستاذ الكاتب خليفة الحداد	ليبيا
١٠) الكاتب والباحث إبراهيم خليل إبراهيم	مصر
١١) ولد زيان المهنى	موريتانيا
١٢) زهرة النسرين (صاحبة مدونة)	ليبيا

١٣)محمد بو يوسف	المغرب
١٤)الكاتب طيف بدر	مصر
١٥)مدونة يمن يمن	اليمن
١٦)الكاتب رياض الأديب	اليمن
١٧)الشاعر والصحفي الفيتوري الصادق	
١٨)الاتحاد العربي للمدونين ضد الاحتلال والتعذيب	
١٩) المنظمة العراقية للمتابعة والرصد	
٢٠)الكاتبة أمل سلامي	المغرب
٢١) الكاتب عاطف محمد علي	السودان
٢٢) الإعلامي محمد ولد السالك	موريتانيا
٢٣) الدكتور سيد مختار	مصر
٢٤)الأستاذ هشام محمد	مصر
٢٥) الكاتب هيثم جماعي	تونس
٢٦)الكاتب والناشط عاصم جميل	سوريا
٢٧)الكاتب خالد عبد الودود	موريتانيا
٢٨)الأخ بلال السيد أحمد الغباري كاتب ومدير عام مجموعة شركات بدولة	الإمارات
٢٩) الصحفي منصور الكاديكي	ليبيا
٣٠) عبد الله محمد خالد صاحب موقع إلكتروني	الإمارات العربية

٣١) حسن عثمان مهندس مصر

٣٢) الشاعر محجوب أحمد قاهري تونس

٣٣) فريق العمل الثوري البركة ليبيا

٣٤) الكاتب موسى الفرجاني ليبيا

٣٥) الدكتور عصام سالم فلسطين

٣٦) هاشم أبو هاشم الأردن المنتدى العربي لنظم المعلومات

٣٧) الأستاذة غالية فاضل المغرب

٣٨)الكاتب قاسم المصري سوريا

٣٩) الكاتب عمر عمر سوريا

٤٠) الأستاذة فريدة طه مصر

٤١) الصحفي عبد الحكيم أحمين قطر

٤٢) الكاتب مد ظاهر الزيلعي صاحب مدونة شؤون صومالية الصومال

٤٣) الدكتور حكمت الحلو كاتب

بيان جبهة الجهاد والتغيير

بسم الله الرحمن الرحيم

إدانــــة

في صفحة جديدة من صفحات الغدر والعمالة وفي محاولة للنيل من رموز الجهاد والمقاومة أقدمت حماية رئيس ديوان الوقف السني على اقتحام مقر هيئة علماء المسلمين واحتلاله تحت التهديد والسلاح .

إن جبهة الجهاد والتغيير إذ تدين بشدة هذا الفعل الذي ينم عن الارتماء في أحضان الاحتلال بعد أن أقدمت حماية رئيس الديوان على فعل ما لم يفعله الاحتلال ولا حكومته العميلة فإنها ترى أن هذا الفعل الجبان إنما يأتي ضمن مسلسل الإجهاض على كل معالم المقاومة ورفض الاحتلال وإسكات الأصوات المعارضة له ولمشاريعه .

وتعاهد الجبهة هيئة علماء المسلمين على المضي معاً في طريق الجهاد والمقاومة جازمين أن مثل هذه المحاولات لن تفت في عضدها في دعمها للمشروع الجهادي في العراق .

﴿وَاللهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾

جبهة الجهاد والتغيير

٤ ذي القعدة ١٤٢٨ هـ

١٤/ ١١/ ٢٠٠٧ م

بيان جبهة الجهاد والاصلاح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ۚ أُولَٰئِكَ حِزْبُ اللَّهِ ۚ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٢٢)﴾ [المجادلة]، أما بعد :

فبينما تئن مساجد أهل السنة ومآذنها تحت وطأة الاحتلال الصفوي وقد اغتصبت وأهينت علنا جهارا نهارا أمام أنظار العالم أجمع ولا نجد من المتورطين من أهل السنة في العملية السياسية والوظائف الحكومية - بحجة الدفاع عن مصالح أهل السنة - من أرجع لأهل السنة مساجدهم!! نفاجأ من مديرية الوقف السني إعلانها إغلاق مقر وإذاعة هيئة علماء المسلمين في العراق وتولي كبر هذه الجريمة الشنعاء!! في تصرف غير مسبوق حقق أحلام الحاقدين مصطفا معهم على أهل السنة وآمالهم .. وصوب إليهم سهامهم .. ولكن باسم أهل السنة والجماعة !

ونحن في جبهة الجهاد والإصلاح نحذر من هذه الجرأة على مؤسسات أهل السنة ودينهم وما تعنيه من استهتار بهم واعتراف صريح بالولاء لغيرهم .. وتمرير أهدافه فيهم .. ونؤكد أن عاقبتها خزي في الحياة الدنيا وفي الآخرة عذاب شديد .. والله يعلم وأنتم لا تعلمون.

اللهم لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا

اللهم انصر من نصر المسلمين واخذل من خذلهم .

اللهم أبرم للمسلمين أمر رشد يعز فيه الحق وأهله ويذل فيه الشرك وأهله.

اللهم ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

جبهة الجهاد والإصلاح

في ٥/ ذو القعدة/ ١٤٢٨هـ

الموافق ١٥/ ١١/ ٢٠٠٧م

بيان القيادة العامة للقوات المسلحة (الجيش العراقي)

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق كما عهدها الشعب والجيش العراقي الأصيل والأمة العربية والإسلامية وطنية ذات مبادئ وقيم وطنية وشعرية ثابتة رافض للاحتلال وتداعياته وما جاء به ولها موقف وطني معروف من الجيش العراقي الأصيل وتؤمن بدوره المتميز والقيادي في عملية الجهاد وتحرير العراق.

وفي هذه المرحلة المهمة وضمن مخططات إدارة الاحتلال واستهدافها للقوى الوطنية العاملة على أرض الرافدين وفي إطار عملية رسم وتوزيع الأدوار المشبوهة قام رئيس الوقف السني بإغلاق المقر العام لهيئة علماء المسلمين في بغداد وإطلاق الأكاذيب والادعاءات الباطلة ضد الهيئة لكسب رضا الاحتلال والحكومة في الوقت الذي لا تزال فيه عشرات المساجد التابعة للوقف مغتصبة وتحول قسم منها إلى مقرات للأحزاب والمليشيات والمنظمات المشبوهة دون المطالبة بها.

وقيادة العراقي التي تثمن وتدعم المواقف الوطنية لهيئة علماء المسلمين ترفض هذا العمل غير المسؤول الذي قام به هذا النفر وتحذر من كافة المخططات المشبوهة التي تزرع الفتنة والخلاف الذي يصب في صالح قوات الاحتلال التي تعيش مأزقًا كبيرًا تسعى للخروج منه بأي ثمن.

***

بيان جيش الجهاد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر الميامين.

قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [التوبة].

أما بعد

بات واضحا وجليا أمام المؤمنين ما يفعله المحتل وأعوانه على أرض الجهاد من حرب عسكرية واقتصادية وإعلامية... لإسكات الحق وإعلاء صهوة الباطل.. وما يريدون به إلا إبعاد المسلمين والمؤمنين في العراق عن شريعتهم ومرجعيتهم المتمثلة بهيئة علماء المسلمين.

وبذلك سعوا جاهدين لخلق الفتن بين أبناء الطائفة الواحدة وهي لعبة واضحة وجلية لتمزيق شمل المسلمين.

فما فعله أحمد عبد الغفور السامرائي هو جزء من هذا المخطط الآثم والبغيض.

فلم ولن يستطيعوا أن يكمّوا الحق مهما كانت سطوة الباطل ما دام الله ناصر المؤمنين المجاهدين.

لذا فإن جيش الجهاد يستنكر وبشدة هذا الفعل الأثيم الذي قام به ديوان الوقف السني والذي كان الأولى به أن يحرر مساجد أهل السنة والجماعة التي اغتصبت من قبل المليشيات الصفوية الإجرامية الدموية المدعومة بقوة الاحتلال والمساندة

للحكومة الطائفية المرتدة.

وإنه بهذا الفعل قد نال الدرجات العلى من الغدر والخيانة مقابل مرضاة المالكي وأعوانه وأذنابه الخونة.

ونحن نقول لأحمد عبد الغفور السامرائي وغيره: إننا ندعوكم بدعوة الحق والعودة إلى جادة الصواب بإعادة ما اغتصب إلى أهله وإلا فإن الله يتوعدكم بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَـٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾.

جيش الجهاد

المكتب الإعلامي

٥ ذو القعدة ١٤٢٨هـ

بيان جيش الفرقان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل: ﴿ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰ أَن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ ﴾ والصلاة والسلام على نبي الرحمة والملحمة القائل «بادروا بالأعمال قبل أن تصير فتنًا كقطع الليل المظلم يصبح فيها الرجل مؤمنًا ويمسي كافرًا ويمسي مؤمنًا ويصبح كافرًا يبيع دينه بعرض من الدنيا قليل».

أما بعد،،،

أي خزي أرجح من ترك الوفاء بالميثاق وأي سوء أقبح من غدر يسوق إلى نفاق وأي عار أفضح من نقد العهد إذا عدت مساوئ الأخلاق، وكان يقال لم يغدر غادر قط إلا لصغر همته عن الوفاء واتضاع قدره عن احتمال المكاره في جنب نيل المكارم. إنه انحراف عن الجادة والصواب وتساقط عن الطريق وعمالة مع أذناب وعملاء المحتل التي باتت عيانًا من خلال تصرفات ما يسمى برئيس ديوان الوقف السني أحمد عبد الغفور وبعض الرموز المعلومة لدينا التي حاكت هذا المخطط منذ فترة من الزمن تنفيذًا لأجندة حكومة الردة التي نصبها المحتل الصليبي فراحوا يتربصون بأهل الحق الدوائر، أبدلوا الدين بالدولار والآخرة بالنار والمؤمنين بالفجار والكفار، فإذا أراد الله بعبد شرًا حبب إليه المال وبسط منه الآمال وشغله بدنياه ووكله إلى هواه وركب الفساد وظلم العباد أفسدت الشهوة دينه فآثروا مناصبهم على الحق فسجلوا موقفًا عند أسيادهم الأمريكان والصفويين وهذا ميزان أهل

الباطل ونحن في جيش الفرقان نطالب وبشدة الوقف السني ورموزه بالتسامي عن هذا الموقف الدنيء ونحث الهيئة أن تستمر بأخذ دورها الحقيقي بإسناد مشروع الجهاد في عراق الإسلام ورفض هذه القضية وعدم ترك بيوت الله بأيدي المنافقين وندعوها للتمسك بثوابت الدين على منهج سلف هذه الأمة والتعامل مع هؤلاء.

والله ولي التوفيق



الفصل السادس

شهداء الهيئة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا۟ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٧٠﴾ ﴾ [آل عمران]

صدق الله العظيم



لم تبخل هيئة علماء المسلمين في أن تقدم كوكبة من الشهداء من العلماء والأكاديميين والمفكرين في سبيل مبادئها وتمسكها بالقيم الإسلامية والوطنية.

هذه الكوكبة من الشهداء الذين تم اغتيالهم على أيدي أعداء الإسلام والوطن لأغراض بعيدة عن الإسلام ومبادئه.

إن قائمة هؤلاء الشهداء طويلة وهي مستمرة في تقديمها وهذه الشهادة فرض عين على كل إنسان مسلم من أجل الدفاع عن الوطن وحمايته.

ونقدم هنا قائمة طويلة بأسماء عدد من هؤلاء الشهداء الذين قتلوا على أيدي الخونة والعملاء الذين جاء بهم الاحتلال واحتل الوطن.

١- الشيخ ضامر سليمان الضاري

- إمام وخطيب جامع الشهيد رعد– حي الخضراء- بغداد.

- أخو الأمين العام للهيئة الشيخ الدكتور حارث الضاري.

- اغتيل على أيدي إحدى المجموعات الطائفية في مدخل منزله الواقع داخل الجامع في محرم الحرام/ ١٤٢٥هـ_ شباط ٢٠٠٤ م.

٢- الشيخ علي حسن الذهبي

- إمام وخطيب جامع فندي الكبيسي- الشرطة الخامسة- بغداد

١٥/ محرم الحرام/ ١٤٢٥ هـ - ٧/ آذار/ ٢٠٠٤ م

٣- الدكتور سعدي أحمد زيدان الفهداوي

- عضو الهيئة في الرمادي – الأنبار والأستاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد اغتيل في مدينة الرمادي على أيدي مجهولين . في ٦/ ربيع الثاني/ ١٤٢٥ هـ _

٢٦/ ٥/ ٢٠٠٤ م .

٤- الشيخ خليل السبع المشهداني

- إمام وخطيب جامع دعاة الإسلام- الحرية- بغداد . اغتيل من قبل مسلحين وعمره يناهز السبعين عاماً في ١٧/ ربيع الثاني/ ١٤٢٥ هـ _ ٥/ ٦/ ٢٠٠٤ م.

٥- الشيخ حازم الزيدي

- إمام وخطيب جامع السجاد – مدينة الصدر – بغداد .

- عضو لجنة المتابعة في المقر العام للهيئة في بغداد.

- اغتيل بعد اختطافه مع مرافقيه من قبل مجهولين في مدينة الصدر في ٤/ شعبان/ ١٤٢٥ هـ _ ١٩/ أيلول/ ٢٠٠٤ م.

٦- الشيخ محمد جدوع الجنابي

- إمام وخطيب جامع الكوثر – البياع – بغداد.

- اغتيل أثناء توجهه للمسجد لأداء صلاة الظهر في ٥/ شعبان/ ١٤٢٥ هـ _ ٢٠ / أيلول/ ٢٠٠٤ م.

٧- الشيخ الدكتور فيضي الفيضي

- عضو الهيئة الإدارية في فرع الموصل والأستاذ في كلية الإمام الأعظم.

- شقيق الناطق الرسمي للهيئة الدكتور محمد بشار الفيضي.

- اغتيل أثناء خروجه من منزله متوجهاً صوب كلية الإمام الأعظم في ٩/ شوال/ ١٤٢٥ هـ _ ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٤ م.

٨- الشيخ غالب لطيف العزاوي

- إمام وخطيب جامع قباء في قرية الذيابة - المقدادية - محافظة ديالى.

- مدرس في جامعة ديالى.

- اغتيل من قبل فرق الموت الطائفية أثناء توجهه لأداء صلاة الفجر في المسجد في ١٠/ شوال/ ١٤٢٥ هـ_ ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٤ م.

٩- الشيخ موفق مظفر الدوري

- إمام وخطيب جامع أبي بكر الصديق - بغداد.

- أُعدم من قبل قوات الاحتلال في منزله بالعامرية بعد مداهمته في ١٢/ ذو القعدة/ ١٤٢٥ هـ - ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٤ م.

١٠- الشيخ سالم نصيف جاسم التميمي

- إمام جامع المصطفى- منطقة العبيدي - بغداد .

- اغتيل بعد اعتقاله من قبل ما يسمى «لواء الحسين» التابع للجيش الحكومي في ٢٦/ رجب/ ١٤٢٦ هـ_ ١/ ١/ ٢٠٠٥ م.

١١- الشيخ رعد إبراهيم ولي البياتي

- حي الأمين - الرصافة - بغداد . اغتيل قرب منزله في بغداد . في ٣٠/ ذو الحجة/ ١٤٢٥ هـ_ ٩/ ٢/ ٢٠٠٥ م.

١٢- الشيخ عبد الرحيم عبد الجليل السامرائي

- إمام وخطيب جامع أسماء ذات النطاقين- بغداد الجديدة - بغداد.

- اغتالته أيادي إجرامية آثمة في ٧/ صفر/ ١٤٢٦ هـ _ ١٨/ ٣/ ٢٠٠٥ م.

١٣- الشيخ مجاهد محمد طه السامرائي

- إمام وخطيب جامع التيسير - المحمودية – بغداد.

- والمدرس في المدرسة الدينية بالمحمودية في ١/ ربيع الأول/ ١٤٢٦ هـ - ١١/ ٤/ ٢٠٠٥ م.

١٤- الشيخ عبد الرزاق الدليمي

- إمام وخطيب جامع الأقصى - ديالى.

- قتلته القوات الحكومية على باب مسجده بعد خطبة الجمعة في ربيع الأول/ ١٤٢٦ هـ - ٤/ ٢٠٠٥ م.

١٥- الشيخ حسن هادي النعيمي

- عضو مجلس شورى الهيئة وإمام وخطيب جامع الشهيد يوسف – حي الشعب- بغداد.

- اغتيل من قبل مغاوير الداخلية بعد يومين من اعتقاله وتعذيبه وعرضه على شاشة قناة (العراقية) في ١٠/ ربيع الثاني/ ١٤٢٦ هـ - ١٧/ ٥/ ٢٠٠٥ م.

١٦- الشيخ حميد مخلف الدليمي

- إمام مسجد الأرقم – مدينة الشعب – بغداد.

- اغتيل بعد اعتقاله من قبل القوات الحكومية في ربيع الثاني/ ١٤٢٦ هـ _ ٥/ ٢٠٠٥ م.

١٧- الشيخ إسماعيل عبد الله الأعرجي

- إمام جامع السيف - مدينة حديثة - الأنبار في ربيع الثاني/ ١٤٢٦ هـ ـ د/ ٢٠٠٥ م.

١٨- الشيخ طلال نايف العنزي

- إمام وخطيب جامع المصطفى - مدينة الشعب - ببغداد.

- اغتيل بعد اعتقاله من قبل القوات الحكومية في الليلة نفسها التي اعتقل فيها الشيخ حميد مخلف الدليمي في ربيع الثاني/ ١٤٢٦ هـ - ٥/ ٢٠٠٥ م.

١٩- الشيخ عماد عاصم الجنابي

- سبع أبكار . أغتيل في ٣/ جمادى الآخرة/ ١٤٢٦ هـ - ١٠/ ٧/ ٢٠٠٥ م .

٢٠- الشيخ أحمد علي عبد الله الجبوري

- إمام وخطيب جامع التقوى .

- اغتيل من قبل مجهولين بعد أدائه لصلاة العشاء في مسجده في ١٢/ جمادى الآخرة/ ١٤٢٦ هـ - ١٩/ ٧/ ٢٠٠٥ م.

٢١- الشيخ عقيل المعاضيدي

- إمام وخطيب جامع التقوى - الغزالية - بغداد.

- اغتيل من قبل مجهولين أثناء خروجه من الجامع بعد أداء صلاة العشاء في ٢٥/ جمادى الآخرة/ ١٤٢٦ هـ ـ ١/ ٨/ ٢٠٠٥ م.

٢٢- الشيخ علي الشمري

- إمام وخطيب جامع الجنابي - الفضيلية - بغداد.

- اغتيل من قبل فرق الموت الطائفية أثناء خروجه من منزله في ١١/ رجب/ ١٤٢٦ هـ - ١٧/ ٨/ ٢٠٠٥ م.

٢٣- الشيخ العلامة مولود حسن بربر التركي

- إمام وخطيب جامع الدهان- الأعظمية - بغداد.

- اغتيل من قبل قوات الاحتلال الأمريكي في ٢١/ شعبان/ ١٤٢٦ هـ _ ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٥ م.

٢٤- الشيخ حسين عبد صالح الضفيري

- إمام وخطيب جامع عرفات- بغداد الجديدة - بغداد في ٢٧/ شعبان/ ١٤٢٦هـ - ١/ ١٠/ ٢٠٠٥ م.

٢٥- الشيخ عيسى النواف

- إمام وخطيب جامع عبد الرحمن بن عوف- الفلوجة.

- اغتيل من قبل مسلحين مجهولين في ٧/ رمضان/ ١٤٢٦ هـ _ ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٥ م.

٢٦- الشيخ ياسر صلاح السامرائي

- عضو قسم الثقافة والإعلام في الهيئة وأحد محرري الموقع الرسمي للهيئة (الهيئة نت).

- اغتيل بعد اعتقاله من قبل استخبارات الداخلية في منطقة الغزالية - بغداد في ١١/ شوال/ ١٤٢٦ هـ - ١٣/ ١١/ ٢٠٠٥ م.

٢٧- الشيخ خليل إبراهيم شاهين

- إمام وخطيب جامع المصطفى- خور الزبير - البصرة في

٢٠/ شوال/ ١٤٢٦هـ _ ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٥ م.

٢٨- الشيخ نادر كريم الربيعي

- إمام وخطيب جامع العشرة المبشرة- البصرة.

- اغتيل بعد يوم من اعتقاله على يد الشرطة في ٢٣/ شوال/ ١٤٢٦ هـ _ ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٥ م.

٢٩- الشيخ عبد الكريم جاسم السامرائي

- إمام وخطيب جامع البخاري – سامراء.

- اغتيل من قبل ما يسمى «مغاوير الداخلية» في ٢٥/ ذو الحجة/ ١٤٢٦ هـ _ ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦ م.

٣٠- الدكتور هيثم عباس العزاوي

- الأستاذ في كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد.

- اغتيل في مدينة الصدر – بغداد في ١٥/ محرم/ ١٤٢٧ هـ _ ١٤/ ٢/ ٢٠٠٦م.

٣١- الشيخ مصطفى عبد فرحان المرعاوي

- إمام وخطيب جامع الأقطاب الأربعة - حي العامل - ببغداد.

- اغتيل من قبل مسلحين مجهولين في ٢٥/ صفر/ ١٤٢٧ هـ - ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٦م.

٣٢- الشيخ شوكت غالب الصعب العاني

- إمام وخطيب جامع الرحمن - عامرية الفلوجة.

- اغتيل من قبل مجهولين عند خروجه من صلاة العشاء في ٢٤/ ربيع

الأول/ ١٤٢٧ هـ - ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٦ م.

٣٣- الدكتور محمد عبد الرحمن العاني

- الأستاذ بكلية القانون في الجامعة المستنصرية.

- اغتيل بعد أيام من اعتقاله من منزله في شارع فلسطين – بغداد في ٣/ ربيع الثاني/ ١٤٢٧ هـ_ ١/ ٥/ ٢٠٠٦ م.

٣٤- الشيخ عمر سعيد حوران العاني

- إمام وخطيب جامع أسامة بن زيد – الفلوجة.

- اغتيل من قبل مسلحين في منزله خارج الفلوجة في ١٠/ ربيع الثاني/ ١٤٢٧هـ_ ٨/ ٥/ ٢٠٠٦ م.

٣٥- الشيخ خالد الدليمي

- إمام وخطيب جامع الصادق الأمين – حي البياع – بغداد.

- اغتيل بعد خروجه من المسجد على أيدي إحدى فرق الموت الطائفية في ٢٢/ ربيع الثاني/ ١٤٢٧ هـ_ ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٦ م.

٣٦- الشيخ وليد محمد أمين

٣٧- الشيخ علاء صالح العزاوي

- إمام وخطيب جامع عباد الله المتقين – حي القاهرة – بغداد.

- اغتيل من قبل قوات مغاوير الشرطة بعد يوم من اعتقاله.

٣٨- الشيخ طلال عباس فاضل

- إمام وخطيب جامع أبي ذر الغفاري– الكمالية – بغداد .

- اغتيل على يد مغاوير الداخلية في ٢٥/ شوال/ ١٤٢٦ هـ - ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٥م.

٣٩- الشيخ محمد خليل السبع

- إمام وخطيب جامع دعاة الإسلام - مدينة الحرية - ببغداد.

- اغتيل من قبل إحدى فرق الموت بعد اغتيال والده الشيخ خليل السبع في ٩/ ذي القعدة/ ١٤٢٦ هـ - ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٥ م.

٤٠- الشيخ حسن تركي عمير الأوسي

- إمام وخطيب جامع نبي الله موسى - المقدادية - ديالى.

- اغتيل من قبل مجهولين أثناء خروجه من محل عمله في ١٣/ صفر/ ١٤٢٧ هـ - ١٣/ ٣/ ٢٠٠٦ م.

٤١- الشيخ خالد الدليمي

- إمام وخطيب جامع الصادق الأمين - حي البياع - بغداد.

- اغتيل بعد خروجه من المسجد في ٢٢/ ربيع الثاني/ ١٤٢٧ هـ - ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٦ م.

٤٢- الشيخ وفيق موسى الحمداني

- إمام وخطيب جامع الكواز - الزبير - البصرة.

- اغتيل أثناء خروجه لأداء صلاة الجمعة في ٢٨/ ربيع الثاني/ ١٤٢٧ هـ - ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٦ م.

٤٣- الشيخ رياض شلال ناهي

- إمام وخطيب جامع الأنوار - الإسكندرية - بابل.

- اغتيل في ناحية الإسكندرية بمحافظة بابل بعد خروجه من مجلس عزاء في ١٣/ جمادى الأولى/ ١٤٢٧ هـ - ٩/ ٦/ ٢٠٠٦ م.

٤٤- الشيخ الدكتور يوسف الحسان

- عضو الأمانة العامة للهيئة ومسؤول فرع المنطقة الجنوبية ومفتي البصرة.

- اغتيل أثناء توجهه لأداء خطبة الجمعة وصلاتها في جامع البصرة الكبير في ٢٠/ جمادى الأولى/ ١٤٢٧ هـ - ١٦/ ٦/ ٢٠٠٦ م.

٤٥- الشيخ حاتم متعب الخزرجي

- إمام وخطيب جامع أم القرى - ناحية أبي صيدا - ديالى.

- اغتيل من قبل المليشيات بعد حروجه من صلاة الجمعة في ٥/ جمادى الآخرة/ ١٤٢٧ هـ - ١/ ٧/ ٢٠٠٦ م.

٤٦- الشيخ محمد شرقي الجميلي

- إمام وخطيب جامع المرسلين - الفوجة

- استشهد بعد يوم من إصابته إصابات بليغة بعد عملية لاغتياله في ٨/ جمادى الآخرة/ ١٤٢٧ هـ - ٤/ ٧/ ٢٠٠٦ م.

٤٧- الشيخ سعيد محمد طه السامرائي

- إمام وخطيب جامع المحمودية الكبير.

- اغتيل على يد إحدى نقاط التفتيش التابعة لقوات لواء الصقر في منطقة أبي دشير بالدورة؛ حيث تم إنزاله من السيارة التي كانت تقله بعد التعرف عليه ثم أطلقت عليه النار أمام أنظار الناس في ١٠/ جمادى الآخرة/ ١٤٢٧ هـ -

٦/ ٧/ ٢٠٠٦ م.

٤٨- الشيخ قحطان مصطفى الدراجي

- إمام وخطيب جامع أحمد بن حنبل.

- اغتيل بعد اختطافه من قبل عناصر وزارة الداخلية في منطقة الجبرية في ١٣/ جمادى الآخرة/ ١٤٢٧ هـ - ٩/ ٧/ ٢٠٠٦ م .

٤٩- الشيخ حسن علاء خلف

- إمام وخطيب جامع عبد الله بن مسعود.

- اغتيل بعد اختطافه من قبل عناصر الداخلية في منطقة الجبرية في ١٣/ جمادى الآخرة/ ١٤٢٧ هـ - ٩/ ٧/ ٢٠٠٦ م.

٥٠- الشيخ الدكتور عبد العزيز رشيد محمد الدايني

- عضو الهيئة الإدارية لفرع الهيئة في الرصافة وإمام وخطيب جامع ناجي الخضيري - الباب الشرقي - بغداد.

- اغتيل بعد يوم من اختطافه من قبل الميليشيات في ١٣/ جمادى الآخرة/ ١٤٢٧هـ - ٩/ ٧/ ٢٠٠٦ م.

٥١- الشيخ عبد المجيد أحمد عزيز

- إمام وخطيب جامع الرشيد – الزعفرانية - بغداد.

- اغتيل بعد أيام من اختطافه من قبل الميليشيات، ولم يعثر على جثته في ١٩/ جمادى الآخرة/ ١٤٢٧ هـ - ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ م.

٥٢- الشيخ عبد العليم عبيد الجميلي

- إمام وخطيب جامع الشافعي _ منطقة الحصَيّ - قرب الفلوجة - الأنبار.

- اغتيل من قبل مجهولين في ٦/ رجب/ ١٤٢٧ هـ - ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦ م.

٥٣- الشيخ عبد الستار عبيد الجميلي

- شقيق الشيخ عبد العليم الجميلي.

- اغتيل مع أخيه الشيخ من قبل مجهولين في ٦/ رجب/ ١٤٢٧ هـ - ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦ م.

٥٤- الشيخ علي حسين شلش

- إمام وخطيب جامع الأنبياء في الفلوجة.

- اغتيل أثناء توجهه من محل عمله لأداء صلاة الظهر في ١١/ رجب/ ١٤٢٧ هـ - ٦/ ٨/ ٢٠٠٦ م.

٥٥- الشيخ جمال خليفة

- إمام وخطيب جامع الرفاعي - حي الخضراء - بغداد.

- اغتيل بعد أيام من اختطافه من قبل الميليشيات جنوب بغداد في ١٢/ شعبان/ ١٤٢٧ هـ - ٥/ ٩/ ٢٠٠٦ م.

٥٦- الشيخ كنعان إبراهيم الجميلي

- إمام وخطيب جامع المصطفى - حي البساتين .

- اغتيل بعد ٣ أيام من اختطافه من قبل جيش المهدي في ٤/ رمضان/ ١٤٢٧هـ - ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٦ م.

٥٧- الشيخ نهاد عباس آل سمين

- عضو الهيئة الإدارية لفرع الهيئة في الرصافة وإمام وخطيب جامع البديع.

- اغتيل من قبل الميليشيات بعد اختطافه في ٢٦/ رمضان/ ١٤٢٧ هـ - ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٦ م.

٥٨- الشيخ غازي خضير أحمد الدليمي

- إمام وخطيب جامع هبهب - ديالى.

- اغتيل من قبل الميليشيات هو عدد من المعتمرين على طريق ديالى بعد عودته من أداء العمرة في ٧/ شوال/ ١٤٢٧ هـ - ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٦ م.

٥٩- الدكتور عصام كاظم الراوي

- عضو مجلس شورى الهيئة ومسؤول القسم المهني فيها .

- أستاذ الجيلوجيا في جامعة بغداد ورئيس رابطة التدريسيين الجامعيين.

- اغتالته إحدى فرق الموت الطائفية قرب منزله في منطقة المنصور في ٨/ شوال/ ١٤٢٧ هـ - ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٦ م.

٦٠- الدكتور محمد مهدي الكرطاني

- إمام وخطيب جامع أهل الصفة - بغداد.

- اغتالته أيادي مجرمة آثمة في حي العامل في ٢٣/ شوال/ ١٤٢٧ هـ - ١٤/ ١١/ ٢٠٠٦ م.

٦١- الشيخ نامس كريم فليح

- عضو الهيئة – المقدادية - ديالى.

- اغتالته الميليشيات الطائفية في ناحية المقدادية في ٢٢/ شوال/ ١٤٢٧ هـ -

١٣/ ١١/ ٢٠٠٦ م.

٦٢- الشيخ خضر الأنباري

- عضو لجنة المتابعة في المقر العام للهيئة في بغداد وإمام وخطيب جامع السجاد - مدينة الصدر - بغداد.

- أعدمته ميليشيا جيش المهدي قرب مسجده في ٢٤/ شوال/ ١٤٢٧ هـ - ١٥/ ١١/ ٢٠٠٦ م.

٦٣- الشيخ جبار إبراهيم الزبيدي

- إمام وخطيب جامع بدرية - مدينة الشعب - ببغداد.

- اغتالته فرق الموت الطائفية في ٧/ ذو القعدة/ ١٤٢٧هـ - ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٦م.

٦٤- الشيخ حسن علي مطر الزوبعي

- إمام وخطيب جامع مديحة الجنابي - حي الجهاد - بغداد.

- اغتالته المليشيات الطائفية بعد اختطافه في ١٢/ ذو القعدة/ ١٤٢٧ هـ _ ٣/ ١٢/ ٢٠٠٦ م.

٦٥- الشيخ إسماعيل حسين أحمد

- إمام وخطيب جامع عمر الفاروق - الإسكندرية - بابل.

- اغتالته المليشيات الطائفية في ٢٥/ ذو القعدة/ ١٤٢٧ هـ - ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٦ م.

٦٦- الشيخ عبد الله فهد الهرمزي

- إمام وخطيب جامع إبراهيم الخليل - كركوك.

- اغتيل على أيدي مجهولين بعد خروجه من مسجده لأداء صلاة العشاء في ٢٩/ ذو الحجة/ ١٤٢٧ هـ - ١٨/ ١/ ٢٠٠٧ م.

٦٧- الشيخ أحمد سرحان الراوي

- عضو الهيئة في الفلوجة والمدرس بثانوية الشيخ عبد العزيز السامرائي الدينية.
- معد ومقدم برامج في إذاعة أم القرى التابعة للهيئة.
- اغتالته مجموعة مجهولة في ١٤/ ربيع الأول/ ١٤٢٨ هـ - ٢/ ٤/ ٢٠٠٧ م.

٦٨- الشيخ خالد الحربي

- إمام وخطيب جامع الشهيد فرحان - بعقوبة - ديالى.
- اغتاله مسلحون مجهولون في ١٦/ ربيع الأول/ ١٤٢٨هـ - ٤/ ٤/ ٢٠٠٧ م.

٦٩- الشيخ محمد عبد الحميد النعيمي

- إمام وخطيب جامع ذي النورين - حي النور - الموصل
- اغتاله مسلحون مجهولون في ٢٥/ ربيع الأول/ ١٤٢٨ هـ - ١٣/ ٤/ ٢٠٠٧ م

٧٠- الشيخ محمد عبيد حسن عاصي

- إمام وخطيب جامع المسيب الكبير والمدرس في كلية العلوم الإسلامية.
- اغتاله مسلحون مجهولون في ٢٧/ ربيع الأول/ ١٤٢٨ هـ - ١٥/ ٤/ ٢٠٠٧ م.

٧١- الدكتور خليل إبراهيم النعيمي

- عضو الهيئة فرع الموصل - ورئيس قسم الشريعة في كلية العلوم الإسلامية بجامعة الموصل.

- اغتيل قرب منزله من قبل مسلحين مجهولين في ٢٢/ محرم الحرام/ ١٤٢٩ هـ - ٣٠/ ١/ ٢٠٠٨ م.

٧٢- الشيخ عصام فليح حساني

- إمام وخطيب جامع المختار سامراء ومسؤول القسم العلمي في فرع الهيئة بسامراء .

- اغتالته مجموعة مجهولة في ٢٨/ محرم الحرام/ ١٤٢٩ هـ - ٥/ ٢/ ٢٠٠٨ م.

٧٣- الشيخ رعد حمود عبد العزيز النجدي

- إمام وخطيب جامع الرحمن - الناصرية - ذي قار في ٢٠٠٦.

٧٤- الشيخ أمجد الرمضان

- إمام وخطيب جامع الفيحاء - البصرة في ٢/ ٢٠٠٨.

٧٥- الشيخ عبد الصمد عبد الله الهجول

- إمام وخطيب جامع القدس - البصرة يبلغ السابعة والسبعين من العمر.

- اغتيل على يد عصابات الموت الطائفية ووجدت جثته ملقاة في أحد الشوارع في / ٢/ ٢٠٠٨.

٧٦- الشيخ خليل عبد المعطي المنتفجي

- إمام وخطيب جامع الخضيري بالبصرة ٢٠٠٦.

٧٧- الشيخ أناس عبد الله داود النداوي

- إمام وخطيب جامع الملك الديان - الطارمية - بغداد في ١٨/ ٢/ ٢٠٠٥.

٧٨- الشيخ رعد محمد الدليمي

- إمام وخطيب جامع الفرقان - بغداد.

- اغتيل على يد مسلحين في تقاطع الدرويش في السيدية في ٩/ ٥/ ٢٠٠٦.

٧٩- الشيخ علاء محمد جاسم

- إمام وخطيب جامع عثمان بن عفان – شارع فلسطين – بغداد.

- اغتيل على يد فرق الموت وبالتعاون مع مغاوير الداخلية في ١٨/ ٢/ ٢٠٠٦م.

٨٠- الشيخ واثق عبد الله

- إمام وخطيب جامع آل سمين – حي المعلمين – بغداد.

- اغتيل على يد مغاوير الداخلية في ١٧/ ١١/ ٢٠٠٥م.

٨١- الشيخ غازي سالم داوود الزوبعي

- إمام وخطيب جامع الصبار – الراشدية - بغداد.

- اغتيل على يد ميليشيات جيش المهدي بعد أحداث سامراء، ومثل بالجثة وتم سحلها في الشوارع، وتم تصوير هذا المشهد وهو موثق ومتناقل بين الناس في ٢٠٠٦م.

٨٢- الشيخ صبري كريم علوان

- إمام وخطيب جامع الخلفاء الراشدين – مدينة الشعب – بغداد.

- اغتيل على يد مغاوير الداخلية في ١٦/ ٥/ ٢٠٠٥م.

٨٣- الشيخ ضياء محمود الجنابي

- إمام وخطيب جامع مالك الملك – الرصافة – بغداد.
- اغتيل على يد مغاوير الداخلية بعد تعذيبه في ١٣/ ٧/ ٢٠٠٥م.

الفصل السابع

مثقفون يتحدثون عن المواقف الوطنية لهيئة علماء المسلمين

حقيقة جديدة في المشهد العراقي

■ **مصطفى كامل - صحفي عراقي:**

في الوقت الذي تشدد فيه القوات الأمريكية حصارها على مدينة الفلوجة وتشتد المخاوف من احتمال اندلاع مواجهات عنيفة في مدن أخرى، برزت حقائق جديدة في المشهد العراقي.

فقد أثمرت الأسابيع الأخيرة جملة من المعطيات الملفتة من أهمها تنامي الدور السياسي والاجتماعي لهيئة علماء المسلمين في العراق.

يمكن القول إن هيئة علماء المسلمين في العراق كانت أول تنظيم سياسي واجتماعي يؤسس في العراق فور احتلاله قبل أكثر من عام، إذ تشكلت الهيئة بإطارها العام في ١٤ أبريل ٢٠٠٣، أي بعد خمسة أيام فقط من احتلال العراق، من قبل مجموعة من علماء الدين السنة الأجلاء الذين سرعان ما بلوروا مشروعا وطنيا عاما ذا أبعاد متعددة.

أولها: تقوية تلاحم العراقيين في ظل حملات التقسيم والشرذمة المقصودة، وثانيها: مواجهة الاحتلال ومقاومته بالطرق السلمية وفضحه من خلال توعية العراقيين بمراميه ومقاصده، أما الجانب الثالث الذي اختطته الهيئة، فهو الجانب الديني المتعلق بقضايا الفقه الإسلامي باعتبارها نواة لمرجعية دينية لأهل السنة في العراق.

ولم ينس القائمون على الهيئة، الجانب الاجتماعي الذي يتحتم عليهم القيام به في ظل غياب مؤسسات الدولة بما يتضمن من توجيه ونصح وإرشاد ومساعدة.

ويقول الدكتور مثنى حارث الضاري، مسؤول الشؤون الإعلامية في الهيئة: إنَّ هذه المؤسسة ليست حزبا، ولا تسمح لأعضائها بالانتساب لأي من الأحزاب والحركات السياسية العاملة في الساحة العراقية، خشية أن يعمل هؤلاء على توظيف وجودهم في الهيئة لصالح تنظيماتهم أو مواقفهم السياسية.

ويشير الدكتور الضاري إلى أن هيئة علماء المسلمين تضم علماء ينتمون لشتى المذاهب الإسلامية الفكرية، فهي إذن ليست حكرا على جهة محددة أو اتجاه فكري بعينه.

ومن المهم في هذا الصدد، تأشير حقيقة كون الهيئة تضم في أمانتها العامة علماء أكراد من شمال العراق، مما يعني أنها تنأى بنفسها أن تنحصر في إطار ضيق يحاول تقسيم العراق إلى عرب سُنّة وعرب شيعة وأكراد. وبالتالي، فإن ما يجمع هؤلاء جميعا هدف واحد، هو العمل على نهضة العراق وبنائه على وفق منظور إسلامي حضاري.

ومن شأن هذا التنوع في الرؤى أن يسمح للجميع بتقديم تصوراتهم ورؤاهم بعيدا عن الاحتكار أو الانفراد والتحكم، حيث تجتهد الأمانة العامة للهيئة - حسب تصريحات مسؤولي الهيئة - في اعتماد مبدأ الشورى بأقصى صوره في اتخاذ قراراتها وبناء مواقفها.

قاد أعضاء بارزون في هيئة العلماء مظاهرات احتجاجية مشتركة مع نظرائهم من الشيعة للمطالبة بوقف تجاوزات قوات الاحتلال الأمريكية في الفلوجة.

مواقف مشهودة:

وعلى الصعيد الدعوي والاجتماعي، حاولت الهيئة رعاية مساجد السُّنة في عموم العراق، كما أنشأت عددا من المراكز التعليمية المعنية بمفردات العلوم

الإسلامية.

وكان أبرز مواقفها، تلك المتعلقة بالمجاهرة برفض الاحتلال وبيان الموقف الشرعي من مقاومته، حيث لم تساوم على حق العراقيين في الدفاع ضد المحتل بكل أشكال المقاومة، سلما وحربا، بل إنها اعتبرت مقاومة المحتل واجباً شرعياً لا ينتظر فتوى من أحد.

كما جاهرت بتعرية مواقف المتعاونين مع قوى الاحتلال، وفي رفض مجلس الحكم الانتقالي إلى حد أن أمينها العام الشيخ الدكتور حارث الضاري، وهو من سلالة واحدة من أهم الأسر العراقية وأشهرها في مقارعة محتلي العراق في العصر الحديث، وصف المجلس بأنه مسخ مشوه لا يمثل إرادة العراقيين، بل يمثل إرادة الاحتلال، وأنه محض «جيفة من جيفه»، على حد تعبيره.

والتزمت الهيئة مواقف مشهودة في تقريب وجهات النظر المختلفة ومحاولتها نزع الضغائن والفتن، التي يحاول كثيرون تأجيجها في عراق العهد الجديد. فأقامت علاقات متينة مع عدد من القيادات الشيعية التي وجدت منها تعاونا وقبولا مثل الشيخ جواد الخالصي وسواه.

وفي الأزمة الأخيرة التي نشبت إثر الهجوم والحصار الأمريكي على الفلوجة، برز جليا الدور الذي تضطلع به هيئة علماء المسلمين في قيادة الشارع السُّني في غير واحدة من مدن وسط العراق تحديدا.

كما كانت صاحبة الدور الأساسي في توفير المساعدات العاجلة لأبناء الفلوجة من خلال فروعها المنتشرة في العراق، ومن خلال المساجد التي انبرت في تنظيم حملات تبرع بالدم والغذاء والمستلزمات الطبية العاجلة دعما لسكان الفلوجة.

« لا صلة لنا بسلطة الاحتلال ».

وعندما قامت بعض الجماعات ذات التوجه الديني الملحوظ باختطاف عدد من الرهائن الأجانب، أعلنت الهيئة موقفها وناشدت هؤلاء إطلاق سراح المرتهنين لديها من الذين لا يصب عملهم في خدمة جهد قوات الاحتلال بشكل مباشر.

ونظراً لاستجابة تلك الجماعات المسلحة لنداءات هيئة علماء المسلمين، فقد أطلق سراح عدد كبير من الرهائن، مما أكسب الهيئة سمعة طيبة في الأوساط العربية والدولية، وكشف عن مكانة رموزها في المجتمع العراقي.

وفضلاً عن استحقاقها، فقد ساهم الفشل الكبير والشلل شبه التام الذي يعاني منه مجلس الحكم الانتقالي، وعدم تمثيله الغالبية العظمى من الشعب العراقي، في إضفاء مزيد من الشرعية على دور الهيئة، كما أن محاولات إدارة الاحتلال الأمريكي تغييب السُنة في العراق، أضفى على تحركاتها مزيداً من الفاعلية والقدرة.

وقد أثبتت الأشهر الاثنتي عشرة الأخيرة أن محاولات البعض إقصاء السُّنة عن رسم مستقبل العراق، كانت فاشلة، بل إنها اكتسبت مع مرور الوقت مزيدا من الخيبات، خاصة بعد أن تصاعدت عمليات المقاومة في العراق كمّا ونوعاً.

لكن الشيخ الدكتور حارث سليمان الضاري، الأمين العام لهيئة علماء المسلمين ينفي بشكل مطلق إمكانية القبول بأي دور تحت سلطة الاحتلال، وقال «لا صلة لنا بسلطة الاحتلال، ولسنا على استعداد للقبول بأي اتصال أو تكليف في أية قضية».

حقائق لا يمكن القفز عليها:

وبرغم هدوئه والأناة التي يتمتّع بها، إلا أن الشيخ حارث الضاري كان حازما في موقفه عندما أكّد أن الهيئة لن تُشارك في أي شكل من أشكال الحكم وهيئاته التي

ينصبها الاحتلال مهما كان اسمها أو شكلها، ما دام الاحتلال جاثما على أرض العراق.

ويؤكّد الشيخ الضاري على أن هيئة علماء المسلمين لا تضع شروطا للدخول في أي ترتيبات مستقبلية، لأنها ببساطة ترفض الموضوع برمته، لكنه يستدرك مُوضّحا، الدور الذي تضطلع به الهيئة في تقديم الرأي والمشورة الشرعية ومراقبة تطورات الأوضاع في العراق بشكل عام، ومنها التطورات السياسية مشيرا إلى إبعاد شبهة الانعزال عن الحياة العامة.

ويرى الشيخ الضاري أن سياسات تهميش العرب السُّنة في العراق خاطئة. فهم أبناء العراق ويتحملون، إلى جانب باقي أبناء الشعب، مسؤولياتهم في تخليصه من الاحتلال وتقرير مستقبله وبنائه، وهي حقيقة لا يمكن تجاهلها أو القفز عليها.

وللتدليل على صدقية موقفه، يتساءل الأمين العام للهيئة: ماذا أسفرت سياسات التهميش والإقصاء المعتمدة خلال عام؟ وإلى ماذا أدَّت محاولات البعض غير الفوضى وعدم الاستقرار؟

وتعليقاً على قانون إدارة الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية، الذي أقرَّه مجلس الحكم الانتقالي أخيراً، يرى الشيخ الضاري أن الجهة التي أصدرت القانون المذكور غير شرعية وغير مؤهلة قانونيا لتحديد ملامح مستقبل العراق، مشيرا إلى أن «من بين مخاطره الكثيرة أنه يُغيّب عروبة العراق ويُحوّل البلد من كيان واحد إلى مشروع قابل للتقسيم والشرذمة في أية لحظة، بالتأكيد على كونه فدراليا، فضلا عن إعادة الجنسية العراقية لمن أسقطت عنهم، الأمر الذي يعني فتح الباب أمام عودة اليهود الذين غادروا العراق بإرادتهم بعد عام ١٩٤٨، مما سيُلحق أفدح المخاطر بالأمن الوطني والقومي» على حد تعبيره.

***

من هيئة إلى تنظيم سياسي؟

وفي نفس السياق، يمكن القول أن منابر مساجد العراق باتت منابر سياسية. فمسجد أم القرى، أحد المساجد الكبرى في بغداد، حيث مقر هيئة علماء المسلمين، غالبا ما تتحول خطبة صلاة الجمعة فيه إلى خطبة سياسية.

ففي يوم الجمعة ٢٣ أبريل ٢٠٠٤، خرج الخطيب الدكتور أحمد عبد الغفور السامرائي ليوجه رسالة تحذير واضحة للأميركيين بالتراجع عن أي خيار عسكري في مدينة الفلوجة، لأن ذلك سيعني «تحول جميع أنحاء العراق إلى فلوجة أخرى»، على حد قوله.

ويرجع الدكتور محمد بشار الفيضي، الناطق باسم هيئة علماء المسلمين هذه الظاهرة إلى حالة الفراغ السياسي والاجتماعي والمؤسسي الذي يعانيه العراقيون منذ احتلال بلادهم العام الماضي.

ويقول الفيضي: إن الهيئة بدأت بنشاط ديني واجتماعي، ولكن تطورات الأوضاع وغياب المعارضة الحقيقية للاحتلال فرض على قياداتها التحول للسياسة كما يمارسها رجالها المحترفون، مشيرا إلى دورها البارز في المفاوضات الجارية في الفلوجة.

ويبدو أن علماء الدين أصبحوا هم الواجهة السياسية في هذا الخضم الواسع من الأحداث، وقد تفرض تطورات الأوضاع أن تتحول جهة مثل هيئة علماء المسلمين في العراق إلى تنظيم سياسي، وهو ما لا يستبعده الناطق باسمها، مؤكداً رغم ذلك أن «الساحة العراقية بحاجة إلى دور حقيقي لسياسيين محترفين ليعود رجال الدين إلى ممارسة مهامهم الأساسية.

تجربة هيئة علماء المسلمين العراقية هل يمكن تعميمها ؟!

■ **أحمد موفق زيدان:**

مدير مكتب قناة الجزيرة في باكستان:

ساعات أمضيتها مع الشيخ حارث الضاري أمين عام هيئة علماء المسلمين العراقية التي أثبتت قدرتها على التعاطي بواقعية وبعد نظر مع الأحداث العاصفة بالشعب العراقي، وأثبتت الهيئة من خلال هذا التعاطي أنها ينبوع لا ينضب من اجتراح الحلول للمشكلة العراقية ، بعيدا عن الحزبية الضيقة، وترفعا على الشخصنة، والإقليمية والطائفية، التي أراد البعض للعراق أن ينساق وراءها، لكن الساعات التي أمضيتها مع الشيخ حارث الضاري حفظه الله تظهر مدى ما يعتمل في صدره من حرقة، إضافة إلى قلب يتفطر ألماً على واقع يعيشه العراق، واقع يشي بأنَّ الحرب الأهلية الدامية بدأت ولن يوقفها أحد إلا مشيئة الله تعالى، بعد أن فشلت حكومة المالكي وقبلها الحكومات التي جاء بها الاحتلال الذي هو سبب كل مصائب العراق وأهله، فشلت في ترجمة ما تتشدق به هذه الحكومات صباح مساء عن الوحدة الوطنية، بينما تركت الزمام مرخيا للميليشيات تحكم بغداد، التي تحولت بدورها إلى مدن بدلا أن تكون مدينة واحدة لكل العراقيين.

تجربة هيئة علماء المسلمين جديرة بالدرس والتفحص لعله يمكن تعميمها على العالم الإسلامي، بعد أن فشلت الحزبية الضيقة في أن تكون جامعا لكل الأطياف المكونة لشعوب المنطقة، وبعد أن أثبت قادة هذه الأحزاب فشلهم في التعاطي بواقعية وبعد نظر مع الوقائع السياسية على الأرض، وبعد أن انفضت الشعوب عن

هذه الأحزاب المومياثية المحنطة التي تسارع أن تضع جنودها وشبابها في خندق كل من ينعق باسم فلسطين، وفلسطين منهم بريئة براءة الذئب من دم ابن يعقوب.

لقد نأت الحركة عن انتقاد أي فصيل أو حزب إسلامي في العراق لقناعتها أن ذلك سيفرق الصف، وسيمزقه ويشتته، ولم تتطرق أو تعلق على حدث إلا بمقدار ما يحتاجه الأمر من تعليق أو توضيح، وظلت جامعاً للعراقيين الشرفاء، وبالتالي ليس من مصلحة أي فصيل مقاوم أن يعمل على النيل منها أو التشكيك فيها بطريقة أو بأخرى، إذ أن رفع الغطاء السياسي والاجتماعي من قبل الهيئة ورموزها عن أي فصيل أو شخص أو جهة سيضعه في خانة لتشكيك العراقي، لما للهيئة من ثقل مجتمعي وشعبي ودولي لا حاجة لتبيانه والحديث عنه.

هيئة علماء المسلمين خيمة يمكن أن تستظل بها كل الشعوب الموجودة في المنطقة، رغم وجود بعض الثغرات التي يمكن تفاديها من خلال التعرف على هذه الثغرات والنواقص من قبل القائمين على هذه الهيتة، وتأتي أهمية التفكير في تعميم هذه التجربة بعد أن فقدت الجماهير والشعوب صدقيتها بحكوماتها التي غدت عاجزة تماماً على التعاطي مع الأحداث وأصبحت في خانة المضاف إليها والمفعول فيه والشكوى إلى الله.

حارث الضاري وتربيع الدائرة العراقية

■ **فيصل جلول:**

باحث وكاتب لبناني

الحملة على رئيس هيئة علماء المسلمين لم تحقق أغراضها بل كشفت النقاب عن زعامة الضاري الوطنية في العراق وزادته قوة وعزماً وألّبت المزيد من العراقيين على الاحتلال وأعوانه.

هل أخطأت الحكومة العراقية في حديثها عن توقيف الشيخ حارث الضاري رئيس هيئة العلماء المسلمين في العراق؟ الجواب عن السؤال بنعم لم يعد يتحمل الشك لدى مختلف الجهات المعنية بأوضاع العراق سواء تلك المؤيدة للاحتلال الأميركي والمتحالفة معه، أو تلك التي تنتمي إلى المقاومة العراقية بأطيافها المختلفة مع فارق في أن الطرف الأول لا يجاهر بالخطأ فيما الطرف الثاني يعتبر توقيف الضاري دليلاً على ضعف المحتل، وانفلات أعوانه من كل قيد أخلاقي أو سياسي أو وطني.

ولعل إحساس جوقة الاحتلال بالخطأ هو الذي حملها على الاستدراك ومن ثم الحديث عن تحقيق قضائي مع الشيخ العراقي الجليل زاعمة بجرأة تحسد عليها أن «القضاء سيد ومستقل» وأن «الحكومة لا تتدخل في قراراته» ما يعني أن على الرجل أن يسوّي قضيته مع المحاكم العراقية وليس مع الحكومة هذا إن كان أصلا يقيم اعتبارا لهذا الكلام من أوله إلى آخره.

لكن ما الذي تأخذه حكومة المالكي أو قضاؤها على الشيخ حارث الضاري؟

الواضح حتى الآن هو تصريحاته الأخيرة حول العراق وهي للمناسبة ليست جديدة بل تنسجم مع الخط السياسي الذي دأب عليه منذ سقوط بغداد إذ ما انفك يقول: الاحتلال غير شرعي وكل ما ينتج عنه غير شرعي بما في ذلك الحكم وأجهزته ودستوره وقراراته وقضائه وقوانينه.. بالمقابل يرى أن المقاومة شرعية ويميز بينها وبين «الاعتداء على العراقيين» إلا من تعاون منهم مع المحتل.

ويعتقد أن المخابرات الأجنبية والإسرائيلية تقوم بعمليات مشبوهة لزرع الفتنة في العراق، ولا يتبنى طروحات تنظيم القاعدة لكنه لا يجد نفسه ملزماً بشن حملة عليه فهو لم يأت بهذا التنظيم إلى العراق فقد جاء إلى بلاد الرافدين بعد أن جاء المحتل وكرد فعل له.

أما أن يشرح الضاري أهداف و ظروف العمليات التي تشنها القاعدة بطريقة مختلفة عن طريقة أهل الحكم والمحتلين فمن حقه أن يفعل ذلك لأنه ليس موظفا عند المالكي ولا يحتاج إلى عطفه ولا إلى عطف المحتل.

ولئن درج رئيس هيئة العلماء المسلمين على قول ما يقول دون خوف أو تردد أو إبطاء فلأنه يعتبر بداهة أن العراق بلده، وأن من أبسط واجباته أن يدافع عنه بالقول الذي يراه مناسبا وضروريا وإن بحده الأدنى ذلك أن الرجل لم يتجاوز في تصريحاته السقف المتاح للكلام ضمن الشروط المنبثقة عن أوضاع العراق بعد سقوط بغداد. أضف إلى ذلك أنه اختار الإقامة في الأردن وليس في سوريا مع معرفته التامة بموقف عمان ودورها في بلاده عشية وبعد سقوط النظام السابق. عموما من الصعب تفسير الحملة على الضاري دون النظر في مستجدات أساسية طرأت مؤخرا على الأوضاع العراقية.

أغلب الظن أن المحتل ضاق ذرعا بالشيخ الضاري لسببين أساسيين الأول

داخلي والثاني خارجي. في الداخل حمل الضاري على هيئة عشائر الأنبار التي تعمل مع المحتل ضد المقاومة العراقية بحجة التصدي للقاعدة ووصف أفرادها بـ «اللصوص وقطاع الطرق» ونزع عنهم صفة زعماء العشائر مجرداً بذلك الهيئة المذكورة من الشرعية العشائرية وليحولها إلى تجمع كمي ضئيل لا قيمة له في الخريطة السياسية العراقية، علماً بأن الضاري مرجع مهم في هذا المجال، ويحسب لقوله حساب جدي في الأنبار، وبخاصة لدى عشائرها، ناهيك عن كونه مرجعاً دينياً سنياً بل المرجع الأهم، وبالتالي من الصعب أن تمر أقواله مرور الكرام سواء في الأنبار أو في غيرها.

ولو كانت أقوال الضاري ثانوية وغير مؤثرة على الترتيبات التي يعدها زلماي خليل زاد في وسط العراق لتوفير طرف سني تمثيلي مؤيد للأميركيين لما غضب المحتل وأعوانه منها، ولما سلطوا عليه سيف القضاء، الذي يحكم بقانون المحتل وليس بالقانون العراقي المستقل، ولو كان القضاء العراقي متعطشاً للعدالة لحكم على عشرات الجنود والضباط الأميركيين الذي انتهكوا أعراض وأموال آلاف العائلات العراقية دون رقيب أو حسيب.

وفي الخارج أكد الشيخ حارث الضاري أنه يؤيد بقوة حزب الله في مقاومته للمحتل وعبر عن اعتزازه بصد العدوان الإسرائيلي على لبنان خلال الصيف الماضي وطالب بفك الحصار عن الشعب الفلسطيني وأيد حركة حماس في مجابهتها للاحتلال الصهيوني وفي الحالتين كان كلامه من النوع الذي يؤرق المحتل الأميركي لأنه يقطع الطريق على أهل الفتنة بين الشيعة والسنة في العراق وفي الشرق الأوسط، عموما هذه الفتنة التي تداعب مخيلة القادة الإسرائيليين الذين تحدثوا بوقاحة عن وجوب التحالف الصهيوني مع السنة الخائفين من إيران.

لقد تزامن امتعاض جلال الطالباني ونوري المالكي من تصريحات الشيخ الضاري مع الكارثة الانتخابية التي حلت بالمحافظين الجدد والحزب الجمهوري في الولايات المتحدة وأيضا مع الأنباء المتواترة عن مقترحات ستقدمها لجنة بيكر - هاملتون للانسحاب من العراق والانسحاب يستوجب «تأجيل الديموقراطية» مع توفير حد أدنى من الأمن والاستقرار بحسب وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر وذلك من الصعب أن يمر دون تشديد القبضة الأمنية في بلاد الرافدين وبالتالي طي صفحة المقاومة السياسية الني اعتمدتها هيئة علماء المسلمين بعد مضي ساعات على سقوط النظام السابق وحتى اللحظة.

الحاصل أن الحملة على رئيس هيئة العلماء المسلمين في العراق لم تحقق أغراضها، بل كشفت النقاب عن زعامة الضاري الوطنية في العراق، وزادته قوة وعزماً وألّبت المزيد من العراقيين على الاحتلال وأعوانه. أما الفوضى الأمنية فلن تبارح هذا البلد ما دام المحتل مصراً على تربيع الدائرة العراقية.

هل استهدفت مذكرة اعتقال الضاري

الإخلال بوحدة العراق واستهداف آخر معاقل رفض الاحتلال

■ **ياسر سعد:**

مجلة العصر الالكترونية

في العراق «الأمريكي الديمقراطي الجديد» يسود اللامنطق وتَغيب العقلانية وتُغيب فيه العقول إما اغتيالاً أو تشويهاً أو محاصرة، فالتجهيل مطلوب وهو واحد من معاول متعددة تعمل في عراق ما بعد الاحتلال تدميراً وتفتيتاً. كل ما جاءت حكومة لعنت من قبلها وطاردت من سبقها بتهم الفساد والنهب غير المشروع لسياسي الاحتلال وأدواته السياسية وشركائه في تدمير العراق ونهبه. حتى رئيس ما يسمى بمفوضية النزاهة وهو المنشغل والمشغول بملاحقة الفاسدين والمختلسين على كثرتهم في «العراق الجديد» لاحقته هو الآخر تهم الفساد والإفساد.

لم يتبقَ في العراق من مؤسسة لم يشملها التدمير والذي بدأ مبرمجاً ومنهجياً، قطاعات التعليم والصحة والنفط والمؤسسات الاجتماعية وغيرها. وزارة الداخلية هي وأجهزتها من ينشر الرعب والخوف في العراق، ومن مبانيها تنطلق فرق القتل والخطف والتعذيب وفيها تستوطن.

أما القضاء فكان له نصيب الأسد في الهجمة التدميرية، والتي ضربت أمواجها الحاقدة العراق وما تزال. فالعدالة لا تستقيم تحت ظل حكم استظل بالاحتلال، وجعل من تدمير العراق وقذفه في أتون حرب أهلية هدفه الأول والرئيس.

كم من مرة صدرت مذكرات اعتقال قضائية، ومن بعد تم تجاهلها وطيها، بعد

أن حققت مراميها السياسية كما حدث مع مقتدى الصدر وأحمد الجلبي.

مذكرة الاعتقال والتي أعلنها وزير داخلية حكومة المنطقة الخضراء بحق الشيخ حارث الضاري متهمة الرجل بدعم الإرهاب والحض على العنف وإثارة الفتنة، تأتي هي الأخرى لتكشف عن الوجه القبيح لهذه الحكومة ورموزها من العاملين لتفتيت العراق وتدميره. الاتهام جاء بعد تصريح «الرئيس اعراقي» جلال الطالباني عن الشيخ حارث الضاري بأنه «متطرف لا همَّ له سوى إثارة التوتر الطائفي والقومي في العراق».

ولا نحتاج بطبيعة الحال أن نتكلم عن وطنية الطالباني، أو عن سعيه لتهدئة التوترات الطائفية، بعد أن قام عملياً بفصل الشمال العراقي عن الوطن الأم.

هيئة علماء المسلمين تحت قيادة الشيخ ضاري شكلت وما تزال رمزاً قوياً لوحدة العراق ولمناهضة الاحتلال وسداً منيعاً للعابثين من السياسيين، والذين يتحركون من خلال أوامر عابرة للحدود، والساعين بجدٍّ وكدٍّ لإثارة حرباً طائفية تكون غطاءً لجرائمهم السياسية والاقتصادية وسبيلاً لتفتيت البلد لصالح الدولة التي تربوا في كنف استخباراتها، من أجل ذلك تعرض الكثير من رجال الهيئة ورموزها للقتل والتصفية والاعتقال.

فالهيئة نجحت في بناء جسور متينة مع التيارات الشيعية الوطنية والمناهضة للاحتلال كالتيار الخالصي مما شكل عقبة أمام الساعين إلى تمزيق البلاد وإثارة النعرات والفتن الطائفية والمذهبية. الهدف الأساسي برأيي لاتهام الضاري بإثارة التوتر الطائفي هو إثارة الهيئة وجماهيرها لاتخاذ مواقف تزيد من التوتر الطائفي والذي صنعه سياسيو حكومة الاحتلال وفرق الموت التي يديرونها.

كان الدكتور حارث الضاري قد استبعد قيام حرب مذهبية أو سنية - شيعية في العراق، على الرغم مما يحدث على الساحة العراقية من أمور جسام خلال لقاء أجرته

معه قناة عربية فضائية، وأكد الشيخ الضاري فيه على أنَّ الحرب هي سياسية، تهدف من ورائها أطراف سياسية جاءت مع الاحتلال إلى تحقيق مصالح وأهداف خاصة، أو تخفيف الأعباء عن المحتل مما يعانيه في العراق، أو تحقيق مصالح في الشارع.. مؤكداً أنَّ القوى التي جاءت مع الاحتلال سعت منذ السنة الأولى إلى إحداث الفتنة والحرب الطائفية لكنها لم تقع إلا في مرحلة تولي أشخاص معروفين للمناصب الحكومة. فهل أرادت حكومة الفتن معاقبة الضاري على مواقفه الوطنية الواضحة؟

الساعون إلى الوحدة الوطنية والذين يرفضون وبوضوح ومبدئية قتل الأبرياء، بغضِّ النظر عن انتماءاتهم المذهبية أو العرقية، هم في عرف حكومة المنطقة الخضراء الطائفية من مثيري الفتن كما أنَّ المقاومين الذين يستهدفون جنود الاحتلال هم من الإرهابيين والمتطرفين!! أما المجرمون من الوالغين في جرائم الخطف والتعذيب الوحشي والتصفية فهم في عرف المالكي ليسوا بإرهابيين!! فبعد لقائه بجلال الطالباني بعد حادثة الخطف الشهيرة في وسط بغداد صرح نوري المالكي بأنَّ «ما حدث ليس إرهاباً وإنما نتيجة خلافات ونزاعات بين مليشيات تنتمي لهذا الجانب أو ذاك».

استهداف الشيخ الضاري، هو استهداف للأصوات والرموز التي تجاهد للمحافظة على العراق وللقوى العاملة على إطفاء نار الفتن والحروب التي يريد إشعالها سياسيو الاحتلال وأتباع الخارج.

الحرب الأهلية المدمرة قد تكون المخرج الأخير الذي يحفظ ما تبقى من ماء وجه الإدارة الأمريكية، وهو هدف تسعى إليه إيران لاقتطاع الجنوب العراقي، والتوسع شرقاً تحت لافتة الفيدرالية، والتي يروج لها أزلامها في العراق.

الحرب الأهلية قد تكون نقطة الالتقاء الأمريكي - الإيراني ومدخلاً لتعاون الطرفين -كما يروج له الآن- على حساب العراق ودماء أبنائه ومعاناتهم.

الشيخ الضاري وهيئة علماء المسلمين بين محبة الأبناء وحرب العملاء

■ د . أسعد قواس :

لقد تهافتت خلال الأيام الماضية حملات الهجمة الشرسة والمنظمة على الشيخ الدكتور حارث الضاري، الأمين العام هيئة علماء المسلمين في العراق، من قبل جهات سياسية وحكومية متعددة ناقمة، آلت نتيجتها إلى إصدار مذكرة توقيف أو تحقيق تضاربت التصريحات حول ماهيتها من قبل وزارة الداخلية العراقية، وحول عدم علم الحكومة بها، ورفض بعض البرلمانيين لها جملة وتفصيلاً، وتراجع النبرة الرسمية عن جدية الأمر لعدم وجود مذكرة اعتقال، بحسب تصريحات السيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية، ليشهد العراقيون أعانهم الله على بلواهم، فصلاً جديداً من فصول المؤامرات المحسوبة، لغرض تصفية الوطنيين والمناضلين والداعين إلى عراق نظيف خالٍ من دسائس الاحتلال وخدّامه الصغار، ولتصبح المواجهة مطلقة بين العراقين المواطنين من جهة، وبين الحكوميين الرسميين من جهة مقابلة.

لكن مما يلاحظ على تلك الجهات المتعددة والناقمة هو التقاؤها عند رابط واحد يجمعها يتمثل بأن شخوصها من أتباع أمريكا التي تحتل العراق بجنودها، وهم ذوو الجاه المزور والسلطان الكاذب، الذين يتربعون على كرسي السلطة المكسور في العراق، ويمثلون اليوم ذراع أمريكا التي تبطش بالعراقيين من خلال فرقهم الطائفية ومصالحهم الانتهازية وغير الوطنية، والتي تصدى لها الشيخ الضاري شخصياً، ومرة تلو مرة، بالإدانة والشجب والرفض والسخط، وعملت هيئته

الوطنية لعلماء المسلمين، على إصدار البيانات بأثر البيانات، ضمن هذا السياق التنديدي.

حيث رفضت هيئة علماء المسلمين العملية السياسية تحت غطاء الاحتلال، وشجبت مختلف أنواع الجرائم المقترفة بحق العراقيين من جرائها، وكرست الصوت الإعلامي المقاوم لكل حالات الفساد والسرقة والقتل والاغتيالات والتهجيرات الطائفية، التي حصلت منذ اليوم الأول للغزو الأمريكي للعراق، ولا زالت تحصل في يومنا هذا وبالشكل المتزايد والرهيب، تحت غطاء ما يسمى بالحكومة الوطنية المنتخبة.

ولقد تعرضت هيئة علماء المسلمين لموجة بوهيمية كثيفة من الغدر والاعتداءات والمكائد، وأنكأها تلك الاغتيالات والتصفيات، التي طالت ولا زالت تطال العشرات تلو العشرات من أعضاء الهيئة وأساتذة وعلماء العراق، حيث نعتهم الهيئة بوقار الخطاب وعدتهم شهداء مكرمين، في سبيل النضال من أجل البلاد وتحرير الوطن، وداعية بذات الوقت إلى التماسك الوطني بين أبناء العراق، وعدم الانزلاق في الفرقة والتشرذم والضياع، وتفويت الفرصة على الأعداء المجرمين في مسعاهم المغرض ومطلبهم المشين.

وإذا ما أردنا وضع النقاط على الحروف، بين الضاري الذي يناصره الأبناء والعلماء والعراقيين، وبين خصومه العملاء الأدعياء، سنكتشف بأنَّ الضاري شخص كريم في الحياة، عزيز في المجتمع، ورث عن آبائه وأجداده شرف النضال الوطني ومقاومة المحتلين البريطانيين للعراق، في القرن الماضي، وهو اليوم يسير على تلك الخطى المضيئة، في رفض الاحتلال الأمريكي للعراق في القرن الحالي.

ويتوهم مَنْ يضن بأن هذا الرجل يمكن أن يتزحزح عن الحق قيد أنملة، وربما

يحلم مَنْ يمارس معه اليوم لعبة التصدي والمواجهة غير النظيفة، أو التستر بالمناورة السياسية العلنية وتبنّي المواجهة المكشوفة إزاءه، على أمل كسر شكيمة هذا الرجل العصامي، والنجاح في استدراجه إلى مغريات السلطة والتفاوضات المشبوهة للنيل من رمزية المقاومة العادلة، ومن وجود سطوتها المحترمة بين الناس، والتصغير من شأن وجوهها الوطنية الكبيرة.

إنَّ سيرة الشيخ الضاري أمضى من حسام، فقد نذر هذا الوطني الأمين نفسه لمحبة الوطن والعراقيين، والحرص على تناول لقمة العيش الشريف بصبر المُؤمنين المُوقنين بقضاء الله تعالى وقدره في الرزق الحلال والإصابة والإنابة، وسعى في مشواره الحياتي مُحصنا نفسه وأبناءه وعائلته، بسلاح العلم الشرعي ودراسة الشريعة والعقيدة الإسلامية، فنال العالمية والاجتهاد في اختصاصه العلمي والتعليمي، وعمل بهذه المؤهلات خارج العراق لفترة محددة، وعاد إلى العراق ليواصل مشروعه النضالي في تحرير العراق من أسره، بين إخوته والمعذبين بظلمات السياسات الظالمة، وحظي بالاحترام والتقدير من المثقفين والعلماء ومن البسطاء والعامة في وقت واحد.

لقد تحمّل هذا الشيخ الجليل مسؤولية العالم الفقيه الدينية، في توجيه طلبة العلم وتوسيع مداركهم في البحث والتفقه، وأشرف على تدريس الطلبة العراقيين في كليات الشريعة العراقية وغيرها، وغرس قيم الإسلام وروحية التعاون والسلوك القويم في معاملات العباد وقضاء شؤونهم الحياتية، وبذات الوقت تحمّل مسؤولية القائد الشيخ العربي الأصيل متشحاً زي العروبة المعروف بعقالها وكوفيتها وعباءتها.

وخلال الأيام العصيبة والهادئة التي عاشها المجتمع العراقي عبر عقودهم، صار

يجتمع عند رأيه المتخاصمون، ويأخذ بحلوله البعيدون والأقربون فيما ينزعون ويهدفون، وارتسمت الخارطة القيادية للشيخ الضاري باتساع نطاقها خارج حدود عشيرته، ضمن العاصمة بغداد وعموم محافظة الأنبار، لتشمل الفرات الأوسط والمنطقة الوسطى والغربية والمناطق العربية وغير العربية في صلاح الدين وكركوك والموصل، وتخطت سمعته ومكانتها لتصل إلى دول الجوار والمناطق الأخرى المحيطة بالعراق، بفعل المكانة والمصداقية والمبدئية التي عُرف بها.

ولم يستغل الضاري سمعته النضالية، ولا مكانته العلمية ولا مشيخته العشائرية، ليصفق لأخطاء الساسة ويجعل منها مصابيح هداية تحت مغريات دنيوية، بل نأى مبتعداً عن ترف الدنيا، منشغلاً بالعلم والتوجيهات الوطنية، التي تؤسس لمنطلقات الحس الوطني الشريف والمقولة القوية الهادفة في نفوس الوطنيين الأحرار، وكان مضيفه وديوانه مدرسة للمُريدين الوطنيين من العلماء والمفكرين، وغاية للمظلومين والبسطاء في النصفة وإحقاق الحقوق، من شتى مناطق العراق.

وقد تبلور تشكيل هيئة علماء المسلمين كمؤسسة وطنية الملامح عراقية المطامح، في أثناء بدء احتلال أمريكا للعراق، وعشية قيام السلب العجيب والنهب الرهيب في بغداد، وحرق مكتباتها وسرقة متاحفها ومؤسساتها الوطنية، حيث كانت نتاج جهود وتجمعات ونشاطات كثيرة سبقت فترة الإحلال، وشواهدها كانت تمتد إلى مآثر النخب الدينية والوجوه الوطنية، المعروفة بتاريخها النضالي وحرصها الأكيد على وحدة العراقيين.

إنَّ تشكيل هيئة علماء المسلمين، ومن خلال العمق الديني والوطني الذي تحلى به أمينها العام الشيخ الضاري، جعل منها الركن الأمين الذي ينطق باسم الحق الشرعي، فضلاً عن النطق بحق العراقيين في بلادهم وأرضهم وحياتهم، بعيدا عن

دنس الاحتلال، وخبث العملاء ونوازعهم في التفرقة والبلاء، وكان (ميثاق الشرف الوطني) الذي أصدرته الهيئة في ١٥/ تموز/ ٢٠٠٤ بفقراته الثمانية من مدينة الكاظمية، خير شاهد على الوطنية العراقية، ويُمثل الدعوة العلنية الصريحة وحرص الهيئة على معاني الوحدة الوطنية بمختلف وجوهها، ورص صفوف العراقيين، ضد الفرقة والتمزيق وإرادة المحتلين الغزاة، متخذاً من الآية الكريمة ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾ عنواناً لميثاقها، وإستراتيجية طويلة المدى لعمل الهيئة في المستقبل.

وهذا كله قد ربط الشيخ الضاري بعلاقات متينة وواسعة، قائمة على النصرة والولاء مع غالبية العشائر العربية ومراجعها وعلمائها من الشيعة والسنّة والكرد وزعماء الطوائف الأخرى، والاجتماع في توحيد الكلمة والصف الرافض لوجود الاحتلال، منذ أكثر من ثلاثة أعوام، تحت المسمى الوطني والعربي والعراقي والإسلامي، وليس تحت مسمى الخيانة والعمالة والسجود عند أبواب الغزاة والأجانب.

لقد بزغت هيئة علماء المسلمين لتمارس دورها الشرعي والأخلاقي والإنساني والوطني، كمطلب عراقي مهم في المجتمع، بوصفها جهة مؤسسية-وطنية - شرعية - مدنية - معنية أيضاً بالشأن السياسي المتعلق بمستقبل العراق والعراقين، ورافضة للاحتلال، وداعية إلى انسحاب المحتل من أرض العراق، وشاجبة للممارسات الإجرامية بمختلف صنوفها، بخطاب شرعي ووطني واضح الدلالة والمعالم، يلامس نفسية المواطن، ويغرس فيه روح الأمل والصبر وتحمّل أذى الظالمين.

إنَّ البيانات الوطنية الصدارة عن هذه الهيئة، والتي بلغت اليوم ما يزيد على

(٣٤٠) بياناً، ناهيك عن التصريحات المخولة والرسائل الاختصاصية الموجهة بإزاء الحالات والحوادث والظواهر والسلوكيات المحددة بعينها، لم يثبت عليها مطلقا إلا خطابها الوطني الصميمي، لا عبر تصريحات أمينها العام الشيخ الضاري أو مساعديه، ولا عبر المصرحين باسمها.

ولقد تفحصت جميع بيانات الهيئة تفحصا دقيقاً، فوجدتها بيانات مُنصفة للحق العراقي في استعادة استقلال العراق، ومدافعة عن العراقيين دون تمييز ودون انحياز لجهة على حساب أخرى، ولم تحثُّ على فتنة، ولا وجّهت طائفة معينة نحو القيام بمفسدة تضر بطائفة أخرى، وإنما على العكس من ذلك تماماً، كانت الهيئة في كل ما صدر عنها مناراً للوحدة الوطنية، وصمام أمان قوي ضد تفريق العراقيين وتمزيق العراق وشرذمة الجغرافيا طائفياً وعرقياً.

وقد أجريت مع ذلك تحليل المضمون العلمي على مجمل وثائق الهيئة وبياناتها، واستخلصت منها مفادة، تقول بصريح البيان: نرفض باسم العراقيين احتلال العراق، ونطالب المحتل بجدولة انسحابه ورحيله النهائي عن بلاد الرافدين، ونرفض المشاركة في العمليات السياسية التي يرسمها المحتل للعراق والعراقيين، ونرفض تقسيم البلاد طائفياً وعرقياً، ونرفض تدخل الصفويين والموساد والمرتزقة في إثارة الحرب الطائفية والأهلية بين العراقيين، فالعراق كله دم واحد، وعقل واحد، وشعور وطني واحد، من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، وإنَّ هذه أمتكم أمة واحدة في الخير والشر وفي العسر واليسر.

وعليه فمن يدّعي على هيئة علماء المسلمين وأمينها العام الشيخ الضاري، ويلصق بهما ما ليس لهما، فهو كذاب أشر، ويستحق أن يُردَّ عليه على رؤوس الأشهاد: إنَّ الإناء ينضح بالذي فيه، وشبيه الشيء منجذب إليه!!

فلم يكن الشيخ الضاري ولا هيئته الوطنية من صنيعة الاحتلال، وإنما أنت أيُّها البيدق الخشبي يا بائع الدم والضمير، يا مَنْ دخلت العراق مجلوباً مع أسيادك، وأنت يا مَنْ لا تريد اليوم استقلال العراق، ومقامك لا وزن له في ظل دستور زائف وقوانين طائفية وقضاء أعرج، مُت بصحيفة أعمالك المخزية، لأنَّ العراقيين قرروا أن يحملوا صحيفة أعمال الشيخ الضاري على رؤوسهم، وسيموتون عليها، لأنها بكل بساطة صحيفة عراقية وطنية، وليست صحيفة تفريقية باطلة.

تحية للشيخ الجليل المجاهد « حارث الضاري »

■ **د.أيمن الهاشمي:**

في خطوة تتسم بالحمق والتخبط، أعلنت حكومة المنطقة الخضراء العميلة أنها أصدرت مذكرة اعتقال بحق الشيخ المجاهد حارث الضاري أمين عام هيئة علماء المسلمين في العراق، وقالت مصادر حكومية عراقية: إنَّ المذكرة جاءت علي خلفية اتهامات كان أعلنها جلال الطالباني للضاري بالعمل على إثارة الفتن الطائفية والعرقية في العراق، بعد أن كان الشيخ المجاهد الضاري قد وجَّه انتقادات شديدة للحكومة العراقية ولما تسمى بالعملية السياسية في البلاد مشيرا إلى تورط القوات الحكومية مع الاحتلال في المجازر ضد أبناء السنة ومساجدهم وعلمائهم في العراق.

وجاء صدور مذكرة الاعتقال وسط توقعات بقرب انسحاب الوزراء السنة من الحكومة احتجاجا علي تصاعد أعمال العنف والقتل ضد أبناء السنة، وكانت آخرها جريمة خطف أكثر من مئة موظف من هيئة البعثات التابعة لوزارة التعليم العالي في بغداد قبل يومين من صدور المذكرة المسخ. وتوقع مراقبون أن تؤدي مذكرة الاعتقال إلي تعميق الخلافات داخل الحكومة وتصعيد لأعمال العنف الطائفية في العراق. وأن تزيد من الفجوة بين الحكومة وبين الشعب.

وبدلاً من أن تصدر سلطات الحكومة أوامر القبض والاعتقال بحق قادة الميليشيات الطائفية المنفلتة، التي ارتكبت جريمة اختطاف موظفي ومراجعي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بقلب بغداد، ومن ثم الغدر بعدد كبير منهم، وبدلاً من أن تصدر الحكومة أوامر القبض على قيادات فرق الموت، نجدها تصدر أمر

القبض على رئيس هيئة علماء المسلمين وهو أكبر شخصية وطنية عراقية مناوئة للاحتلال، حين رفض الشيخ المجاهد حارث الضاري المشاركة في مهزلة ما تسمى بالعملية السياسية، وتنزه عن جيف الديا ومتاعها، وكان صوتاً هادراً يدعو لمقاومة الغزاة وأعوانهم.

إنَّ من يتابع تصرفات وسياسات الحكومات العميلة التي تعاقبت على الحكم في العراق المحتل، والتي (تدعي) امتلاكها زمام الأمور ولكنها في الواقع، وباعتراف رئيس وزرائها الأخير الذي أعلن للملأ أنه لا يمتلك سلطة تحريك سرية إلا بأمر من سلطات الاحتلال!! يلاحظ تخبطها في إدارة الشأن العراقي، وبدون جهد كبير سيكتشف وبوضوح المنطق الخائب الجديد في العراق المحتل: فمن لا يتطابق مع أهداف الاحتلال، والأجندة الإيرانية ومطامع الأحزاب الغبية الكردية، فهو (عميل) و(إرهابي)، في حين أن من يركع ويسجد لها، ويسبح بحمد طهران وقم فهو قمة الوطنية.

لذلك كل من يدعو إلى وحدة أرض وشعب العراق ويرفض الطائفية هو الخائن، ويستحق السجن، بل الإعدام في نظر شلة الرعاع الحاكمة بالعراق!! عار على وزير الداخلية أن يداري فضيحة وزارته واشتراكها في فرق الموت وجرائم الخطف، بقيامه بإصدار مذكرة بحق الشيخ المجاهد.

يكفي حارثاً أنَّ جده ضاري قد لقنَّ لندن في يوم من الأيام درساً عندما قتل كلبهم لجمان القائد البريطاني أبان الاحتلال البريطاني الأول للعراق، حتى أنشد العراقيون له: «هز لندن ضاري وبجاها».

يحاول العملاء اليوم أن يغطوا فضائحهم وعيوبهم بإصدار مذكرة قبض على الشيخ المجاهد حارث الضاري، إنها الشرارة التي أرادوا أن تحرقهم، هل نسوا من

هو الضاري؟ ومن أبوه؟ ألم يقم أبو الشيخ الضاري بقتل لجمن القائد البريطاني في العراق من قبل؟! من لا يقرأ التاريخ سيجني نتيجة سوء تقديره السياسي كما ستفعل حكومة المالكي قريباً.

بدلاً من أن تصدر أوامر القبض بحق فرق الموت وقادة الميليشيات الإرهابية.. وبدلاً من أن تصدر المذكرة بحق من نهبوا ثروات العراق ودمروا مؤسساته وقتلوا ما يزيد عن نصف مليون عراقي، وشرّدوا ملايين العراقيين إلى الخارج... فهذا إن دلَّ على شيء فيدل على تخبط الحكومة وإفلاسها وعجزها عن ستر فضائحها وعيوبها.. وآن لها أن ترحل بعد أن تعترف بعجزها.

مؤشرات الخوف والانهيار بالمنطقة الخضراء
قضية الشيخ حارث الضاري

■ **د.بشير موسى نافع:**

ظهرت قضية الشيخ حارث الضاري للعلن للمرة الأولي بتصريح من رئيس دولة المنطقة الخضراء جلال الطالباني. اتهم الطالباني الشيخ حارث بأن لا هم له إلا تأجيج النعرات القومية (والمقصود العربية ـ الكردية) والطائفية (والمقصود بالطبع السنية ـ الشيعية).

أن يصدر مثل هذا الاتهام من المنطقة الخضراء للشيخ حارث ليس بالأمر الغريب. ولكن أن يصدر عن السياسي العراقي ـ الكردي الأشهر، حجماً وتاريخاً، فمن الغرابة بمكان. فمنذ برز الطالباني على رأس مجموعة من الشبان اليساريين المنشقين على الملا مصطفى البارزاني، وهو طرف في كل الفتن التي تعرض لها العراق والأكراد. من حكومة البعث في بغداد إلى إيران، ومن سورية وليبيا إلى تركيا، ومن لندن إلى واشنطن، لم يترك الطالباني طرفاً ذا مصلحة أو اهتمام بالعراق وشؤونه إلا وعمل معه، على هذا المستوى أو ذاك.

وحتى ساعة إطلاق تصريحه (ذلك أن حياته السياسية لم تنته بعد) شارك الطالباني، بدرجات متفاوتة، في شق صفوف الحركة الكردية واندلاع الصراع في أوساطها، في توريط الأكراد في سلسلة من المغامرات المسلحة الخاسرة ضد الحكومة المركزية (بعضها لم يخل من خدمة مصالح قوى أجنبية)، في اندلاع حرب كردية أهلية مدمرة في التسعينيات، ومن ثم في التورط في مشروع غزو العراق واحتلاله،

الذي أوصل البلاد إلى ما وصلت إليه من جحيم ودمار وموت. والطالباني هو إضافة إلى ذلك كله الطرف الرئيسي في الفتنة الدموية المتصاعدة في كركوك منذ بداية الاحتلال.. مثل هذا السجل لا يؤهل الطالباني لاتهام حتى العنصريين والطائفيين بالعنصرية والطائفية، ناهيك عن توجيه الاتهام للشيخ حارث.

بيد أن تصريح الطالباني لم يكن مقصوداً لذاته، بل مقدمة لمؤامرة كان حضّر لها قبل أيام على الأقل، بين ما يسمى بالتحالف الكردي ـ الشيعي في المنطقة الخضراء. وقد أصبحت المؤامرة أكثر وضوحاً عندما أعلنت وزارة الداخلية العراقية، ولم يجف حبر تصريح الطالباني، قرار توقيف الأستاذ الشيخ بتهمة دعم الإرهاب.

لم تشهد الأسابيع الأخيرة متغيرات جوهرية في خطاب الشيخ حارث ومواقفه السياسية حتى توجه له اتهامات ما؛ فالرجل ورفاقه في هيئة علماء المسلمين عارضوا منذ البداية الاحتلال وسياساته، كما عارضوا الكيان الذي ولد من رحمه، بلا مواربة ولا مساومة.

والحقيقة أنه إن كان ثمة من متغير في لغة الشيخ حارث مؤخراً، فالملاحظ أنه أصبح أقل حدة وأكثر توكيداً على وحدة البلاد، فلماذا إذن جاء هذا التصعيد المفاجئ في موقف دولة المنطقة الخضراء من رئيس هيئة علماء المسلمين، وأحد أبرز وأهم الرموز الوطنية في العراق اليوم؟

إن كان ثمة من إجابة بسيطة ومباشرة، فإن الأمر يتعلق بلا شك بتحركات حارث الضاري السياسية الأخيرة في المنطقة، وليس في لغته ومواقفه. فبعد زهاء السنوات الأربع على احتلال العراق ووصوله إلى الوضع الذي وصل إليه، كان من المفاجئ أن يستقبل الشيخ حارث في المملكة العربية السعودية (ثم في الإمارات) على رأس وفد من هيئة علماء المسلمين، ومن الملك عبد الله على وجه الخصوص.

طوال المرحلة الماضية ارتكبت الرياض، كما القاهرة، خطأً كبيراً في الانسحاب كلياً من الشأن العراقي، وترك مستقبل العراق ليقرر من قبل واشنطن وحلفائها. ولأنَّ الشيخ حارث الضاري وهيئة علماء المسلمين وقفوا دائماً موقف المعارض للاحتلال وسياساته، فربما وجدت الرياض حرجاً في استقبال قيادة الهيئة، بالرغم من اعتراف الجميع بأنَّ الهيئة لا تمثل القوة الرئيسية في أوساط العرب السنة وحسب، بل وتمثل الجهة الوحيدة في الساحة العراقية المتشظية التي تطرح مشروعاً وطنياً وتحافظ على علاقات وثيقة بعدد لا يستهان به من الشخصيات والعلماء وشيوخ العشائر العراقيين العرب الشيعة، خلال الشهور القليلة الماضية تغيرت الحسابات السياسية إلى حد كبير.

ثمة قلق متزايد في الرياض (والقاهرة) من النفوذ الإيراني في العراق، النفوذ الحقيقي أو المتخيل. وقد تفاقم هذا القلق بعد أن تورطت كل من القاهرة والرياض في الموقف من حزب الله في مطلع الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، والتي جاءت نهايتها انتصاراً كبيراً لحزب الله، وتحسب بالتالي انتصاراً لحلفائه في دمشق وطهران.. ولكن الموقف السعودي ـ المصري من العراق يتغير بفعل عوامل أخرى، تتعلق بالإخفاق الأمريكي الفادح.

فالعراق الذي وعدت به واشنطن، وقبله حلفاؤها في المنطقة بهذه الدرجة أو تلك من الحماس، كان عراقاً ديمقراطياً، مسالماً، صديقاً للغرب والولايات المتحدة. ما انتهى إليه العراق بعد سنوات طويلة من الاحتلال كان شيئاً آخر تماماً.

العراق الحالي هو عراق منقسم على ذاته. يطحنه صراع أهلي ـ سياسي، رفع من وتيرة الراديكالية الإسلامية في المنطقة، ويكاد يلتهم الجوار كله في مزيج من العنف الإسلامي والانشقاق الطائفي.

وكما فقدت السياسة الأمريكية ـ البريطانية في العراق دعم الشعبين الأمريكي والبريطاني، فقد تركت هذه السياسة حلفاء واشنطن في المنطقة في حل من موقفهم السابق بترك الشأن العراقي كلياً للقرار الأمريكي.

هذا هو الجانب الأول من خلفية التغيير الطارئ على الموقف السعودي ـ المصري من العراق. أما الجانب الآخر فمن المحتمل أن يكون أمريكيا بحتاً؛ إذ ليس من المستبعد أنَّ الإدارة الأمريكية، وقد أدركت أنها غرقت فعلاً في وحل العراق وأخذت في البحث عن مخرج وعون، قد لجأت بالفعل إلى حلفائها في المشرق العربي، دول مثل مصر، السعودية، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، صمتت على السياسة الأمريكية في العراق، ولكنها لم تكن راضية عنها تماماً.

وتستطيع هذه الدول، بثقلها المتفاوت وصلاتها بالعراقيين من كافة الاتجاهات، أن تساعد على إيجاد مخرج ما، وأن تقلل من حجم العواقب المترتبة على الإخفاق الفادح في العراق، سواء بالنسبة للوضع الأمريكي أو بالنسبة للعراقيين أو تداعيات الوضع العراقي على المنطقة.

وليس من المستبعد، بالتالي، أن تكون واشنطن قد طلبت من العواصم الحليف٢٠٠٣، لمنطقة أن توسع من شبكة علاقاتها لتصل إلى قوى وعناصر كانت هذه العواصم قد حاذرت الاتصال بها، خوفاً من إثارة غضب الحليف الأمريكي.

مهما كان الأمر، فينبغي أن يقرأ لقاء قيادة هيئة العلماء المسلمين بالملك السعودي باعتباره حدثاً كبيراً، بالرغم من أن هذا اللقاء لن يولد سياسات ملموسة على المدى القصير.

وقد قرأت القيادات الكردية العرقية والشيعية الطائفية في المنطقة الخضراء اللقاء كذلك. ولكنها، وكما أغلب الخطوات التي اتخذتها منذ تشكيل مجلس الحكم في

صيف ٢٠٠٣ ، لم تتصرف تجاه المناخ السياسي الجديد بعقل وروية وتأمل، بل برد فعل أهوج وعدمي.

بدلاً من أن تعترف قيادات المنطقة الخضراء بشراكتها الكاملة للاحتلال في المسؤولية عن التمزق والدمار والموت الذي صارت إليه البلاد، وأن تبدأ بحثاً جدياً عن مخرج وخلاص وطنيين للعراق وشعبه، سارعت إلى محاولة إخافة الشيخ حارث وتدمير صورته ونفوذه. على أن الملاحظ هذه المرة أن القرار الموجه ضد الشيخ حارث يشي بما هو أبعد من السياسة العدمية التقليدية التي اتبعتها مجموعة المنطقة الخضراء منذ احتلال العراق.

ثمة خوف واضطراب وارتباك، وشعور متعاظم بالإحباط، يحيط بمناخ المنطقة الخضراء السياسي. بعد كل الدعاية الرخيصة المحملة بالرموز ثقيلة الوطأة، من الإرهاب إلى الناصبية، يقف سياسيو النظام البائس عاجزين عن فهم ظاهرة المقاومة أو إيقاع الهزيمة بها.

وبعد كل محاولات السيطرة على كركوك، لم تنجح الأحزاب الكردية العرقية إلا في توحيد العشائر العربية في المدينة وجوارها.. وبعد محاولات مستميتة لتقسيم العراق، المحاولات التي يستخدم فيها التأجيج والعنف الطائفيان بلا خجل ولا مواربة، إذا بالعنف الطائفي يلتهم جميع البلاد ويكاد يخرج حتى عن سيطرة القيادات الظلامية التي أطلقته.

المشكلة التي يشكلها الشيخ حارث الضاري لمجموعة المنطقة الخضراء، أنه لم يعد يمثل ضمير العراق وميراثه التاريخي وحسب، بل إنه الوحيد ربما الذي يمتلك ثقابة الرؤية، والقادر على كشف سوءاتهم.

عندما يقول الشيخ حارث : إنَّ العنف الذي يشهده العراق ليس حرباً طائفية

أهلية، بل حرب قوى سياسية تتغطى بخطاب طائفي زائف، يصبح الضاري خطراً على مخططات العاملين علي تقسيم العراق.. وعندما يقول الضاري : إنَّ أس البلاء في العراق هو الاحتلال الأجنبي، يصبح الضاري خطراً على العاملين على فصل العراق عن هويته العربية والإسلامية، والساعين إلى تحويل العراق إلى إقطاعات طائفية وعرقية.

أما مشكلة من خططوا لحصار الشيخ حارث وتقويض صورته أنهم لم يدركوا الفارق الكبير بين علو كعب الرجل والهوة التي هبطوا إليها. وقد فاجأتهم بالتالي مواقف علماء شيعة بارزين، وبيانات القوى العربية والإسلامية داخل العراق وخارجه، والتحركات الشعبية الواسعة، التي عبرت عن الغضب والاحتجاج على المؤامرة التي استهدفت الشيخ حارث.

كما فاجأتهم مواقف الأنظمة العربية (وربما حتى الحليف الأمريكي) التي رأت بؤس قرار وزيرٍ للداخليةِ تحولت وزارته إلى عصابات للقتل والموت، وحكومة لا تستطيع حماية مقار وزاراتها حتى تلاحق القادة الوطنيين.

ما نشهده في العراق اليوم هو الاضطراب والفوضى وانهيار اليقينيات، الذي يصاحب كل فترة انتقالية تصاحب الأحداث والتحولات الكبرى في حياة الأمم والشعوب، بإخفاق مشروع الاحتلال، وما يعنيه من إعادة بناء العراق على صورة المحتلين وأهواء حلفائهم، تلجأ الأطراف الخاسرة إلى أقصى درجات العنف لمحاولة إيقاف منحنى الانحطاط. ونحن الآن في بداية المرحلة الانتقالية لا نهاياتها.

الإدارة الأمريكية لا تريد، ولا هي بصدد قبول الخسارة.. وسواء بالدراسات التي تقوم بها مجموعة بيكر، وبالمراجعات التي تجريها الإدارة بأجنحتها المختلفة، أو بالاتصالات مع الحلفاء في المنطقة، فليس من المستبعد أن تحاول واشنطن دفعة

أخرى في العراق.

بل ليس من المستبعد أن تلجأ الإدارة الأمريكية إلى دعم قوى طائفية ما على حساب أخرى، إلى العمل على تقسيم العراق، مهما أوقع مشروع التقسيم من خسائر باهظة بالعراقيين ونسيج البلاد الوطني، أو أن تدفع الأوضاع إلى حالة من العنف الشامل الذي يستهدف تلقين العرب درساً لن ينسوه أبداً.

وما قد يطرح على مائدة التشاور الأمريكية قد يطرح مثيله، أو ما هو أسوأ منه، على مائدة مخططات حلفاء الاحتلال في المنطقة الخضراء..

القرار البائس في حق الشيخ حارث ليس إلا مقدمة لهول قد يتزايد بشاعة. فعلى نحو أو آخر، تدفع المنطقة وشعوبها ثمن سياسة إمبراطورية خرقاء لقوى الخارج وأهواء سياسيين صغار وبؤساء من أبنائها

هيئة علماء المسلمين في العراق

■ د.عبد الإله بلقزيز:

توفر «هيئة علماء المسلمين» نصاباً تمثيلياً للفكرة الوطنية في العراق اليوم، وهي نهضت بهذا الدور منذ سنوات: غِب الاحتلال الأمريكي البريطاني لبلاد الرافدين، أي منذ انهارت المرجعية الكيانية الجامعة للعراقيين (الدولة) فامتنع تمثيل سياسي وطني أصيل، وانطلق سيل الولاءات الصغرى الجارف منفلتاً من عقال الاجتماع الوطني الواحد كي يغرق البلد وأهله في قعر لا قرار له من الانشقاقات الدموية.

ينظر خصوم «هيئة علماء المسلمين» إليها بحسبانها إطاراً للتمثيل الطائفي لسنة العراق، ومن هذا الموقع يتعاملون معها، يفعلون ذلك من مبانٍ طائفية مقابلة أو يتوسلون بهوياتهم الطائفية، أو قل بالأطر الطائفية التي ينغلقون فيها ويحكمون الإغلاق، لتمثلها تمثيلاً طائفياً هو اليوم الشكل الوحيد للإدراك السياسي لديهم، أو لإدراك معنى السياسة وأطرها وعلاقاتها.

من الثابت أنها نظرة تجانب الواقع من وجوه عدة:

إنها (نظرة) لا تلحظ بَدَاءَةً أن الجمع بين معنى السُّنة ومعنى الطائفة لا يستقيم لأن السُّنة في التاريخ الإسلامي ما حسبوا نفسهم طائفة بل جماعة وأمة ومن ذلك أتى الاقتران في التسمية عندهم بينها وبين الجماعة « أهل السُّنة والجماعة » منذ النصف الثاني من القرن الهجري الأول. نعم، انزلق بعض من سُنة العراق إلى الفكرة الطائفية قبل نيف وعام، حين أقدم رئيس ديوان الوقف السُّني السابق على الدعوة إلى تشكيل « تكتل سُني » لم توافقه عليه «هيئة العلماء المسلمين» والقوى

الوطنية، فانتبه إلى الفخ مستبدلا اسم «أهل لسُّنة» بأهل العراق، لكنَّ ذلك كان استثناءً، والاستثناء لا يُبنى عليه.

وهي لا تلحظ ثانية أن خطاب الهيئة حاد، منذ التأسيس، عن معترك التراشق بالمواقف الطائفية، وأتى خلواً من مفرداتها التي تعج بها خطابات غيرها من الهيئات السياسية العراقية المتوسلة بالدين «وبمعنى جد خاص هنا هو المذهب».

ولقد درجت منذ ذلك الحين على إنتاج حطاب سياسي وطني وجامع يخاطب سائر العراقيين لا فئة بعينها من دون سواها، وبالكاد كنت تجد فيه عبارة أهل السُّنة تأتي في سياقات فقهية غير سياسية في الأعم الأغلب من استعمالاتها، علماً بأن أكثر المستعمل في لغتها الفقهية نفسها هي مفردة المسلمين (نظير استعمال مفردة العراقيين في التوصيف السياسي في مقابل المعردة السياسية الطائفية: شيعة – سنة).

ثم إنها لا تلحظ ثالثة الصلات السياسية الواسعة التي نسجتها «هيئة العلماء المسلمين» مع تيارات عديدة من غير « أهل السنة والجماعة » مثل تيار الشيخ جواد الخالصي وتيار آية الله الحسني البغدادي وتيار مقتدى الصدر في ما مضى ووقوفها القوي مع التيار الصدري حين فتحت المعركة ضده في النجف قبل عامين، وهي صلات مأتاها من فكرتين جامعتين حملتها الهيئة وحكمتا سلوكها الديني والسياسي هما: الإسلام والوطنية وهما معا عير الطائفية. الدين والوطنية يجمعان، والطائفية تفرق وتمزق.

من النافلةِ، القولُ : إنَّ انتظام أمر «هيئة العلماء المسلمين» على هذا النحو من العمل الجامع والتوحيدي لأهل العراق في مواجهة آفتي الاحتلال والطائفية، وما تولدانه من فتن وحروب أهلية، إنما يرد إلى حنكة وحكمة القائمين عليها، وإلى رئيسها العالم المجاهد الشيخ حارث الضاري، الذي اقتدر على تعريف وظيفة الدين

في السياسة: الدفاع عن الوطن وعن وحدة الشعب، ولم يكن مستغرباً لذلك السبب أن تتحول الهيئة شيئاً فشيئاً إلى مرجعية وطنية لدى قسم عظيم من أهل العراق، وأن يصبح شيخها رمزاً من رموز الوطن، واستقلاله، ووحدته، وأن تحظى بالصدقية في الداخل والخارج، وأن تتحول إلى مركز متقدم من مراكز العمل الوطني، بل وأن تقدم أرقى صورة للإسلام في العراق: إسلام الانفتاح، والاعتدال، والتسامح، والتوحيد، لا «إسلام» الانغلاق، والغلو، والعنف، والتقسيم.

«هيئة علماء المسلمين» أشبه ما تكون في سيرتها الوطنية والدينية بـ«جمعية العلماء المسلمين» في الجزائر قبل ثلاثة أرباع القرن، وشيخها (د. حارث الضاري) أشبه ما يكون بالشيخ والعالم والمصلح عبد الحميد بن باديس في دوره القيادي.

كان أمامَ كلتا المؤسستين، وكلا الرجلين: أداء الواجب نفسه، تجنيد الفكرة الدينية لخدمة المشروع الوطني، والرد على الاحتلال وسياساته، الاغتصابية، والتقسيمية، بتنمية موارد الشخصية الوطنية وحفظها من التبديد وتجميع القوى وتكتيل الإرادات من أجل استعادة الوطن من براثن الاحتلال.

الشيخ حارث الضاري

■ إبراهيم غرايبة:

كاتب وإعلامي أردني

حقق الشيخ حارث الضاري رئيس هيئة علماء المسلمين في العراق حضوراً فاعلاً على الساحة العراقية والعربية، وينظر إليه اليوم كثيرون بأنه القائد العراقي الأكثر أهمية ومصداقية في العراق، والشخصية التي يمكن أن تساعد ربما أكثر من غيرها في تحقيق الاستقرار والمصالحة في العراق على أسس وقواعد يقبل بها العراقيون، فهو بوسطيته وقدرته على المواءمة بين تطلعات العراقيين واتجاهاتهم الغالبة وبين ممكنات العمل السياسي والنضال، بالإضافة إلى تاريخه الشخصي والعائلي ومؤهلاته العلمية استطاع أن يفتح مساراً جديداً للعمل والمواجهة والحوار والتنسيق والفرص الممكنة لاستعادة استقلال العراق وسيادته واستقراره وفق الإجماع العراقي.

ويرأس الشيخ حارث الضاري هيئة علماء المسلمين التي أصبحت مرجعية عامة تؤطر العمل الشعبي والعام للعراقيين باتجاه ثالث مختلف عن الطريقتين السائدتين في العراق، التعاون والاندماج مع المشروع الأميركي أو المقاومة المسلحة، وتكريس فلسفة أن العراقيين هم العراقيون تتحدد واجباتهم وحقوقهم بالمواطنة والمكان.

وإذا كانت الدول والمجتمعات تقسم طائفياً وعرقياً، فإنَّ العراق يقسم كما يقول الشيخ حارث في ملاحظة ملفتة للاهتمام ليس على هذا الأساس كما يشاع ويراد لنا أن نصدق، فإذا كان التقسيم بين الشيعة والسنة فلماذا يستثنى الكرد من هذا التقسيم

وهم سنة، وإذا كان بين العرب وغير العرب فلماذا لا يكون العرب الشيعة والسنة في كتلة واحدة مختلفة عن الكرد والتركمان؟

وإذا كان تقسيماً دينياً فلماذا لا يكون على أساس مسلمين وغير مسلمين، وإذا كان مكانيا أو جهويا فلماذا لا يكون على أساس المحافظات؟ ولكنه – يقول الشيخ الضاري- تقسيم غير مفهوم، يشبه تدمير الذات والانتقام الأسطوري والبدائي.

الفكرة التي يلح عليها الشيخ الضاري إنه ثمة فرصة كبيرة لتشكيل العراقيين وفق أهداف ومسارات غير تلك المعدة لهم مسبقا ليختاروا أحدها، فقد تبين أنَّ العمل والتجمع يمكن أن يمضي في منظومة معقدة بعيداً عن الانحياز والألوان المحددة المتطرفة، وفي صيغ متعددة الهويات والانتماءات والمصالح.

فالتقسيم الطائفي برأيه غير عادل وغير منطقي أولاً، ولم يتبع في العراق من قبل، وفي الوقت نفسه لا يدير ظهره تماماً لهذه التقسيمات من طوائف وأعراق وأديان.

وقد كان تقسيم العراقيين –يقول الضاري- مجحفاً لهم، وغير عادل أضر بالطوائف نفسها وبحقوقها وموقعها كما أضر بوحدة العراق والعراقيين.

تبدو «هيئة علماء المسلمين» في تشكيلتها ومواقفها جديدة على الفهم والتحليل، فهي وإن لم تكن غامضة؛ فإنها يصعب تصنيفها في الخانات الجاهزة، فهي ليست «الإخوان المسلمين» وإن كانت تضم في صفوفها كثيراً منهم، وليست قومية وإن كانت تتسع للقوميين، وليست هيئة دينية مثل المرجعية الشيعية وإن كانت تقوم على علماء الشريعة الإسلامية، وليست حزباً سياسياً وإن كانت تشتغل بالسياسة، وهي وإن كانت هيئة سنية لكنها أيضاً عراقية ليست مناهضة للشيعة، تؤمن – كما يقول الضاري – بالأخوة الوطنية وعلاقات المصير والمرحلة التي تجمع العراقيين.

ويفهم الضاري المسائل والتاريخ والصراع في العراق كما في مقابلة صحافية معه

بأنه لم يكن صراعاً طائفياً، ولا تسلطاً لطائفة على أخرى، وإن كان أيضاً مليئاً بالتجارب المريرة، ولكنه تاريخ التنافس والتعاون والصراع بين النخب ومجموعات الحكم والنفوذ التي تستحضر وتحشد أحيانا كل أسباب التأييد من طوائف وقوميات، ولكنها لم تكن في يوم تنتمي بالفعل إلى طائفة أو قومية.

ويرى الشيخ الضاري الأمر «عراق وعراقيون» ويعارض ويؤيد على هذا الأساس معتقداً أن ذلك قد يتسع لكل العراقيين ويشملهم، فيرفض دائماً أن توصف المقاومة بأنها سنية، ولا الموالاة للأميركيين بأنها شيعية، ولكنه يراها مقاومة عراقية ويقابلها وجهة عراقية أخرى تلتمس عند الأميركان أهدافا وطنية أو مصالح ولكنها في جميع الأحوال ليست قائمة على أساس طائفي، وبالطبع فإن وجهات النظر والمداخل الأخرى طائفياً وتاريخياً في النظر إلى المسائل وتحليلها تحتمل كثيراً من الصواب، ولا تخلو وجهة نظر الضاري من الخطأ، ولكن العراق المتداخل والممتد والعصي على التحليل والفهم الواضح والخيطي يجعل كل التحليلات والرؤى صائبة ومخطئة في الوقت نفسه، ويبقى الرهان معلقاً على التاريخ والمستقبل وليس الحاضر.

بناء وحدة المعارضة .. مسؤولية هيئة علماء المسلمين

■ **طاهر العدوان:**

رئيس تحرير جريدة العرب اليوم

وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس قام قبل أيام بزيارة مفاجئة إلى بغداد، التقى فيها نوري المالكي ودعاه إلى (مد يده إلى السنّة) والإسراع باعتماد المصالحة السياسية لأنَّ (صبر أمريكا له حدود).

مثل هذه الدعوة تُعبّر عن تنامي الاعتراف، الأمريكي والدولي، بأنَّ حل المعضلة العراقية يتطلب إجراء حوار وتفاهم بين جميع الفئات العراقية، وبالتأكيد فإنَّ مؤتمر شرم الشيخ الذي سيعقد في الثالث من آيار المقبل سيتركز على هذه المسألة. لكن يبدو أن رئيس وزراء حكومة المنطقة الخضراء في بغداد نوري المالكي لا يشغل باله إلا قضية واحدة هي البقاء في السلطة، رغم الانهيارات المتتالية في شرعية بقائه، فالحكومة الحالية عجزت عن بناء جسور مع الأحزاب والكتل (السُّنية) التي شاركت في العملية السياسية ودخلت البرلمان، كما أنها تواجه فشلاً بعد آخر داخل الائتلاف الحكومي؛ فبعد انسحاب حزب الفضيلة (الشيعي) انسحب وزراء كتلة الصدر.. ومع ذلك يدّعي المالكي بأنه قادر على السير إلى الأمام !!

غير أنَّ المؤسف في المشهد العراقي العام، تعميم (حالة العجز) ليس في الحكومة القائمة على قوة الاحتلال فقط، إنما في ساحة المعارضة العراقية لهذا الاحتلال ولحكومته الطائفية.

من يتابع ألوان وأطياف المعارضة يجدها كثيرة وواسعة وتمثل من الشعب العراقي أضعاف أضعاف ما يمثله الائتلاف الحاكم بمن فيه الحزبان الكرديان.. لكن هذا (الكم) من جبهات وأحزاب وهيئات وأيضاً مقاومة يفتقر إلى الحد الأدنى من اللقاء والتنسيق وإيجاد القواسم المشتركة، وتعظيمها حول مسألة إنقاذ العراق والحفاظ على وحدته وتحريره من الاحتلال الأجنبي.

المعارضة العراقية الحالية، متفرقة ومبعثرة وكل جهة فيها تتخيل إنها قادرة على إنجاز المهمة الوطنية بمعزل عن الآخرين، وهذا خطأ فادح.. أول مظاهره، وجود هذا الفراغ الكبير في تمثيل الشعب العراقي أمام الرأي العام العالمي، من خلال جبهة على المستوى الوطني، فوق الطائفي والإثني، تخاطب العراقيين أولاً، والمجتمع الدولي ثانياً بصوت واحد، وتكون بديلاً مقنعاً له، بأنها البديل الوحيد، لحالة الفوضى والدمار والتقتيل الطائفي والانقسام الجغرافي.

تتحمل «هيئة علماء المسلمين» وقائدها الشيخ المناضل حارث الضاري مسؤولية كبيرة في قيادة الجهد الوطني في هذه المرحلة نحو لقاء جميع الفئات والأحزاب والجبهات من مختلف الطوائف والإثنيات من أجل إقامة جبهة على المستوى الوطني.. لا تمثل فقط النسيج العراقي بمضامينه الاجتماعية والدينية والإثنية وأخيراً السياسية، ولكن لتكون إطاراً سياسياً وإعلامياً للمقاومة ضد الاحتلال، أي جمع السياسي والمقاوم حول برنامج إنقاذ وتحرير وبناء. عندها يتكرس حضور (مقاومة الشعب العراقي) في المحافل الإقليمية والدولية ويجيّر رصيدها للعراق حضور يفرض نفسه على كل طاولة يجرى إعدادها لبحث مصير البلد.

الوقت ليس في صالح وحدة العراق وأبناء شعبه، لأنَّ من ينتظر هزيمة الأمريكيين على أنه الحل، عليه أن يدرك بأنَّ هذا الاحتلال وحكومته الطائفية

ينشطان في (غياب الجبهة المعارضة) في تشكيل مناخات حرب أهلية طائفية، تجعل هدف التقسيم أمراً ممكناً حتى بعد رحيل الأمريكيين (المفترض عن البلاد)..

ويمثل جدار الأعظمية، المستعار عن جدار الفصل العنصري الإسرائيلي في الضفة، علامة خطيرة لمستقبل غامض للعراق ببقاء الاحتلال أو بعد رحيله.

هيئة علماء المسلمين ..
بين المرجعية والقيادة

■ **طلعت رميح :**

كاتب وباحث مصري

أصبحت هيئة علماء المسلمين في العراق، الأهم من بين الكيانات والتجمعات والهيئات الفكرية والسياسية، سواء على صعيد دورها أو على صعيد الاحترام الإسلامي والعربي لها، أو على صعيد عداء سلطات الاحتلال الأمريكي وحكومة العملاء لها، كل ذلك في آنٍ واحدٍ.

وبمتابعة الأوضاع الراهنة في العراق من كافة جوانبها، فإنَّ هيئة علماء المسلمين باتت هي الجهة المؤهلة أكثر من غيرها للتحول من حالة الجماعة المرجعية ومن الجماعة صاحبة الرؤية الخاصة بها إلى القيادة الإستراتيجية في عملية التحرير والبناء للعراق القادم ما بعد إخراج الاحتلال، بما بات يتجمع لها وحولها في داخل العراق وخارجه.

لقد أظهرت «مذكرة الاعتقال» التي صدرت بحق الشيخ المجاهد حارث الضاري – الأمين العام للهيئة – من قبل قوات الاحتلال الأمريكية، ممهورة بخاتم سلطات الحكم العميلة، مدى خوف الاحتلال وحكومة المالكي، من تنامي دور الهيئة على الصعيد الوطني والعربي والإسلامي، كما كانت الواقعة المشهورة عند قيام قوات الجيش العراقي العميل بالهجوم على منزل الشيخ، أهم ما أظهر النوايا الحقيقية تجاه الهيئة والشيخ، وفى نفس الوقت كان حدثا أظهر مدى قوة الهيئة

ومهابتها في العراق، إذ انتهت العملية خوفاً من التداعيات خارج وداخل العراق.

وإذ ظلت الهيئة على مواقفها المدافعة عن حق المقاومة العراقية وشرعيتها – وحيدة على ساحة العمل العلني في العراق كله – ومع تعاظم دورها على المستوى الشعبي حتى أصبحت ملاذاً للعراقيين المهجرين ولأسر الشهداء، بقدر ما هي محل إجماع من قبل تيارات فكرية وسياسية عديدة، فهي أصبحت ممثلاً لقطاعات كبيرة من الشعب العراقي في الداخل والخارج، بما جعل دور الهيئة ورمزيتها أقوى من فكرة المرجعية، وتتوفر لها معالم التقاء الآخرين حولها بشكل متصاعد.. فإلى أين تتجه الهيئة، ومن قبلُ: ما هي دلالات ظهورها، ومن بعد ما دورها الاستراتيجي في الوقت الراهن ومستقبلاً ؟

ظهور الهيئة :

شكّل ظهور هيئة علماء المسلمين في العراق – ما بعد الغزو والاحتلال الأمريكي – حالة مفاجئة لقوات الاحتلال، وكذا كان مفاجئاً للقوى السياسية «القديمة» التي كانت قائمة قبل دخول الاحتلال، من كان منها في السلطة أو كان خارجها، متعرضاً للمنع من قبل السلطة، كما كان أمراً بعيداً عن تفكير عقول مجموعات العملاء القادمة على ظهور الدبابات الأمريكية أو من خلال الحدود الإيرانية.. كان سبب المفاجأة أن الهيئة بمسماها السابق لم تكن تتعاطى مع العمل السياسي خلال حكم حزب البعث، وكذا لأنها لم تتحرك في بداية دخول الاحتلال وفق حالة «سياسية» في نشاطها –لم تقد تحركات جماهيرية واكتفت بالموقف العام المؤيد للمقاومة، دون تحرك سياسي بتشكيل حزب أو تجمع ذي صبغة سياسية واضحة– وكذا لأنَّ التصور السائد، كان أنَّ هؤلاء ليسوا سوى «مشايخ تقليديين» لا قِبَلَ لهم، لا بالعمل السياسي، ولا بالعمل المقاوم، وأنهم بالكاد يمكن أن يعلنوا

مواقف «سابقة التجهيز أو متكلسة»، وإنَّ جلَّ جهدهم سيتحول باتجاه أعمال الإغاثة والعمل الخيري.

لكنَّ الهيئة من بعد تحولت إلى تجمع إسلامي أعلى من إطار المرجعية الفكرية، وأعلى من فكرة الحزب السياسي الناشط، على صعد العمل السياسي والجماهيرية، كما تحول موقفها المؤيد لفكرة وحق المقاومة إلى نشاط فاعل وكبير.

والمهم هنا، هو أنَّ الهيئة في حد ذاتها، ومع تحولها إلى حالة متكاملة من النشاط، مثلت تطوراً في الفهم والتعاطي مع القضايا السياسية، بنفس القدر الذي أظهرت فيه عدم قدرة التيارات السابق وجودها قبل الاحتلال، على امتلاك القدرة والرؤية الصحيحة في التعامل مع تحدى الاحتلال: كما هي طرحت بوجودها قضايا عامة هامة على صعيد حالة التجدد في الاستجابة العقدية والفكرية والسياسية، لتحدى دخول قوات الاحتلال إلى البلاد الإسلامية، ونمط استجابة القوى السياسية لها..

لقد اظهر بروز هيئة علماء المسلمين في العراق، مدى الضعف والتردي الذي أصاب القوى السياسية المعارضة (القديمة) للحكم في العراق، كما هو الحال في حالة الحزب الإسلامي، وللقوى الحاكمة أيضا، كما هو الحال بالنعرقية.ب البعث، كما على صعيد القوى العرقية والطائفية، إذ إنَّ ظهور الهيئة كطرف عراقي علني وحيد، يدافع عن المقاومة ويؤيد عملياتها ضد الاحتلال، ويرفض الانخراط في العملية السياسية التي أقامها الاحتلال؛ للحصول منها على غطاء شرعي من عراقيين لوجوده واستمرار وجوده، قد مثَّل تحدياً للقوى القديمة، سواء تلك التي لعبت دوراً خيانياً ضد أهل العراق، أو تلك التي قبلت التعاون مع قوات الاحتلال، كما كشف دورها ومدى أصالة فكرها.. كما أنَّ تطور موقفها، وتصاعد دورها رغم كل الضغط الواقع عليها، من كل تلك الأطراف ومن الاحتلال بطبيعة

الحال، كان عاملاً كاشفاً للقوى التي جاءت مع الاحتلال، وعلى دباباته وللقوى التي ظهرت وتحركت على أسس عرقية ..إلخ.

والملاحظة الجديرة بالاهتمام هي أنَّ مواقف الهيئة «الصامدة والصحيحة» بدأ يعود إليه معظم الذين قبلوا الانخراط في العملية السياسية تحت الاحتلال، إذ كل من شارك فيها متراوح في مواقفه الآن بين الإعلان عن فشل العملية السياسية والإعلان عن وفاتها، كما اللافت أنَّ ما طرحه تشكيل وصلابة وتطور هيئة علماء المسلمين في العراق – وحالة التراجع من قبل من سار عكس توجهاتها – غدا يطرح في كل الدول العربية والإسلامية، تساؤلات جدية حول «أهمية» ودور وصحة وجهات نظر القوى السياسية الحالية، وحول مدى أهمية كل هذا الضجيج السياسي والصحفي والإعلامي الدائر بين القوى والتيارات السياسية في مختلف البلدان العربية، باعتبار أن نظيراتها فشلت في مواجهة التحديات الحقيقية في الصراع مع الغرب في حالة العراق، وكذا أن دور الهيئة وتلك الحالة الجديدة التي سجلتها باتت تطرح إمكانيات ظهور «تيار إسلامي »جديد في الساحة أكثر وضوحاً في أطره المرجعية وأشد قدرة على الصمود.. بل والتطور،كبديل لتيارات إسلامية تبدو فاعلة على الساحة الفكرية والسياسية الإسلامية .

مثلت الهيئة تطوراً هاماً على أساسه ينبغي إعادة النظر في تقييم الأوضاع في مختلف الدول العربية والإسلامية على أساس ما قدمه من دروس وعبر.

الهيئة والوضع الراهن :

لم يكن ظهور الهيئة عملاً مخططاً من الزاوية السياسية المباشرة ولا من الزاوية التخطيطية العامة قبل وقوع الغزو والاحتلال، إذ جاء التحول في عمل ونشاط الهيئة على خلفيات عديدة فرضتها الأحداث، أهمها: أنَّ حالة المسلمين في وسط

العراق، وحين جرى تفكيك سلطات الدولة العراقية والحزب الوحيد الذي كان مسموحاً له بالحركة والنشاط والحكم –حزب البعث– قد صاروا في مواجهة حالة من الفراغ السياسي والتنظيمي –خاصة مع تفكيك جهاز الدولة أو مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها– بما تطلب ظهور شكل للتعبير عن مصالحهم ورؤاهم وأفكارهم، خاصة وأن المناطق الأخرى في العراق كانت لا تعيش هذه الحالة من الفراغ؛ حيث معظم المشاركين في التمهيد للاحتلال من العراقيين كانوا من مناطق أخرى في العراق..

وكذا جاء ميلاد الهيئة أو لنقل تغير موقفها ودورها –كحالة تعبير عن المسلمين في العراق– ليوفر ضرورة وجود معبر آخر عمن يرفضون الدخول في لعبة الاحتلال أو كمعبّر عن الموقف الأصيل للشعب العراقي الرافض للاحتلال، أو بالدقة للموقف الإسلامي الصحيح في رفض الاحتلال. وهنا مثل وجود المقاومة ونشاطها ودورها، عاملاً مهماً من عوامل تشكل الهيئة وفكرها سواء باعتبار أنَّ المقاومة لم تتمكن في بدايتها ولفترة طويلة من إعلان أجنحة سياسية لها، بسبب الوجود الأمريكي العسكري الكثيف في تلك المنطقة، وبالنظر لتلك الحالة العدوانية الإجرامية والوحشية التي اعتمدت مع المسلمين في تلك المنطقة. لقد وفرت المقاومة ظرفاً حقيقياً يمكن الهيئة من نيل مصداقية حقيقية لمواقفها باعتبار أنها تدافع عن فعل حقيقي متطور تدعمه ويوفر لها صدقية وسمعة عالية في داخل العراق وخارجه.

وهنا فمن الأهمية الإيضاح، أنَّ الهيئة باتت تياراً مشهوداً له بالمرجعية على الساحة العراقية–كما هو الحال عندما طلب مقتدى من الشيخ حارث الضاري إصدار فتوى بحرمة قتل الشيعة –كما أمست الهيئة الآن ذات سمعة معنوية تحظى

بإجماع كل القوى المقاومة في العراق بل وحتى هي باتت تحظى بإجماع بين كثير من التيارات السياسية التي دخلت في العملية السياسية تحت الاحتلال وثبت لها خطأ هذه المشاركة وصحة مواقف الهيئة، وهو ما تجلى من خلال حالة الرفض الواسعة من جهات ومناطق العراق المختلفة لجريمة إصدار مذكرة اعتقال بحق الشيخ المجاهد حارث الضاري، بما جعل من أصدروا تلك المذكرة يتهمون بعضهم البعض بالمسئولية عن إصدارها ..إلخ.

الدور الاستراتيجي والمستقبلي:

يبدو السؤال الجوهري هنا، هو إلى أين تسير هيئة علماء المسلمين في العراق، أو بالدقة أن السؤال الجوهري هو: كيف تتحول هيئة علماء المسلمين إلى قيادة إستراتيجية للصراع ضد الاحتلال وضد محاولة تفكيك العراق، باعتبارها هيئة ذات طابع عقدي وذات علاقات وثيقة مع مختلف القوى العراقية (المختلفة مع بعضها البعض)، وباعتبارها القوة الوحيدة التي اتخذت موقفاً مؤيداً للمقاومة ورافضة للعملية السياسية ،دون الدخول في صراعات هامشية أو حزبية مع أحد.

كما يزيد من أهمية السؤال، أنَّ الهيئة قد تهيأ لها وضع أفضل حتى وهى تتعرض إلى مواقف وإجراءات عدائية، إذ الهيئة تمكنت بعد عمليات التهديد لقادتها أو إصدار مذكرات باعتقالهم، من توسيع رقعة تمثيلها السياسي الإسلامي والعربي بوجود قادتها في بلدان عديدة، ما هيأ لها ظرف أفضل للتعبير عن مواقفها وصلاتها مع المقاومة في العراق ومن توثيق علاقاتها مع القوى المقاومة على الصعيد العربي والإسلامي، بما وسع مصداقيتها في داخل العراق وخارجه، وسمح لها بأفق أوسع للحركة.

والبادي أنَّ الهيئة باتت تدرك طبيعة دورها الجديد، كما هو يظهر من خلال «تصريحات الشيخ الضاري » التي يظهر رصدها حرصاً من الرجل على فتح المجال

لتجميع القوى العراقية المختلفة تحت عباءة التعبير الفكري والسياسي للهيئة، كما هو يظهر من خلال رؤية أنَّ الهيئة قد تصدت لكل الاعتداءات التي وقعت في مختلف أنحاء العراق من قبل قوات الاحتلال - وهو ما انعكس في حالات التأييد والتواصل مع الهيئة في جنوب البلاد وفى شماله، وليس فقط في الوسط-كما هو يظهر من أن الهيئة وقفت بصلابة وبجهد حثيث ضد كل محاولات الاقتتال الطائفي، بما جعلها القوة العراقية الأكثر قدرة على جمع العراقيين.

كما البادي أنَّ الهيئة، أصبحت تدرك طبيعة دورها الاستراتيجي في خوض معركة تحرير وبناء العراق، من خلال ما يلاحظ من تطويرها لأوضاعها الداخلية التنظيمية، بما انعكس في توسع ظهور العديد من قياداتها على المستوى السياسي والإعلامي، ومن خلال ما يلاحظه المتابع من تعميق وتوسيع الهيئة لإنتاجها الفكري وعلى صعيد الدراسات السياسية والإستراتيجية، ومن خلال توسيع مشاركتها في النشاط السياسي والفكري والجماهيري والإعلامي على مستوى الهيئات الشعبية العربية الإسلامية، وهو ما ظهر من خلال مشاركة قيادات الهيئة وعدد من القيادات في المؤتمرات التي تضم لنخب الفكرية والسياسية كما هو الحال في مؤتمر الحملة العالمية لمقاومة العدوان المنعقد في إسطنبول وفى المؤتمر القومي الإسلامي المنعقد في قطر.

الخاتمة

فرضت هيئة علماء المسلمين نفسها على المشهد السياسي العراقي فرغم حداثة عهدها وغلبة الأهداف الرئيسية عند تأسيسها وتشكيلها إلا أنها وفي غضون شهور قليلة كانت الأعلى صوتا والأكثر تأثيرا في الأحداث. وتضم الهيئة في صفوفها نخبة من العلماء المعروفين في العراق أمثال الشيوخ حارث الضاري الذي يشغل منصب (أمين عام الهيئة) والدكتور محمد عبيد الكبيسي (نائب الأمين العام) والشيخ الدكتور أحمد حسن الطه والشيخ الدكتور عبد السلام الكبيسي (مساعدا الأمين العام) والشيخ الدكتور محمد بشار الفيضي (الناطق الرسمي للهيئة).. وغيرهم.

وبتأسيس الهيئة التي اتخذت من مسجد أم القرى (أم المعارك سابقا) مقرا لها، سرعان ما وجدت مكانها على أرض الواقع العراقي بعد أن لفتت إليها الأنظار كلاعب سياسي مهم ذو شخصية معنوية يقيم تحت جناحيها الرافضون لتوجهات الاحتلال؛ لذلك أصبحت الهيئة تنظيما سياسيا اجتماعيا يتعاطى مع الشأن السياسي، بسبب حالة الفراغ الدينية في العراق وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وتضم الهيئة نخبة من علماء الدين السنة، مما ساعد على إثراء الاستعداد للخروج من مشكلة التمييز الطائفي التي يعاني فيها أهل السنة والعمل من أجل إصلاح العراق

وتوظيف كافة الإمكانيات المتاحة لتحقيق ذلك ومواجهة الاحتلال ومقاومته وفضحه من خلال توعية العراقيين بأهدافه ومقاصده.

لقد كانت للهيئة على عكس الحوزة الشيعية التي استمرت باللعبة السياسية والدعوة إلى مقاومة الاحتلال سلميا والدفع باتجاه العملية الديمقراطية، فإن هيئة علماء المسلمين استمرت باتجاه مقاومة الاحتلال فكانت الناطق بلسان المقاومة. لقد كان موقف الهيئة موقفا حديا وأحاديا من الاحتلال، فقد عبرت عنه بالعديد من البيانات والتصريحات التي ترى المقاومة حق ديني ووطني، وأنها لن تساوم على حق العراقيين في الدفاع عن بلدهم ضد المحتل بكل أشكال المقاومة سلما وحربا. وكان للهيئة وبشخص زعيمها الشيخ الضاري حضورا متميزا سواءً في الساحة العربية أو الإسلامية، ومطالبة الدول بدعم المقاومة العراقية لتقوية أدائها كقوة مناهضة للاحتلال.

كما كان للهيئة نشاط سياسي وإعلامي واسع، فقد ساهمت في العديد من المؤتمرات الرافضة للاحتلال والمنتديات والمؤتمرات والملتقيات العربية والإسلامية والدولية؛ فضلا عن مكاتبها المنتشرة في عدد من الدول العربية، ومؤسساتها الثقافية والإعلامية، وجهودها في التعريف بمعاناة العراقيين وأوضاع حقوق الإنسان المأساوية في العراق في ظل الاحتلال.

هيئة علماء المسلمين
في العراق

فهرس الموضوعات

الفهرست

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة